

ملف التنميط الحضري لمدينة عمّان

الأردن

شكر وتقدير:

هذا المشروع ممول من:
أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية

تم تطوير التحليل المكاني والسرد بواسطة فرع الممارسات الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، قسم التخطيط والمالية والإقتصاد، في إطار برنامج التخطيط للممارسات الإنسانية والإمائية.

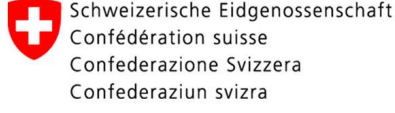
مدير المشروع: هيرمان بينار
الإشراف على المشروع: بينار كاجلين، جوناثان ويفر، ديما أبو ذياب
تنسيق المشروع: آية حماد ، بان إدلبي

المساهمون / مكتب الأردن: تينا حكيم ، سمر منه ، عبدالرحمن الزعبي، علياء أسعد، زيد عاصي، حنين النمري.
المساهمون / المقر الرئيسي: ماريو تافيرا، جيا كونغ أنج، تينج زانج ، سامي مويندي، فيكتور فريبولت
صورة الغلاف: عمان ، الأردن

إخلاء مسؤولية:

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو بشأن تعيين حدودها أو حدودها، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. لا تعكس إستنتاجات التحليل والتوصيات الواردة في هذا المنشور بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته أو الدول الأعضاء فيه.

الإشارة إلى هذا المنشور لأي منتجات تجارية أو أسماء تجارية أو عمليات أو خدمات محددة أو استخدام أي اسم تجاري أو شركة أو لا يمثل تأييداً أو توصية أو تفضيلاً من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو موظفيه، ولا تشكل هذه الإشارة تأييداً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.



برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

ملف التنمية الحضري لمدينة عمان

الأردن

تعريف المصطلحات الرئيسية

- اللواء: التقسيم الأول لوزارة الداخلية بعد المحافظة.
- القضاء: التقسيم الثاني لوزارة الداخلية بعد اللواء.
- التجمعات المحلية: التقسيم الثالث لوزارة الداخلية بعد القضاء.
- البلديات: التقسيم الأول لوزارة الإدارة المحلية بعد المحافظة.
- المدينة: تشير إلى المنطقة الإدارية لأمانة عمان الكبرى أينما ذكرت في الملف.
- المناطق: ويقصد بها التقسيم الأول لأمانة عمان الكبرى.
- الحي: التقسيم الثاني لأمانة عمان الكبرى بعد المنطقة.

جدول المحتويات

جدول الجداول

تعريف المصطلحات الرئيسية

جدول المحتويات

جدول الأشكال

الموجز التنفيذي

المقدمة

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

السياق الوطني

السياق الوطني والدولي

التركيبة السكانية والخلفية الاجتماعية والإقتصادية

اللاجئين في الأردن

حركات التدفق والنزوح عبر الحدود

نظام الحوكمة والإدارة

سياق التخطيط الوطني

حقوق الأرض والملكية

تمويل البلديات

مبادرات البنية التحتية الرئيسية

الإسكان ميسور التكلفة

سياق المخاطر المناخية

السياق الإقليمي

الموقع والإتصالية في محافظة عَمّان

إدارة الأراضي الإقليمية والسياق المؤسسي

سياق التخطيط الإقليمي

التركيبة السكانية

اللاجئون

الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية

إستعمالات الأراضي

الإسكان

سوق العقارات

سياق المدينة

سياق الإدارة والحوكمة

التركيبة السكانية والنمو الحضري

الكثافة والتوزيع السكاني

سياق الهجرة

إستعمالات الأراضي

النشاط الإقتصادي المحلي

توظيف اللاجئين

المخاطر الطبيعية

النقل والتنقل

إستثمارات البنية التحتية المخطط لها

الوصول إلى الخدمات الأساسية

الوصول إلى المرافق العامة

الوصول إلى المرافق العامة / المرافق الصحية

الوصول إلى المرافق العامة / التجارية

٤
٦
٨
١٠
١٤
١٦

١٩
٢٠
٢٢
٢٤
٢٦
٢٨
٣٢
٣٦
٣٨
٤٢
٤٥
٤٦

٤٩
٥٠
٥٢
٥٤
٥٦
٥٨
٦٠
٦٢
٦٤
٦٦

٦٩
٧٠
٧٤
٧٦
٧٨
٨٢
٨٤
٨٨
٩٠
٩٢
٩٦
١٠٠
١٠٦
١٠٨
١١٢

١١٤	الوصول إلى المرافق العامة / التعليمية
١١٨	الوصول إلى المرافق العامة / الترفيهية
١٢٠	السياق المالي للبلديات
١٢٤	الخاتمة

١٢٧

سياق الحي

١٢٨	سياق منطقة المدينة وحي الهاشمي الجنوبي
١٣٠	الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي الهاشمي الجنوبي
١٣٢	الوصول إلى وسائل النقل العام في حي الهاشمي الجنوبي
١٣٤	الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي الهاشمي الجنوبي

١٣٦

سياق منطقة القويسمة وحي القويسمة

١٣٨	الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي القويسمة
١٤٠	الوصول إلى وسائل النقل العام في حي القويسمة
١٤٢	الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي القويسمة

١٤٤

سياق منطقة خريبة السوق وحي الياودة

١٤٦	الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي الياودة
١٤٨	الوصول إلى وسائل النقل العام في حي الياودة
١٥٠	الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي الياودة
١٥٢	التحديات والتدخلات المطلوبة

١٥٥

التحديات و الفرص

١٥٦	التحديات
١٦٠	الفرص

١٦٣

ورشة عمل مع أصحاب المصلحة

١٦٤	ورشة عمل التحقق من صحة ملف التنميط الحضري مع أصحاب المصلحة
١٦٦	التغذية الراجعة النوعية
١٦٨	إختبار الحي
١٧٠	ورشة عمل للتحقق من صحة نتائج تحليل الحي المختار
١٧٢	التحديات التي حددها المجتمع المحلي
١٧٦	الإحتياجات والفرص التي حددها المجتمع المحلي
١٧٨	الخاتمة - التحديات والتدخلات المطلوبة في حي الهاشمي الجنوبي

١٨١

الحواشي

جدول الأشكال

١٩

السياق الوطني

٢١

الشكل ١: التوزيع المكاني للسكان الحاليين والمقدر في الأردن لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

٢٥

الشكل ٢: الجدول الزمني للأجثين في الأردن

٢٧

الشكل ٣: حركات التدفق والنزوح في الأردن

٢٩

الشكل ٤: الحكم والإدارة في الأردن

٤٧

الشكل ٥: الغطاء الأرضي وقابلية التعرض للفيضانات

٤٩

السياق الإقليمي

٥١

الشكل ٦: الإتصالية والوصولية في محافظة عَمَان

٥٢

الشكل ٧: الإدارة الإقليمية للأراضي في محافظة عَمَان

٥٥

الشكل ٨: مخطط عَمَان نمو المدينة الكبرى (MGP)

٥٧

الشكل ٩: الكثافة السكانية في محافظة عَمَان

٥٩

الشكل ١٠: كثافة الأجثين في محافظة عَمَان

٦١

الشكل ١١: الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية في محافظة عَمَان

٦٣

الشكل ١٢: إستعمالات الأراضي في محافظة عَمَان

٦٥

الشكل ١٣: مبادرات مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري المنفذة في محافظة عَمَان

٦٩

سياق المدينة

٧٠

الشكل ١٤: الحدود الإدارية في مدينة عَمَان

٧٤

الشكل ١٥: الحدود الإدارية في مدينة عَمَان

٧٦

الشكل ١٦: الكثافة السكانية في مدينة عَمَان

٧٨

الشكل ١٧: كثافة الأجثين في مدينة عَمَان

٨٢

الشكل ١٨: إستعمالات الأراضي في مدينة عَمَان

٨٤

الشكل ١٩: المراكز الإقتصادية في مدينة عَمَان

٨٦

الشكل ٢٠: المراكز الإقتصادية في مدينة عَمَان

٩٠

الشكل ٢١: شدة الفيضانات المفاجئة في مدينة عَمَان

٩٤

الشكل ٢٢: النقل والتنقل في مدينة عَمَان

٩٨

الشكل ٢٣: إستثمارات البنية التحتية المخطط لها في مدينة عَمَان

١٠٠

الشكل ٢٤: توزيع خدمة الكهرباء في مدينة عَمَان

١٠٢

الشكل ٢٥: توزيع خدمة المياه في مدينة عَمَان

١٠٤

الشكل ٢٦: توزيع خدمة الصرف الصحي في مدينة عَمَان

١٠٦

الشكل ٢٧: توزيع المرافق العامة في مدينة عَمَان

١٠٨

الشكل ٢٨: توزيع المرافق الصحية في مدينة عَمَان

١١٠

الشكل ٢٩: نطاق تأثير خدمة المرافق الصحية في مدينة عَمَان

١١٢

الشكل ٣٠: توزيع الأنشطة الإقتصادية في مدينة عَمَان

١١٤

الشكل ٣١: توزيع المرافق التعليمية في مدينة عَمَان

١١٦

الشكل ٣٢: نطاق تأثير الخدمة المرافق التعليمية في مدينة عَمَان

١١٨

الشكل ٣٣: توزيع المرافق الترفيهية في مدينة عَمَان

١٢٤

الشكل ٣٤: الخدمات الأساسية وكثافة الأجثين في مدينة عَمَان

١٢٧

سياق الحي

١٢٨

سياق منطقة المدينة وحي الهاشمي الجنوبي

١٢٨

الشكل ٣٥: خريطة إستعمالات الأراضي

١٢٩

الشكل ٣٦: خريطة كثافة الأجثين

١٣٠

الشكل ٣٧: الطلب على شبكة المياه

١٣٠

الشكل ٣٨: الطلب على شبكة الصرف الصحي

- الشكل ٣٩: الوصول إلى الخدمات الأساسية
 الشكل ٤٠: الوصول إلى وسائل النقل العام
 الشكل ٤١: الوصول إلى وسائل المرافق العامة

١٣٦

سياق منطقة القويسمة وحي القويسمة

- الشكل ٤٢: خريطة إستعمالات الأراضي
 الشكل ٤٣: خريطة كثافة اللآجئين
 الشكل ٤٤: الطلب على شبكة المياه
 الشكل ٤٥: الوصول إلى الخدمات الأساسية
 الشكل ٤٦: الوصول إلى وسائل النقل العام
 الشكل ٤٧: الوصول إلى وسائل المرافق العامة

١٤٤

سياق منطقة خريبة السوق وحي الياودة

- الشكل ٤٨: خريطة إستعمالات الأراضي
 الشكل ٤٩: خريطة كثافة اللآجئين
 الشكل ٥٠: الطلب على شبكة المياه
 الشكل ٥١: الوصول إلى الخدمات الأساسية
 الشكل ٥٢: الوصول إلى وسائل النقل العام
 الشكل ٥٣: الوصول إلى وسائل المرافق العامة

١٥٥

التحديات و الفرص

١٦٣

ورشة عمل مع أصحاب المصلحة

- الشكل ٥٤: الحي السكني المختار في مدينة عمان
 الشكل ٥٥: التحديات التي حددها سكان حي الهاشمي الجنوبي
 الشكل ٥٦: الفرص والإحتياجات التي حددها سكان حي الهاشمي الجنوبي

١٨١

الحواشي

الموجز التنفيذي

هذه الوثيقة نتاج عمل مكثف للتنميط الحضري لمدينة عمّان. يحتوي ملف التنميط الحضري هذا على نهج تدريجي مُتعدد المستويات، يبدأ من المستوى الوطني وينتهي عند مستوى الحي.

المستوى الوطني:

نظراً لكونه ملاذاً آمناً في منطقة شهدت الكثير من الاضطرابات، إستقبل الأردن عدة موجات من اللاجئين على مر السنين، مما يجعله ثاني أكبر مضيف للاجئين على مستوى العالم. وأدت أمطاط النمو السكاني الهائلة المقترنة بالتوسع الحضري السريع إلى أن يكون الأردن واحداً من أكثر ٥٠ دولة تحضرًا في العالم. وقد شكل ذلك تحديات وضغوطات مختلفة على البنية التحتية والاقتصاد وجودة الخدمات في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع أسعار الأراضي في الأردن، مما يجعلها من أعلى المعدلات في المنطقة. على الرغم من وجود العديد من الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي تحدد شكل التنمية في الأردن، فإن كل وزارة غالباً ما تخطط وتنفذ وتراقب مشاريعها الخاصة بشكل منفرد، مما يؤدي إلى مبادرات وجهود عشوائية وغير منسقة. علاوةً على ذلك، عانت أكثر من نصف البلديات الأردنية من عجز حاد ودرجة عالية من المديونية. تعتمد العديد من البلديات بشكل كبير على الحوالات الحكومية المركزية و٣٪ فقط من ميزانية الدولة المركزية مخصصة للبلديات.

ومع ذلك، بينما سجل الأردن ٦٧,٤ من ١٠٠ لوجود البنية التحتية، هناك العديد من المعايير التي يجب تحسينها، لا سيما فيما يتعلق بالأسواق المالية والقدرة على التمويل. يمثل قطاع النقل أكثر من ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، وقد أدى وجود شبكة طرق متصلة جيداً وثلاثة مطارات رئيسية وميناء بحري إلى تعزيز البنية التحتية للربط والنقل في الأردن. ومع ذلك، على الرغم من التحسينات في البنية التحتية المادية للنقل، لا تزال وسائل النقل العام محدودة في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الأردن من نقص في الإسكان ميسور التكلفة، حيث بلغ إجمالي العجز السكني أكثر من ١٥,٩٪. علاوةً على ذلك، فإن أحد أكبر تحديات البلاد هو شح المياه، حيث يحتل الأردن المرتبة الثانية من حيث شح المياه في العالم. تُفقد ٤٠٪ من المياه المنقولة بواسطة الأنابيب بسبب التسرب من الأنابيب والخزانات المتهاكلة بالإضافة إلى سوء التركيب وتدني الصيانة.

ضمن هذا السياق، قام ملف التنميط الحضري المكاني هذا بتحليل المملكة من المستوى الوطني إلى مستوى الأحياء بهدف تحديد التحديات الرئيسية والفرص والإستثمارات المطلوبة. يُقدم قسم المستوى الوطني خلفية عن الوضع الوطني والدولي، بالإضافة إلى بيانات عن التركيبة السكانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتواجد اللاجئين في الأردن. يتضمن كذلك تحليلاً مستفيضاً لحركات النزوح عبر الحدود، ونظام الحوكمة والإدارة، وسياق التخطيط الوطني، والخطط والإستراتيجيات الرئيسية، وحقوق الأرض والملكية، ومقوّل البلديات، ومبادرات البنية التحتية الرئيسية، والإسكان ميسور التكلفة وسياق المخاطر المناخية.

المستوى الإقليمي:

بتقريب الصورة لمحافظة عمّان، قام ملف التنميط الحضري هذا بتحليل

موضوعات مثل موقع المحافظة و إتصاليتها، وإدارة الأراضي الإقليمية والسياق المؤسسي، وسياق التخطيط الإقليمي، والتركيبة السكانية، واللاجئين، والوصول إلى البنية التحتية الإقليمية، وإستخدامات الأراضي، والإسكان وسوق العقارات. وتبين أن الحدود الإدارية لمحافظة عمّان شهدت بعض التغييرات على مدى السنوات الخمسين الماضية. وتتكون حالياً من تسع أُلوية، أربع أفضية وثماني بلديات. تشمل الحدود الإدارية التي حددتها وزارة الداخلية الأُلوية والأفضية التي تخضع لإدارة محافظة عمّان. بينما تخضع البلديات لإدارة وزارة الإدارة المحلية، بإستثناء أمانة عمّان الكبرى التي تعتبر مؤسسة مستقلة ذاتياً. ومع ذلك، لأغراض الخدمات العقارية وترسيم الأراضي، قسمت دائرة الأراضي والمساحة المحافظة إلى ٨ مديريات، ١٢٧ قرية، و١٢٠٧ حوض، بإستثناء قريتي صويلح وصافوط. كافة هذه الحدود الإدارية غير متوائمة، مما يؤثر على عمليات صنع القرار وعلى عملية التخطيط في المحافظة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن محافظة عمّان التي تضم العاصمة الأردنية عمّان، هي أكبر محافظة من حيث عدد السكان، وتتمتع بموقع جغرافي مركزي بين محافظات المملكة. إعتباراً من عام ٢٠٢٠، شكل سكان محافظة عمّان ٤٢٪ من إجمالي سكان الأردن، أي ما يعادل ٤,٥ مليون نسمة، ويقيم معظم هؤلاء السكان - حوالي ٣,٨ مليون - ضمن حدود أمانة عمّان الكبرى. نظراً لأن أكثر من نصف سكان المحافظة تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، هناك طلباً متزايداً على المرافق التعليمية وزيادة معدل الإعالة، الأمر الذي يتطلب تخطيطاً دقيقاً للمستقبل.

كونها المحور السياسي والإقتصادي والثقافي للأردن، تُعتبر عمّان أكثر المحافظات تحضرًا، حيث أن ٩٧,٢٪ من سكانها من الحضر. ومع ذلك، فإن ما يصل إلى ٤٠٪ من الأراضي داخل المنطقة المبنية في محافظة عمّان شاغرة، مما يسمح بدرجة كبيرة من التكتيف. علاوةً على ذلك، تتمتع محافظة عمّان بإمكانية الوصول إليها بسهولة من قبل معظم المحافظات من خلال البنية التحتية للمواصلات. ويوجد فيها مطاران دوليان وخط سكة حديد يستخدم فقط للشحن. ولكن هناك إعتتماد كبير على السيارات الخاصة.

نظراً لأن المحافظة تدار من قبل أمانة عمّان الكبرى ووزارة الإدارة المحلية، فقد تم وضع العديد من الخطط الرئيسية للبلديات المختلفة، بما في ذلك خطة النمو الحضري، وإستراتيجية «منعة عمّان، وخطة عمل عمّان مدينة خضراء، برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن CITIES وخطة عمّان لمواجهة التغير المناخي. ولا تتمتع البلديات بصلاحيات إعداد خطط شمولية خاصة بها، وتفتقر إلى الموظفين والمعدات والتدريب للقيام بذلك. من الناحية القانونية، يمكنها فقط تطوير خطط إستعمال الأراضي الخاصة بها.

علاوةً على ذلك، تستضيف المحافظة حوالي ١,٦ مليون لاجئ، بينهم سوريون وفلسطينيون وعراقيون. يتنوع اللاجئون من حيث مكان إقامتهم في جميع أنحاء المحافظة بناءً على قدراتهم المالية والقطاعات الاقتصادية التي ينشطون فيها، لكن معظمهم يتركز داخل أمانة عمّان الكبرى. توجد أربعة مخيمات للاجئين الفلسطينيين في محافظة عمّان، ولكن لا توجد مخيمات للاجئين السوريين. يعيش جميع اللاجئين السوريين في عمّان في

والصحة، والخدمات التعليمية بشكل عام. ويزيد من تعقيد ذلك ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، والمشاكل الصحية ومحدودية الوصول إلى الفرص الإجتماعية والإقتصادية.

أما بالنسبة لإستعمالات الأراضي، فإن معظم أراضي عمان ذات ملكية خاصة. تمتلك أمانة عمان الكبرى ٢٠٪ فقط من الأراضي الواقعة داخل حدودها. ٥٢٪ من الأراضي داخل أمانة عمان الكبرى غير مُنظمة، مما يعني أنها غير مُصنفة. يشتمل إستعمال الأراضي السكنية على أعلى نسبة من المساحة المنظمة، بينما تغطي المساحات الخضراء والمفتوحة ١٪ فقط من المناطق المنظمة، وتعادل المساحة العامة المفتوحة للفرد ٢,٥ متر مربع. بالإضافة إلى ذلك، تغطي شبكة النقل العام في عمان معظم المناطق المكتظة بالسكان في أمانة عمان الكبرى ولكنها لا تمتد أبعد بكثير من وسط المدينة. لدى المدينة بنية تحتية جيدة للطرق والأنفاق والجسور، لكن شبكة النقل العام الحالية في أمانة عمان الكبرى غير متطورة. وتعتبر عمان أيضاً مدينة غير ملائمة للمشاة. بشكل عام، يواجه سكان عمان تحديات في التنقل، حيث أدى الإعتماد الشديد على وسائل النقل الخاصة للتنقل في جميع أنحاء المدينة إلى الازدحام الشديد وضعف خدمة النقل العام وتنقل مكلف للغاية. إن المناطق السكنية في أمانة عمان الكبرى موصولة جيداً بشبكات الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والاتصالات. أمانة عمان الكبرى مسؤولة عن تنفيذ جميع عمليات إدارة النفايات داخل حدودها، ويتم تقديم خدمات جمع النفايات الصلبة البلدية إلى ٩٩٪ من السكان.

تشمل إمكانية الوصول إلى المرافق العامة مرافق الرعاية الصحية والمرافق التجارية والتعليمية والترفيهية. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت دراسة إمكانية الوصول في هذا القسم مكانياً، حيث تعني سهولة الوصول القدرة على وصول السكان إلى هذه المرافق في غضون ١٥ أو ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام. تم الحصول على جودة هذه المرافق من مختلف أصحاب المصلحة وعرضها في قسم إشراف أصحاب المصلحة من هذا الملف. وتبين أن ٤٧,٣٪ من سكان أمانة عمان الكبرى يمكنهم الوصول إلى المستشفيات العامة ومرافق الرعاية الصحية العامة في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، في حين أن ٨٦,٩٪ يمكنهم الوصول إليها في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام. أما بالنسبة للمرافق التجارية، فيمكن لجميع السكان الوصول إليها في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام. تبين أيضاً أن أمانة عمان الكبرى مخدمة جيداً بالمدارس الحكومية مكانياً. من ناحية أخرى، فإن المرافق الترفيهية محدودة للغاية وتعتبر محدودة توافر الحدائق العامة تحدياً. هناك ١٨٩ حديقة عامة، لكنها تقتصر على ٩٢ حياً فقط من أحياء أمانة عمان الكبرى البالغ عددها ٢٢٠.

فيما يتعلق بتمويل البلديات، في عام ٢٠١٦، كانت ميزانية أمانة عمان الكبرى تعادل جميع البلديات الأخرى مجتمعة، وفي عام ٢٠٢٠، تم توليد ٨٨٪ من إيرادات البلدية ذاتياً. لدى أمانة عمان الكبرى سبعة مصادر دخل رئيسية ذاتية المنشأ، وتشمل ضرائب الممتلكات، والرسوم والغرامات، وعوائد الإستثمارات، والمنح الحكومية المركزية، والمنح المقدمة من الشركاء الأجانب، والفوائد على الإستثمارات النقدية، والدخل من بيع الأراضي وعقود إيجار الممتلكات. بينما أعلى نسبة إنفاق هي على الأجور ونفقات العمالة. وبلي ذلك نفقات أخرى، مع تخصيص أقل مبلغ للنفقات

مناطق حضرية إلى جانب المجتمع المضيف. يعكس موقعهم إنخراطهم في مختلف القطاعات الإقتصادية، ولا سيما الصناعة والزراعة. في الوقت نفسه، يكشف تمركز اللاجئ العراقيين في الأحياء الغربية لعمان عن قدرة معظمهم على الإقامة في منازل في الأحياء الأكثر ثراءً. كما يعكس إنخراطهم الإقتصادي في الأعمال والتجارة وإمتلاك العديد من المحلات التجارية في عمان. بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالوصول إلى البنية التحتية في المحافظة، فإن حوالي ٩٨٪ من أسر محافظة عمان متصلة بشبكة أنابيب المياه، وتغطي خدمة الصرف الصحي ٨٠٪ من إجمالي مشتري المياه، وهناك خدمة جيدة لتوفير الكهرباء في جميع أنحاء المحافظة. أما بالنسبة لإدارة النفايات الصلبة، فإن النفايات الصلبة السنوية المتأتية من أمانة عمان الكبرى تمثل ما يقرب من نصف إجمالي النفايات الصلبة في الأردن. وهناك خمسة مكبات للنفايات تخدم المنطقة الوسطى من الأردن ومكب نفايات صحي واحد وهو الغباوي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإسكان ميسور التكلفة محدود وأصبح قضية بالغة الأهمية بسبب التضخم في أسعار الأراضي والبناء والطاقة.

مستوى المدينة:

يبحث هذا القسم في مدينة عمان من حيث سياق الإدارة والحوكمة والتركيب السكانية والنمو الحضري، والكثافة والتوزيع السكاني، وسياق الهجرة، وإستعمال الأراضي، والنشاط الإقتصادي المحلي، وتوظيف اللاجئ، والمخاطر الطبيعية، والنقل والتنقل، وإستثمارات البنية التحتية المخطط لها، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والوصول إلى المرافق العامة والسياق المالي لبلدية أمانة عمان الكبرى والتي يشار إليها أيضاً بإسم مدينة عمان.

نمت مدينة عمان من مدينة إلى عاصمة، بمساحة حضرية تبلغ ٦٣٠ كم^٢. يبلغ معدل الزيادة السنوية لهذه المنطقة الحضرية ٢٪، مما يزيد من الضغط على أمانة عمان الكبرى لتقديم الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يقدر أن يصل عدد سكان المدينة إلى ٦,٤ مليون بحلول عام ٢٠٢٥، مما يتطلب ١,٣ مليون وحدة سكنية إضافية. تنقسم أمانة عمان الكبرى إلى ٢٢ منطقة، حيث تعمل كل منطقة كبلدية صغيرة تقدم جميع الخدمات التي يطلبها المواطنون بشكل مباشر ودون الرجوع إلى مكاتب البلديات المركزية، باستثناء مهام تقسيم المناطق والتخطيط، والتي يتم تنفيذها مركزياً في المكاتب الرئيسية للأمانة. بلغ عدد سكان أمانة عمان الكبرى ٤,٠٧٧,٤٥٠ نسمة عام ٢٠١٥، بمتوسط كثافة سكانية ٢٥,٠٠٠ نسمة/كم^٢. وقد وُجد أن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية تتوافق مع المناطق التي يكثر فيها اللاجئ، بما في ذلك بسمان واليرموك ورأس العين، وهي متصلة بدرجة عالية بجميع الخدمات وتوفر تكلفة معيشية أقل نسبياً من مناطق أمانة عمان الأخرى.

أدت الزيادة في عدد السكان إلى زيادة الضغط على شبكات البنية التحتية في هذه المناطق حيث أن القدرة الإستيعابية لم تكن مصممة في الأصل لإستيعاب مستويات النمو هذه. يحمل ربع السكان في عمان صفة لاجئ ويعيش سُبع السكان في مخيمات اللاجئ الواقعة في عمان. ويقطن اللاجئون المتقنون غالباً في مساكن مكتظة ومناطق عشوائية حول المخيمات في وسط وشرق المدينة. هناك مخيمان للاجئ الفلسطينيين داخل أمانة عمان الكبرى، ويعانيان من ضعف البنية التحتية، والنظافة،

بناءً على التحليل المكاني الذي تم إجراؤه للحي التجريبي في مدينة عَمان (الهاشمي الجنوبي) والتحديات والإحتياجات والفرص التي ذكرها سكان الحي، يلخص هذا القسم التحديات التي تم تحديدها والتدخلات اللازمة في الهاشمي الجنوبي وفق أهداف التنمية المستدامة.



الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

أظهر التحليل ضعف في إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية على بعد ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام في حي الهاشمي الجنوبي. وقد تم التحقق من صحة ذلك من قبل سكان الحي.

وبناءً على ذلك، فإن التدخل المطلوب هو بناء مركز صحي شامل أو تحديث وتحويل مركز الرعاية الصحية الأولية الموجود في الحي إلى مركز شامل يتضمن مركز طوارئ يعمل على مدار الـ ٢٤ ساعة.



الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

وصف السكان خدمة المياه بالضعيفة والمحدودة، وأوضحوا أن شبكة الصرف الصحي بحاجة إلى صيانة دورية. يتماشى هذا مع تحليل القدرة الإستيعابية الذي تم إجراؤه والذي كشف أن شبكات المياه والصرف الصحي داخل الحي عاملة فوق طاقتها الإستيعابية.

لذلك، فإن التدخل المطلوب هو تحسين ورفع كفاءة شبكات المياه والصرف الصحي لإستيعاب الزيادة السكانية.



الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية

وأشار الأهالي إلى ضرورة صيانة الطرق وتركيب مطبات السرعة وإضافة معابر المشاة وتحسين إنارة الشوارع بشكل عام. وأكدت الزيارات الميدانية التي قام بها فريق الموئل أن الطرق بحاجة إلى إعادة تأهيل وإنارة أكثر. علاوةً على ذلك، ناقش السكان قضايا السيول وضعف تصريف مياه الأمطار.

وعليه، فإن التدخل المطلوب هو إعادة تأهيل البنية التحتية للطرق وإضافة المزيد من أعمدة الإنارة في الحي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتوفير صيانة دورية لنظام تصريف مياه الأمطار.

التشغيلية. علاوةً على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الأمانة تستحوذ على ٥٥٪ من إجمالي العمالة في المملكة. على الرغم من ذلك، فإن البطالة في عَمان مرتفعة بحوالي ١٨,٦٪. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر عَمان موطن ٤٨٪ من المؤسسات الإقتصادية والتجارية في المملكة، وتمثل ما يقرب من ٨٠٪ من الصناعة في المملكة. وهي مسيطرة على قطاع السياحة الوطنية، حيث يوجد ٧٥,٢٪ من مجموع العمالة المباشرة في القطاع في عَمان. فيما يتعلق بتوظيف اللاجئين، يعمل معظم اللاجئين في وظائف غير رسمية، ويعمل الكثير منهم بالقرب من مكان سكنهم، حيث أن عدم وجود خيارات النقل ميسور التكلفة لتمكين التنقل بين المنزل والعمل والمرافق الطبية قد أعاق وصولهم إلى هذه المرافق. علاوةً على ذلك، تشكل الكوارث الطبيعية تحدياً لمدينة عَمان، حيث تعد مناطقها من بين أكثر المناطق عرضة للفيضانات المفاجئة بسبب زيادة عدد السكان والتركيز العالي للاجئين السوريين، مما يشكل ضغطاً على البنية التحتية والخدمات. كما أن الأردن معرض بشكل كبير للزلازل الأرضية، والمناطق الأكثر تضرراً تشمل رأس العين، واليرموك، وبسمان، النصر والعبدي.

بناءً على النتائج التي توصل إليها ملف التنميط الحضري هذا، وُجد أن هناك خمسة أحياء في مدينة عَمان فيها تركيز عالي للاجئين وعدم أو ضعف في الوصول إلى شبكات البنية التحتية والمرافق العامة ووسائل النقل العام. لإختتام هذا القسم، ومن أجل إختيار ثلاثة أحياء من الخمسة لمزيد من التحليل، تم عمل مصفوفة تقييم بالتعاون مع ممثلي أمانة عَمان الكبرى. وتضمنت المصفوفة تقييم الأحياء الخمسة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه، حيث سجلت أحياء الهاشمي الجنوبي واليادودة والقويسمة أعلى الدرجات.

مستوى الحي:

على مستوى الأحياء، تم تحليل هذه الأحياء الثلاثة عن كثب، حيث وجد أن كل منها يمثل نمطاً مختلفاً. يمثل حي الهاشمي الجنوبي نمطاً لحي مكتظ به شبكات بنية تحتية مثقلة، بينما يمثل حي القويسمة نمط الحي الذي يفتقر إلى الوصول إلى بعض المرافق العامة ويمثل حي اليادودة نمط الحي الذي يفتقر إلى إمكانية الوصول لبعض شبكات البنية التحتية والمرافق العامة.

بعد تحليل هذه الأحياء، تم عقد ورشة عمل للتحقق من صحة نتائج التنميط الحضري وإختيار الحي التجريبي للمرحلة التالية من المشروع. ونتيجة لذلك تم إختيار حي الهاشمي الجنوبي. بناءً على ذلك، تم إجراء ورشة عمل للتحقق مع سكان حي الهاشمي الجنوبي، والتي تهدف إلى إطلاع السكان على برنامج «التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياتات الهجرة» وأهدافه، وتقديم لمحة عامة عن ملف التنميط الحضري للحي الذي تم تطويره والذي حلل الوضع الحضري الحالي، وكذلك الحصول على وجهات نظرهم حول التحديات والفرص المحددة فيما يتعلق بالبنية التحتية للأحياء والبيئة الحضرية والنقل والمرافق العامة. بالإضافة إلى ذلك، سلط سكان حي الهاشمي الجنوبي الضوء على إحتياجات وأولويات الحي الذي يقيمون فيه خلال هذه الورشة.



الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

كشف التحليل عن محدودية المناطق التجارية في الحي، وهو ما أكده السكان بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، ذكروا عدم وجود مرافق للأطفال والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة. وأوضح السكان أيضاً أن المرافق الترفيهية العامة في الحي بحاجة إلى إصلاح بشكل كبير. لذلك فإن التدخلات المطلوبة هي إضافة منطقة تجارية مركزية، وحضانة، ومركز تدريب مهني، ومركز متخصص لذوي الإحتياجات الخاصة. فيما يتعلق بالمرافق الترفيهية العامة، تشمل التدخلات اللازمة توفير مناطق لعب أكثر أماناً، والمزيد من الألعاب (خاصة الألعاب والأنشطة الشاملة للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة)، والمزيد من أعمدة الإنارة، والمراحيض العامة، ومناطق جلوس مظلة، وأكشاك، وصيانة دورية بشكل عام.

أما بالنسبة للمواصلات، فقد أظهر التحليل أن سكان الحي يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام على بعد 5 و 10 دقيقة سيراً على الأقدام. ومع ذلك، سلط السكان الضوء على الحاجة إلى مواقف ومسارات النقل العام. كما سلطوا الضوء على عدم وجود جسور للمشاة على الطرق الرئيسية المؤدية إلى موقف النقل العام الرئيسي القريب والمتاح، مما يهدد سلامتهم. والتدخلات اللازمة في هذا الصدد، هي مد مسار نقل عام إلى الحي، وإضافة موقف ثابت في المنطقة المركزية للحي. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر وجود جسور للمشاة ضرورة في الشوارع الرئيسية.

علاوةً على ذلك، تم تسليط الضوء على التوزيع غير المتكافئ لعمال النظافة وحاويات النفايات باعتباره تحدياً يتعلق بإدارة النفايات الصلبة في الحي. وبناءً على ذلك، فإن التدخل المطلوب هو إضافة حاويات للنفايات وتخصيص المزيد من عمال النظافة لخدمة الحي بشكل متساوٍ وبكفاءة.

هناك حاجة أخرى تم التأكيد عليها وهي التجميل المنظر العام للحي، حيث يقترح السكان رسم جداريات وزيادة العناصر الخضراء، مثل إضافة الأشجار واستخدام أسطح المنازل والمساحات الخالية للزراعة الحضرية.

المقدمة

التحديات المستقبلية. يهدف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة إلى تعزيز التعاون متعدد القطاعات بين الممثلين الحكوميين الوطنيين والمحليين، الجهات الفاعلة في العمل الإنساني، شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية لتطوير التدخلات المستدامة التي تبني بيئات شاملة، آمنة، قادرة على الصمود ومستدامة. ويتم تنفيذ هذا البرنامج في ثلاث دول هي الكاميرون ومصر والأردن.

الأهداف

يهدف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية المستمرة لتحسين وصول السكان النازحين إلى الخدمات والفرص الإجتماعية والإقتصادية جنباً إلى جنب مع المواطنين الذين يعيشون في أوضاع صعبة في المدن المختارة. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال دعم البلديات بنهج إستراتيجي طويل الأجل لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة في الأحياء المتضررة من الهجرة والنزوح من خلال إستثمارات البنية التحتية القابلة للتمويل. إن نهج التخطيط المعتمد في البرنامج يضمن دمج مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يشملون الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والإئمائي، والأطراف الحكومية مثل الوزارات والبلديات المستهدفة. يطمح هذا النهج إلى دعم ربط إستجابة العمل الإنساني قصيرة المدى مع تدخلات التنمية طويلة الأجل لإتاحة تدخلات أكثر تكاملاً وشمولية.

المنهجية

تضمنت المنهجية جمع البيانات الأولية والثانوية، جنباً إلى جنب مع الزيارات الميدانية والمشاورات المكثفة مع الجهات الحكومية المحلية والوطنية والمجتمعات المستهدفة. وقورنت البيانات التي تم جمعها من خلال الإستعراض المكتبي لمصادر كتابات متعددة، بما في ذلك مصادر أكاديمية ورمادية (مصادر خارج النشر الأكاديمي أو التجاري). تم إجراء مجموعة من التحليلات المكانية ابتداءً من المستوى الإقليمي وحتى مستوى الأحياء وذلك لتعيين التحديات والفرص الرئيسية وإبلاغ الخطوات التالية للمشروع. أخيراً، تمت مراجعة ملف التنمية الحضري والتحقق من صحته مع الجهات الفاعلة الأساسية في المشروع، بما في ذلك ممثلين عن المجتمع المحلي.

النهج

يتكون برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة من أربعة مكونات مترابطة: (١) التحليلات المكانية والتنمية الحضري، (٢) تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية، (٣) تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل، و (٤) تبادل المعرفة والإفادة المشتركة من القدرات. في المكون الأول، طُوّر فريق برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة ملفات التنمية الحضريّة استناداً إلى تحليل مكاني شامل لعدة قطاعات للمناطق الحضريّة التي تستضيف السكان النازحين والأجانب، مما يتيح لأصحاب المصلحة المحليين الحصول على فهم مكاني شامل للوضع الحالي كأساس لإتخاذ قرارات إستراتيجية متعلقة بالتنمية الحضريّة وتخطيط الإستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل. بناءً على ملف التنمية الحضري الذي تم تطويره،

هذه الوثيقة نتاج عمل مكثف للتنميط الحضري والذي قام به فريق برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة لإنجاز المكون الأول من المشروع. فهي وثيقة قائمة بذاتها، ومع ذلك، من المهم أن تؤخذ في الإعتبار أثناء قراءة خطط العمل والتدخلات ذات الأولوية التي سيتم القيام بها في المرحلة الثانية من المشروع. يعتمد ملف التنميط الحضري على نهج تدريجي متعدد المستويات، يبدأ من المستوى الوطني وينتهي عند مستوى الحي. تضمنت صياغة ملف التنميط الحضري الترابط بين كل مستوى، لإتاحة تقنية قراءة الوثيقة بإتجاهين. يجمع كل قسم من ملف التنميط الحضري مجموعة من التفسيرات الخرائطية لتوفير بُعد مكاني لوصف الوضع السائد.

لمحة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، هو وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل من أجل مستقبل حضري أفضل. فُوض الموئل من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز البلديات والمدن والمجتمعات المستدامة إجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى ملائم للجميع. تتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إحداث تغيير تحويلي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال المعرفة، تقديم المشورة بشأن السياسات، المساعدة الفنية والعمل التعاوني وذلك لعدم ترك أي أحد خلف الركب أو إستبعاد أي مكان. يركز الموئل جهوده للحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات عبر التسلسل الريفي-الحضري المتصل، تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية، ومنع حدوث الأزمات في المناطق الحضرية والإستجابة لها على نحو فعال.

النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية

يعيش ٥٥ في المائة من سكان العالم اليوم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٨٪ بحلول عام ٢٠٥٠. وقد أضاف المعدل العالي للتعرض من الضغوط المتزايدة على المدن والمناطق الحضرية لتلبية مطالب ساكنيها. بالتزامن مع ذلك، كانت المناطق الحضرية الوجهة الرئيسية للنازحين، حيث يعيش أكثر من ٦٠٪ من اللاجئين، وأغلبية النازحين داخلياً (٨٠٪) في مناطق حضرية، من أجل البحث بشكل أساسي عن فرص إجتماعية وإقتصادية وأماكن آمنة للإقامة. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة غير مسبوق في تكلفة ومدة المساعدات الإنسانية، لا سيما مع طبيعة الأزمات طويلة الأمد وندرة الإجراءات الإئمائية. باتت تتطلب هذه الحالة ارتباطاً أقوى بين الجهود الإنسانية والإئمائية، خاصةً وأن خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لا تهدف فقط إلى تلبية الإحتياجات ولكن أيضاً للحد من المخاطر ونقاط الضعف، دون ترك أي أحد خلف الركب.

يعمل برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالشراكة مع أمانة الدولة السويسرية للشؤون الإقتصادية على تعزيز وصول السكان المهاجرين والنازحين إلى الخدمات الموثوقة والفرص الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الحضرية. سيقوم برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة بدعم عددٍ من البلديات المضيفة للسكان النازحين بتطوير إستراتيجيات طويلة الأجل تستند على قدرتها على الصمود لمواجهة

سيضع المكون الثاني رؤية إستراتيجية للتنمية الحضرية في مناطق محددة في المدن المستهدفة. يقع النهج التشاركي وعمليات التخطيط في صميم هذه العملية، بما في ذلك أصحاب المصلحة الرسميين المهمين جنباً إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني. يحدد ملف التنميط الحضري وبدائل التخطيط وخطط العمل من المكونات الأولين المبرر والأدلة لدعم صانعي القرار في تحديد التدخلات للإستثمار ذي الأولوية في الخدمات البلدية التي تكون واقعية وقابلة للتطبيق من الناحية المالية. يتضمن إعداد المكون الثالث تقييم الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للحصول على التأثير المستدام للتدخلات المقترحة. بينما سيعمل المكون الأخير على بناء وتعزيز تبادل المعرفة والوعي في المدن بين أصحاب المصلحة عن أهمية الإدارة الجيدة للبيانات والمراسد الحضرية للإستخدام المستقبلي. من خلال المنتديات والوسائط الرقمية، سيربط البرنامج أيضاً المدن على المستوى الوطني والدولي من خلال الأحداث والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك أحداث منصة إستثمار المدن.

الجمهور المستهدف

يوفر هذا الملف التنميط الحضري مداخل للمختصين الحضريين الوطنيين والدوليين الذين يسعون إلى تطوير إستراتيجيات تنمية طويلة الأجل في مدنهم، فضلاً عن المنظمات المانحة والممولين المحتملين. في الوقت نفسه، يستهدف هذا الملف الأفراد من القاعدة الشعبية، الذين يعتبرون صانعي التغيير الأساسيين في مجتمعاتهم، من خلال توفير لمحة عامة مكانية عن الإمكانيات والفرص الرئيسية للمدن المختارة.

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

للتدخلات المقترحة على المدينة ومجتمعات اللاجئين والنازحين فيها. سيتم تفصيل الجدوى الفنية والمالية للتدخلات ذات الأولوية من خلال المساعدة الفنية والمشاركات الثنائية الاستشارية مع السلطات الوطنية والمحلية والجهات المانحة وبنوك التنمية، بما في ذلك من خلال تحليل ميزانيات المدينة، وإمكانية إنفاق رأس المال، فضلاً عن منصات الإستثمار كمرقق إستثمار المدن التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. سيتم بعد ذلك تقديم التدخل المقترح للبنية التحتية ذات الأولوية ونقاط الارتكاز (حيث يمكن ربط المشاريع التحفيزية بالأولويات والسياسات الحالية للمدينة/الحي القابلة للتمويل) والتحقق من صحتها في ورشة عمل مع الإدارة المحلية الرئيسية وشركاء التنمية، وحيثما أمكن، القطاع الخاص. ويشمل ذلك العمل على ربط التدخلات بالشركاء المحتملين للتمويل و إعداد تفصيلي مسبق لدراسات الجدوى الإقتصادية.

تبادل المعارف والإفادة المشتركة من القدرات

سيعمل المكون الأخير على بناء وتعزيز تبادل المعرفة والوعي في المدن بين أصحاب المصلحة عن أهمية الإدارة الجيدة للبيانات ومنصات المراسد الحضرية للإستخدام في المستقبل. من خلال المنتديات والوسائط الرقمية، سيربط برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة أيضاً المدن على المستويين الوطني والدولي من خلال الفعاليات والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك فعاليات منصة إستثمار المدن. كما سيستفيد من منصات المونل ومنصات الشركاء، مثل برنامج عمل المدن والهجرة المشترك التابع لتحالف المدن، تبادل المعارف والخبرات ذات الصلة، بالإضافة إلى أمثلة أخرى مثل شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية و مركز الهجرة المختلطة.

من خلال تنفيذ الأنشطة التي تتجاوز مرحلة التخطيط البحث، يسعى البرنامج إلى دعم تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل، الأمر الذي سيعطي مجتمعات المهاجرين والنازحين وجميع المواطنين في المناطق الحضرية نوعية حياة وفرص إقتصادية أفضل. وفقاً لذلك، سيضمن نطاق العمل أيضاً مساهمات كبيرة في أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم المدن والأحياء المختارة لتصبح شاملة، آمنة، قادرة على الصمود ومستدامة بشكل متزايد. سيساعد ذلك على التحول الضروري من التدخلات الطارئة قصيرة المدى إلى إستثمارات التنمية طويلة الأجل. وسيحقق البرنامج ذلك من خلال المكونات الأربعة المترابطة أدناه:

التحليلات المكانية والتنميط الحضري

في إطار المكون الأول، سيعمل هذا البرنامج على تطوير ملفات تنميط حضرية بناءً على تحليل مكاني شامل لعدة قطاعات للمناطق الحضرية التي تستضيف السكان النازحين واللاجئين. سيتيح ذلك لأصحاب المصلحة المحليين الحصول على فهم مكاني شامل للوضع الحالي كأساس لإتخاذ قرارات إستراتيجية متعلقة بالتنمية الحضرية وتخطيط الإستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل. ستعتمد عملية التنميط الحضري على البيانات التي تم جمعها من قبل مختلف الجهات الفاعلة بإستخدام نهج تشاركي قائم على المنطقة. وسيضع خط أساس يمكن إستخدامه كألية إستشارية لدعم التكامل الأفقي والرأسي بما في ذلك المؤسسات الحكومية على مختلف المستويات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. كما سيتم إستخدامه لتحديد مناطق تجريبية مناسبة داخل المدن المختارة، حيث سيتم وضع بدائل تخطيطية أكثر تفصيلاً في إطار المكون الثاني.

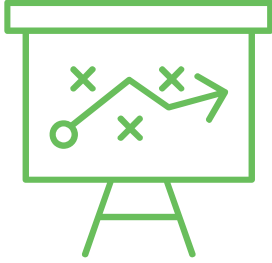
تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية

بناءً على التحليل والتوصيات لإختيار المناطق التجريبية في إطار المكون الأول، سيقوم هذا المكون بتطوير رؤية إستراتيجية وبناء بدائل تخطيطية للتنمية الحضرية في الأحياء المحددة. وهو يستند إلى عملية التخطيط التشاركي الشامل بدرجة عالية، ويشارك أصحاب المصلحة الرسميين الأساسيين جنباً إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني (النازحين، والمهاجرين، المجتمعات المضيفة وما إلى ذلك) والقطاع الخاص. وسيساهم المشاركون بتقديم توصيات مباشرة لعملية صياغة الرؤية، والتي ستسهل المناقشة حول رؤى التنمية الحضرية الإستراتيجية، التدخلات المحتملة، الإهتمامات الفردية ذات الصلة، الفرص وأو العوائق الفنية، فضلاً عن الأهداف السياسية. سيتم دعم بناء بدائل تخطيطية بخطة عمل تحدد ما يمكن القيام به وأين ومتى. سيؤدي هذا أيضاً إلى فتح الخطوة التالية لتحديد واضح لتدخلات البنية التحتية الإستراتيجية وسيساعد على التقييم الفني لتحديد أولويات التدخل وتعريفها.

تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل

تحدد مخرجات ملف التنميط الحضري والبدائل التخطيطية وخطط العمل من المكونين الأولين المبرر والأدلة لدعم صانعي القرار في تحديد أولويات الإستثمار في الخدمات البلدية بحيث تكون واقعية وقابلة للتطبيق من الناحية المالية. وسيساعد في تحديد أولويات الإستثمارات من خلال تقييم الإمكانات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وكذلك التأثير المستدام

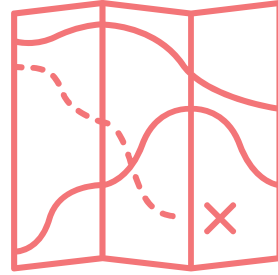
المكون #٢



تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية

تحديد الفرص الإقتصادية المحتملة
وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل ونشرها

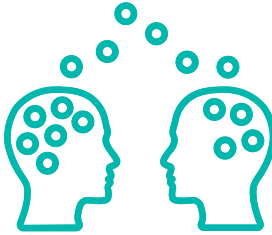
المكون #١



التحليلات المكانية و التنمية الحضري

تحليل مكاني مركز متعدد القطاعات
اعداد وتطوير ملفات تنمية حضرية للمدن المختارة

المكون #٤



تبادل المعرفة والإفادة المشتركة من القدرات

تبادل المعرفة بين المدن
جلسات مشاركة وتبادل القدرات مع السلطات المحلية
لمواصلة رصد وتوجيه تنفيذ البنية التحتية

المكون #٣



تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل

تقييم أثر تدخلات البنية التحتية المقترحة



السياق الوطني

السياق الوطني والدولي

محركات التحضر

أثرت عوامل مختلفة على وتيرة التحضر على مستوى الأردن. حيث أدى الزحف الحضري وعدم كفاءة التخطيط له إلى سوء التوزيع والوصول إلى الخدمات وتوفير البنية التحتية. نظراً لأن المدن هي المحرك الإقتصادي الرئيسي للنتائج المحلي الإجمالي للبلاد، فإن غالبية الوظائف تقع في المناطق الحضرية مما يشجع الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدفق المستمر والسريع للأجانب على مر السنين نتيجة لعدم الإستقرار السياسي في المنطقة، هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى التحضر السريع في الأردن.

جغرافياً تقع المملكة الأردنية الهاشمية، والمُسماة فيما بعد بالأردن، في الصحراء الصخرية في شمال شبه الجزيرة العربية. تحد الأردن سوريا من الشمال، والعراق من الشمال الشرقي، والمملكة العربية السعودية من الشرق والجنوب، وتغطي مساحة قدرها ٨٩,٣١٨ كم^٢.^١ يبلغ عدد سكانها ١٠,٥ مليون نسمة (٢٠١٩)^٢ والذين يتركزون بشكل كبير في العاصمة عمان وحولها. يسكن ما يقرب من نصف سكان الحضر في التكتل الحضري لعمان الرصيفة-الزرقاء،^٣ حيث يستضيف معظم الوظائف والأعمال مدفوعة الأجر والشركات. ينتج عن هذا تفاوتات مكانية كبيرة في أنماط النمو وتوزيع الإيرادات بين هذا التكتل الحضري وبقية البلاد.

لطالما عُرف الأردن بكونه جزيرة إستقرار في منطقة مضطربة. عبر تاريخه، ومنذ بداية الأزمة السورية، فتح الأردن أبوابه بكرم لإستقبال اللاجئين بأعداد كبيرة. فهو يشغل المرتبة الثانية عالمياً من حيث نصيب الفرد من اللاجئين، بواقع ٨٩ لاجئاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.^٤

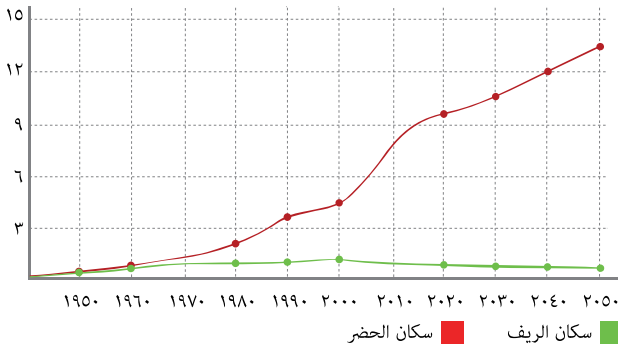
التحضر

يُعتبر الأردن أحد الخمسين دولةً الأكثر تحضراً في العالم.^٥ حيث يعيش ٩٠,٣٪ من سكان الأردن في مناطق حضرية.^٦ تتميز الدولة بالتوسع والنمو الحضريين السريعين، حيث يبلغ معدل النمو السكاني السنوي الحالي ٢,٣٪ (٢٠١٩) والكثافة السكانية ١١٨,٩ فرد/كم^٢،^٧ على مدار العقدين الماضيين، تضاعف إجمالي المساحة المبنية في الأردن، ليصل إلى ١,٥٠٠ كم^٢،^٨ ومساحة حضرية تبلغ ٩٠٩ كم^٢،^٩ حيث إن التوسع المكاني للمناطق الحضرية يعادل ١٪ سنوياً أو ١٥ كم^٢،^{١٠} مما يشكل خطراً على توافر الأراضي الزراعية والبنية التحتية وإمكانية تمويلها.

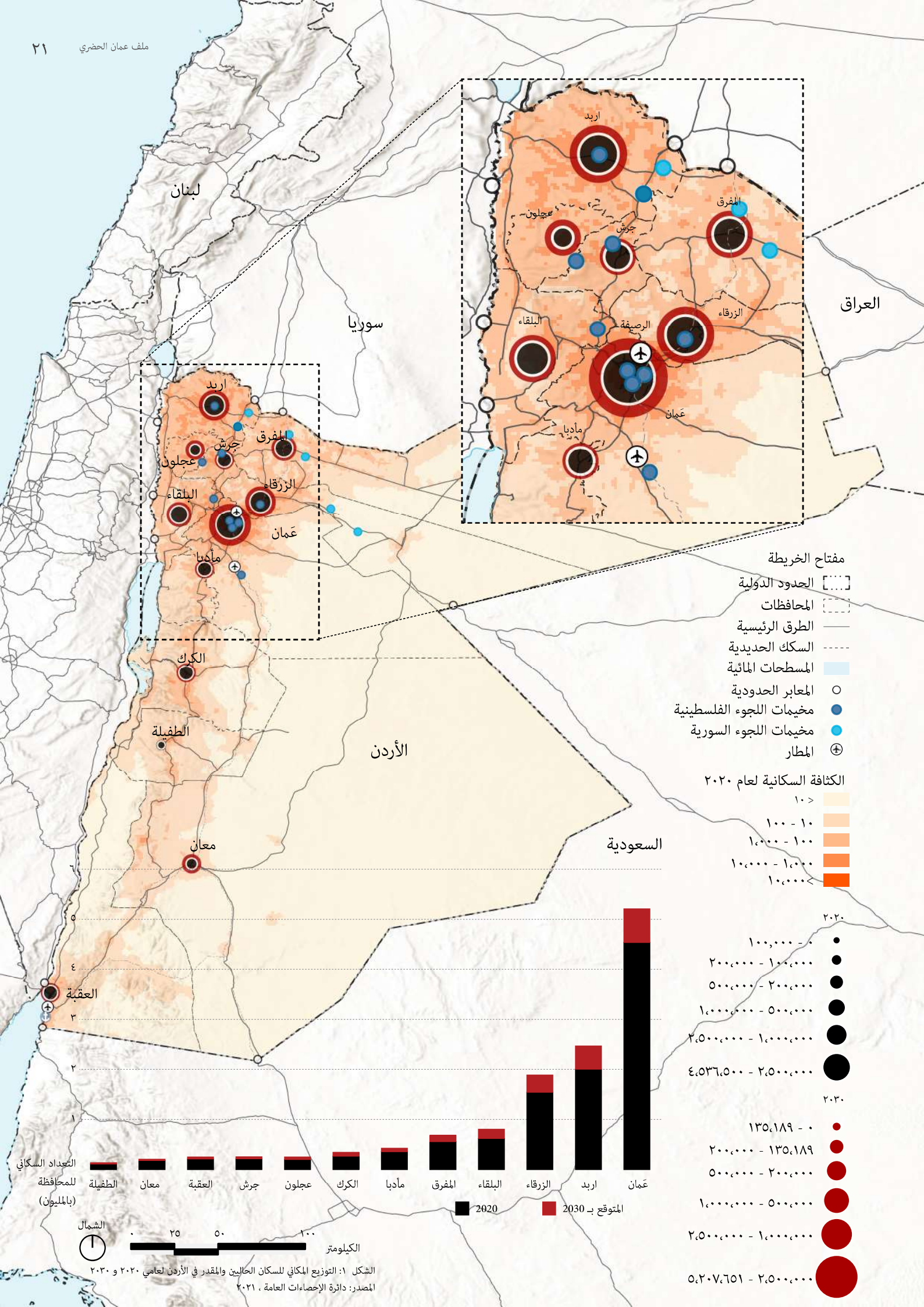
يتألف ما يقرب من ثلاثة أرباع مساحة الأردن من طبيعة هضبية قاحلة بشكل أساسي والتي تقع في إتجاه الشرق والجنوب الشرقي من البلاد. بينما الجزء الغربي والشامي الغربي من البلاد هو الأكثر خصوبة ويُعتبر صالح للسكن، وهو أيضاً الأكثر تحضراً حيث يعيش غالبية السكان. في حين أن المحافظات الجنوبية للبلاد تعتبر مناطق قليلة السكان، ولا تستضيف سوى ٨٪ من السكان.^{١١} كذلك لديها مستوى أقل من التنمية من حيث توافر البنية التحتية، بإستثناء مدينة العقبة. وهذا يرجع في الغالب إلى الطبيعة الجغرافية للأرض وتوافر الموارد والمناخ العام.

نظراً لأن غالبية سكان الحضر يقيمون في المناطق الشمالية من البلاد، فإن عدد الأسر ذات الدخل المنخفض هناك أعلى أيضاً. حيث يكشف توزيع الثروة أن المحافظات الشمالية فيها أكبر عدد من الأسر ذات الدخل المنخفض بمعدل (٢٢٩٪)، مقارنة بالمنطقة الوسطى (١٥٪) والجنوبية (٢٣٪).^{١٢} كما تشير البيانات إلى أن غالبية السكان في مادبا يشكلون نسبة (٦١٪)، المفرق (٧٥٪)، جرش (٥٩٪)، عجلون (٥٥٪)، الطفيلة (٥٧٪)، معان (٦٠٪) يقعون في أدنى مستويات الدخل.^{١٣}

التعداد السكاني
(بالمليون)



التغيير (الفعلي والمتوقع) في سكان الحضر والريف بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠٥٠



مفتاح الخريطة

- الحدود الدولية [---]
- المحافظات [---]
- الطرق الرئيسية [—]
- السكك الحديدية [---]
- المسطحات المائية [light blue]
- المعابر الحدودية [○]
- مخيمات اللجوء الفلسطينية [●]
- مخيمات اللجوء السورية [●]
- المطار [⊕]

الكثافة السكانية لعام ٢٠٢٠

- 10 >
- 100 - 1000
- 10000 - 100000
- 100000 - 1000000
- 1000000 <

٢٠٢٠

- 100,000 - 0
- 200,000 - 100,000
- 500,000 - 200,000
- 1,000,000 - 500,000
- 2,500,000 - 1,000,000
- 4,537,500 - 2,500,000

- ٢٠٣٠
- 130,189 - 0
- 200,000 - 130,189
- 500,000 - 200,000
- 1,000,000 - 500,000
- 2,500,000 - 1,000,000
- 5,207,701 - 2,500,000

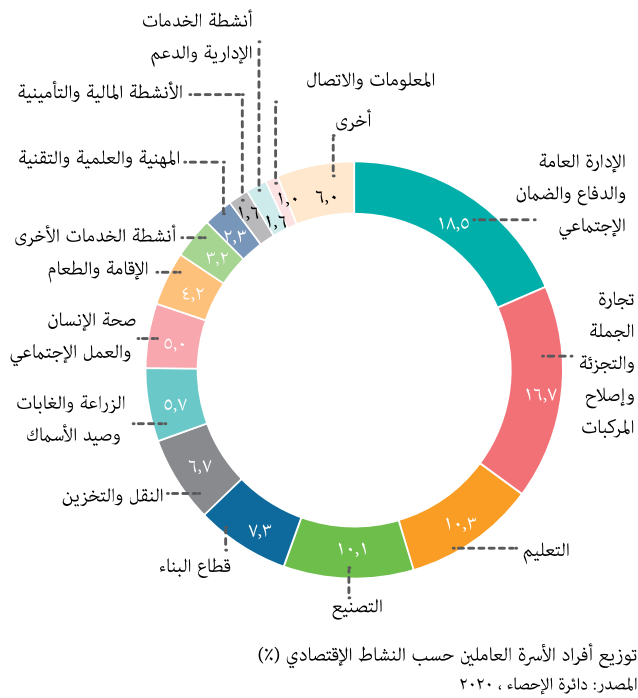


الشمال
0 25 50 100
الكيلومتر

الشكل ١: التوزيع المكاني للسكان الحاليين والمقدر في الأردن لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢١

التركيبة السكانية والخلفية الإجتماعية والإقتصادية

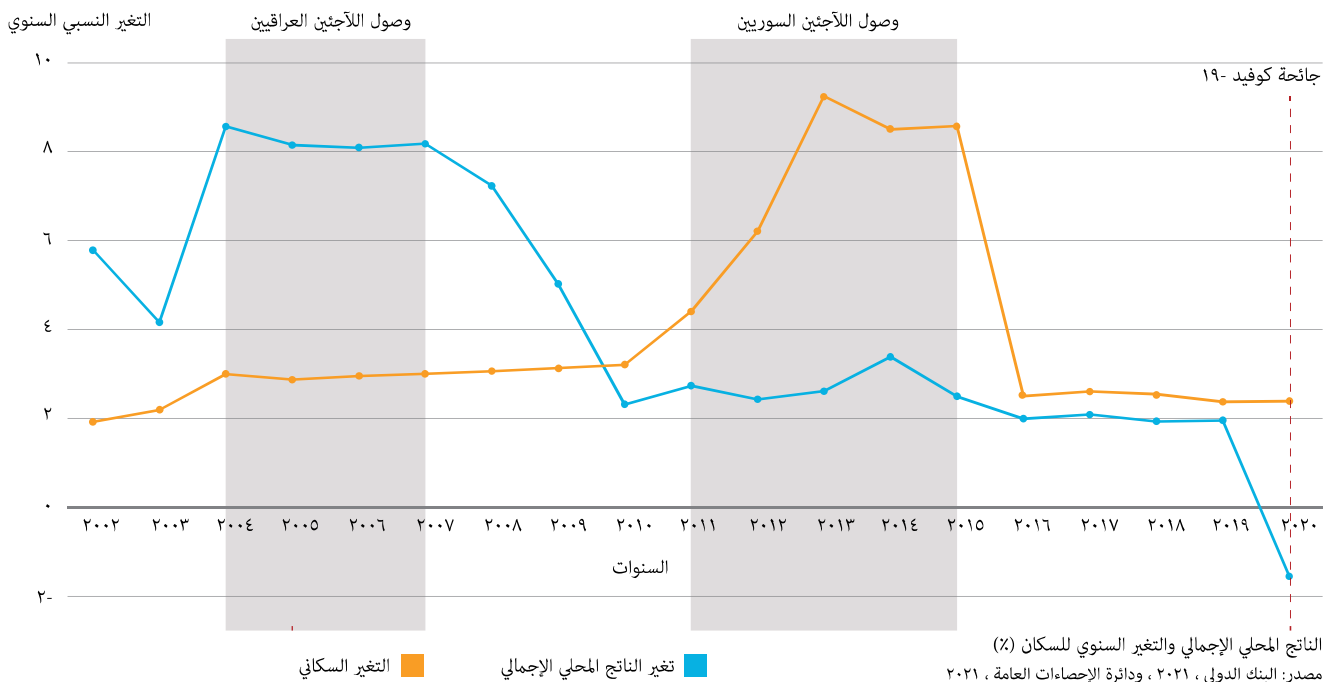
معرضون لخطر الفقر المؤقت والموسمي.^{٢٢} و يتزامن وضع الفقر لدى اللاجئين السوريين مع الضغوط الموجودة مسبقاً بين الفقراء الأردنيين.

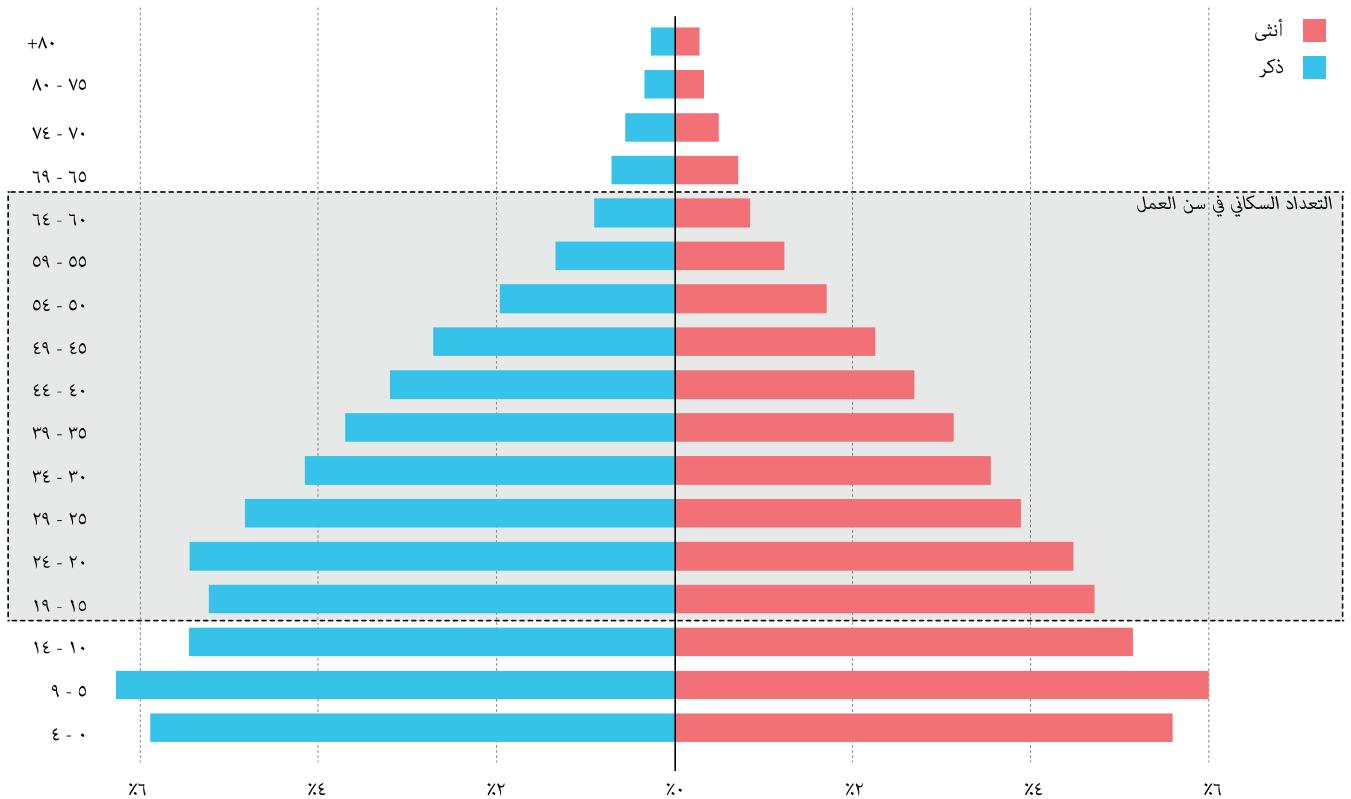
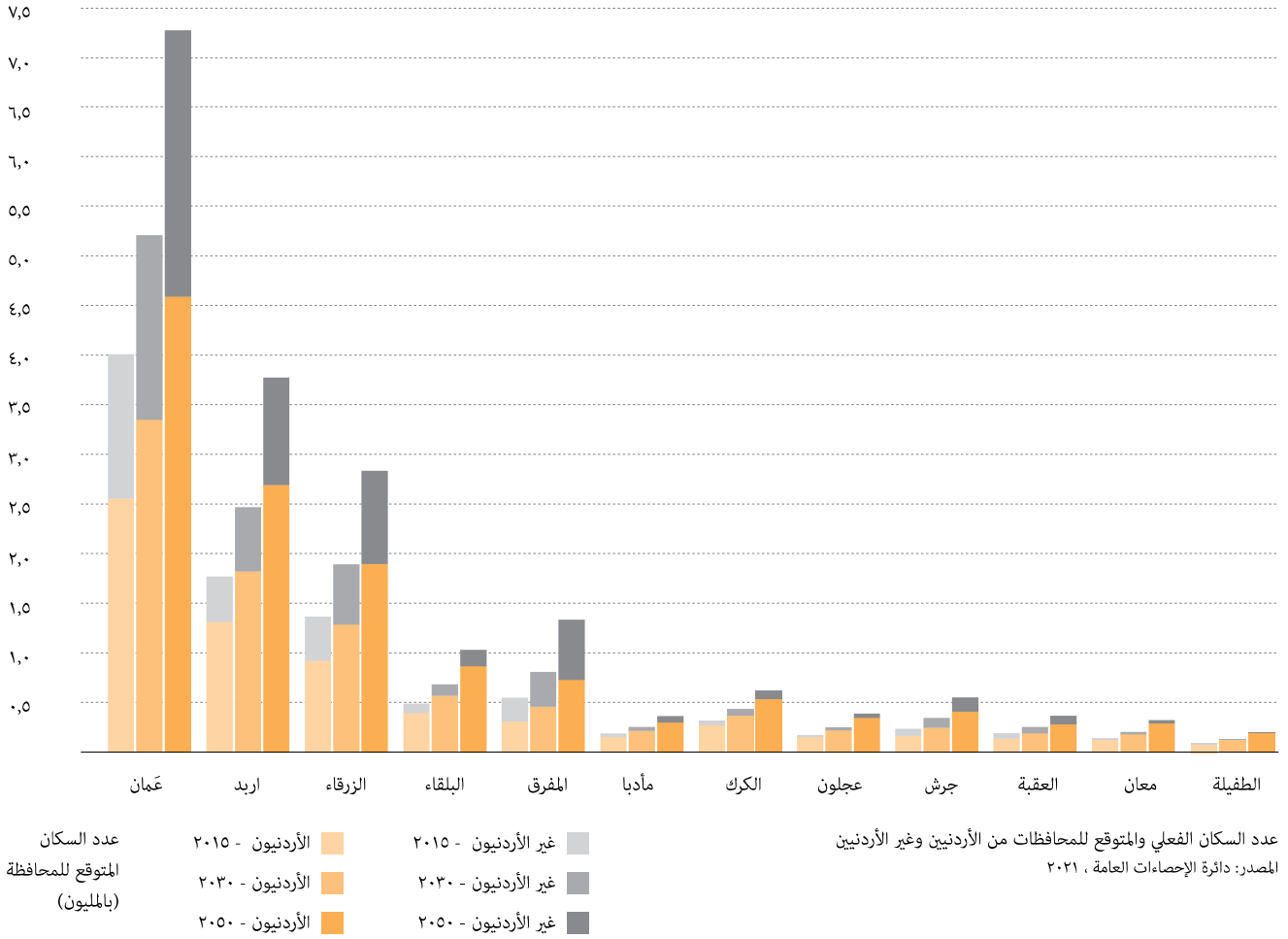


تضاعف عدد سكان الأردن تقريباً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥ بالتزامن مع الوضع السياسي في العراق وسوريا. فالأردن هو واحد من أكثر الدول في العالم شباباً، حيث تقل أعمار حوالي ٦٣٪ من سكانه عن ٣٠ عاماً.^{١٤} وهذا يتطلب تخطيطاً طويل الأجل للموارد لتلبية الاحتياجات المستقبلية لعدد السكان المتزايد.

على الرغم من تدفق عدة موجات من اللاجئين إلى الأردن، فقد نجح الأردن في الحفاظ على معدل نمو عادل للتنمية على مدار العقد الماضي. حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في العام (٢٠١٩) ٢,٩٩٤ ديناراً أردنياً أي ما يعادل ٤,٢٢٢,٨ دولاراً أمريكياً^{١٥} ومتوسط معدل نمو ٤,٠٦٪ سنوياً من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٢٢^{١٦} حيث تشير التقديرات إلى أن التحويلات السنوية تصل إلى ٣,٨ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.^{١٧} ويُقدر الأثر التراكمي للأزمة السورية - من تعطل التجارة الإقليمية وتدفق اللاجئين - بما يعادل ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.^{١٨}

فيما يتعلق بالتوظيف، يعمل ١٨,٥٪ من السكان في القطاع العام، ويعمل ١٦,٧٪ في تجارة الجملة والتجزئة، بينما يعمل ١٠,٥٪ في قطاع التعليم. يواجه الأردن العديد من التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر. حيث تبلغ معدلات البطالة حالياً ١٩,٣٪^{١٩} وقد ارتفعت بشكل كبير على مر السنين من ١٣٪ في عام ٢٠١٥^{٢٠} وترتفع المعدلات إلى ٤٣,١٪ بين الشباب و ٢٧٪ بين النساء.^{٢١} على الرغم من معدلات التحصيل العلمي المرتفعة، فإن فرص العمل للشباب الأردني منخفضة. أما بالنسبة لمعدلات الفقر، فإن ١٤,٤٪ من السكان في الأردن يعيشون في فقر بينما ١٨,٦٪





اللاجئين في الأردن

الإستثمارات العديدة التي جلبها العراقيون في ذلك الوقت. واليوم، يعيش حوالي ٧٠ ألف عراقي في الأردن.^{٣٥}

علاوةً على ذلك، يشكل السوريون الذين وصلوا إلى الأردن بعد الأزمة السورية الجزء الأكبر من اللاجئين في المملكة. ويفضلون تسمية أنفسهم بالمهاجرين أو الضيوف، أو مجرد «سوريين» أو «من حماة».^{٣٦} ومع ذلك، فإن المصطلح الذي يوجهه يتم تسجيل السوريين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو «الأشخاص موضع الإهتمام».^{٣٧} جاء السوريون إلى الأردن بينما كان يعاني بالفعل من العديد من التحديات الحضرية مما فرض المزيد من الضغط على موارد البلاد المحدودة للغاية.^{٣٨} ويستضيف الأردن اليوم حوالي ٦٧٠,٠٠٠ سوري مسجّل، يعيش معظمهم ضمن المجتمعات الأردنية وليس في المخيمات. حيث تقدر الأرقام الرسمية أن هناك ١,٤ مليون سوري في الأردن، وهو ما يمثل أكثر من ١٠٪ من سكان الأردن، مما يشكل ضغطاً هائلاً على موارد البلاد المنهكة خلال واحدة من أصعب الفترات الإقتصادية في تاريخه.^{٣٩}

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد ٣٤,٠٠٠ من اللاجئين السوريين المسجلين إلى بلادهم من الأردن منذ ٢٠١٨ و ٣٠,٠٠٠ في ٢٠١٩. ويشير اللاجئون في الأردن إلى أن الأمن والسلامة وقلة فرص العمل والخدمات هي الأسباب الرئيسية التي تحوق عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.^{٤١}

علاوةً على ذلك، تستضيف المملكة أيضاً نسبةً قليلةً من اللاجئين الشيشان والأرمن والسودانيين والصوماليين واليمنيين. وفقاً لذلك، سيأخذ ملف التنميط الحضري في الاعتبار في المقام الأول اللاجئون الفلسطينيون والعراقيون والسوريون، حيث أنهم يشكلون أعلى نسبة وجود في الأردن ولهم التأثير الأكبر على البنية التحتية للبلديات المضيفة.

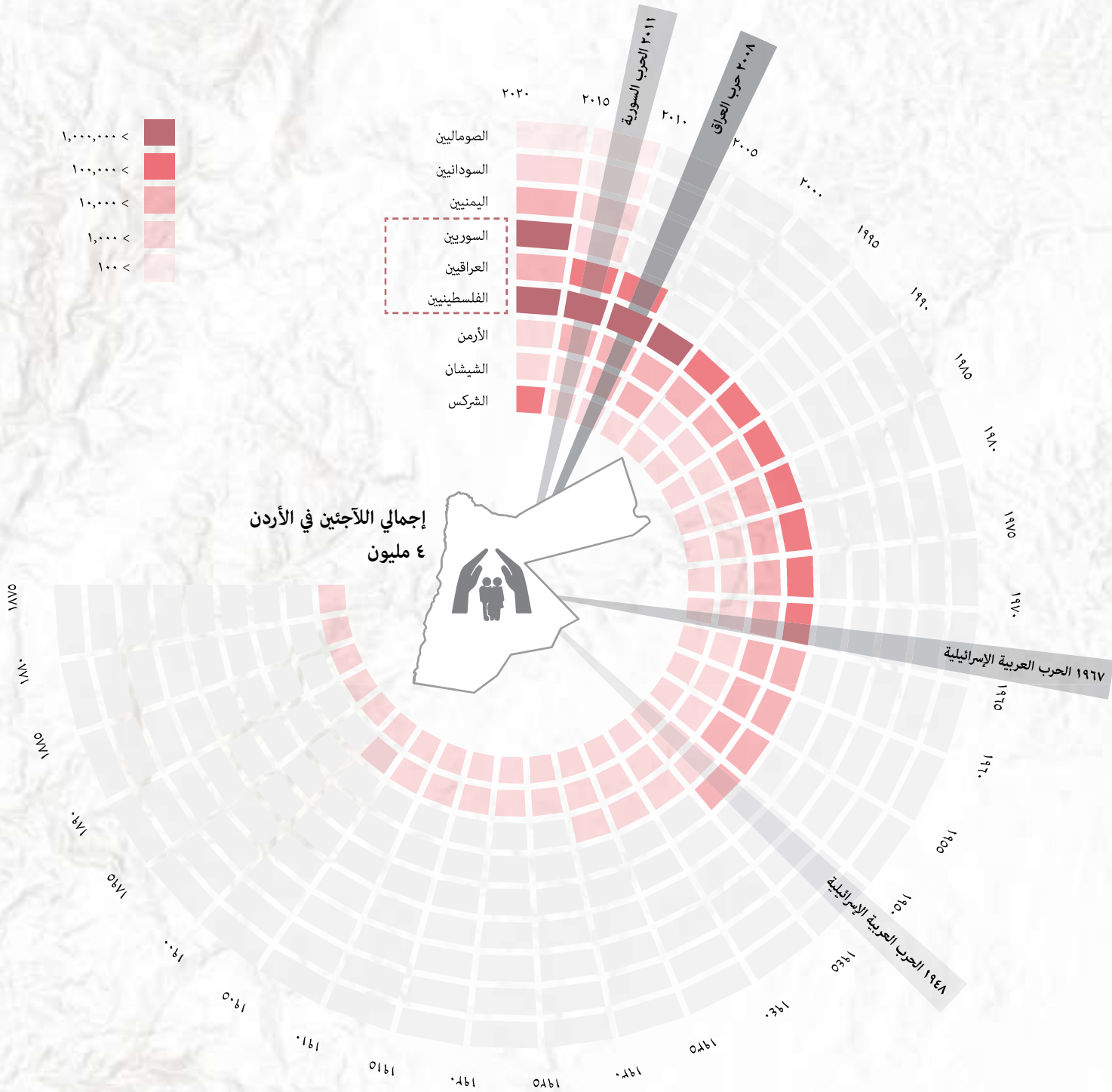
تُعرّف كلمة «لاجئ» على أنها الشخص الذي غادر بلده الأصلي بسبب خطر التعرض لإنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والإضطهاد.^{٣٤} حيث وصلت موجات عديدة من اللاجئين طلباً للجوء في الأردن. ومع ذلك، في السياق الأردني، إتخذت كلمة «اللاجئين» مصطلحات وتفسيرات مختلفة تبعاً لجنسياتهم.

لا يزال الأردن ثاني أكبر دولة مضيضة للاجئين في العالم من حيث عدد اللاجئين لكل فرد، حيث يبلغ عدد اللاجئين ٨٩ لاجئاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.^{٤٤} وترتبط الهجرة إرتباطاً وثيقاً بتاريخ الأردن حيث لعبت موجات الهجرة المختلفة دوراً رئيسياً في تشكيل سياسات وإقتصاد الأردن وكذلك المجتمع وخصائصه الحضريّة. منذ إستقلالها في عام ١٩٤٦، كانت وما زالت المملكة الأردنية الهاشمية ملاذاً آمناً لما يقرب من ٤ ملايين لاجئ بسبب عدم الإستقرار في البلدان المجاورة، بما في ذلك اللاجئين الشركس، الشيشان، الأرمن، الفلسطينيون، العراقيون، السوريون، اليمينيون، السودانيون والصوماليون. حيث أصبح هؤلاء اللاجئون جزءاً مهماً لا يتجزأ من سكان المملكة ونسيجها الإجماعي.

بدأ اللاجئون الشركس بالإستقرار في مدينة عمان عام ١٨٧٨. يُنسب الفضل إليهم في تأسيس مدينة عمان الحديثة، والتي كانت مهملة خلال القرن الرابع عشر.^{٤٥} اليوم، يعيش حوالي ٢٤٤,٠٠٠ لاجئاً شركسي في الأردن.^{٤٦} وبسبب مشاركتهم ومساعدتهم في تشكيل وتطوير الأردن الحديث، لا يتم إعتبار المتحدرين الشركس من الناحية القانونية لاجئين بل هم مواطنون مدمجون في المجتمعات الأردنية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأردن هو أول وأكبر دولة مُضيضة للفلسطينيين في العالم. كانت الموجة الأولى من اللاجئين خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ عندما فر ٧٠٠ ألف فلسطيني إلى الأردن.^{٤٧} أعقب ذلك موجة ثانية خلال الحرب العربية الإسرائيلية الثانية عام ١٩٦٧، عندما لجأ ما يقرب من ٣٠٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية إلى الأردن.^{٤٨} وخلال حرب الخليج بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١، وصل ما يقدر مليون شخص إلى الأردن، من بينهم ٣٠٠ ألف فلسطيني كانوا عائدين قسراً.^{٤٩} حيث يُعتبر الفلسطينيون الذين فروا من الحروب العربية الإسرائيلية في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ لاجئين، إلا أن معظمهم قد حصل على الجنسية الأردنية. واليوم، هناك ٢,٣٠٧,٠١١ لاجئاً فلسطينياً مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يعيشون في الأردن.^{٥٠}

كما لجأ العراقيون إلى الأردن خلال حرب الخليج، حيث كان هناك ما يقدر بنحو ٣٠ ألفاً يقيمون في البلاد.^{٥١} وفي السنوات التي أعقبت غزو العراق عام ٢٠٠٣، لجأ حوالي ٥٠٠ ألف عراقي إلى الأردن. كان يُشار إلى المهاجرين العراقيين على أنهم «ضيوف» ولبسوا لاجئين،^{٥٢} في إشارة إلى ظروفهم المعيشية المرتفعة وتفضيلهم الإقامة في المناطق الحضرية مثل عمان، وليس داخل مخيمات اللاجئين.^{٥٣} علاوةً على ذلك، منحهم وضعهم الإجماعي والإقتصادي أيضاً إمتياز الحصول على حقوق المواطنة الجزئية والحصول على تصاريح الإقامة، مما سهّل بالتالي وصولهم إلى فرص العمل والخدمات.^{٥٤} منذ عام ٢٠٠٨، عزز التدفق العراقي الإقتصاد الأردني بسبب



٢,٣ مليون

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

٩٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات و ٨٥٪ من المقيمين داخل المخيمات يحملون الجنسية الأردنية.^{٤٢}

١,٤ مليون

اللاجئون السوريون في الأردن

٦٧٠ ألف لاجئ سوري مسجل وإجمالي عدد السوريين يصل إلى ١,٤ مليون.^{٤٤}

٢٤٤ ألف

اللاجئون الشركس^{٤٤}

٦٧٠٠٠

اللاجئون العراقيون^{٤٥}

١٣٠٠٠

اللاجئون اليمنيون^{٥٠}

١٠٠٠٠

اللاجئون الأرمن^{٤٦}

٦٠٠٠

اللاجئون السودانيون^{٤٧}

٥٠٠٠

اللاجئون الشيشان^{٤٨}

١٠٠٠٠ <

اللاجئون الصوماليون^{٤٩}

حركات التدفق والنزوح عبر الحدود

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو صندوق المعونة الوطنية، أو المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الخيرية.^{٥٢}

يُوجد في الأردن ١٦ مخيماً للاجئين منها ١٣ للفلسطينيين و ٣ للسوريين. ومع ذلك، فإن ٢٠٪ فقط من اللاجئين يقيمون في المخيمات، ويعيش الغالبية في المناطق الحضرية، حيث أن ٢٩٪ يعيشون في عمان و ٢٠,٨٪ في إربد.^{٥١} ويعتمد موقع تواجد اللاجئين عادة على خصائصهم الاجتماعية والإقتصادية والقطاعات الإقتصادية التي يشاركون فيها.

المحافظة	الدخل من الأجر (%)	دخل العمل الحر (%)	تحويل خاص (%)	التحويل المؤسسي (%)
عمان	٦٩	٣	١١	٧٩
إربد	٥٧	٥	٢٧	٩١
الزرقاء	٥٢	٥	٢٧	٩١
المفرق	٥٢	٤	١٤	٩٢
محافظات أخرى	٥٨	١	١٣	٧٩
المخيمات	٦٥	٣	٩	١٠٠
الجميع	٦١	٣	١٤	٩٠

نسبة أسر اللاجئين السوريين حسب مكان وأشكال الدخل

المصدر: فافو و وزارة التخطيط والتعاون الدولي / الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن ٢٠١٧-٢٠١٨.

يخضع اللاجئون الفلسطينيون لولاية الأونروا. وقد أقيمت المخيمات الإنتقالية لإستضافة اللاجئين الفلسطينيين بشكل مؤقت، حيث يعيش الآن نحو ١٨٪ فقط في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المعترف بها في جميع أنحاء البلاد.^{٥٢}

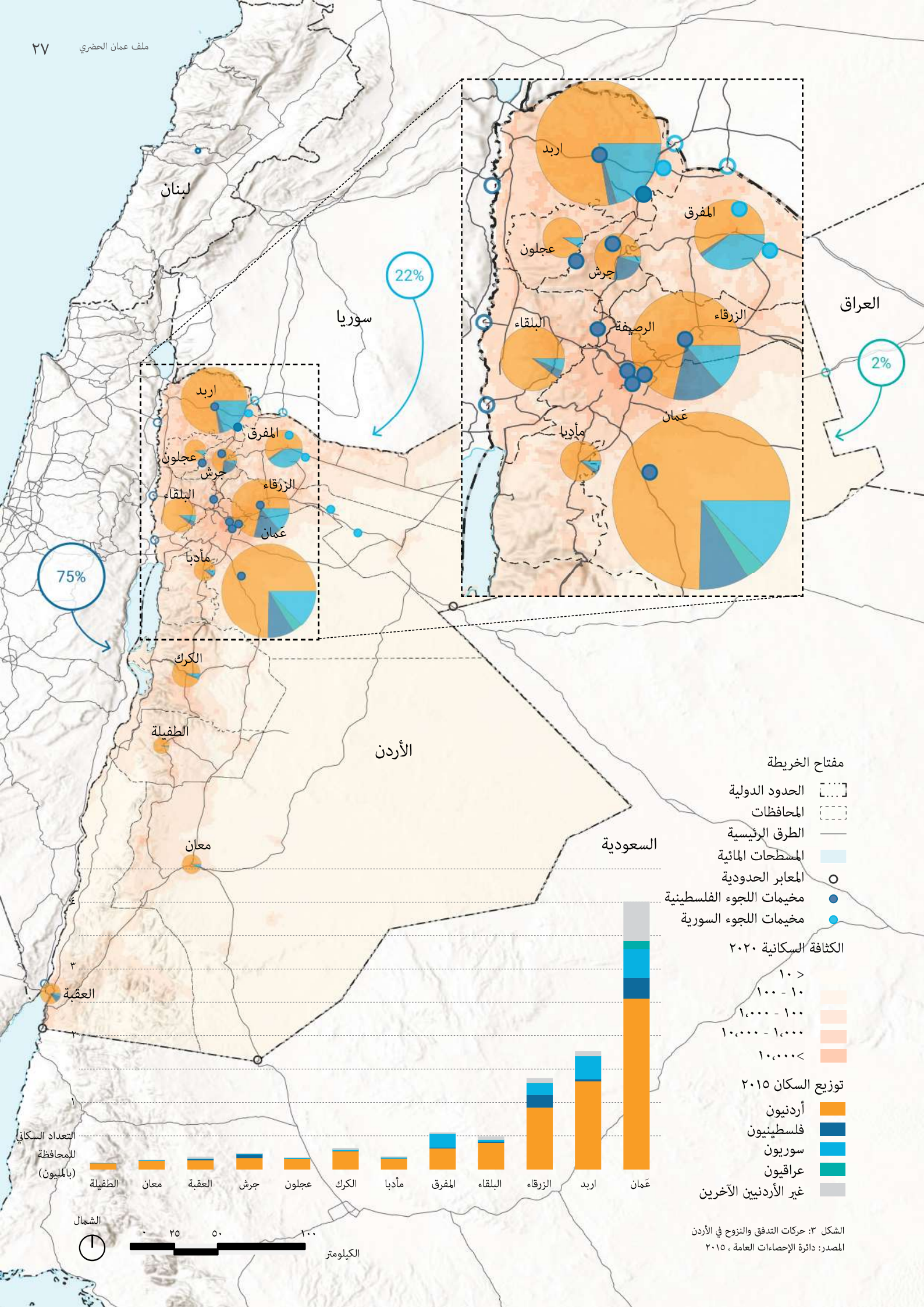
في بداية الصراع الدائر في سوريا، لجأ عدد كبير من السكان للفرار من الحرب إلى البلدان المجاورة، ولا سيما الأردن وتركيا والعراق. وقد تبنى الأردن سياسة الباب المفتوح لإستقبال اللاجئين السوريين في كل من المخيمات والمناطق الحضرية وبشكل رئيسي عمان والمفرق وإربد والزرقاء بسبب قرب الحدود المشتركة والفرص الإقتصادية وتوفر البنية التحتية والخدمات. حيث يخضع اللاجئون السوريون لولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

و قد أثر سلباً تدفق اللاجئين من المخيمات إلى المناطق الحضرية على القدرة الإستيعابية للبنية التحتية والمرافق العامة، مثل التعليم والصحة والمساحات العامة وغيرها. كما و أدى إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وعلى وجه الخصوص مصادر المياه، والتي تعد شحيحة أصلاً في الأردن. وقد لوحظ هذا بالفعل في المدن الكبرى مثل المفرق وإربد. ونظراً لإعتماد الإقتصاد الأردني إعتياداً كبيراً على مساعدات التنمية الدولية، فقد فرضت أزمة اللاجئين ضغوطاً على الحكومة الأردنية.

على الرغم من أن الأردن ليس من الدول الموقعة على إتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أن حماية اللاجئين وطالبي اللجوء تُعتبر إيجابية. وتهدف سياسات الإستجابة من قبل الحكومة الأردنية مثل خطة الإستجابة للطوارئ وإتفاقية اللاجئين إلى تلبية الإحتياجات الفورية للاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات والمناطق الحضرية، فضلاً عن المجتمع المضيف المتأثر بالأزمة.

تُظهر الخريطة أن سكان الأردن يتركزون بشكل كبير في محافظات الشمالية، وتحديدًا في عمان وإربد والزرقاء والمفرق. في الوقت نفسه، تُعد أعداد اللاجئين في المناطق الحضرية الأعلى في المحافظات المذكورة أعلاه. حيث أن إستمرارية تدفق اللاجئين إلى هذه المناطق الحضرية سيفاقم الضغط على خدمات البنية التحتية.

في عمان، تحصل حوالي ٦٩٪ من أسر اللاجئين السوريين على دخلها من الأجر، بينما تعتمد ٣٪ من الأسر على الدخل المتأتي من العمل الحر. ١١٪ من الأسر تتلقى تحويلات خاصة، والتي تشمل الدعم من الأقارب والأصدقاء داخل الأردن وخارجه. تحصل غالبية الأسر على دخل على شكل تحويل أموال من مؤسسات. في عمان، يتلقى حوالي ٧٩٪ من الأسر تحويلاً مؤسسياً من مصادر مختلفة، بما في ذلك: المساعدة النقدية أو العينية من



22%

2%

75%

التعداد السكاني للمحافظة (بالمليون)

الشمال

٢٥ ٥٠ ١٠٠
الكيلومتر



لبنان

سوريا

العراق

الأردن

السعودية

العقبة

اربد

المفرق

عجلون

جرش

البلقاء

الزرقاء

عمان

مأدبا

الكرك

الطفيلة

معان

اربد

المفرق

عجلون

جرش

البلقاء

الزرقاء

الرصيفة

عمان

مأدبا

نظام الحوكمة والإدارة

الدولية، وتعمل كذلك على توفير وإدارة التمويل اللازم لمشاريع التنمية والعمل كحلقة وصل بين المانحين ومؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات الحكومية.^{٦٥}

تُشرف وزارة الأشغال العامة والإسكان على جميع سياسات البنية التحتية في الدولة، حيث إنها مسؤولة عن توفير البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ. وتشرف الوزارة من خلال مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري على سياسات الإسكان المسؤولة عن مراقبة نشاط ومو قطاع الإسكان، تنظيم وإعداد الأراضي المخدومة لبيعها للمطورين العقاريين. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعدداً في مؤسسات التخطيط الحضري والجهات الفاعلة في نفس المجال، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق والتداخل في المسؤوليات.

تقوم كل وزارة على حدة بتخطيط و تنفيذ ومراقبة مشاريعها،^{٦٦} ويتم بعد ذلك دمج هذه الخطط من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في وثيقة واحدة مترابطة.^{٦٧} بينما يوفر هذا النهج مسؤولية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بالتنسيق، فإن الإفتقار إلى الوثائق الوطنية والتخطيطية والإقليمية يعيق عملية تحديد أولويات المشاريع بناءً على وثائق إرشادية.^{٦٨}

ينتقل الأردن تدريجياً من نظام شديد المركزية إلى نظام لامركزي مع إضفاء المزيد من الصلاحيات على مستوى المحافظات والبلديات.^{٦٩} وينقسم الأردن إلى اثنتي عشرة محافظة،^{٧٠} هذا التقسيم قد مر بتحويلات مختلفة منذ عام ١٩٧٥، عندما كان الأردن مقسم إلى ٥ محافظات فقط. ويرأس كل محافظة محافظ يتم تعيينه من قبل الملك، وهو المسؤول المباشر أمام وزارة الداخلية.^{٧١} والمحافظ هو السلطة الوحيدة لجميع الدوائر الحكومية ومشاريع التنمية في محافظته. يعمل المحافظ، مع المديرية اللامركزية للوزارات، كإمتداد للحكومة المركزية.^{٧٢}

تهدف قوانين البلديات واللامركزية لعام ٢٠١٥ إلى دمج البلديات في إطار حوكمة عام وزيادة المحاسبية.^{٧٣،٧٤} حيث تتألف المحافظات الـ ١٢ من ١٠٠ بلدية^{٧٥} وتتمتع جميع البلديات بحضور قانوني مع الإستقلال المالي والإداري، وتُشرف عليها وزارة الإدارة المحلية بإستثناء أمانة عمان الكبرى، و سلطة إقليم البترا التنموي السياحي، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة،^{٧٦} وسلطة وادي الأردن.

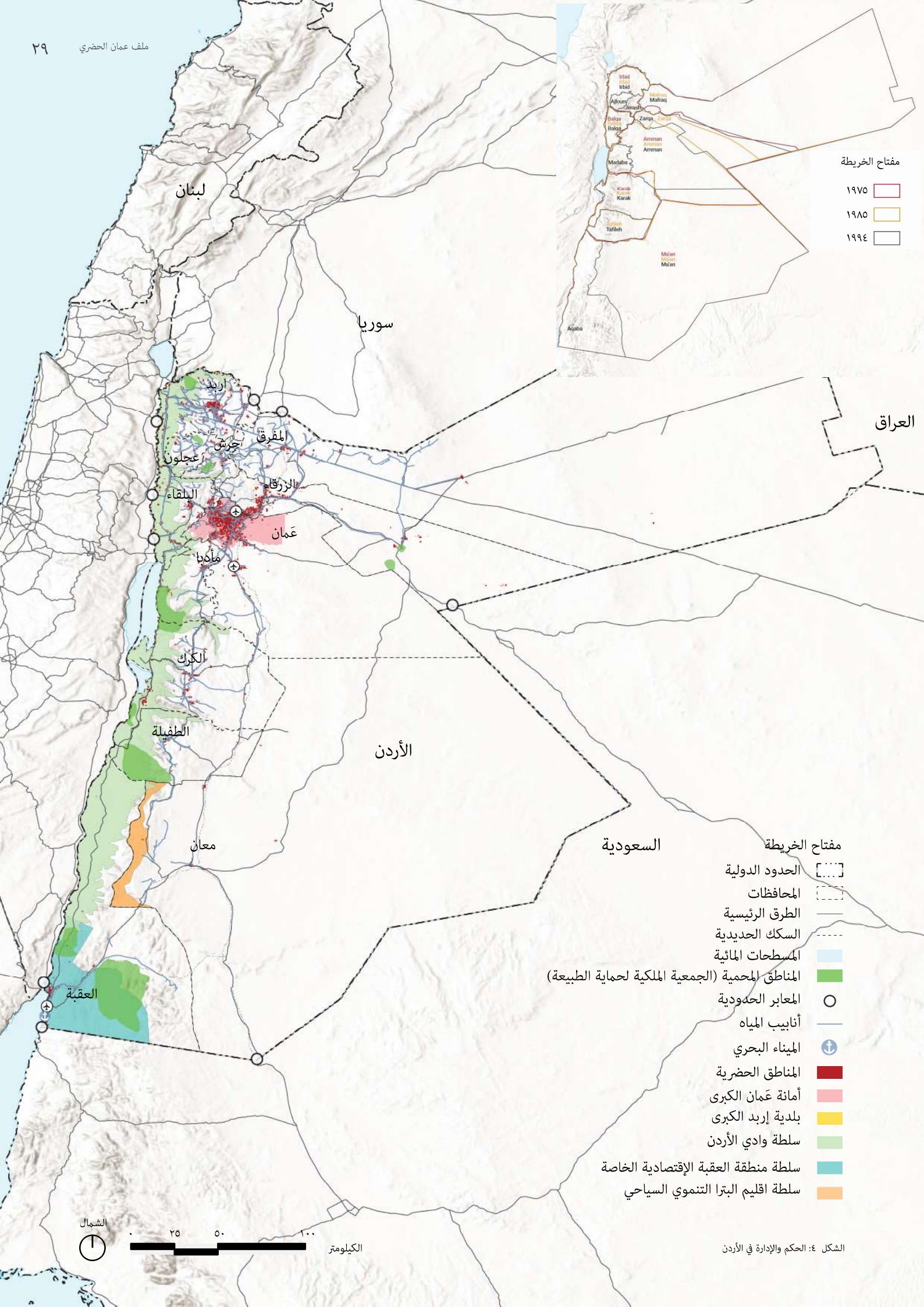
المستوى المركزي هو المسؤول عن توفير جميع الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك المياه، الغاز، الصرف الصحي، الكهرباء، التعليم والرعاية الصحية، وتلعب البلديات دوراً محدوداً في تقديم الخدمات بسبب صلاحيتها السياسية المحدودة ومواردها المالية، بالإضافة إلى القدرة المحدودة للبلديات على دعم التنمية الاقتصادية المحلية.

يتداخل هذا الهيكل الإداري المحلي مع المؤسسات الأخرى الموجودة على المستوى دون الوطني، مثل المحافظات ومكاتب الوزارات والمبادرات مثل وحدات التنمية المحلية، المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والإقتصادية في البلديات والمحافظات. يتطلب التداخل في المسؤوليات التنسيق المستمر حيث أنه يؤدي إلى إزدواجية الجهود.

نتيجة لقوانين البلديات واللامركزية لعام ٢٠١٥، تم إنشاء أربعة أنواع من المجالس، شكلت مجتمعاً نظام اللامركزية الأردني وهي: المجلس المحلي والمجلس البلدي على مستوى البلدية، والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظة على مستوى المحافظة.^{٧٧} يتألف المجلس المحلي من خمسة أعضاء على الأقل ويمثل أكثر من ٣,٠٠٠ ناخب، بينما يتشكل المجلس البلدي من رؤساء المجالس المحلية. يتألف مجلس المحافظة من ٨٥٪ ممثلين منتخبتين مباشرة و ١٥٪ أعضاء معينين. من خلال هذه المحافظات والمجالس المحلية المنتخبة، ستكون هناك مساءلة وشفافية أقوى، فضلاً عن تحسين تقديم الخدمات وزيادة مشاركة المجتمع.

تشارك العديد من المؤسسات في التخطيط. وزارة الإدارة المحلية هي المسؤولة عن تحديد قوانين التنظيم والبناء وإعداد المخططات الرئيسية لجميع البلديات.^{٧٨} ويمتلك مجلس التنظيم الأعلى في وزارة الإدارة المحلية سلطة الموافقة المؤقتة على المخططات الرئيسية إما كلياً أو جزئياً ويوافق على جميع تعديلات التنظيم في الدولة.^{٧٩}

وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المسؤولة عن صياغة السياسات والإجراءات التي تعزز وتطور العلاقات مع المانحين ومؤسسات التمويل



مفتاح الخريطة

١٩٧٥

١٩٨٥

١٩٩٤

العراق

الأردن

السعودية

مفتاح الخريطة

الحدود الدولية

المحافظات

الطرق الرئيسية

السكك الحديدية

المسطحات المائية

المناطق المحمية (الجمعية الملكية لحماية الطبيعة)

المعابر الحدودية

أنابيب المياه

الميناء البحري

المناطق الحضرية

أمانة عمان الكبرى

بلدية إربد الكبرى

سلطة وادي الأردن

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

سلطة اقليم البترا التنموي السياحي

الشمال



٢٥

٥٠

١٠٠

الكيلومتر

الشكل ٤: الحكم والإدارة في الأردن

الحكومة المركزية

رئيس الوزراء

وزير الداخلية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الحدود الدولية



المحافظات (١٢)

المحافظ

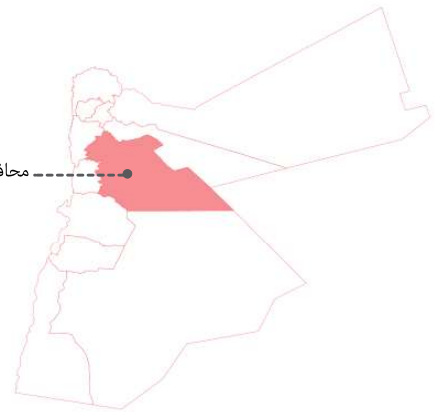
نائب المحافظ

مجلس المحافظة

المجلس التنفيذي

المحافظات

محافظه عمان



اللواء (٤٨)

القضاء (٣٨)

التجمع المحلي

المنطقة

الحي سكني

البلوك الإحصائي

المبنى

الألوية والأقضية

لواء قصبه عمان

لواء ماركا

لواء القويسمة

لواء الجامعة

لواء وادي السير

لواء سحاب

لواء ناعور

لواء الجيزة

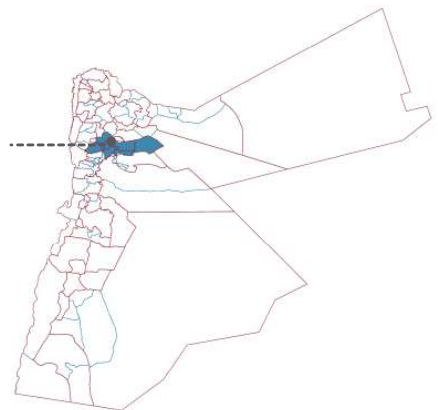
لواء الموقر

قضاء رجم الشامي

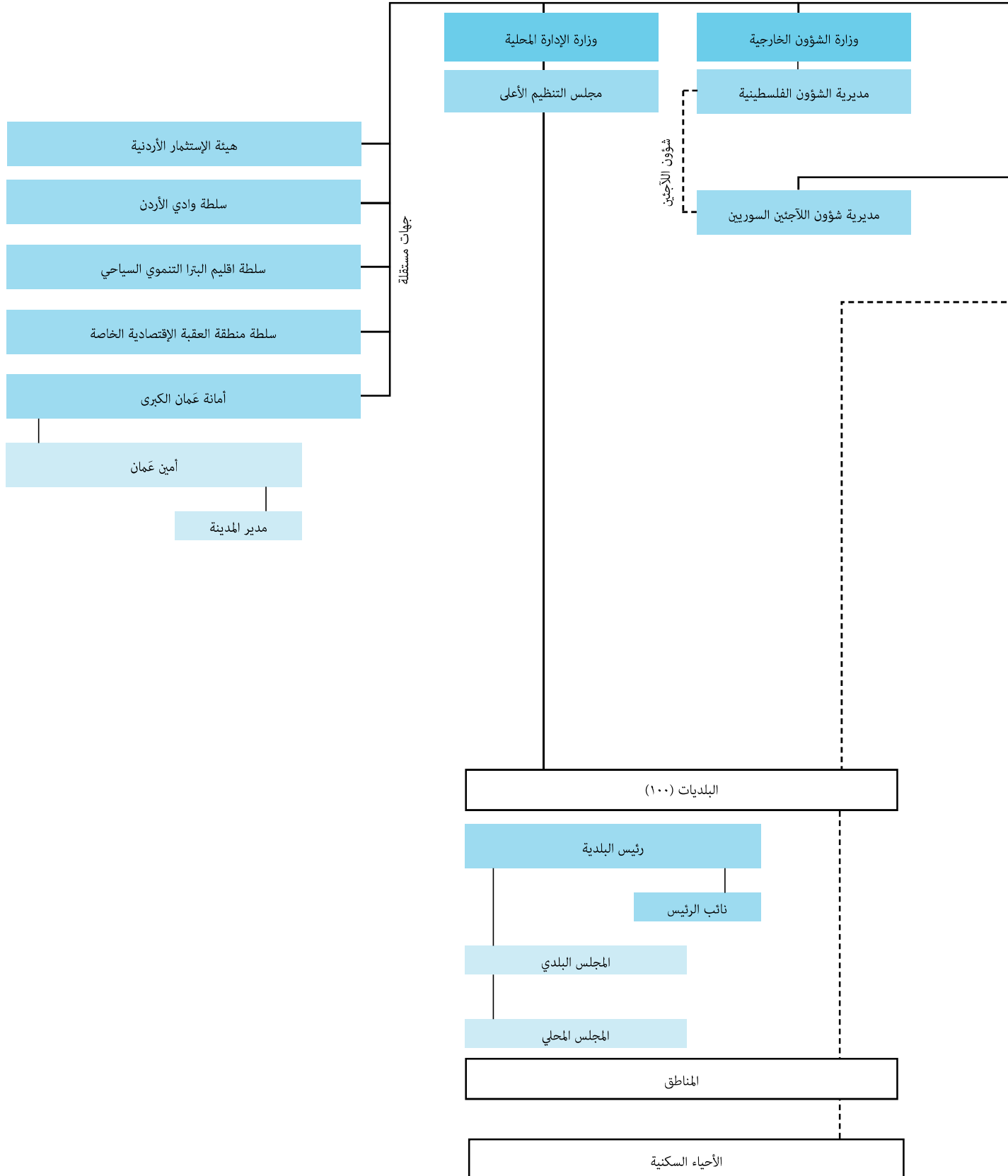
قضاء ام الرصاص

قضاء ام البساتين

قضاء حسان



إدارة التخطيط ونظام الحكم في الأردن



سياق التخطيط الوطني

الخلفية التاريخية

حتى عام ١٩٤٦، إعتد الأردن في جهوده التخطيطية على المساعدات من دول الخليج وإستثمارات القطاع الخاص.^{٦٩} أدى المعدل المرتفع للنمو السكاني والتوسع الإقتصادي إلى التوسع السريع في المناطق الحضرية وتطلب الدمج الفوري للتخطيط الإقتصادي والمادي على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وهو ما كانت الحكومة الأردنية على دراية به.^{٧٠} لذلك بدأت الحكومة في ممارسة التخطيط من خلال سلسلة من خطط التنمية. كان مجلس التنظيم الأعلى يُعتبر وحدة التخطيط الرئيسية في الأردن بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٤، حتى حصل على منصب من مجلس الوزراء كوزارة للتخطيط.^{٧١}

بدأ التخطيط في الأردن كممارسة للتنسيق بين الأنشطة التي يتحكم بها أعضاء مجلس الوزراء. وتناولت الخطط الأولى للأردن بشكل رئيسي النمو الإقتصادي وتوفير مرافق الخدمات العامة.^{٧٢} حيث كانت المحاولة الأولى لتطبيق تخطيط التنمية الحضرية المعاصرة في عمان عام ١٩٣٨ عندما اقترح رئيس البلدية البريطاني آنذاك مخطط إستعمالات الأراضي للمدينة، تلاها مخطط التنمية عام ١٩٦٣،^{٧٣} واليوم، اتخذ التخطيط نهجاً تفاعلياً للإستجابة للتحديات الحضرية بدلاً من النهج الإستباقي.

مستويات التخطيط

أما بالنسبة للقوانين المتعلقة بالتخطيط، فإن القانون الوحيد ذي الصلة في الأردن هو «قانون تنظيم المدن والقرى والمباني رقم ٧٩» الذي وضع عام ١٩٦٦. وهو يقوم على أساس قانون تخطيط المدن في فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين، والذي نشأ في حد ذاته من قانون تخطيط المدن البريطاني لعام ١٩٣٢،^{٧٤} وما زال هذا القانون مؤقَّتاً حتى الآن، مع محاولات قليلة لتحديثه.

على المستوى الوطني، فإن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المسؤولة عن التخطيط الوطني، الذي لا يشمل التخطيط المادي أو المكاني. ويفتقر نظام التخطيط الأردني إلى سياسة حضرية وطنية توجه عملية التطوير لجميع الخطط اللاحقة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية حالياً على صياغة سياسة حضرية وطنية للأردن.

هناك ثلاثة مستويات للخطط في الأردن: الخطط الإقليمية، الخطط الهيكلية والخطط التفصيلية. من حيث المسؤولية، تتطلب الخطط الإقليمية والهيكلية موافقة مجلس التنظيم الأعلى وتتطلب الخطط التفصيلية موافقة المجالس البلدية أو اللجان المحلية للمناطق البلدية. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، تخضع الخطط التفصيلية أيضاً لسلطة مجلس التنظيم الأعلى. وهذا يحد من قدرة المجلس على تناول التخطيط على المستوى الوطني.

على المستوى الإقليمي، هناك نقص في التخطيط التكاملية وكذلك ضمن المحافظات. الخطط الموضوعية حالياً على المستوى الإقليمي هي خطط هيكلية، تغطي فقط عدداً قليلاً من المناطق/المحافظات. غالباً ما يكون هذا ذاتي الدفع حيث لا يتم تفويض أي من أصحاب المصلحة على المستوى

الوطني لمراجعة أو دعم هذا المستوى من التخطيط.

على المستوى المحلي، توجد مستويات مختلفة من الخطط بناءً على مستوى التفاصيل. تشمل الخطط الهيكلية والخطط التفصيلية كلاً من المناطق المنظمة وغير المنظمة، والطرق (عرض الطرق، تحسين الطرق، والطرق المقترحة)، وإستعمالات الأراضي، والصرف الصحي وشبكات المياه، والمناطق المحظورة، والمناطق المخصصة للإستخدام العام وتشريعات البناء. ومع ذلك، فهي تختلف في الحجم. تشمل الخطط التفصيلية أيضاً: الأنشطة التجارية، والحدائق، والإستخدامات المقيدة أو الخاصة، وأنظمة البناء التفصيلية وخطة الإستملاك لتوسيع شبكة النقل.

وضعت خطط التنظيم بموجب قانون تخطيط المدن والقرى والأبنية لعام ١٩٦٦. يشير هذا عادةً إلى المناطق المنظمة داخل خريطة تنظيم المناطق البلدية، ويتم تحديثها بشكل دوري. أما مخططات التقسيم التي تم إنشاؤها بموجب قانون التقسيم لعام ١٩٦٨ فتطبق على أساس كل حوض. في العادة، يتم تخصيص ثلث أراضي التقسيم للأغراض العامة (طرق، مرافق إجتماعية، حدائق). لا يعد تقسيم المناطق شرطاً مسبقاً للموافقة، ويمكن تطبيق التقسيم على المناطق التي يوجد فيها مناطق مُنظمة حالياً أو على مناطق غير مُنظمة.

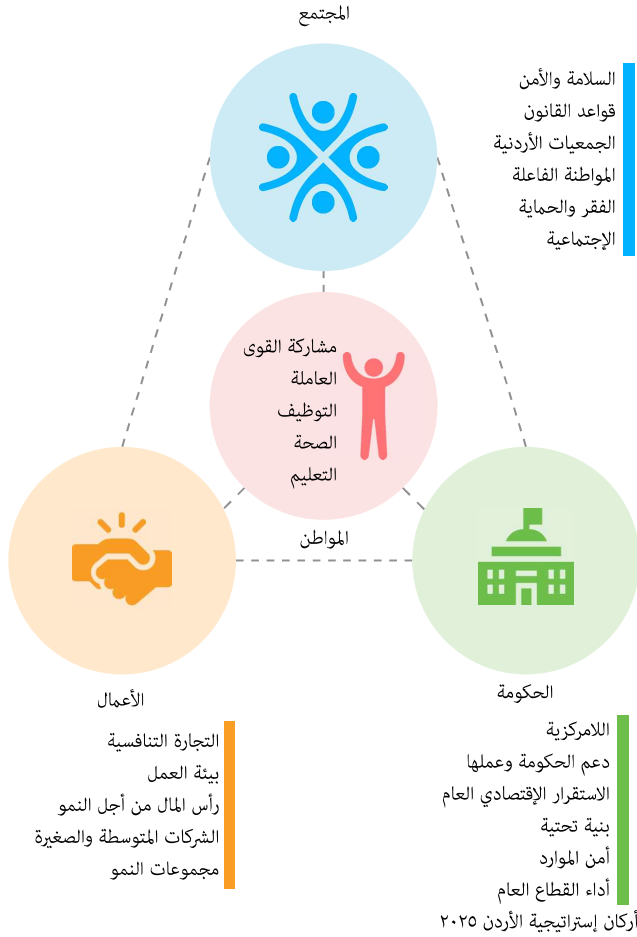
تجدر الإشارة إلى أن جهود التخطيط الشمولي تتطلب مراقبة لضمان التنفيذ، حيث يوجد تباين بين الوثائق النظرية والتنفيذ على أرض الواقع. يعرض القسم أدناه بعض الخطط والسياسات والإستراتيجيات الرئيسية الحالية في الأردن.

هناك العديد من الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي تشكل التنمية في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، هناك وثائق مختلفة على المستوى الوطني تركز على تلبية إحتياجات الأجيال والمجتمعات المضيفة.

الأردن ٢٠٢٥^{٧٥}

الأردن ٢٠٢٥ هي الإستراتيجية الرئيسية التي توجه الرؤية الوطنية القائمة على الإستدامة، المؤسساتية، التميز، التنافسية والاستحقاق. فهي تقوم على تحديد الأهداف التي تطمح الحكومة الأردنية إلى تحقيقها من خلال تبني الإجراءات والسياسات على المستوى القطاعي والتي تشمل:

- النمو الإقتصادي، الاستقرار المالي والحد من الهدر المالي والدين العام إلى مستويات آمنة.
- الإستثمار الأجنبي من خلال تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للأعمال والإستثمار.
- تنمية القطاعات الإقتصادية من خلال الإبداعات السوقية وصلل أدوات ووسائل القطاعات الموجهة للتصدير ذات القيمة المضافة العالية
- تشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز السياسات المنظمة لسوق العمل
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
- إعطاء الاهتمام اللازم لذوي الإحتياجات الخاصة



خطة المنعة الوطنية^{٧٦}

تُوفر خطة المنعة الوطنية برنامجاً مُدته ثلاث سنوات يُحدد الإستثمارات ذات الأولوية القصوى للإستجابة لتأثير الأزمة السورية على الأردن. تهدف خطة المنعة الوطنية إلى التخفيف من الآثار السياسية، والديموغرافية، والإجتماعية، والإقتصادية والمالية للأزمة والتي قد تزعزع الإستقرار.

الخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات^{٧٧}

تقدم الخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات منصة إستراتيجية للتنسيق، والتخطيط، ومناصرة وجمع التبرعات للشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية من أجل الإستجابة للأزمة السورية. وهي خطة إقليمية تضم خمسة فصول تغطي كل من الأردن وتركيا ولبنان والعراق ومصر. وتتكون الخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات من عنصرين مترابطين: عنصر الأجئین الذي يتناول الحماية وإحتياجات الأجئین للمساعدة الإنسانية وعنصر المنعة الذي يتناول المنعة والإستقرار والإحتياجات الإنمائية للأفراد والمجتمعات والمؤسسات المتضررة، بهدف تعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين.

وفقاً للخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (٢٠٢١)، تتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها الأردن في تأثير كوفيد-١٩ على كل من الأجئین والمجتمعات المضيفة، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وإنعدام الأمن الغذائي وعدم توافر إمكانيات كافية للحصول على الخدمات

العمل الإنساني	الإجتماعية والإقتصادية	التخطيط	
خطة المرونة الوطنية	إستراتيجية الأردن ٢٠٢٥	قانون تنظيم المدن والقرى والمباني رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦	المستوى الوطني
الخطة الإقليمية للأجئین والقدرة على الصمود	خطة النمو الإقتصادي الأردني	إستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية	
السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، تحت إجراءات الموافقة والإعتماد			
	خط التنمية المحلية	مخطط النمو الحضري (عمان) نظام الأبنية والتنظيم في مدينة عمان لسنة ٢٠١١	المستوى الإقليمي
		لائحة البناء والتقسيم في عمان لسنة ٢٠١٨ قانون أمانة عمان لسنة ٢٠٢١	مستوى المدينة
إستراتيجية عمان للصمود ، خطة عمل مدينة عمان الخضراء ، الخطة الإستراتيجية لأمانة عمان الكبرى			
خطة مناخ عمان			

الخطط والسياسات والإستراتيجيات الرئيسية على المستوى الوطني والإقليمي ومستوى المدينة

إلى معالجة الإختلالات الإجتماعية وتعزيز الترابط الإجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المستضيف من خلال زيادة فرص الحصول على عمل.

بالنسبة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تتمثل الأولوية الرئيسية لخطة الاستجابة الأردنية في تمكين الأنظمة لمواجهة التحديات الرئيسية لحماية كرامة ورفاهية اللاجئين السوريين والأردنيين الأكثر تأثراً بالمخاطر والمتأثرين بالأزمة السورية، مع التأكيد على ضرورة التعاون المستمر مع المجتمع الدولي.

وجهت خطة الاستجابة الأردنية العديد من التغييرات خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تحسن الوصول إلى التعليم، حيث تم تسجيل أكثر من ١٣٠،٠٠٠ لاجئ سوري في المدارس الحكومية في جميع أنحاء المملكة. وتم تقديم أكثر من ٢١١،٠٠٠ خدمة رعاية صحية أولية و ٩١،٩٣٠ خدمة مساعدة في مجال صحة الأم والطفل للاجئين السوريين والأردنيين الأكثر تأثراً. وصلت برامج المساعدة النقدية إلى ما معدله ١٤٣،٠٠٠ لاجئ سوري و ٥،٨٠٠ أردني شهرياً، بينما تلقت ١٨،٢٢٥ أسرة سورية مواد إعانة غير غذائية. وتم تبني العديد من السياسات للمساعدة بالمشاركة الرسمية للاجئين السوريين في أماكن العمل، مما أدى إلى إصدار أكثر من ٢٢٠،٠٠٠ تصريح. بالإضافة إلى ذلك، مكّنت التغييرات الأخيرة في سياسة الحكومة للاجئين السوريين من إنشاء الأعمال التجارية من المنزل داخل المخيمات وخارجها، مما أدى إلى تأسيس حوالي ٤٩ شركة سورية مملوكة من المنزل.

والإحتياجات الأساسية. يتم تسليط الضوء أدناه على الأهداف الرئيسية المختارة للأردن لعام ٢٠٢١.

خطة الإستجابة الأردنية^{٧٨}

تم تطوير خطة الإستجابة الأردنية من قبل الحكومة الأردنية كإجراء بناءً على الخبرات المكتسبة من إستضافة موجات مختلفة من اللاجئين. منذ عام ٢٠١٣، إضطلعت الحكومة بدور إستباقي في الإستجابة لتأثير الأزمة السورية ضمن إطار المنعة. خطة الإستجابة الأردنية هي الخطة الوطنية الشاملة الوحيدة التي تتضمن دعماً مالياً من المجتمع الدولي.

تهدف خطة الاستجابة السريعة للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٩، التي أعدتها المؤسسات الحكومية والجهات المانحة الدولية، إلى تلبية الإحتياجات الفورية للاجئين السوريين الذين يعيشون في المدن والمخيمات وكذلك الأردنيين الأكثر تأثراً بالأزمة السورية. تهدف خطة الاستجابة الأردنية أيضاً إلى دعم الميزانية الحكومية للتعامل مع الإلتزامات المالية الإضافية وخسائر الإيرادات الناتجة عن الأزمة السورية، وتعزيز قدرة ومنعة مختلف القطاعات على المستويين المحلي والوطني، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والعدالة وأنظمة المياه والصرف الصحي. على المستوى المحلي، تساعد خطة الاستجابة الأردنية البلديات في توفير الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية البلدية، مثل إدارة النفايات الصلبة، والطاقة، والنقل والبيئة. كما تهدف

تحسين إمدادات المياه

لنحو ٧٧،٠٠٠ لاجئ في مخيم الزعتري للاجئين من خلال دمج خدمات المياه



إستهداف أكثر من ٨٥٠ ألف

لاجئ سوري وأردني من الأكثر تأثراً لتلقي المساعدات الغذائية من خلال التحويلات النقدية



دعم ٥٠،٠٠٠ لاجئ سوري

يعملون في القطاع الخاص ومسجلين في نظام الأمن القومي بالتسجيل في الضمان الإجتماعي



إصدار تصاريح عمل

لـ ٧٠،٠٠٠ لاجئ سوري



مساعدة ١٧٢،٢٣٤

من الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة وكبار السن المعرضين للخطر وغيرهم من الأشخاص الأكثر تأثراً من خلال أنظمة الإحالة والمساعدة الموجهة والتوعية



٥٥٠ شركة مسجلة رسمياً من المنزل

من قبل أمانة عمّان الكبرى أو البلديات الخاضعة لسلطة وزارة العمل، مملوكة لسوريين



حصول ٤١،٠٠٠ أسرة

على مساعدة نقدية شهرية منتظمة بالإضافة إلى ٥٠،٠٠٠ أسرة مدعومة من خلال مساعدة كوفيد-١٩ النقدية الطارئة - ٣ أشهر



ميثاق الأردن^{٧٦}

في شباط/فبراير ٢٠١٦، تم التوقيع على نهج جديد للتعامل مع النزوح المطول وهو ميثاق الأردن. فهو يجمع بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإمائية الدولية تحت قيادة البلد المستضيف، ويجمع بين التمويل الإنساني والإمائي من خلال المنح متعددة السنوات والقروض الميسرة. الميثاق هو نهج مبتكر لمعالجة التحركات الواسعة للأجئيين لأنه يجمع بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإمائية من أجل إستجابة أكثر فعالية للنزوح المطول. وهو يركز على ثلاث ركائز مترابطة تهدف إلى دعم خطة النمو في الأردن مع الحفاظ على المرونة والإستقرار الإقتصادي من خلال الأهداف التالية:

- تحويل أزمة اللاجئيين السوريين إلى فرص تنموية تجذب إستثمارات جديدة وتفتح سوق الاتحاد الأوروبي، وتخلق فرص عمل للأردنيين واللاجئيين السوريين، مع دعم الإقتصاد السوري في فترة ما بعد الصراع.
- إعادة بناء المجتمعات الأردنية المضيفة من خلال التمويل الكافي لتعزيز منعة المجتمعات المضيفة من خلال المنح المقدمة من خطة الاستجابة الأردنية.
- حشد ما يكفي من المنح والتمويل الميسر لدعم إطار الإقتصاد الكلي وتلبية إحتياجات الأردن التمويلية على مدى السنوات الثلاث المقبلة كجزء من دخول الأردن في برنامج تسهيل التمويل الذي تم تمديده من قبل صندوق النقد الدولي.

أحد أهداف الميثاق هو الوصول إلى أسواق العمل الرسمية. تمكن الأردن من إصدار ٢٠٠,٠٠٠ تصريح عمل للأجئيين السوريين. ينص الميثاق على أن الأردن سيجري إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال والإستثمار وإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية السورية. كجزء من الميثاق، التزم الإتحاد الأوروبي بتخفيف الأنظمة التجارية لتحفيز الصادرات من ١٨ منطقة إقتصادية وصناعية معينة في الأردن، مقابل حصص توظيف للأجئيين السوريين في هذه الشركات. كما التزم الأردن بتوفير فرص الوصول إلى المدارس لجميع الأطفال السوريين وتوفير فرص التدريب المهني.

الميثاق العالمي للهجرة^{٧٧}

في عام ٢٠١٦، إجتمع رؤساء الحكومات والدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة على المستوى العالمي لمناقشة القضايا المتعلقة باللاجئيين والهجرة. عُقدت عدة مشاورات ومفاوضات حكومية دولية من أجل وضع ميثاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. الميثاق العالمي للهجرة، والذي تم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة، هو أول اتفاق تفاوضي بين الحكومات يغطي بشكل كلي جميع أبعاد الهجرة الدولية. يشمل الميثاق العالمي للهجرة غير الملزم ٢٣ هدفاً تتناول إدارة أفضل للهجرة على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية والمحلية. ويعتبر فرصة مهمة لتحسين إدارة الهجرة، والتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة اليوم وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة.

في عام ٢٠١٩، أنشأت الأمم المتحدة مجموعة عمل وطنية للهجرة في الأردن، لضمان دعم مُنسق من قبل فريق الأمم المتحدة للحكومة الأردنية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الآخرين ذوي الصلة في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة وغيره من السياسات ذات الصلة.^{٧٨}

حقوق الأرض والملكية

وإدارة أراضي الخزينة (الدولة).^{١١١} يجب تسجيل جميع معاملات الأراضي لدى دائرة الأراضي والمساحة، حتى في مناطق التنمية الاقتصادية الخاصة مثل سلطة وادي الأردن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.^{١١٢} فهي لديها قاعدة بيانات مساحية رقمية، وتحتفظ بسجلات لجميع الإجراءات والوثائق، بما في ذلك سجلات الأراضي والمخططات المساحية.^{١١٣} يوجد لدى دائرة الأراضي والمساحة مديريات لتسجيل الأراضي ومكاتب تسجيل في جميع المحافظات والمحافظات الفرعية.^{١١٤} بالنسبة لأراضي خزينة الدولة، تقوم دائرة الأراضي والمساحة بالعديد من المهام بما في ذلك التأجير ونزع الملكية والرقابة على عمليات التقسيم وتحديد الحدود التي ينفذها المساحون المرخصون.^{١١٥} بالإضافة إلى ذلك، تقوم دائرة الأراضي والمساحة بتحصيل ضرائب المبيعات ورسوم التسجيل من المحافظة.^{١١٦}

على الرغم من عمليات إدارة الأراضي الراسخة والتفويضات الواضحة، إلا أن هناك تحديات مختلفة.^{١١٧} معظم الأراضي الحضرية مملوكة ملكية خاصة، في حين أن معظم الأراضي غير الحضرية هي أراضي لخزينة الدولة.^{١١٨} نظراً لوجود الأراضي الخاصة في مناطق رئيسية، فقد أصبحت أكثر تكلفة مع زيادة الطلب، في حين أن أراضي الدولة خارج سوق الأراضي ولا تزال غير مُستغلة.^{١١٩}

خلال ذروة نشاط سوق الأراضي بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، أدت المضاربة على الأراضي إلى ارتفاع أسعار الأراضي بمقدار ١٠ أضعاف.^{١٢٠} وقد تأثر ذلك بالتدفق السكاني لللاجئين العراقيين والفلسطينيين، وندرة الأراضي وتقييمات قيمة الأراضي المرتفعة من قبل دائرة الأراضي والمساحة.^{١٢١} بينما إستقر سوق الأراضي في السنوات التالية، وأدى تدفق اللاجئين السوريين إلى ارتفاع الطلب على المساكن المستأجرة. وتعتبر تكاليف الإيجار في إربد وشرق عمان ومادبا الأعلى في المملكة.^{١٢٢}

إن حقوق المرأة في الأرض منصوص عليها في الدستور، وفي الإطار القانوني، وفي قانون الشريعة الإسلامية وحتى في القانون العربي.^{١٢٣} لا توجد قيود قانونية على ملكية أو شراء/بيع الأراضي من قبل النساء سواء كأفراد أو بشكل مشترك من خلال الزواج.^{١٢٤} تكشف البيانات من عام ٢٠١٢ أن ملكية النساء المتزوجات للمنازل والأرض تزداد مع تقدم العمر والثروة، وأن النساء المتزوجات في المناطق الحضرية وخارج مخيمات اللاجئين هن أكثر احتمالية لإمتلاك منزل من النساء المتزوجات الريفيات.^{١٢٥} بينما النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر احتمالية لإمتلاك سندات ملكية أرض أو منزل.^{١٢٦}

ومع ذلك، لا تزال القيود الاجتماعية المفروضة على وراثة وملكية الأراضي قائمة ولها تأثير سلبي على النساء الفقيرات، مدفوعة بعوائق ثقافية، ودينية، وتقليدية ومالية قوية.^{١٢٧} تواجه الورثة الإناث ضغوطاً للتنازل عن حقوقهن في الأرض والممتلكات من خلال أشكال مختلفة تتراوح بين التخويف والعنف والأشكال القسرية الخفية لأخذ حقوق ملكية الأرض للورثة الذكور من خلال تقديم «هبات» للورثة الإناث مقابل حصص الأرض والممتلكات.^{١٢٨} تمتلك العائلات التي تحولها النساء أصولاً اقتصادية أقل من تلك التي يرأسها الرجال، حيث أن ٤٣٪ من الذكور الذين يعولون أسرهم يحصلون على قروض للتنمية الزراعية و ١٤٪ يحصلون على قروض لأنشطة

بينما يمتلك الأردن مساحة كبيرة نسبياً من الأرض مقارنةً بسكانه، يعيش أكثر من نصف السكان في عمان أو حولها.^{٨٢} لذلك أدت المنافسة على الأراضي الحضرية إلى زيادة أسعارها، وهي من بين أعلى المعدلات في المنطقة.^{٨٣} على الرغم من هذه المساحة الكبيرة للأرض، يوجد القليل منها نسبياً في المناطق الحضرية، وحتى أقل من تلك غير مبنية.^{٨٤} تقع معظم الأراضي المتاحة في المناطق الحضرية في جيوب صغيرة ومعزولة خلفتها مشاريع تطوير أخرى، أو مخصصة للبلديات من أجل التنمية المستقبلية وتوفير البنية التحتية الاجتماعية أو الاستخدام العام.^{٨٥} ونتيجة لذلك، فإن المساحات الكبيرة المتبقية من الأراضي مملوكة ملكية خاصة وتوجد في ضواحي المناطق الحضرية.^{٨٦}

يوجد في الأردن نظام قانوني مختلط قائم على القانون المدني والشريعة الإسلامية والقوانين العرفية.^{٨٧} تعكس الأطر القانونية والمؤسسية والإدارية المتعلقة بحيازة الأراضي حركة تدريجية نحو خصخصة الأراضي.^{٨٨} في حين أن هذا قد مكن المزيد من السكان والرعيا الأجانب من إمتلاك الأراضي، فقد أدى قانون الأراضي بحكم الواقع والقانون إلى ممارسات إستعمالات الأراضي غير مستدامة وترديها، لا سيما في المراعي.^{٨٩}

تنقسم ملكية الأرض الحالية في الأردن إلى ثلاث فئات: الأرض المملوكة ملكية خاصة والمسجلة والموثقة، والأراضي العشائرية التي كان يتم توزيعها في الماضي من قبل زعماء العشائر، وأراضي الدولة التي توفر حرية الوصول إلى جميع الموارد للأراضي المملوكة للدولة.^{٩٠} في حين أن الأراضي الخاصة، المتمثلة في ٨٠٠,٠٠٠ سند ملكية مسجلة، فإن أراضي الدولة التي تمثل ٨٠٪ من إجمالي أراضي المملكة غير محددة وغير موثقة بوضوح.^{٩١} الحقوق العرفية على هذه الأراضي غير واضحة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم إستقرار الحيازة على نطاق واسع.^{٩٢}

في المناطق الحضرية، معظم الأراضي مملوكة ملكية خاصة، ويتم التعامل معها من خلال البيع أو الإيجار.^{٩٣} يتم توريث معظم الأراضي المملوكة للقطاع الخاص في المناطق الحضرية بدلاً من شرائها مباشرة.^{٩٤} يصرح للمواطنين الأردنيين فقط شراء أو استئجار الأراضي المملوكة للدولة.^{٩٥} ومع ذلك، يمكن للمواطنين والشركات الأجنبية إمتلاك أو تأجير العقارات في الأردن لأغراض الإستثمار ويسمح لهم بالإقامة مرة واحدة للإستخدام الشخصي إذا كان بلدهم الأصلي يسمح بحقوق ملكية العقارات المتبادلة للأردنيين.^{٩٦}

أدى إلغاء الملكية العشائرية إلى نقص الحوافز لتشجيع البدو والرعاة على الحفاظ والمحافظ على الموارد والمراعي.^{٩٧} لا يزال البيع غير الرسمي للأراضي العشائرية سابقاً في كل من المناطق الحضرية والريفية مستمراً.^{٩٨} بالنظر إلى أن أساس الحقوق الضمانية للأراضي يتم من خلال تسجيل الأراضي، فإن المعاملات الخاصة بهذه الأراضي لا تعتبر صحيحة.^{٩٩}

تم إنشاء دائرة الأراضي والمساحة عام ١٩٢٧، حيث تلعب دوراً حيوياً في ضمان حق ملكية الأرض وحل النزاعات في الأمور المتعلقة بالأراضي ومصادر المياه.^{١٠٠} فهي تعتبر بنك المعلومات الأردني حول ملكية الأراضي ومسؤولية حالياً عن ثلاث مهام رئيسية: المسح العقاري، وتسجيل الأراضي والممتلكات،

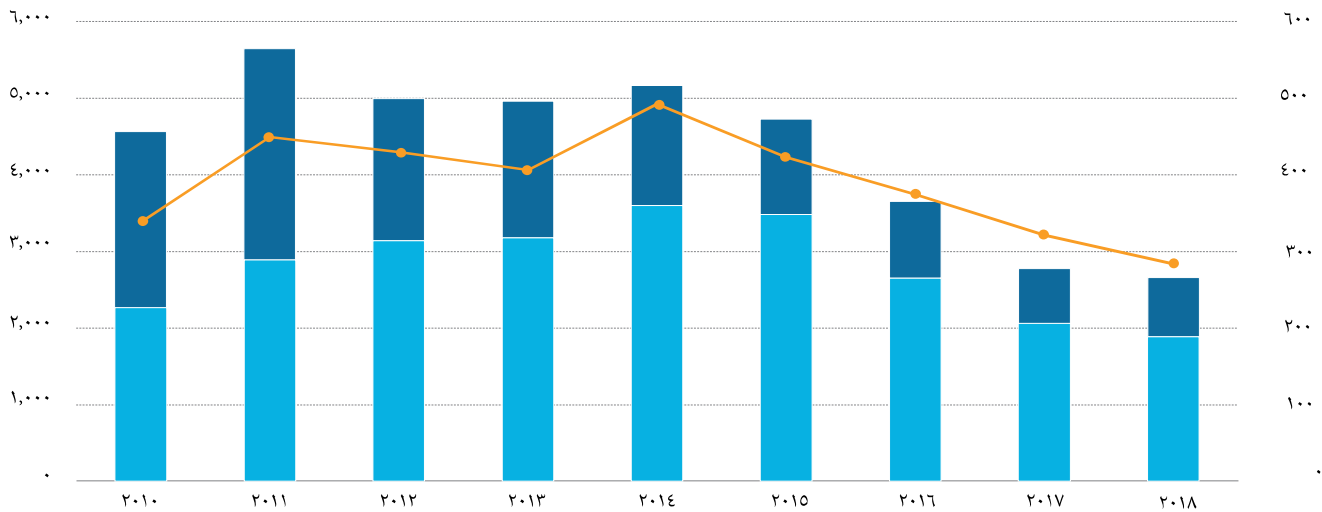
مدرّة للدخل، مقابل ٢١% و ٩% من النساء المعيلات لأسر معيشية على التوالي.^{١١٩}

يجب أن تكون التحسينات القانونية مصحوبة بحلول لإعطاء المرأة حقوقها في الأرض، بما في ذلك زيادة وعي المرأة بحقوقها في الميراث، إنفاذ القوانين المتعلقة بتقسيم الميراث وتمكين المرأة إقتصاديًا لتستطيع المطالبة بحقوقها. عملت الحكومة الأردنية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية على تعزيز تمكين المرأة وإزالة الحواجز القانونية أمام الحصول على الأراضي وملكيّتها واستخدامها.^{١٢٠}

أما بالنسبة للاجئين، فهم الأكثر إنعداماً لإستقرار الحيازة في الأردن ولا سيما اللاجئين السوريين.^{١٢١} فربع العائلات اللاجئة تعيّلها نساء.^{١٢٢} تستأجر العديد من الأسر منازل بدون اتفاقيات إيجار أساسية، مما يترك العائلات عرضة للإخلاء القسري والمزيد من النزوح.^{١٢٣} علاوةً على ذلك، يعيش واحد من كل عشرة لاجئين في مأوى غير رسمي مثل خيمة أو كوخ من الطين أو بيت متنقل.^{١٢٤} يعيش ما يقرب من نصف اللاجئين في مساكن تُصنّف على أنها غير لائقة.^{١٢٥} هناك جهود لتحسين إستقرار الحيازة من خلال البرامج التي توفر سكنًا مجانيًا للأسر الأكثر إحتياجاً من خلال تطوير المباني غير الصالحة للسكن والتي لا تلبّي المعايير المطلوبة.^{١٢٦} من خلال الإتفاقيات الثنائية، يوافق المستأجرون على تحسين المنازل مقابل الحق القانوني في شغل الأرض والممتلكات لمدة ١٢-٢٤ شهرًا.^{١٢٧} مع زيادة الطلب على السكن اللائق، من المرجح أن تزداد التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.^{١٢٨}

عدد المعاملات

القيمة بالدينار (مليون)



مبيعات العقارات لغير الأردنيين عام ٢٠١٨

المصدر: التقرير السنوي لدائرة الأراضي والمساحة ٢٠١٨

القيمة ————— أراضي شقق

تمويل البلديات

من البلديات معظم ميزانيتها على رواتب موظفي البلدية، مما يقيد نطاق عملها بشكل كبير في مواجهة المديونية. هذا التحكم المركزي في الإنفاق المحلي له عواقب سلبية على جودة تقديم الخدمات والتخطيط الحضري على مستوى البلديات^{١٤٠}.

توضح التحليلات المالية أن ما يقرب من ٤٣٪ من سكان الأردن يعملون في الخدمة المدنية،^{١٤١} مما أدى إلى انخفاض الديناميكيات الاقتصادية داخل البلديات.^{١٤٢} على الرغم من إعلان تجميد التوظيف البلدي، فقد ارتفع المبلغ الذي تنفقه البلديات على الرواتب والأجور من ٣٦,٩ مليون دينار في ٢٠٠٢ إلى ٤٤,١ مليون دينار في ٢٠٠٤ و ٩٥ مليون دينار في ٢٠١٢ إلى ١٣٠ مليون دينار في ٢٠١٥. وهذا يمثل ٤٧,٦٪ من ميزانيات البلديات من «الفئة ١» وحوالي ٣٣٪ من ميزانيات البلديات للفئات «٢» و «٣».^{١٤٣}

تفاقمت هذه المشكلة بسبب الأزمة السورية، التي تسببت في زيادة الضغط على الخدمات الهشة لتلبية مطالب كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين. تقدر خطة الاستجابة الأردنية أن إجمالي ديون البلديات لتقديم الخدمات للسوريين في الأردن يصل في المتوسط إلى ٢٠,٩ مليون دولار سنوياً للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢.^{١٤٤}

تكاليف البلديات	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
ديون البلديات (دولار)	١٥١,٠٥٦,٣٣٨	١٦١,٣٥٥,٦٣٤	١٧٢,٤٤٤,٥٤٢
التكلفة للفرد	١٣,٩	١٤,٥	١٥,١
التكلفة الإجمالية للاجئين السوريين	١٩,٥٠٠,٠٠٦	٢٠,٨٩٩,٢٦٩	٢٢,٤٠٩,٨٢٨

التكلفة الإجمالية المباشرة التي تتحملها البلديات لتقديم الخدمات للسوريين في الأردن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

المصدر: خطة الاستجابة الأردنية

يعادل الأثر التراكمي للأزمة السورية ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب اضطرابات التجارة الإقليمية وتدفق اللاجئين.^{١٤٥} ووفقاً للموجز الاقتصادي ربع السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠١٦، تشير التقديرات إلى أن كل لاجئ يكلف الحكومة الأردنية ٣٧٥٠ دولاراً بما يعادل (٢٥٠٠ دينار أردني) سنوياً. إن تدفق أكثر من ٦٣٠ ألف لاجئ سوري مسجل يكلف المملكة أكثر من ٢,٥ مليار دولار سنوياً، وهو ما يمثل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن وربع الإيرادات السنوية للحكومة.

وفقاً لخطة الإستجابة الأردنية ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تكبدت الحكومة الأردنية تكاليف كبيرة بسبب تقديم الخدمات إلى اللاجئين السوريين. وتشمل هذه التكاليف بشكل أساسي الطاقة والمياه، والتي توفرها الحكومة بأسعار مدعومة لجميع السكان بغض النظر عن الجنسية، بالإضافة إلى توفير التعليم والإعفاء من رسوم تصاريح العمل وخدمات البنية التحتية.^{١٤٦} وترد في الجدول في الصفحة المقابلة تقديرات تكلفة هذه الخدمات في عام ٢٠٢٠، وكذلك توقعات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

بلغ إجمالي الإيرادات البلدية عام ٢٠١٦ م ٣٥٩,٨ مليون دينار. منها

في هذا الفصل، من المهم أن نلاحظ أن أمانة عمان الكبرى، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي وسلطة وادي الأردن هي مؤسسات مستقلة، ولا تخضع للإختصاص الإداري والفني والمالي لوزارة الإدارة المحلية، وبالتالي فإن المعلومات الواردة أدناه تستبعدهم، ما لم ينص على خلاف ذلك. من المهم أيضاً ملاحظة أنه بموجب قانون الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١، يتم تصنيف البلديات إلى ثلاث فئات بناءً على عدد السكان: الفئة ١ تشمل ١٢ بلدية ويزيد عدد سكانها عن ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، الفئة ٢ تشمل ٦٥ بلدية ويتراوح عدد سكانها بين ٥٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وتشمل الفئة ٣ باقي البلديات غير المصنفة في الفئتين ١ و ٢.

تُعرف البلديات وفقاً لقانون الإدارة المحلية بأنها «مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري». يخضع إعداد وتنفيذ الميزانية للقانون رقم ٢٠٢١/٢٢، وهو يوضح بالتفصيل مسؤوليات المجلس المحلي لإعتماد الموازنات العامة والسنوية للبلدية. ثم يتم المصادقة عليها من قبل وزير الإدارة المحلية.^{١٤٦}

ومع ذلك، فإن البلديات، في معظمها، ضعيفة مؤسسياً ومالياً،^{١٤٧} حيث يعتمد الكثير منها بشكل كبير على التحويلات الحكومية المركزية بسبب الإيرادات المنخفضة، وارتفاع حصة رواتب موظفي البلدية التي تمثل نصف الميزانية، وعدم القدرة على إدارة مواردها الخاصة واستخدام إيراداتها/نفقاتها الخاصة،^{١٤٨} وزادت الأمور سوءاً بسبب فرض الدولة خصخصة الخدمات الحضرية.^{١٤٩} نتيجة لذلك، لا تزال العديد من المسؤوليات والموارد المالية منوطة بالمؤسسات الخاضعة للسيطرة المركزية.^{١٥٠} وهذا يجعل البلديات خاضعة لرقابة مركزية صارمة على ميزانياتها.^{١٥١}

يعود نظام تخصيص التحويلات إلى عام ٢٠٠٢، ويأخذ في الاعتبار عدة عوامل منها: السكان، ونسبة الفقر والمسافة إلى عمان. على الرغم من أن التحويلات المالية المركزية تمثل أكثر من نصف الإيرادات البلدية، إلا أن الأردن لا يزال أحد دول الشرق الأوسط التي تتلقى فيها البلديات أقل حصة من النفقات العامة، حيث أن ٣٪ فقط من ميزانية الدولة المركزية مخصصة للبلديات.^{١٥٢} بلغ الإنفاق البلدي لجميع المؤسسات بما في ذلك (أمانة عمان الكبرى، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي وسلطة وادي الأردن) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦,٢٪^{١٥٣} كان النظام غير مستقر خلال السنوات القليلة الماضية بسبب التزامات أخرى من الحكومة المركزية.^{١٥٤} وبناءً على ذلك، لا يتم إخطار البلديات مسبقاً بمبلغ التحويل الحكومي، وفي كثير من الحالات، يتم تأخير تحويل المنحة حتى أيار / مايو أو ما بعده، مما يدفع البلديات للاقتراض من بنك تنمية المدن والقرى. على هذا النحو، أعرب رؤساء البلديات عن مخاوفهم بشأن عدم القدرة على التنبؤ بالنظام، مما يحد من القدرة على التخطيط الجيد للميزانيات والنفقات.^{١٥٥}

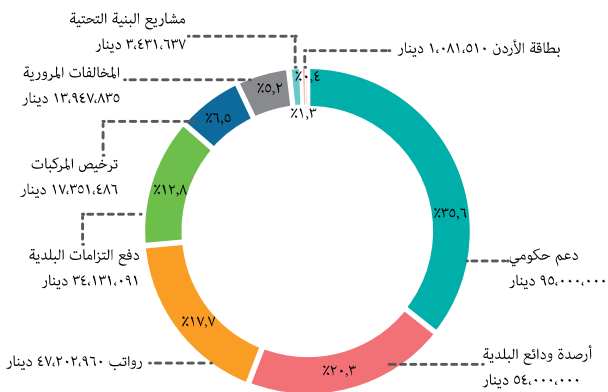
تُعاني أكثر من نصف البلديات الأردنية حالياً من عجز حاد وما يصاحبه من درجة عالية من المديونية. في عام ٢٠١٧، قررت الحكومة تخصيص ١٠٠ مليون دينار للبلديات لمساعدتها على تسوية نسبة من ديونها^{١٥٦} حيث بلغ إجمالي الدين البلدي لعام ٢٠١٧ نحو ١٣٠ مليون دينار. تنفق العديد

والإنتاجية من خلال المجالس المحلية. تم رفع رأس مال البنك في عام ٢٠١٧ إلى ١١٠ مليون بمساهمة ٦٨٪ من الحكومة المركزية، ٣٠٪ من المجالس المحلية و ٢٪ من البنك المركزي الأردني.^{١٥١}

يدير ويضمن بنك تنمية المدن والقرى القروض التي تعقد بين البلديات وأي طرف آخر، ويساعد المجالس المحلية في تحديد أولويات المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ويقدم الخبرة الفنية والخدمات بما في ذلك تدريب الكوادر الفنية. كما أنه يعمل كوسيط مالي للتحويلات الحكومية. يتم تدقيق حسابات البلديات من قبل ديوان المحاسبة. يجب ألا تتجاوز قروض بنك تنمية المدن والقرى لبلدية واحدة ١٥٪ من رأس مال البنك واحتياطياته، ويجب ألا يزيد القرض الواحد عن ٢٪ من رأس مال البنك. يخضع القرض للوضع المالي للبلدية وأولويات المشروع (دراسات فنية).^{١٥٢} على الرغم من الخدمات التي يقدمها بنك تنمية المدن والقرى إلى البلديات، فقد استحوذ توفير مشاريع البنية التحتية على ٣,٤ مليون دينار أردني، أي ما يعادل ١٪ فقط من إجمالي المحافظ الإستثمارية، مما يسلط الضوء على فرصة تعزيزها في المستقبل.

أدوات إسترداد قيمة الأراضي

يحتوي قانون التخطيط لعام ١٩٦٦ على عدد من الأحكام التي قد تكون مفيدة للبلديات للإعتماد عليها لزيادة تدفقات إيراداتها. هناك أحكام لشكلين من ضرائب التطوير في قانون التخطيط، بما في ذلك ضرائب التطوير «العام» و «الخاص». يتم تطبيق ضرائب التطوير العام بناءً على قرارات مجلس التنظيم الأعلى، في حين يتم تحديد ضرائب التطوير الخاص من قبل لجان التخطيط الإقليمية أو المحلية. تُستخدم الإيرادات لتغطية التكاليف لمشاريع عامة أو خاصة معينة، ويجب أن يتحمل مالكي الأراضي أو الممتلكات كلاً من ضرائب التنمية.^{١٥٣}



حسابات ٢٠١٩

المصدر: التقرير السنوي لبنك تنمية المدن والقرى ٢٠١٩

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
الطاقة المدعومة	١٥١,٩٦٧,٦٠٦	١٤٩,١٥٠,٧٠٤	١٤٦,٣٣٣,٨٠٣
المياه المدعومة	٦١,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٩,٠٠٠,٠٠٠
إعفاءات تصاريح العمل	٣٧,٧٣٦,٠٠٠	٣٩,٦٢٣,٨٠٠	٤١,٥٠٩,٦٠٠
البنية التحتية	١٥٠,٢٢٢,٠٤٧	١٤٨,٣٩٥,٢٥٠	١٤٧,٧٩٨,٠٤٤
الصحة	٧٦,٥٢٩,٠٠٠	٧٤,٣٧٣,٠٠٠	٧٢,٢٧٧,٠٠٠

تكلفة توفير خدمات عامة مختارة للأجانب السوريين (مقاسة بالدينار)
المصدر: خطة الاستجابة الأردنية

١١٠ مليون دينار من التحويلات الحكومية و ٩ ملايين دينار من المنح الحكومية و ٢٤٠,٥ مليون دينار إيرادات ذاتية. تم تحصيل ١٣٨ مليون دينار أردني (٥٨٪ من الإيرادات الذاتية) من خلال ضرائب المباني والأراضي، وبلغت رسوم جمع النفايات ١٦,٥ مليون دينار أردني (٧٪ من الإيرادات الذاتية)، وبلغ إجمالي رسوم الإصلاحات التي تفرضها البلديات لدعم توسيع البنية التحتية إلى المناطق الجديدة ١٣,٢ مليون دينار (٦٪ من الإيرادات الذاتية).^{١٤٧}

تتمتع العديد من البلديات بإمكانيات محدودة للحصول على إيرادات من مصادرها الخاصة من تحصيل ضريبة الممتلكات، وعائدات رأس المال من تأجير المباني الحكومية، ورسوم جمع النفايات الصلبة، والتصاريح والتراخيص. معظم البلديات قادرة فقط على زيادة ثلث إلى خمس إيراداتها من هذه المصادر. كان التمويل التجاري للإستثمارات البلدية محدوداً، حيث تقترض البلديات في الغالب من بنك تنمية المدن والقرى.^{١٤٨} يحتفظ بنك تنمية المدن والقرى بالحق في اعتراض التحويلات المالية كتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها.^{١٤٩}

فيما يتعلق بالإستثمارات، فإن الإستثمارات المباشرة من قبل البلديات محدودة، حيث تأتي غالبية الإستثمارات في المناطق البلدية من الوزارات المختصة من خلال وحداتها اللامركزية على مستوى المحافظات. ومع ذلك، فإن المشاورات مع البلديات غالباً ما تكون محدودة، مما يؤدي إلى تنسيق محدود لنهج حضري مدمج.^{١٥٠} يمكن أن تعزى قلة التنسيق إلى أن المحافظات تعمل تحت إشراف وإدارة وزارة الداخلية، بينما تمثل البلديات مستوى حكومياً منفصلاً تشرف عليه وزارة الإدارة المحلية.

إن توافر التمويل للبلديات ضروري لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة في جميع أنحاء الأردن. نظرًا لقدرة البلديات المحدودة على دعم التنمية الاقتصادية المحلية، فقد اتخذت الحكومة خطوات لتحسين الوضع المالي للبلديات، بما في ذلك توسيع نطاق مجموع التحويلات، تطبيق صيغة تحويل بلدي أكثر إنصافاً ومراجعة قوانين البلديات واللامركزية.

بنك تنمية المدن والقرى

تأسس بنك تنمية المدن والقرى عام ١٩٧٩، وهو مؤسسة حكومية مستقلة إدارياً ومالياً، ويقدم تمويلاً طويل الأجل لإنشاء المشاريع الخدمائية

ضريبة التحسين

تستلزم ضريبة التحسين، المنصوص عليها في المادة ٥٤ من قانون التخطيط، فرض ضريبة لمرة واحدة على الأراضي الواقعة في منطقة نفوذ محددة، والتي زادت قيمتها نتيجة للإستثمار العام. تشير المادة إلى أن الإيرادات من هذه الضريبة تهدف إلى تغطية تكاليف مصادرة الأراضي اللازمة للإستثمار العام في المستقبل والتعويضات المرتبطة به، إلى جانب تكاليف البناء الأخرى.^{١٥٤}

يتضمن قانون الملكية العقارية الأردني لعام ٢٠١٩ أحكاماً لضريبة التحسين، والتي يتم فرضها بعد نزع ملكية رسمي لأرض كان الغرض منها تشييد طريق جديد أو توسيع مساحة الطريق. يتم تحميلها على مالكي العقارات المتأثرين بشكل مباشر بمساحة الطريق وعادة ما تصل إلى ٢٥٪ من المبلغ الإجمالي للأرض. يتم دفع الضريبة على أربعة أقساط متساوية على مدى أربع سنوات.^{١٥٥}

ومع ذلك، على الرغم من جميع هذه الأدوات الموجودة في القوانين، فقد لوحظ أن الضرائب ليست مقبولة سياسياً حسب الحاجة. أشار حوالي ٧٪ فقط من المشاركين في استطلاع حديث للرأي العام إلى أنهم سيدعمون الحكومة في فرض ضرائب جديدة لتحسين الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. وذكر ٧٠٪ من المشاركين في الاستطلاع أنها مسألة قدرة على تحمل التكاليف كسبب، وأشار ١٢٪ آخرون إلى أن انخفاض توفير الخدمات التي تقدمها الحكومة لا يبرر إتخاذ ضرائب أعلى.^{١٥٦}

الإقتصاد المحلي

يشكل القطاع غير الرسمي ٢٦٪ من الإقتصاد الأردني، مما يحد من تحصيل الإيرادات البلدية ويعيق التنمية الإقتصادية المحلية.^{١٥٧} فيما يتعلق بملكية المؤسسات، بدأ السوريون مؤخراً في إنشاء أعمالهم الإستثمارية الخاصة في قطاعات الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو العقارات.^{١٥٨} بحلول نهاية عام ٢٠١٣، استثمر المستثمرون العرب ٤٠٪ في قطاع الصناعة، و٣٨٪ في القطاع التجاري، و٢٠٪ في قطاع الزراعة و ٢,٥٪ في قطاع العقارات.^{١٥٩} علاوةً على ذلك، من المتوقع أن تصل الإستثمارات في المملكة إلى حوالي ٨,٩ مليار دولار حيث تشكل ١٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢.^{١٦٠}

تم توقيع عدد كبير من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتلبية إحتياجات البنية التحتية المتزايدة منذ عام ٢٠٠٥. بحلول عام ٢٠١٥، تم شراء ٣٠٪ من إجمالي محفظة إستثمارات القطاع العام من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مقارنة بـ ٦٪ في الإقتصادات الناشئة.^{١٦١} تمت الموافقة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم ١٧ في عام ٢٠٢٠، مما يوفر الإطار القانوني لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحكومة وإضفاء الطابع الرسمي على دور وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تنسق وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن الجهود الحكومية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الرئيسية.^{١٦٢}

تهتم البلديات الأردنية بشدة بإشراك القطاع الخاص وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يُطلب منها بموجب القانون إنشاء لجان إستثمار

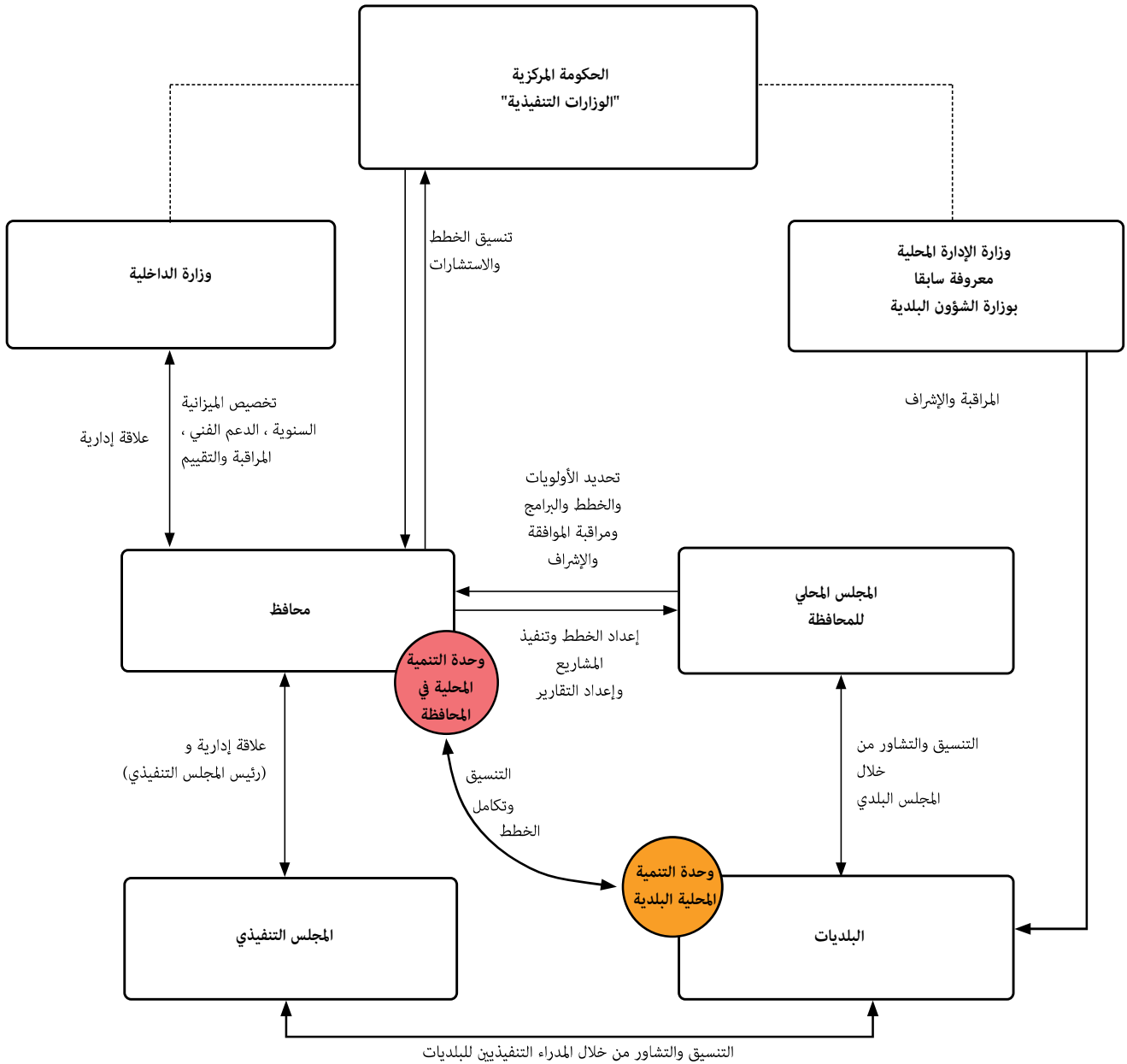
تتألف من رئيس البلدية والمدير التنفيذي وأعضاء وحدة التنمية المحلية للبلديات وممثل عن الإدارة المالية.

التنمية الإقتصادية المحلية

من أجل معالجة البطالة المتزايدة وتعزيز خلق فرص العمل على مستوى البلديات، تم إنشاء وحدات التنمية المحلية للبلديات في التسعينيات، لكن كل وحدة تتكون عادة من شخص واحد فقط.^{١٦٣} لم يرى بعض رؤساء البلديات فائدة من وحدات التنمية المحلية للبلديات وقاموا بإغلاقها. في عام ٢٠٠٣، تم إنشاء وحدات تنمية محلية في كل محافظة بهدف تطوير آليات تشاركية لإشراك أصحاب المصلحة المحليين في عمليات التنمية المحلية. تم إعادة تنشيط وحدات التنمية المحلية في كل محافظة عام ٢٠٠٦ أثناء التحضير لعملية اللامركزية.

وفقاً لقانون الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١، فإن المجالس البلدية هي المسؤولة عن تحديد إحتياجات الإستثمار المحلي من خلال عملية تشاركية. في الواقع، تلعب وحدات التنمية المحلية هذا الدور.

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع البلديات من أجل تدريبها على تعزيز إنشاء الأعمال والنمو الإقتصادي في مجتمعاتهم، وأطلقت مشروع USAID LENS لتحسين التنمية الإقتصادية المحلية. يعمل المشروع مع وحدات التنمية المحلية في كل محافظة ووحدات التنمية المحلية في كل بلدية في عمّان والزرقاء وإربد والتي تجمع معظم الشركات الأردنية لتحقيق النمو الإقتصادي.



مبادرات البنية التحتية الرئيسية

الإجمالي في الأردن ٩٤,٦٪، مما يكشف عن أحد أعلى مستويات الديون الحكومية الإجمالية في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.^{١٦٩} نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن على المدى الطويل هو ٢,٧٪، وهو أقل من المتوسط، وقد يعيق أيضاً قدرة الأردن على الاقتراض وبناء المزيد من البنية التحتية.^{١٧٠}

يكشف تقييم InfraCompass أن الأردن يحتل مرتبة عالية من حيث التخطيط، حيث توجد مجموعة من الأولويات يقابلها مشاريع قيد التنفيذ. إجمالاً، تم تحديد ٢٥٠ مشروعاً قيد التنفيذ، بتكلفة إجمالية قدرها ١٥,٨٥٣ مليار دينار أردني. تم إدراج جميع هذه المشاريع في الوثائق الرئيسية، مثل خطة تحفيز النمو الإقتصادي الأردني ٢٠١٨-٢٠٢٢ والخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن ٢٠٢١-٢٠٢٥، وتم تحميلها على نظام المعلومات لمنصة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية. من بين ٢٥٠ مشروعاً، كانت غالبية المشاريع في قطاعي المياه والطاقة، ب ٣٦ و ٣٣ مشروعاً على التوالي، يليها التعليم (٢٩)، الصحة (٢٥)، الزراعة (١٦)، الصرف الصحي (١٣)، العدل (١٠) والنقل (٩). من حيث التكاليف، تم تخصيص أكثر من ٢ مليار دينار لمشاريع في مجالات المياه والطاقة والنقل والتعليم، مما يكشف عن اهتمام الحكومة الكبير لمواجهة التحديات الرئيسية المتعلقة بهذه القطاعات، مثل ندرة المياه، والإعتماد على الوقود الأحفوري، ومحدودية خيارات التنقل وزيادة عدد الشباب.

إستجابة الأجانب

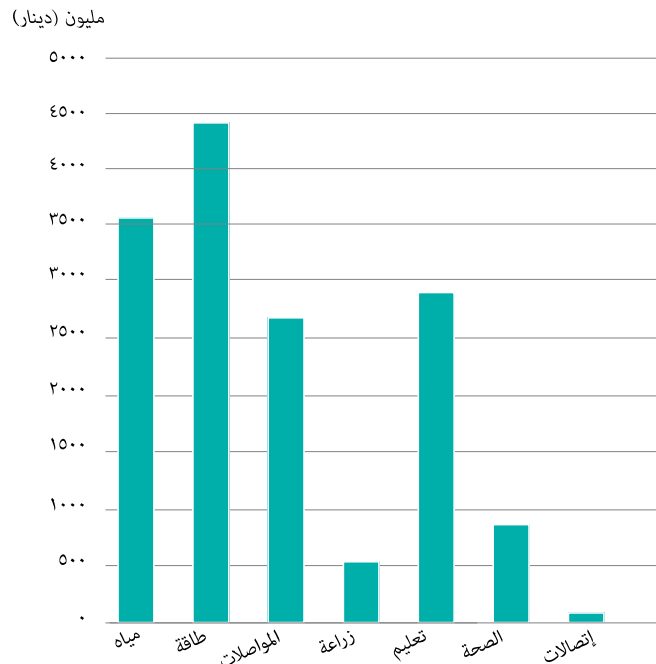
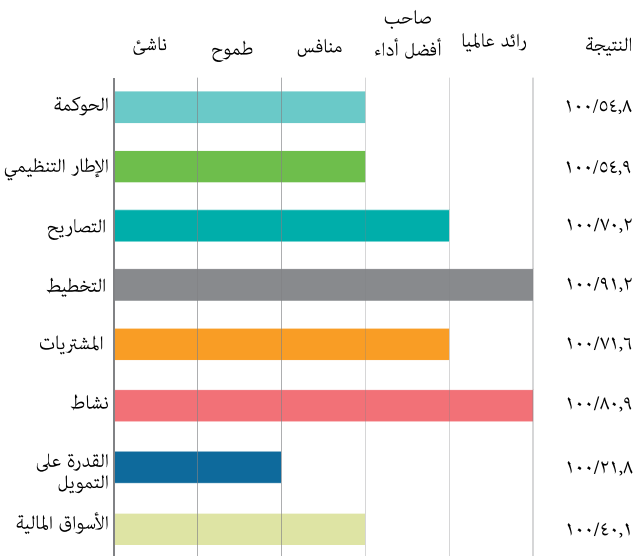
زادت الأزمة السورية من الضغط على الإحتياجات الأساسية، مثل إمدادات المياه وقطاعات التعليم والصحة.^{١٧١} في العامين الأوليين من الأزمة السورية،

البنية التحتية في الأردن متطورة جداً، وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. في عام ٢٠١٧، ساهم قطاع الخدمات العامة بنسبة ٦١,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم قطاع الصناعة بنسبة ٢٧,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي.^{١٦٤}

يُعد الأردن من أعلى البلدان مرتبة بحسب مقياس (InfraCompass ٢٠٢٠) التابع للمركز العالمي للبنية التحتية (Global Infrastructure Hub)، حيث سجلت جودة البنية التحتية ٦٧,٤ من ١٠٠. تعتبر الدولة رائدة عالمياً في حملة «النشاط»، على وجه الخصوص، حيث سجلت ٨٠,٩. يُقاس «النشاط» بمدى وطبيعة النشاط الاستثماري الحديث في البنية التحتية ومدى مشاركة القطاع الخاص على مدى السنوات الخمس الماضية، بالنسبة إلى حجم الإقتصاد، يمثل الأردن واحداً من أعلى المستويات ب ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الإستثمار الخاص في البنية التحتية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم.^{١٦٧}

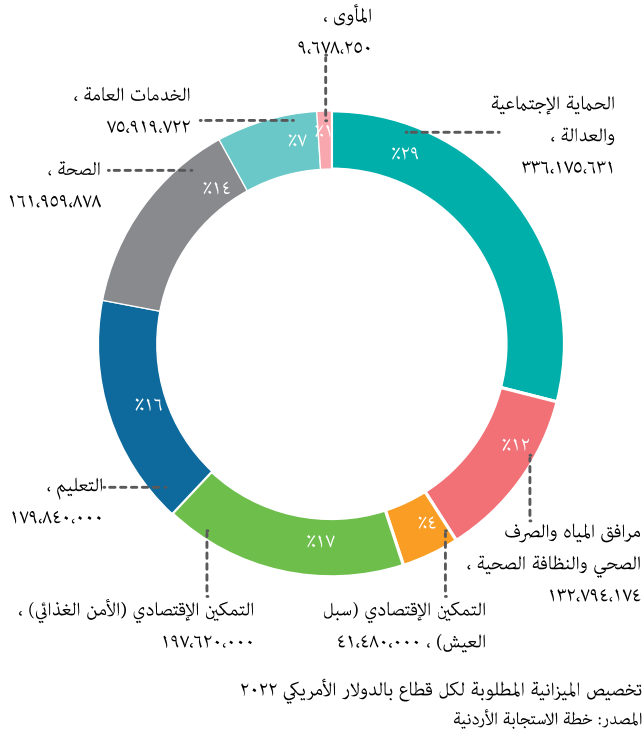
ومع ذلك، كشفت InfraCompass ٢٠٢٠ (منصة إلكترونية لمساعدة الحكومات على تقييم أداء بلدانهم) أن هناك العديد من المعايير التي يجب تحسينها، لا سيما فيما يتعلق بالأسواق المالية (تجارة الأسهم)، والقدرة التمويلية (إجمالي الدين الحكومي) والقدرة التمويلية (نمو إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل). تداول الأردن أسهم بحوالي ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩، أقل من بلدان الدخل المتوسط الأعلى البالغ ٢٥,٦٪.^{١٦٨} هذا المؤشر ضروري لمستثمري البنية التحتية للخروج من الإستثمارات في توقيتات مناسبة. تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي

مليون (دينار)



ترتيب أداء المحركات في الأردن على مقياس من "الناشئ" (درجة من ٠ إلى ٢٠) إلى "الرائد العالمي" (النتيجة من ١٠٠ إلى ١٠٠). المصدر: المركز العالمي للبنية التحتية

تكلفة مشاريع البنية التحتية المخططة والجاري تنفيذها لكل قطاع



ركزت استجابة المجتمع الدولي بشكل شبه حصري على تقديم المساعدة الإنسانية للأجئين. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، تحول الاهتمام إلى بناء قدرة المجتمع المضيف على المنعة وتخفيف التأثير على سكان المملكة والبنية التحتية والإقتصاد.^{١٧٢}

تدعم خطة الاستجابة الأردنية توفير البنية التحتية من خلال تحديد الأولويات الرئيسية في أنظمة البنية التحتية لتوفير الوصول إلى خدمات عامة عالية الجودة في العديد من القطاعات الحيوية. وخصص أعلى تمويل لقطاع الحماية الإجتماعية والعدل، يليه قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، التنمية الاقتصادية، المأوى، التعليم، الصحة والخدمات العامة على التوالي.^{١٧٣}

لا يعتمد الأردن بشكل عام فقط على القطاع الخاص في توفير البنية التحتية، ولكن أيضاً على بنوك التنمية. في عام ٢٠١٨، قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للأردن مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع البنية التحتية في مجالات الطاقة، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والنفائات الصلبة، والتعليم والخدمات البلدية الأخرى.^{١٧٤} في الآونة الأخيرة، وافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على استثمار بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في الأردن لتسريع التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-١٩، بالإضافة إلى مشروع آخر بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي بتمويل مشترك مع البنك الدولي يسمى البرنامج الموجه نحو النتائج «الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للتغير المناخي».^{١٧٥}

القطاع	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	المجموع
الخدمات العامة	١١٦,٠٠٣,٤٥٤	١٠٦,١٥١,٥٥٥	٧٥,٩١٩,٧٢٢	٢٩٨,٠٧٤,٧٣١
الصحة	١٦٣,٢٦٨,٩٧٢	١٧٧,٨٨٩,٦٢٩	١٦١,٩٥٩,٨٧٨	٥٠٣,١١٨,٤٧٩
التعليم	٢٠٢,٠٦٠,٣٣٢	١٨٠,٣١٥,٠٠٠	١٧٩,٨٤٠,٠٠٠	٥٦٢,٢١٥,٣٣٢
المأوى	٢٥٠,٠٧١,٨٨٨	١٠,١٧٨,٠٤٤	٩٦,٧٨٨,٢٥٠	٤٤,٩٢٨,١٨٢
التمكين الاقتصادي (الأمن الغذائي)	٢٢٥,٧٥٢,٠٠٠	٢١٦,٧٥٦,٢٦٨	١٩٧,٦٢٠,٠٠٠	٦٤٠,١٢٨,٢٦٨
التمكين الاقتصادي (سبل العيش)	٦٨,٤٦٥,٠٠٠	٥٨,٨٤٥,٠٠٠	٤١,٤٨٠,٠٠٠	١٦٨,٧٩٠,٠٠٠
مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	١٢٩,٧٧٥,٩٨٣	٢٢٠,٨٨٣,٣٩٧	١٣٢,٧٩٤,١٧٤	٤٨٣,٤٥٣,٥٥٤
الحماية الإجتماعية والعدالة	٣٨٦,٨٨٣,٨١٧	٣٤٣,٦٥٥,٨٨٩	٣٣٦,١٧٥,٦٣١	١,٠٦٦,٧١٥,٣٣٧
إجمالي متطلبات المشروع	١,٣١٧,٢٨١,٤٤٦	١,٣١٤,٦٧٤,٧٨٢	١,١٣٥,٤٦٧,٦٥٥	٣,٧٦٧,٤٢٣,٨٨٣
دعم الميزانية المباشرة	٩٣٢,٢٦٧,١٩٥	٩٤٨,٠٣٥,٧٣٠	٩٥٩,٤٠٢,٥٩٥	٢,٨٣٩,٧٠٥,٥٢٠
المجموع الكلي لخطة الاستجابة الأردنية	٢,٢٤٩,٥٤٨,٦٤١	٢,٢٦٢,٧١٠,٥١٢	٢,٠٩٤,٨٧٠,٢٥٠	٦,٦٠٧,١٢٩,٤٠٣

تخصيص الميزانية المطلوبة لقطاعات البنية التحتية في الأردن دولار أمريكي ٢٠٢٢-٢٠٢٠
المصدر: خطة الاستجابة الأردنية

الكهرباء والطاقة

إن جودة البنية التحتية الحالية في الأردن مشهود لها على نطاق واسع، حيث تم تصنيف البنية التحتية للكهرباء والاتصالات من بين الأفضل في المنطقة.^{١٧٦} يحصل ١٠٠٪ من السكان على خدمة الكهرباء، مع فاقد ١٠,٣٪ فقط من ناتج الكهرباء.^{١٧٧} كما تشير التقديرات إلى أن ٨٧,٦٪ من السكان مشتركون في النطاقات العريضة للهواتف المحمولة، في حين أن ٣,٩٪ فقط مشتركون في الإنترنت الثابت السريع.^{١٧٨}

المواصلات

يتمتع قطاع النقل، الذي يمثل أكثر من ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، ببنية تحتية متطورة نسبياً لدعم النمو. فهو من أفضل القطاعات في المنطقة، حيث سجل ٧٦,٩ نقطة.^{١٧٩} تغطي شبكة الطرق السريعة أكثر من ٢,٧٠٠ كيلومتر، وترتبط جميع أنحاء المملكة بـ ١,٩٠٠ كيلومتر من الطرق الثانوية.^{١٨٠} أدى وجود ٣ مطارات رئيسية في المملكة إلى تعزيز البنية التحتية للربط والنقل في الأردن.^{١٨١}

ومع ذلك، على الرغم من التحسينات في البنية التحتية المادية للنقل، لا تزال وسائل النقل العام محدودة في جميع أنحاء البلاد لعدة أسباب. لذلك، يعتمد معظم الأردنيين على استخدام المركبات الآلية الفردية، حيث أشار ٥٢٪ من المشاركين في استطلاع أجرته منظمة ريتش/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن السيارات هي وسيلة النقل الأساسية، بينما يعتمد الخمس فقط على نظام الحافلات.^{١٨٢} كما كشف الاستطلاع عن فجوة ملكية السيارات بين الأردنيين والسوريين، حيث أشار أقل من ١٪ من السوريين المشاركين في الاستطلاع إلى أنهم يمتلكون سيارة، وأشار ٤١٪ إلى أن المشي هو وسيلة التنقل الأساسية لديهم.^{١٨٣}

الخدمات الأساسية

لدى الأردن واحد من أدنى مستويات توافر الموارد المائية لنصيب الفرد في العالم. ومع ذلك، يتمتع ما يقرب من ٩٨٪ من السكان بإمكانية الوصول إلى مصدر مياه محسن، في حين أن ٩٣٪ لديهم إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي.^{١٨٤} ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٤٠٪ من المياه المنقولة عبر الأنابيب في جميع أنحاء البلاد تُفقد نتيجة التسرب بسبب الأنابيب والخزانات المهترئة بالإضافة إلى التركيب والصيانة الخاطئة.^{١٨٥}

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من المتوقع حدوث عجز في المياه في الأردن بسبب زيادة الطلب على المياه، مدفوعاً بالنمو السكاني وتدفق اللاجئين، فضلاً عن انخفاض مستويات المياه في مصادر المياه الجوفية والسطحية الحالية. ومن المتوقع أن يتنوع هذا العجز جغرافياً عبر المملكة. من المتوقع أن تعاني المحافظات الشمالية من عجز كبير في المياه مقارنة بالمحافظات الجنوبية. هذا يزيد من الحاجة إلى بنية تحتية لنقل المياه بكميات كبيرة لإعادة توزيعها. تدرس وزارة المياه والري حالياً سبعة مشاريع جديدة مخطط لها للموارد المائية، بما في ذلك: مشروع العقبة - عمان لنقل وتحلية المياه، وادي العرب ٢، حقل الحسا الشيدية (مشروع خان الزبيب)، مشروع إستغلال آبار حسبان، مشروع إستغلال آبار البازلت، مشروع إمداد مياه سد كفرنجة (المرحلة الثانية)، ومشروع إمداد مياه سد الوحدة. تختلف

حالة هذه المشاريع في مراحلها الحالية من مرحلة الجدوى التفصيلية إلى مرحلة البناء.^{١٨٦}

علاوةً على ذلك، هناك مشاريع مخطط لها لتحسين البنية التحتية للمياه العادمة، بما في ذلك رفع مستوى القدرات في ٢٨ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي الحالية و ١٤ محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع مخطط لها تهدف إلى تحسين شبكة الصرف الصحي الحالية وتوسيع تغطية الشبكة.^{١٨٧}

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

جمع الأردن حوالي ١٠ مليارات دولار من رأس المال الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الكهرباء والنقل والمياه منذ التسعينيات.^{١٨٨} ومع ذلك، ظهرت تحديات في مسح المشاريع وإعداد دراسات الجدوى لتوسيع نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تم التصديق على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديد في نيسان ٢٠٢٠، ليصبح ساري المفعول في آب ٢٠٢٠ في محاولة لزيادة أهمية وحجم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن، لإدخال مزيد من التدقيق والشمول في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.^{١٨٩} وقد أُشير أن هذه الجهود تساعد في تحقيق رؤية الأردن لدعم التنمية الاقتصادية، وتخفيف الضغوط المالية والمساعدة في معالجة آثار أزمة اللاجئين.^{١٩٠}

الإسكان ميسور التكلفة

تحتها قطاع الإسكان الأردني. تم منح المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري تفويضاً لبناء مساكن للطبقات الوسطى وضمن قطع أراضي مزودة بالخدمات للأفراد لسكنها. سكن كريم من أجل حياة كريمة مبادرة أطلقت في عام ٢٠٠٨ تطمح إلى بناء حوالي ١٠٠,٠٠٠ مسكن في غضون خمس سنوات. ومع ذلك، لم تكتمل المبادرة. وبسبب مشاكل في التمويل، تم بناء أقل من ١٠,٠٠٠ وحدة.^{٢٠١} على مدى السنوات الأخيرة، وبسبب العديد من العوامل التي تؤثر على تقديمها الفعال للإسكان في الإنتاج، قامت المؤسسة العامة للإسكان و التطوير الحضري بتحويل دورها من الإنتاج إلى التركيز بشكل أكبر على السياسة.^{٢٠٢}

علاوةً على ذلك، بذلت المملكة العديد من الجهود لسد النقص في الإسكان الميسور، مثل بناء مشاريع الإسكان الاجتماعي، وإطلاق مبادرة الإسكان الملكي المسماة «سكن كريم لعيش كريم»، وإنشاء برنامج دعم قروض الإسكان والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري. لكن لسوء الحظ، حققت هذه الجهود نجاحاً محدوداً.^{٢٠٣}

علاوةً على ذلك، بعد إعادة تأهيل المساكن في مخيمات اللاجئين، أصبح الأردن أول دولة عربية تقوم بتحديث مخيمات اللاجئين المؤقتة (التي تعتبر أيضاً غير رسمية) من خلال المشاركة العامة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦.^{٢٠٤} بعد ذلك، تم اتخاذ مبادرات مختلفة في جميع أنحاء البلاد لمواصلة تطوير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.^{٢٠٥}

يواجه قطاع الإسكان الأردني حالياً تحديين رئيسيين ومتراپطين: أولاً، الإفتقار إلى السكن الملائم ميسور التكلفة، ثانياً، ضرورة الاستجابة للطلب المتزايد على الإسكان المدفوع بالنمو السكاني الكبير لمواطنيه جنباً إلى جنب مع التدفقات المتعاقبة للاجئين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين.^{١٩١}

محفزاً بالنمو الديموغرافي ووصول موجات عديدة من اللاجئين، أنتج القطاع الخاص الأردني ١١ مليون مسكن بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥.^{١٩٢} تم بناء نصف هذه الشقق في عمان، والعديد منها واسعة ولا يمكن تحمل تكاليفها. شكلت المساكن ميسورة التكلفة أقل من ١٪ من إجمالي المساكن المنتجة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥.^{١٩٣} كونه شاملاً، فإن إجمالي العجز السكني في الأردن يزيد عن ١٥,٩٪ على المستوى الوطني، بإستثناء مخيمات اللاجئين السوريين، التي تضم ٣١٠,٩٢٦ أسرة، منها ٦٤٪ (١٩٩,٢٤٥ أسرة) تعاني من عجز كمي بينما تعاني ٣٦٪ (١١١,٦٨١ أسرة) من عجز نوعي. بالإضافة إلى ذلك، كشف تعداد السكان عام ٢٠١٥ أن ١٠٪ من السكان يعيشون في ظروف مزدحمة وأن ٤٣٪ من الأسر غير الأردنية تتشارك في الشقق.^{١٩٤} في المدن المتوسطة الحجم، ويتنافس الأردنيون مع اللاجئين السوريين على الشقق للإيجار.^{١٩٥}

علاوةً على ذلك، فإن النقص واسع النطاق للسكن اللائق والميسور التكلفة في الأردن قد تفاقم تاريخياً بسبب عدة عوامل منها عدم التوافق بين العرض والطلب على المساكن القائمة، والزيادة في أسعار الأراضي بسبب المضاربة على الأراضي، وغياب الضرائب على الأراضي الشاغرة، وعدم الدمج بين الإسكان والتخطيط الحضري، وغياب رؤية مناسبة لمعالجة القدرة على تحمل التكاليف، وعدم وجود القدرة المؤسسية، وعدم وجود أصحاب المصلحة والالتزام السياسي، فضلاً عن عدم وجود حوافز للمطورين لبناء وحدات بأسعار ميسورة.^{١٩٦}

ركز مطورو قطاع الإسكان الإنتاج على وحدات سكنية أكبر (١٢٠-٢٠٠ م^٢) حيث تبلغ مساحة ٥٠٪ من الوحدات السكنية الجديدة التي تم بناؤها بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥ أكثر من ١٥٠ م^٢، و ٤٠٪ من الوحدات تتراوح مساحتها بين ١٠٠-١٤٩ م^٢، و ١٠٪ فقط من الوحدات أصغر من ١٠٠ م^٢. وقد أدى هذا بالتالي إلى تفاقم عدم التوافق بين العرض والطلب للأسر. ويتضح هذا بشكل خاص من معدلات الشغور المرتفعة بشكل ملحوظ، والتي وصلت إلى ١٨,٤٪ في عام ٢٠١٥.^{١٩٧} وتضاعف عدد الوحدات الشاغرة على مدى عقد من الزمن من ٢٢٠,٠٠٠ وحدة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٣٢,٠٠٠ وحدة عام ٢٠١٥. تم تركيز ٥٧٪ من الوحدات الشاغرة على الصعيد الوطني داخل عمان مما رفع معدل الشواغر إلى ٢٣٪ في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن التحدي هو أكبر بكثير الآن مع تدفق اللاجئين الذين يتنافسون مع الأردنيين على السكن ميسور التكلفة.^{١٩٨} على مدى العقد المقبل، على الأردن أن يقوم بإنتاج ما بين ٦٢,٠٠٠ إلى ٧٤,٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً للحد من العجز الحالي ومواكبة تشكيل الأسرة الجديد (البنك الدولي ٢٠١٨).^{١٩٩} ومع ذلك، هناك تباطؤ في البناء منذ عام ٢٠١٥، حيث يتم بناء ٣٥,٠٠٠ مسكن فقط بشكل رسمي سنوياً.^{٢٠٠}

كما سبق ذكره، فإن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي المؤسسة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن الإسكان والمظلة التي يعمل

سياق المخاطر المناخية

أما بالنسبة للتخفيف من حدة تغير المناخ، فإن الإمكانية للتخفيف كبيرة على الرغم من أن إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الأردن صغيرة جداً. بلغ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع الطاقة والنقل وأنشطة الطاقة الصناعية ٧٤٪ من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الأردن، بينما انبعاثات قطاع إدارة النفايات حوالي ١٣٪، والصناعة حوالي ٨٪.^{٢١٧}

هناك ضرورة لتعزيز الترويج للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الأردن، مما سيكون له تأثير كبير على الحد والتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة في البلاد.^{٢١٨} للقيام بذلك، يجب أن يكون هناك إطار سياسي وقانوني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فضلاً عن ضرورة تعزيز تنفيذ وإنفاذ القوانين الحالية، مثل قوانين المباني الخضراء.^{٢١٩}

نظراً لكون قطاع النقل أحد أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات الدفيئة، يجب تطوير إستراتيجيات لتعزيز كفاءة الطاقة وأتماط النقل منخفضة الكربون. يجب أيضاً دمج منظور تغير المناخ في سياسات وإستراتيجيات وخطط عمل النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي. يجب تعزيز الوصول إلى التمويل الوطني والدولي للطاقة منخفضة الكربون والتكنولوجيا البيئية، وكذلك تعزيز نقل التكنولوجيا للتخفيف في الأردن.^{٢٢٠}

مع تزايد البصمة الحضرية للأردن، تقل الأراضي المتاحة للزراعة.^{٢٢١} تتميز ٤١٪ من إجمالي مساحة الأراضي الأردنية بأنها متردية بسبب الرعي الجائر، وإدارة الزراعة والمياه غير المستدامة والإستغلال المفرط للغطاء النباتي. من أجل زيادة التخفيف من آثار تغير المناخ، من الضروري تحسين إدارة أراضي الغابات والمراعي لزيادة القدرة على تخزين الغازات الدفيئة.^{٢٢٢}

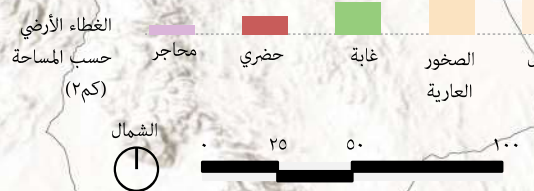
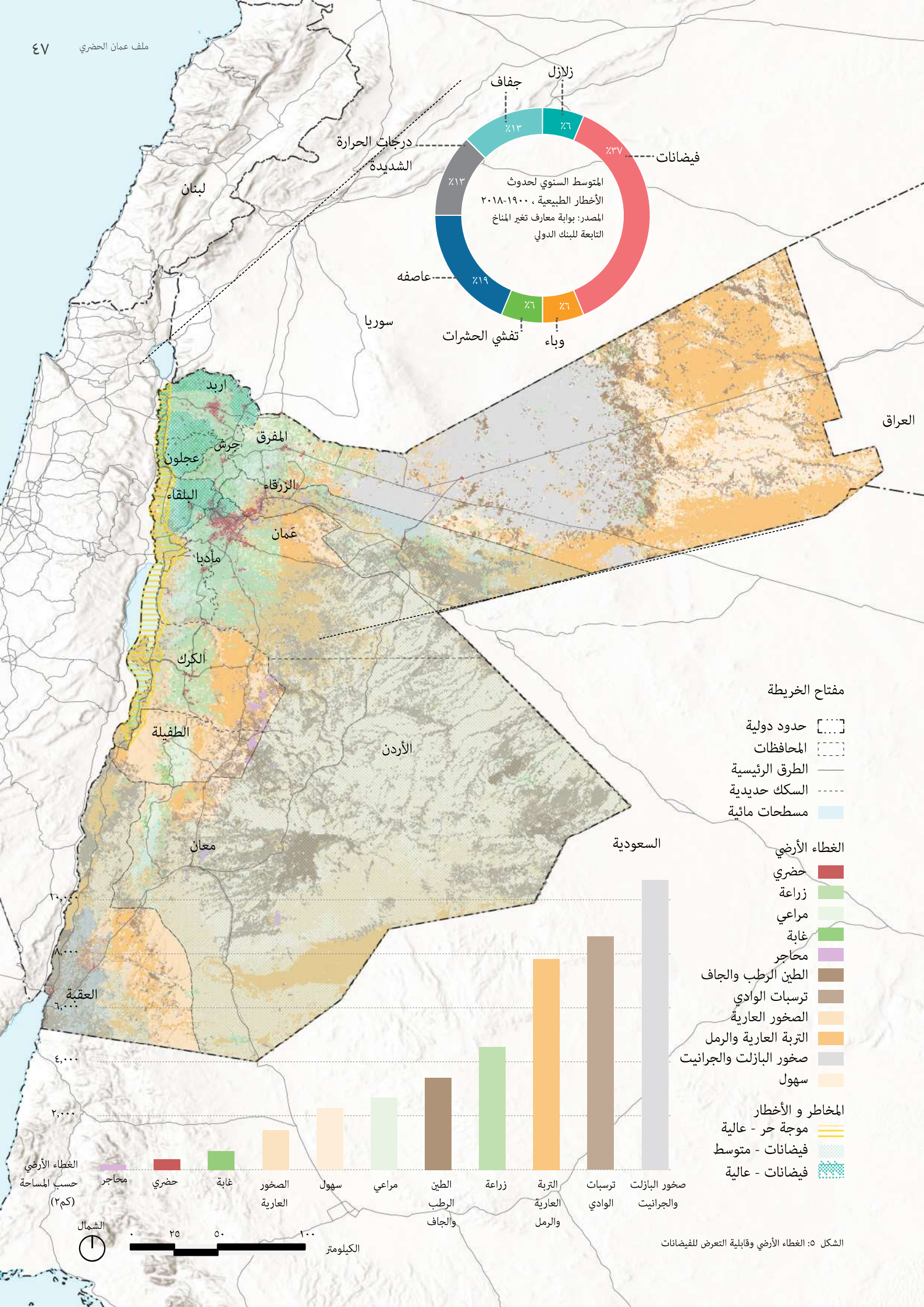
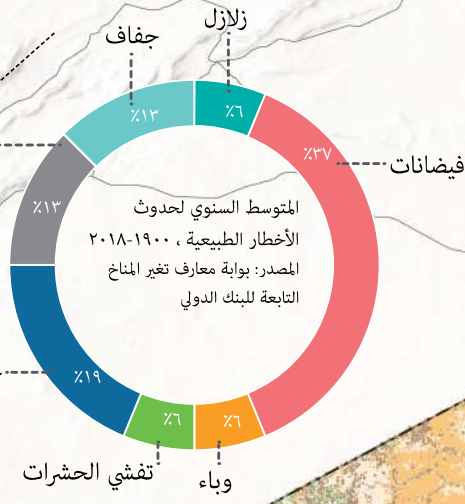
بمصادر المياه المحدودة للغاية، يعد الأردن ثاني أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، حيث تقل موارد المياه المتجددة السنوية عن ١٠٠ متر مكعب للفرد.^{٢٠٦} وتعتمد بشكل كبير على موارد المياه خارج حدوده، مما أدى إلى توترات مع الدول المجاورة. تفاقمت ندرة المياه بسبب التدفق الكبير للآجئين، مما زاد من كفاح الأردن لتلبية إحتياجات المياه المنزلية.

احتل الأردن المرتبة ٨١ من أصل ١٨١ في مؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام لقابلية التأثر بخطر التغير المناخي.^{٢٠٧} على الرغم من أن الأردن ليس مساهماً رئيسياً في تغير المناخ، إلا أنه من أكثر البلدان تأثراً به. وقد بدأ يعاني من آثاره السلبية بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام هطول الأمطار، وانخفاض المياه المتاحة (الجوفية والسطحية)، وزيادة احتمالية حدوث موجات الحر، والفيضانات، والجفاف والانهيارات الأرضية.^{٢٠٨}

منذ عام ١٩٦٠، شهدت البلاد ارتفاعاً في درجات الحرارة القصوى السنوية من ٠,٣ درجة إلى ١,٨ درجة مئوية وارتفاعاً في درجة الحرارة الدنيا السنوية من ٠,٤ إلى ٢,٨ درجة مئوية في جميع المناطق.^{٢٠٩} كانت هناك زيادة في متوسط عدد موجات الحر في جميع أنحاء البلاد وأيام الجفاف المتتالية على الصعيد الوطني. وشهدت البلاد انخفاضاً في معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة ٥-٢٠٪.^{٢١٠} تسببت الفيضانات الأخيرة التي حدثت في جنوب الأردن عام ٢٠١٨ في مقتل ١٢ شخصاً في البتراء^{٢١١} و ٢١ شخصاً في منطقة البحر الميت،^{٢١٢} ومن المتوقع أن تشهد البلاد انخفاضاً بنسبة ١٥-٦٠٪ في هطول الأمطار وزيادة بنسبة ١-٤ درجات مئوية في درجات الحرارة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٩٩، مما سيكون له آثار خطيرة على النظم البيئية الطبيعية، وأحواض الأنهار، ومستجمعات المياه والتنوع البيولوجي.^{٢١٣} وهذا بدوره سيؤثر على إنتاجية الغذاء، موارد المياه، والصحة، والبنية التحتية والمناطق الحضرية.

تم اعتماد أول سياسة وطنية للأردن بشأن تغير المناخ في كانون ثاني ٢٠١٣. تهدف السياسة إلى: تعزيز قدرة الأردن على الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ وترسيخ دور الأردن العالمي في الحد من الانبعاثات، وبناء قدرة المجتمعات والمؤسسات على التكيف مع مراعاة الجنس والفئات الأكثر تأثراً، والتأكد من أن مصالح الفئات الأكثر تأثراً (بما في ذلك الفقراء والشباب والنساء) يتم تناولها بشكل مناسب في سياسات وإستراتيجيات التخفيف والتكيف.^{٢١٤} صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك اتفاقية باريس (المصادق عليها في تشرين الثاني ٢٠١٦) وبروتوكول كيوتو (كانون الثاني ٢٠٠٣).^{٢١٥}

سكان الأردن معرضون للأخطار الطبيعية بسبب غياب النهج الإستباقية المحدودة للوقاية والتخفيف من حدة الكوارث، القدرات المؤسسية غير الكافية على المستويين الوطني والمحلي، ومحدودية الموارد البشرية المدربة، نقص الوعي بين كبار المسؤولين والمجتمعات حول التأهب للكوارث والتنفيذ غير المرضي للسياسات الحالية.^{٢١٦} تهدف الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز قطاع الحد من مخاطر الكوارث في الأردن.

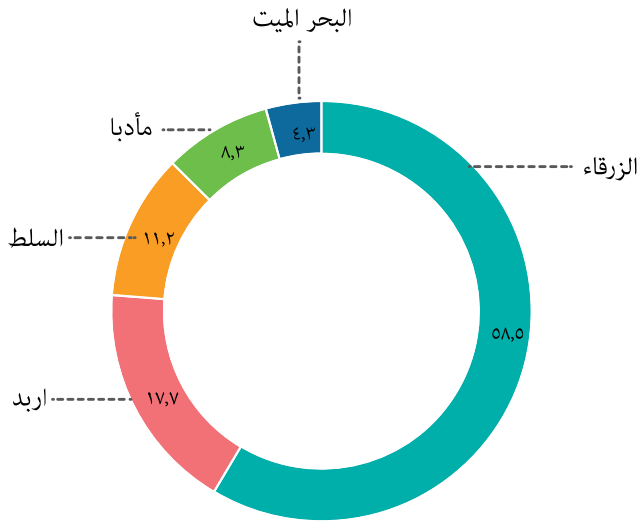


الشكل ٥: الغطاء الأرضي وقابلية التعرض للفيضانات

٢

السياق الإقليمي

الموقع والإتصالية في محافظة عَمَان



النسبة المئوية للتنقلات اليومية إلى عَمَان من المحافظات المجاورة (MGP ، ٢٠٠٨)

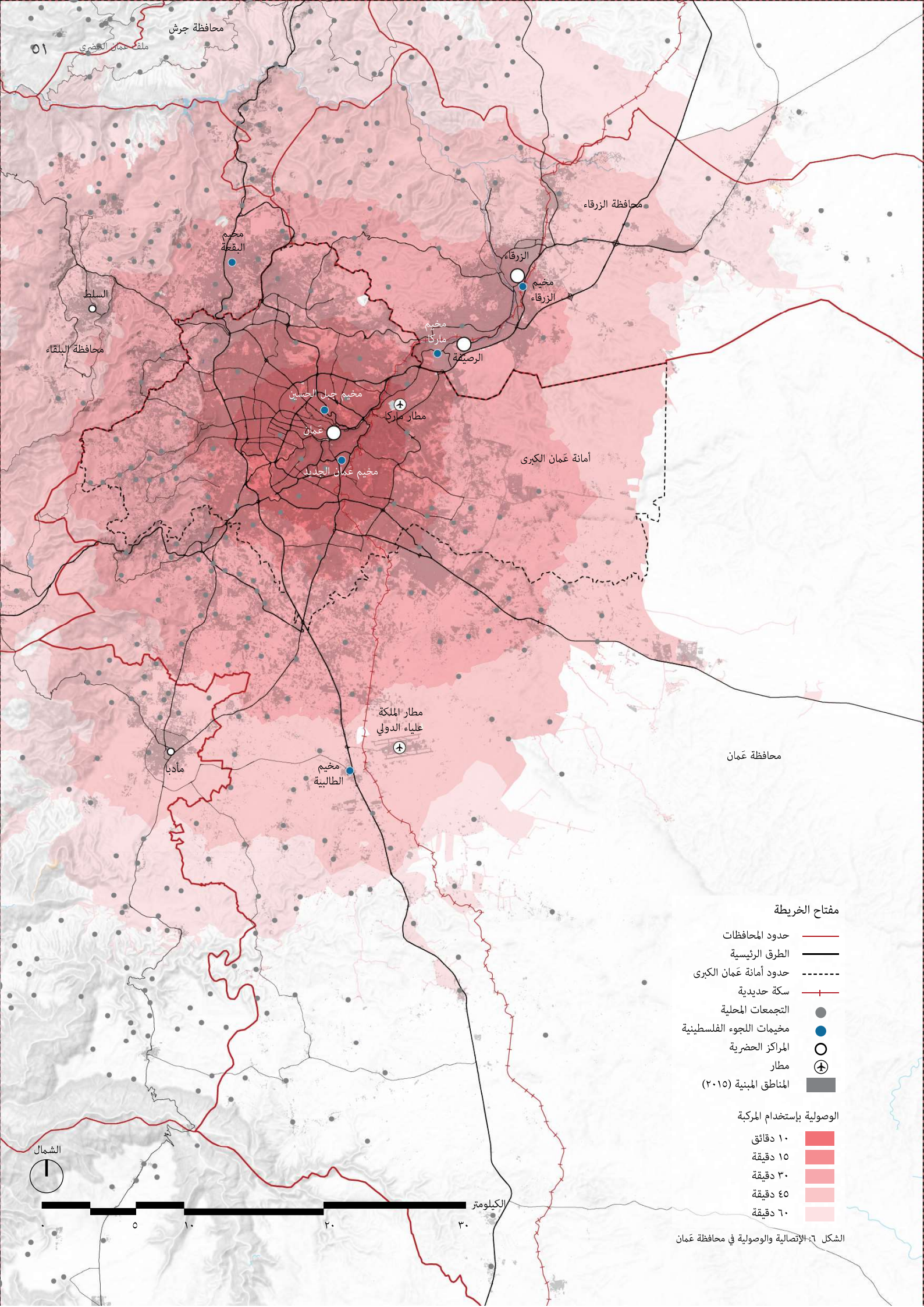
تُعتبر محافظة عَمَان أكبر محافظة من حيث عدد السكان، وفيها عاصمة الأردن، عَمَان. تقع في المنطقة الشمالية الغربية من الأردن، وتمتد بموقع جغرافي مركزي بين محافظات المملكة. يحدها من الشمال والشمال الشرقي محافظة الزرقاء، ومن الغرب محافظتي البلقاء ومأدبا، ومن الجنوب محافظات الكرك ومعان. وتتشرك في حدود دولية مع المملكة العربية السعودية من الشرق. تقع المحافظة على ارتفاع ٧٥٠ م عن سطح البحر،^{٢٣٣} وتمتد على مساحة ٧,٥٧٩ كم^٢، أي ما يعادل ٨,٥% من إجمالي مساحة الأردن.^{٢٣٤}

تعتبر عَمَان أكثر المحافظات تحضرًا، حيث أن ٩٧,٢٢% من سكانها حضريون.^{٢٣٥} فهي المحور السياسي والإقتصادي والثقافي للأردن، حيث تضم ٤٨% من المؤسسات الإقتصادية والتجارية على المستوى الوطني وأغلبية مؤسسات الدولة والإدارات الحكومية والبرلمان.^{٢٣٦}

لطالما كان نمو عَمَان والزرقاء متشابكين بسبب قربهما من بعضهما البعض. ويعيش حوالي ٥٦% من إجمالي سكان الأردن في محافظتي عَمَان والزرقاء.^{٢٣٧} أدى الارتباط بين هاتين المدينتين إلى تطوير مدن أصغر مثل الرصيفة، وإنشاء ممر عَمَان-الرصيفة-الزرقاء.

تستطيع المناطق الحضرية الرئيسية في محافظة عَمَان والمحافظات المجاورة الأخرى الوصول إلى مدينة عَمَان، بما في ذلك الزرقاء والرصيفة والسلط وعين الباشا ومأدبا وسحاب ومرج الحمام. تم تمكين الإتصال بالمحافظات والتجمعات شمال عَمَان، على عكس الجنوب.

بالنسبة للمواصلات، يسهل الوصول إلى المدينة من قبل معظم المحافظات، ويوجد بها مطاران دوليان. هناك سكة حديدية تمر بالمحافظة تستخدم للشحن فقط. حوالي ٥٦% من الأسر تمتلك سيارة خاصة واحدة على الأقل، مما يشير إلى الإعتماد الكبير على وسائل النقل الخاصة.^{٢٣٨} في حين أن هناك مشغلين خاصين يديران خطوط حافلات من عَمَان إلى المحافظات الأخرى، فإن غالبية النقل داخل وخارج المدينة يتم من خلال سيارات خاصة. يتم إجراء ما لا يقل عن مليون رحلة داخل وخارج مدينة عَمَان يوميًا، مما يجعل عدد سكان عَمَان خلال النهار يصل إلى حوالي ٥,٥ مليون.^{٢٣٩} حوالي ٥٨,٥% من الرحلات من محافظة الزرقاء، تليها محافظة اربد (١٧,٧%)، البلقاء (١١,٢%)، مأدبا (٨,٣%) ومنطقة البحر الميت (٤,٣%) على التوالي.



محافظة جرش
ملف عمان الحضري

محافظة الزرقاء

محافظة البلقاء

أمانة عمان الكبرى

محافظة عمان

مفتاح الخريطة

- حدود المحافظات —————
- الطرق الرئيسية —————
- حدود أمانة عمان الكبرى - - - - -
- سكة حديدية —+—
- التجمعات المحلية ●
- مخيمات اللجوء الفلسطينية ●
- المراكز الحضرية ○
- مطار ⊕
- المناطق المبنية (٢٠١٥) ■

الوصولية باستخدام المركبة

- ١٠ دقائق ■
- ١٥ دقيقة ■
- ٣٠ دقيقة ■
- ٤٥ دقيقة ■
- ٦٠ دقيقة ■



الشكل ٦-١: الإتصالية والوصولية في محافظة عمان

إدارة الأراضي الإقليمية والسياق المؤسسي

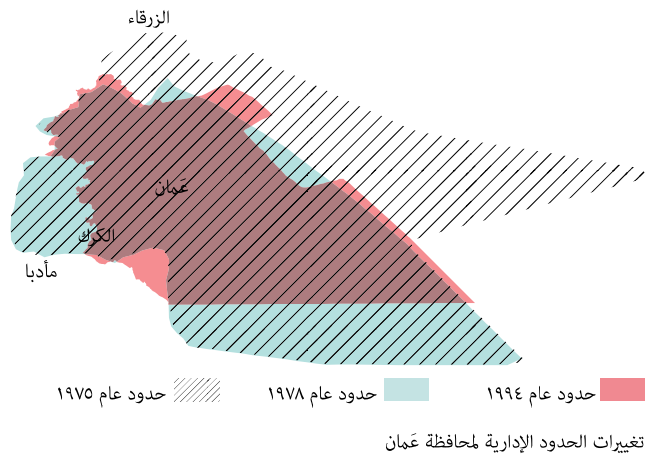
شهدت الحدود الإدارية لمحافظة عَمَان بعض التغييرات على مدى السنوات الخمسين الماضية. في عام ١٩٧٥، إشمتمت الحدود الإدارية لمحافظة عَمَان على المناطق الخاضعة حالياً لمحافظةي مادبا والزرقاء. تم تغيير هذا لاحقاً عام ١٩٨٥ ليشمل فقط المناطق الخاضعة حالياً لمحافظة مادبا، حتى عام ١٩٩٤ الذي شكل محافظة عَمَان إلى ما هي عليه اليوم.

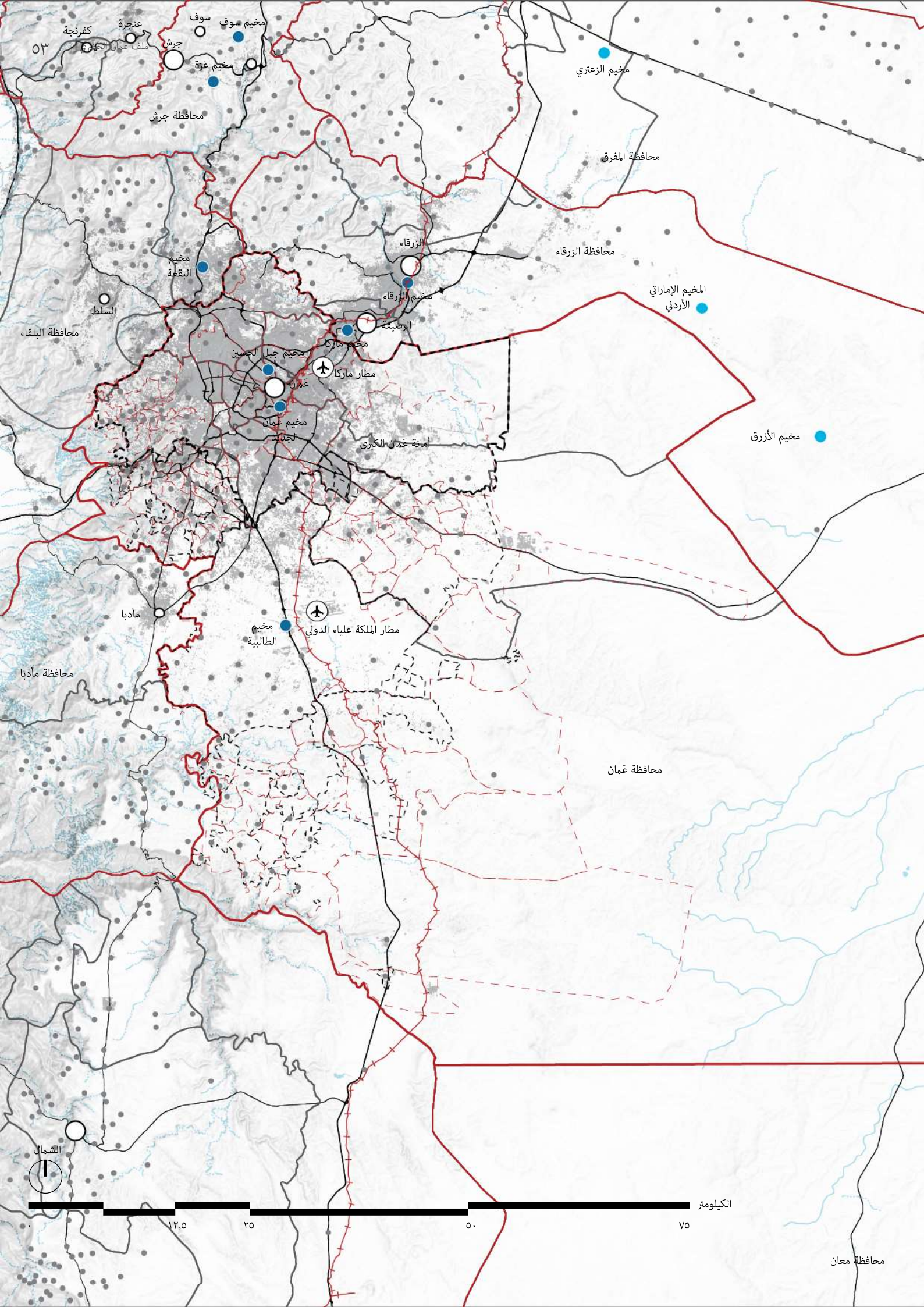
تتكون أمانة عَمَان من تسعة ألوية، أربعة أفضية وثمانية بلديات.^{٣٠} تتوافق هذه التقسيمات مع مؤسسات مختلفة، بالتحديد ٣ تقسيمات مختلفة. تشمل الحدود الإدارية التي حدتها وزارة الداخلية الألوية والأفضية التي تخضع لإدارة محافظة عَمَان. تغطي هذه التقسيمات المحافظة بأكملها، وهي ضرورية للتعديد السكاني الذي تجرته دائرة الإحصاءات العامة.

فيما يتعلق بالتخطيط، فالبلديات هي المسؤولة بشكل رئيسي عن إجراء عمليات التخطيط، تحت إطار وزارة الإدارة المحلية. هناك ثماني بلديات داخل محافظة عَمَان باستثناء أمانة عَمَان الكبرى. لا تغطي هذه البلديات كامل مساحة المحافظة حيث توجد بعض المناطق غير مأهولة في شرق وجنوب شرق المحافظة.

فيما يتعلق بالخدمات العقارية وتنظيم الأراضي، قسمت دائرة الأراضي والمساحة المحافظة إلى ٨ مديريات، ١٢٧ قرية و ١٠٢٠٧ حوض، باستثناء قريتي صويلح وصافوط.^{٣١}

من المهم التأكيد على أن جميع الحدود الإدارية الموصوفة غير متوائمة، مما يؤثر على عمليات صنع القرار وعمليات التخطيط في المحافظة.





مخيم سوف سوف
عنجرة
كفرنجية
ملف عمان
جرش

محافظة جرش

مخيم الزعتري

محافظة المفرق

مخيم
الرقعة

الزرقاء

محافظة الزرقاء

المخيم الإماراتي
الأردني

السلط

محافظة البلقاء

مخيم ماركا

مطار ماركا

مخيم جبل الحسين

عمان

مخيم عمان
الجديد

أمانة عمان الكبرى

مخيم الأزرق

مادبا

محافظة مادبا

مخيم
الطالبية

مطار الملكة علياء الدولي

محافظة عمان

الشمال

الكيلومتر

١٢,٥

٢٥

٥٠

٧٥

محافظة معان

سياق التخطيط الإقليمي

نظراً لأن المحافظة تدار من قبل أمانة عمان الكبرى ووزارة الإدارة المحلية، فقد تم وضع العديد من المخططات الشمولية للبلديات المختلفة. لا تتمتع البلديات بصلاحيات إعداد الخطط الشمولية الخاصة بها، وتفتقر إلى الموظفين والمعدات والتدريب للقيام بذلك. من الناحية القانونية، يمكنها فقط تحديث خطط إستعمال الأراضي الخاصة بها.

مخطط عمان «عمو المدينة الكبرى»

بالنسبة لأجزاء المحافظة التي تقع ضمن حدود أمانة عمان الكبرى لعام ٢٠٠٨، فإن مخطط عمان «عمو المدينة الكبرى» هو الوثيقة الإرشادية الرئيسية التي توفر إطاراً شاملاً لتوحيد وتنسيق جميع الخطط الفرعية الأخرى.^{٣٣١} يتطلع مخطط عمان «عمو المدينة الكبرى» إلى دمج إستخدام الأراضي والنقل والاستثمار في البنية التحتية لتشجيع التنمية الحضرية المتراصة والمدمجة. ويتطلع مخطط عمان «عمو المدينة الكبرى» أيضاً إلى التحول من التنقل بالسيارات إلى إستخدام النقل العام وحركة المشاة، وتحديد الطرق الرئيسية، والبنية التحتية للنقل والمشاة والخدمات التي ستحتاجها المدينة بحلول عام ٢٠٢٥.^{٣٣٢}

يحدد مخطط عمان «عمو المدينة الكبرى» مناطق النمو المحدود والمناطق التي لا يحدث فيها نمو. تشمل مناطق النمو المحدود المناطق المأهولة الحالية بالإضافة إلى مناطق التوسع الحضري لإستيعاب النمو السكاني في المستقبل. تشمل مناطق النمو المحدودة والمناطق التي لا يوجد بها نمو مناطق الإرث الطبيعي، مثل مسطحات المياه والوديان والغابات، كذلك مناطق الإرث الثقافي والمراعي والأراضي الزراعية والمحاجر ومناطق التعدين.^{٣٣٤}

تم وضع مخطط عمان «عمو المدينة الكبرى» عام ٢٠٠٨ قبل وصول اللاجئين السوريين، وبالتالي لا تركز بشكل خاص على اللاجئين. وفقاً لأمانة عمان الكبرى، تم تنفيذ ٢٠٪ فقط من المخطط. ومنذ أن تم وضع المخطط حتى عام ٢٠٢٥، تقوم أمانة عمان الكبرى بتحديثه بدعم من قسم التخطيط الشمولي، بإستخدام مناطق مختارة ضمن الحدود الإدارية لأمانة عمان الكبرى ووفقاً لتعليمات مجلس أمانة عمان الكبرى.

إستراتيجية منعة عمان

تم وضع خطط ووثائق أخرى بناءً على مخطط عمان تأخذ في الإعتبار تدفق اللاجئين. عام ٢٠١٧، اعتمدت مدينة عمان إستراتيجية منعة عمان للتعامل مع مشاكلها الحضرية الرئيسية التي تفاقمت بسبب تدفق اللاجئين وتأثير تغير المناخ. تم اقتراح خطة عمل بناء على خمس ركائز تركز على أن تصبح مدمجة وذكية، واستباقية بيئية، وابتكارية ومزدهرة، وذات مجتمع فتي و يدعم المساواة، و متحدة وفخورة.^{٣٣٥} تهدف إستراتيجية المنعة إلى ربط جهود استجابة اللاجئين بإجراءات المدينة طويلة الأجل، والتركيز على فرص العمل وتعزيز الوصول إلى المراكز الإجتماعية البلدية للاجئين. متحدة وفخورة. تهدف إستراتيجية المنعة إلى ربط جهود استجابة اللاجئين بإجراءات المدينة طويلة الأجل، والتركيز على فرص العمل وتعزيز الوصول إلى المراكز الإجتماعية البلدية للاجئين.

خطة عمل عمان مدينة خضراء

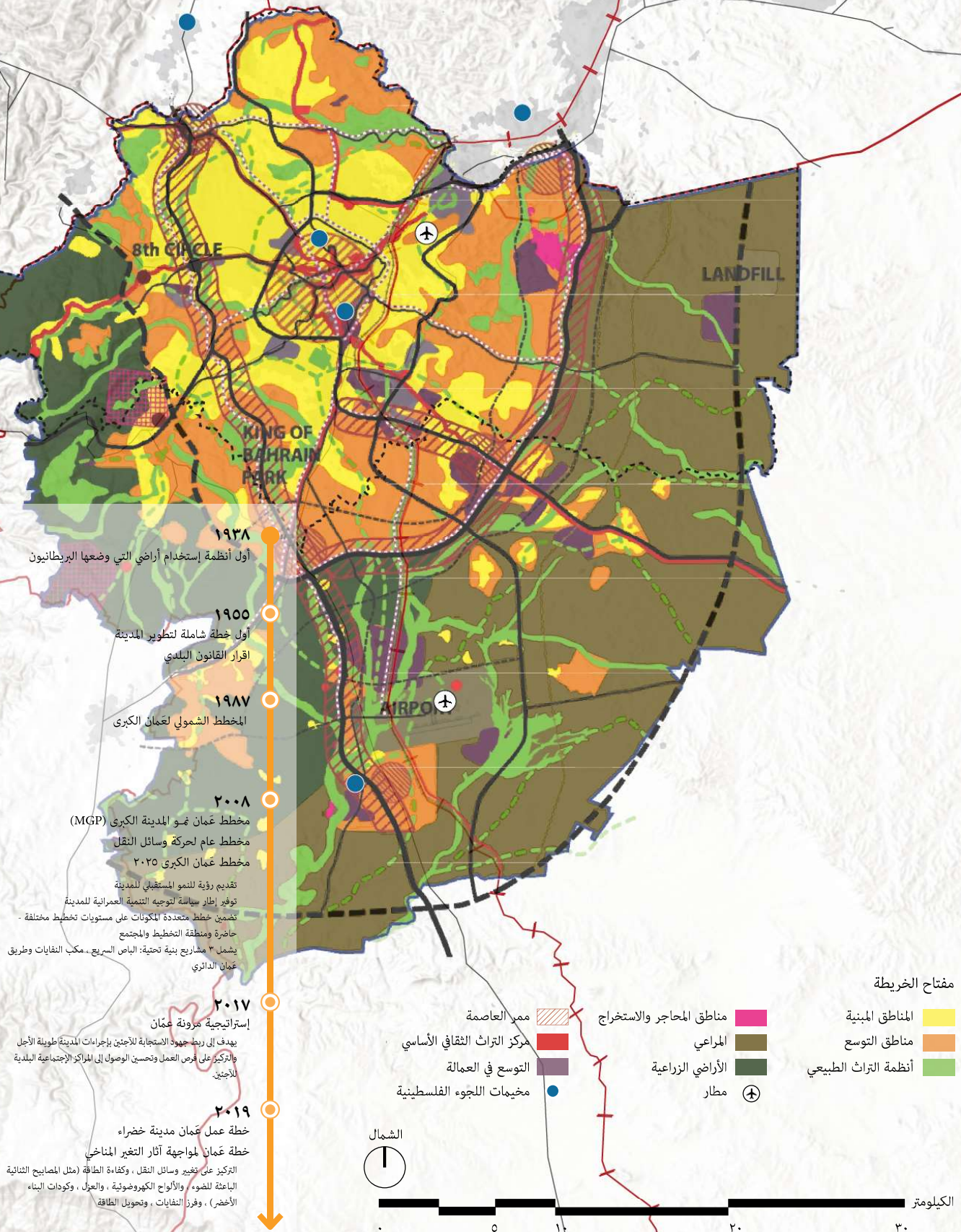
تم وضع خطة عمل عمان مدينة خضراء، التي أطلقت في أيار/ مايو ٢٠٢١، بناءً على جهود أمانة عمان الكبرى في تحسين الأداء البيئي واتباع نهج أكثر تنظيماً لمواجهة التحديات البيئية الحضرية الحالية والمستجدة.^{٣٣٦} تهدف الخطة إلى دعم المدينة في تحديد وترتيب الأولويات ومواجهة التحديات البيئية الحادة فيها، بما في ذلك: إدارة النفايات الصلبة، والمياه ومياه الصرف الصحي، والنقل الحضري ورفع كفاءة الطاقة. ونتيجة لذلك، وضعت المدينة ٣٧ مبادرة سيتم تنفيذها من الآن حتى عام ٢٠٢٥ بناءً على عملية مشاركة مكثفة لأصحاب المصلحة.^{٣٣٧}

برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن CITIES

أما البلديات الثماني الأخرى خارج أمانة عمان الكبرى فهي مدعومة من قبل وزارة الإدارة المحلية. وقد مول برنامج الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن (CITIES) ست بلديات في محافظة عمان لوضع خطة إستراتيجية وخطط التنمية المحلية للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٣، والتي تشمل بلديات العامرية، وحسيان، وناغور، وسحاب، والموقر وأم الرصاص. تم تطوير هذه الخطط من خلال نهج تشاركي شمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. من خلال إعداد رؤية ورسالة للبلدية والخروج بمجموعة من الأهداف الإستراتيجية والقطاعية والتنمية، يهدف البرنامج إلى رفع أداء البلدية وخدماتها، ورفع كفاءة العمل فيها وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.^{٣٣٨} لا تحدد هذه الخطط أي إجراءات معينة تجاه تلبية احتياجات اللاجئين ومطالبهم أو دمجهم في المجتمعات.^{٣٣٩}

خطة عمل عمان لمواجهة آثار التغير المناخي

كخطوة أولى نحو بناء مستقبل مستدام وحيوي، تضع هذه الخطة نهجاً لإنشاء عمان كمدينة متعادلة من حيث الأثر الكربوني، مع توسيع الخدمات وتلبية احتياجات المدينة سريعة النمو. تحدد هذه الخطة الاستهلاكية هدفاً مرحلياً لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. في حين أن التعادل من حيث الأثر الكربوني هو هدف طويل الأجل. تضع هذه الخطة رؤية مشتركة للتعاون بين الحكومة، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية والمقيمين في عمان.^{٣٤٠}



١٩٣٨
 أول أنظمة استخدام أراضي التي وضعها البريطانيون

١٩٥٥
 أول خطة شاملة لتطوير المدينة
 اقرار القانون البلدي

١٩٨٧
 المخطط الشمولي لعُمان الكبرى

٢٠٠٨
 مخطط عُمان مُو المدينة الكبرى (MGP)
 مخطط عام لحركة وسائل النقل
 مخطط عُمان الكبرى ٢٠٢٥
 تقديم رؤية للنمو المستقبلي للمدينة
 توفير إطار سياسة لتوجيه التنمية العمرانية للمدينة
 تضمين خطط متعددة المكونات على مستويات تخطيط مختلفة -
 حاضرة ومنطقة التخطيط والمجتمع
 يشمل ٣ مشاريع بنية تحتية: الباص السريع، مكب النفايات وطريق
 عُمان الدائري

٢٠١٧
 إستراتيجية مرونة عُمان
 يهدف إلى ربط جهود الاستجابة للأجندتين بإجراءات المدينة طويلة الأجل
 والتركيز على فرص العمل وتحسين الوصول إلى المراكز الاجتماعية البلدية
 للأجندتين.

٢٠١٩
 خطة عمل عُمان مدينة خضراء
 خطة عُمان لمواجهة آثار التغير المناخي
 التركيز على تغيير وسائل النقل، وكفاءة الطاقة (مثل المصابيح الثنائية
 الباعثة للضوء، والألواح الكهروضوئية، والعزل، وكودات البناء
 الأخضر)، وفرز النفايات، وتحويل الطاقة

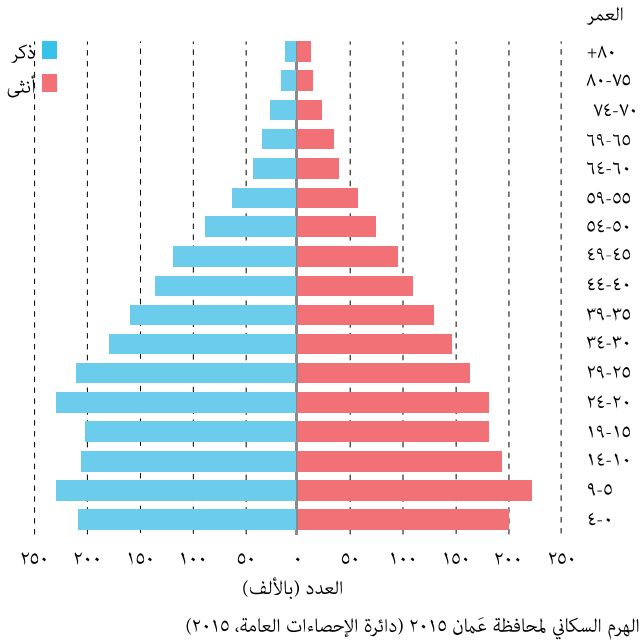
مفتاح الخريطة

- المناطق المبنية
- مناطق التوسع
- أنظمة التراث الطبيعي
- مناطق المحاجر والاستخراج
- المراعي
- الأراضي الزراعية
- مطار
- ممر العاصمة
- مركز التراث الثقافي الأساسي
- التوسع في العمالة
- مخيمات اللجوء الفلسطينية



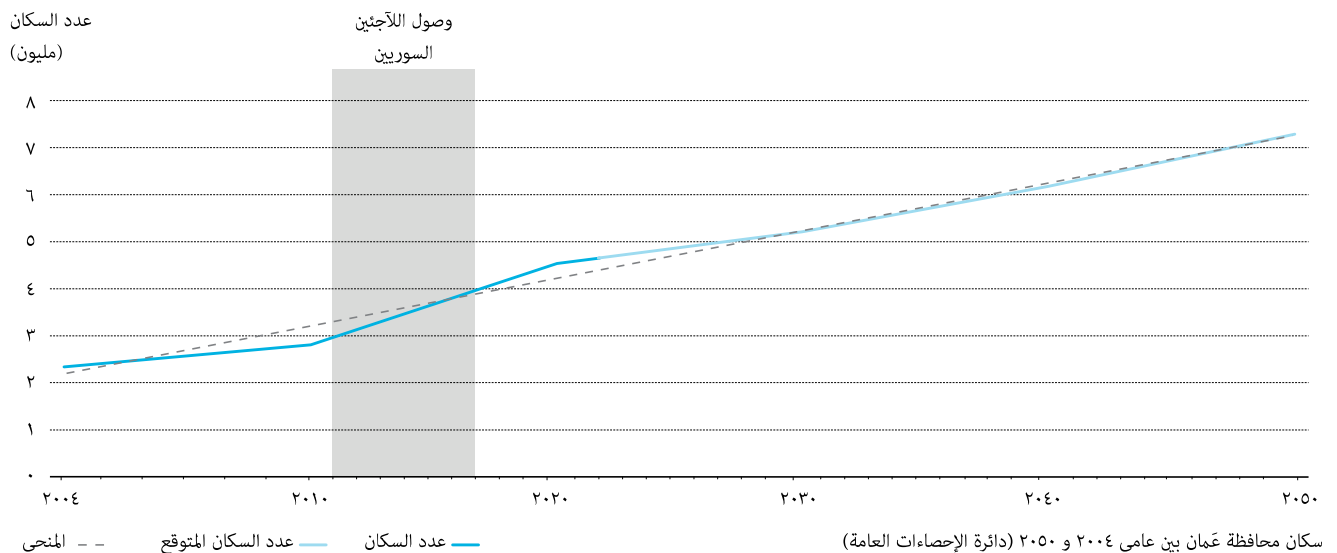
الشكل ٨: مخطط عُمان مُو المدينة الكبرى (MGP)

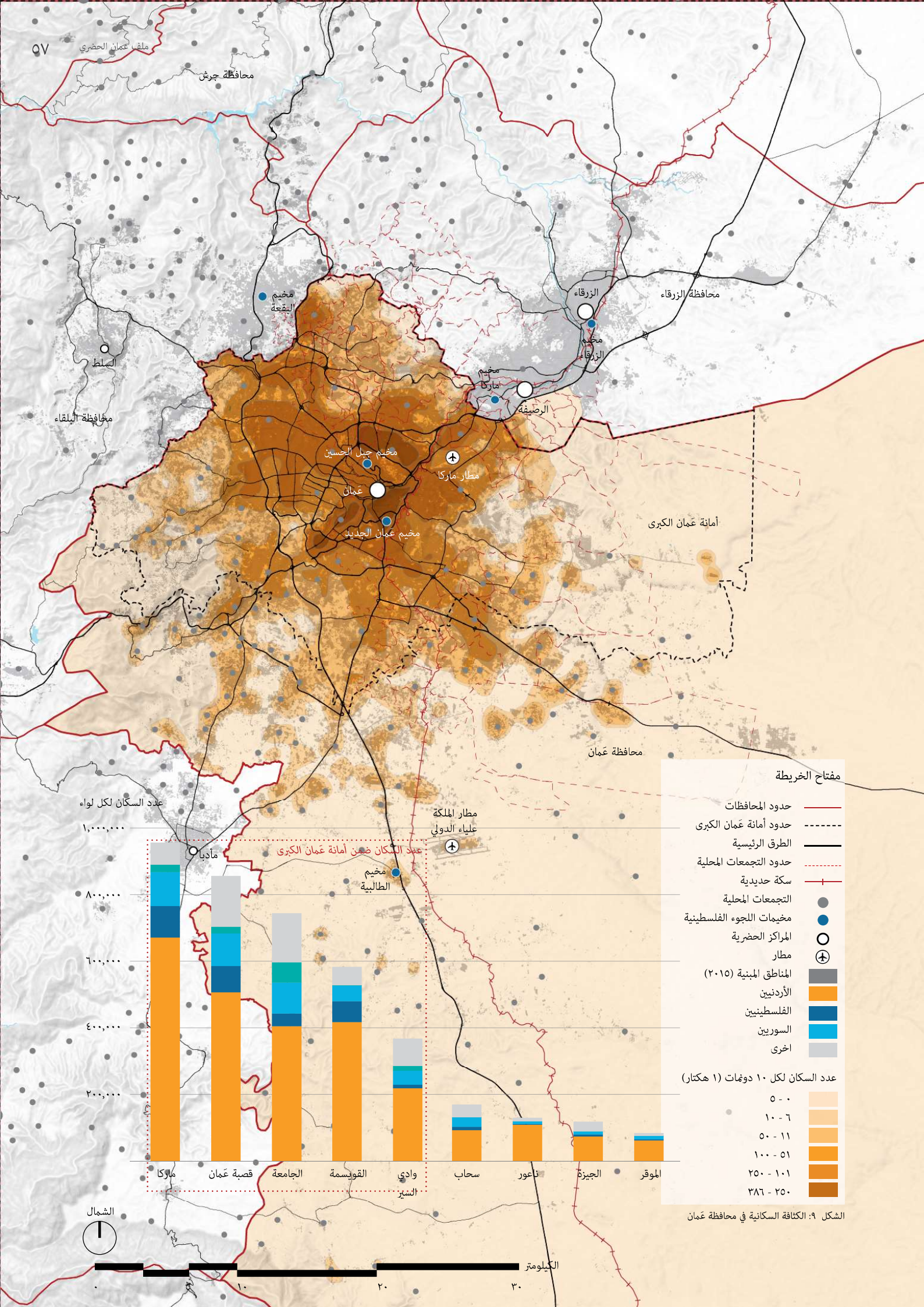
التركيبة السكانية



إعتباراً من عام ٢٠٢٠، تشكل محافظة عُمان ٤٢% من إجمالي سكان الأردن، حيث يبلغ عدد سكانها ٤,٥٣٦,٥٠٠ نسمة، منهم ١٢٦,٣٠٠ فقط قرويين والباقي حضر. ^{٢٤١} يقيم غالبية السكان داخل الحدود الإدارية لأمانة عُمان الكبرى، حيث بلغ عددهم حوالي ٣,٨١٦,٩٨٠ إعتباراً من عام ٢٠١٩. ^{٢٤٢} التعداد السكاني الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة يتبع الحدود الإدارية لوزارة الداخلية، بالإستعانة بالألوية وليس البلديات. الألوية الأكثر تعداداً للسكان هي: ماركا، وقصبة عُمان، والجامعة، والقويسمة ووادي السير، وتغطي جميعها مناطق تابعة لأمانة عُمان الكبرى. ^{٢٤٣} يعتبر لواء الجيزة والموقر أقل سكانا وكثافة سكانية. كلاهما مناطق صحراوية ولا توجد بها مناطق حضرية، ولكن بدلاً من ذلك توجد بلدات وقرى صغيرة تقع على امتداد الطرق الرئيسية.

تبلغ الكثافة السكانية لمحافظة عُمان ٥٩٨ نسمة/ كم^٢، أي ما يقرب من ٢٠% و٨٠% أعلى من محافظتي البلقاء والزرقاء المجاورتين على التوالي. ^{٢٤٤} ومع ذلك، نظراً لأن غالبية المحافظة غير مأهولة بالسكان، فمن المتوقع أن تكون الكثافة السكانية الفعلية في المناطق الحضرية أعلى من ذلك بكثير. أكثر من نصف سكان محافظة عُمان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، ^{٢٤٥} مما يزيد الطلب على المرافق التعليمية ومعدل الإعالة مما يتطلب تخطيطاً دقيقاً للمستقبل.





٩٧

ملف عمان الحضري

محافظة جرش

محافظة الزرقاء

أمانة عمان الكبرى

محافظة عمان

عدد السكان لكل لواء

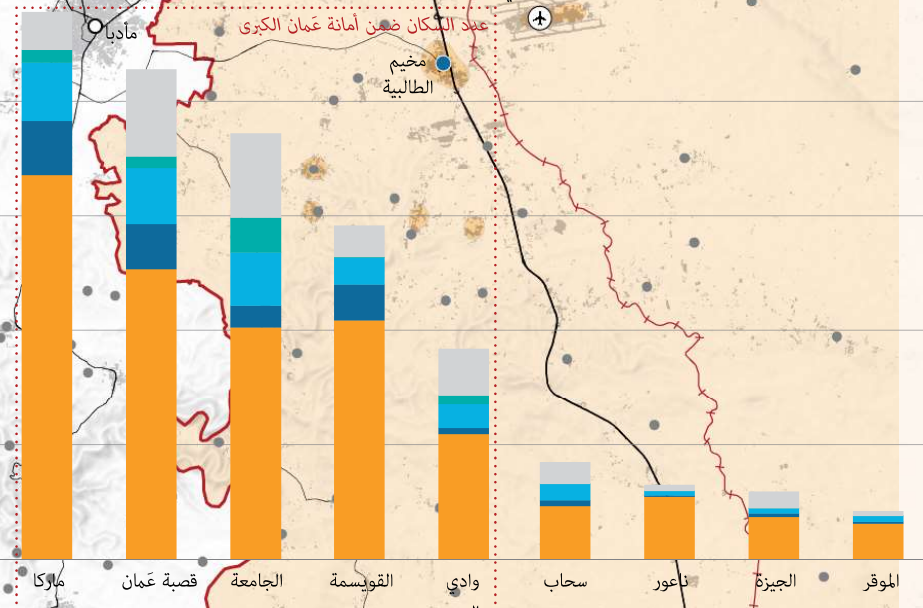
١,٠٠٠,٠٠٠

٨٠٠,٠٠٠

٦٠٠,٠٠٠

٤٠٠,٠٠٠

٢٠٠,٠٠٠



مفتاح الخريطة

- حدود المحافظات
- حدود أمانة عمان الكبرى
- الطرق الرئيسية
- حدود التجمعات المحلية
- سكة حديدية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- المراكز الحضرية
- مطار
- المناطق المبنية (٢٠١٥)
- الأردنيين
- الفلسطينيين
- السوريين
- اخرى

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

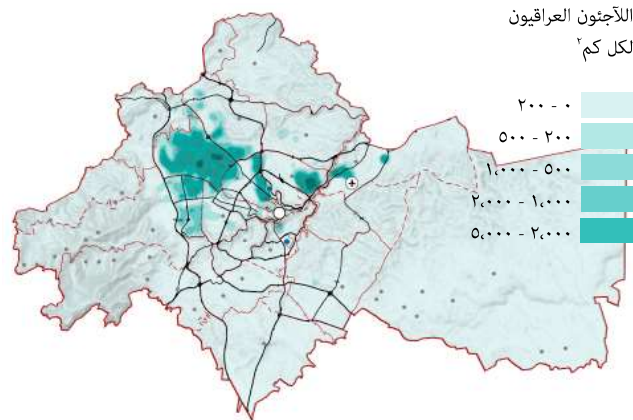
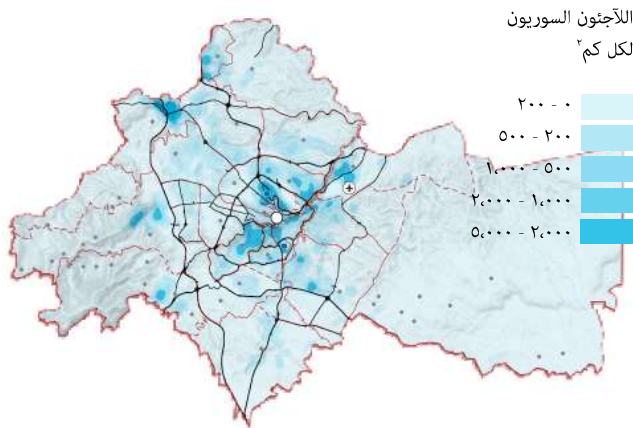
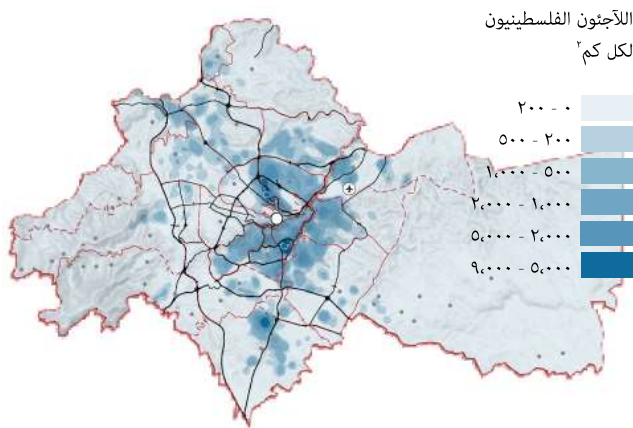
- ٥ - ٠
- ١٠ - ٦
- ٥٠ - ١١
- ١٠٠ - ٥١
- ٢٥٠ - ١٠١
- ٣٨٦ - ٢٥٠

الشكل ٩: الكثافة السكانية في محافظة عمان



اللاجئون

إبتداء من عام ٢٠١٥، بلغ العدد الإجمالي للفلسطينيين والعراقيين والسوريين في محافظة عَمَان ١,٦٨١,٤٦٩.^{٢٤٦} ومع ذلك، بلغ إجمالي عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محافظة عَمَان إعتباراً من أكتوبر ٢٠٢١ ٢٧٣,٣٢٩، بما في ذلك ١٩٨,٢١٧ لاجئاً سورياً.^{٢٤٧} أما بالنسبة للفلسطينيين، فيبلغ عددهم ١٩٧,٣٩٧ لاجئاً مسجلاً لدى وكالة الغوث. يختلف اللاجئون من حيث مكان الإقامة في جميع أنحاء عَمَان بناءً على قدراتهم المالية والقطاعات الاقتصادية التي ينشطون فيها. بناءً على بيانات مفصلة عن اللاجئين في كل لواء، يتركز غالبية اللاجئين في مناطق داخل أمانة عَمَان الكبرى. على هذا النحو، يوضح الشكل توزيع اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين على مستوى أمانة عَمَان الكبرى.



بشكل عام، هناك ٤ مخيمات للاجئين الفلسطينيين في محافظة عَمَان، اثنان منها عبارة عن مخيمات رسمية في مدينة عَمَان (مخيم عَمَان الجديد ومخيم جبل الحسين)، وواحد خارج مدينة عَمَان (مخيم الطالبية). وتجدر الإشارة هنا إلى أن مخيم الأمير حسن يعتبر مخيماً غير رسمياً للاجئين الفلسطينيين في مدينة عَمَان، وبالتالي لم يتم الإشارة إليه على الخريطة. تدير الأونروا جميع المخيمات الفلسطينية الرسمية.^{٢٤٨} من الجدير الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين يحملون الجنسية الأردنية، مما يمكنهم من الحصول على المزايا وفرص العمل ويجعلهم أكثر صموداً.^{٢٤٩}

تقع غالبية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الوسطى داخل أمانة عَمَان الكبرى. ويرتبط ذلك بموقع المخيمات الرسمية للاجئين ومخيم الأمير حسن، بالإضافة إلى موقع معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية. قام الفلسطينيون الذين يقطنون في المناطق المحيطة بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين بشراء أراضٍ وبناء منازل عليها. وتشير التقديرات إلى أن ٥٩,٨% من السكان الذين يعيشون في المناطق المحيطة بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين قاموا بذلك.^{٢٥٠}

بالنسبة للاجئين السوريين، لا توجد مخيمات للاجئين داخل المدينة، ويسكن جميع السوريين في مناطق حضرية جنباً إلى جنب مع المجتمع المضيف. يعكس موقعهم إنخراطهم في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما الصناعة والزراعة.

أما بالنسبة للاجئين العراقيين، فإن تمركزهم في الأحياء الغربية لعَمَان يكشف أن غالبية اللاجئين قادرين على تحمل تكاليف الإقامة في منازل الأحياء الأكثر ثراءً. كما يعكس إنخراطهم الاقتصادي في الأعمال والتجارة وإمتلاك العديد من المحلات التجارية في عَمَان. تُعزى الزيادة بنسبة ١٠٠% في أسعار العقارات في عام ٢٠٠٥ وحده إلى الزيادة الكبيرة في عدد صفقات الأراضي والمساكن من قبل العراقيين، من ١٢٥ صفقة عام ٢٠٠٢ إلى ١,٨١١ صفقة عام ٢٠٠٥، أو من ٤,٩ مليون دينار أردني إلى ١٠٠ مليون دينار أردني.^{٢٥١} واصل العراقيون نشاطهم في سوق العقارات الأردني خصوصاً في عَمَان. وفقاً لتقارير دائرة الأراضي والمساحة ٢٠١٢-٢٠١٨ السنوي، يحتل العراقيون المرتبة الأولى في الصفقات العقارية لغير الأردنيين من حيث عدد وقيمة الصفقات.^{٢٥٢}

مفتاح الخريطة

- حدود المحافظات
- حدود أمانة عمان الكبرى
- الطرق الرئيسية
- حدود التجمعات المحلية
- سكة حديدية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- المراكز الحضرية
- مطار
- المناطق المبنية (٢٠١٥)

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

١ - ٠	
١٠ - ٢	
٢٥ - ١١	
٥٠ - ٢٦	
١٠٠ - ٥١	
١٠٧ - ١٠١	

الشكل ١٠: كثافة الأبنين في محافظة عمان

الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية

المياه

لأن غالبية سكان المحافظة يسكنون شمال المحافظة، فإن عمان تعتمد على محطات معالجة مياه الصرف الصحي الموجودة في المحافظات المجاورة. يتم توجيه حوالي ٩٥٪ من النفايات إلى محطة معالجة مياه الصرف الصحي في محافظة الزرقاء، والتي تديرها سلطة المياه بنظام BOT. تتم معالجة النسبة المتبقية البالغة ٥٪ في ٥ محطات معالجة مركزية في محافظة عمان، تديرها شركة مياهنا وهي: وادي السير، وأبو نصير، والجيزة، وجنوب عمان وعين غزال.^{٢٦٩}

الكهرباء والطاقة

يوجد في المحافظة تسع محطات كهرباء لتوفير الكهرباء للسكان. بشكل عام، هناك توفير خدمة جيد للكهرباء في جميع أنحاء المحافظة، ونادراً ما يواجه السكان أي نقص أو انقطاع في التيار الكهربائي.^{٢٧٠} شركة الكهرباء الأردنية شركة مساهمة عامة لتوزيع الكهرباء في محافظات عمان والزرقاء ومادبا والبلقاء.^{٢٧١}

فيما يتعلق بالتدفئة، تعتمد ٥١,٢٪ من الأسر على الغاز للتدفئة (مقارنة بـ ٤٧,٩٪ على المستوى الوطني)، و ٣٠,٨٪ على الكاز أو السخان الشمسي (مقارنة بـ ٣١,١٪ على المستوى الوطني) و ٧,٥٪ تعتمد على التدفئة المركزية (مقارنة بـ ٣,٧٪ على المستوى الوطني).^{٢٧٢}

أما بالنسبة للأجهزة المنزلية، فإن ٧٩,١٪ لديها سخان مياه (مقارنة بـ ٧٨,٥٪ على المستوى الوطني)، و ١٦,٤٪ تستخدم سخاناً شمسياً (مقارنة بـ ١٢,٢٪ على المستوى الوطني)، و ٣٣,٤٪ لديها مكيفات هواء (مقارنة بـ ٣٢,٠٪ على المستوى الوطني).^{٢٧٣}

حوالي ٩٨٪ من الأسر في محافظة عمان متصلة بشبكة المياه المنقولة بالأنابيب.^{٢٥٢} ٨٥,٨٪ من السكان لا يعتمدون على الشبكة العامة لمياه الشرب،^{٢٥٤} و ١٤,٢٪ فقط من السكان يعتمدون عليها. فالغالبية إما تستخدم مرشح مياه أو تشتري مياه معدنية، مما يكشف عن تدي جودة المياه التي يتم توفيرها للعامة.^{٢٥٥} فيما يتعلق باللاجئين، فإن ٩٩٪ من الأسر السورية في عمان لديها إمكانية الوصول إلى مصدر المياه عبر الأنابيب.^{٢٥٦}

تأتي إمدادات المياه لمحافظة عمان من مصادر متنوعة. ٩٠٪ من مياه الشرب المزودة للعاصمة عمان تأتي من مصادر تبعد ١٢٥ إلى ٣٢٥ كم،^{٢٥٧} مما يزيد من تكاليف التزويد بالمياه بسبب النقل والكهرباء.

في الأردن، تأتي المياه بشكل عام من مصادر المياه الجوفية، باستثناء عمان الغربية التي تحصل على المياه من قناة الملك عبد الله.^{٢٥٨} القناة هي أكبر شبكة قنوات في الأردن، حيث توفر المياه من نهر اليرموك إلى ٤٠٪ من احتياجات محافظة عمان المائية بعد معالجتها في محطة زي لمعالجة المياه.^{٢٥٩} يوفر مشروع خزان الديسي، الذي تم الانتهاء منه عام ٢٠١٣، حوالي ١٠٧ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الشرب لمحافظة عمان، وكذلك محافظات الوسط والشمال الأخرى.^{٢٦٠} توفر محطة معالجة مياه زرقاء ماعين مياه الشرب لما يقدر بنحو ٢,٦ مليون ساكن في عمان.^{٢٦١}

بشكل عام، هناك مشاكل تتعلق بالإمداد المائي من خلال الشبكة العامة. تشكل المياه المفقودة حوالي ٥٠٪ من إجمالي استهلاك المياه.^{٢٦٢} في عام ٢٠١٤، كان نصف فاقد مياه البلدية في محافظة عمان.^{٢٦٣}

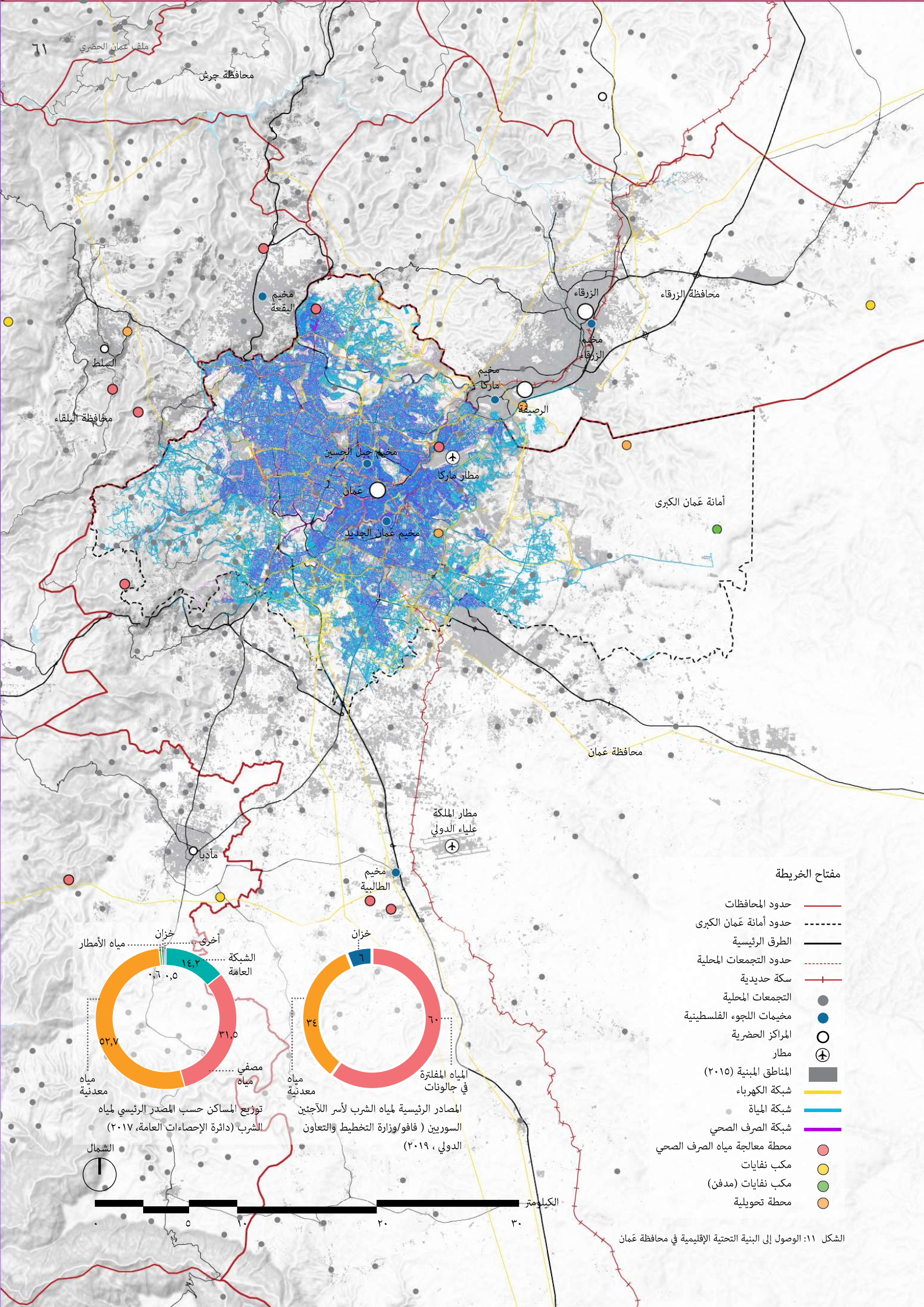
خففت مرافق المياه في عمان، وكذلك جنوب الأردن وشماله فاقد المياه من ٤٤٪ إلى ٢٦٪ في إحدى عشرة منطقة توزيع من خلال الإصلاحات والتدخلات التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مثل إعادة تأهيل الشبكة وتركيب عدادات ذكية. من خلال هذه المشاريع، من المتوقع أن يوفر الخفض ٧ ملايين متر مكعب من المياه في عام ٢٠٢٠، أي ما يعادل متطلبات ١٩٠ ألف شخص سنوياً.^{٢٦٤}

إدارة النفايات الصلبة

لإدارة النفايات الصلبة، تنتج أمانة عمان الكبرى ما يقرب من ١,٠٩٥,٠٠٠ طن من النفايات الصلبة سنوياً، وهو يمثل ما يقرب من نصف إجمالي النفايات الصلبة الناتجة في الأردن.^{٢٦٥} هناك خمسة مكبات تخدم إقليم الوسط من الأردن، بما في ذلك محافظة عمان وهي: الغباوي، ومادبا، والحمرة، ودير علا الجديدة والظليل.^{٢٦٦} يعتبر مكب الغباوي الذي تديره أمانة عمان الكبرى، أكبر مكب مصمم صحياً، بينما يتم تشغيل الباقي من قبل مجالس الخدمات المشتركة.^{٢٦٧}

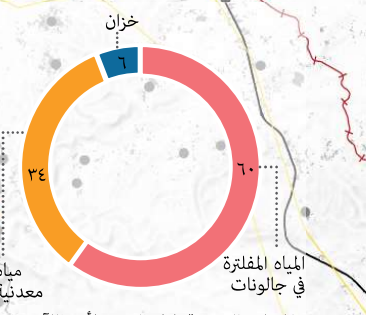
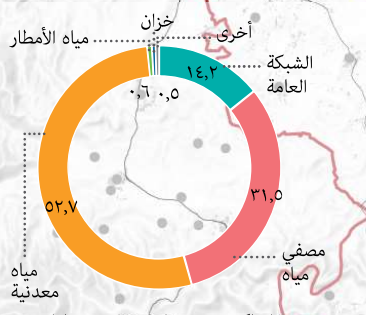
الصرف الصحي والمياه العادمة

تغطي خدمة الصرف الصحي ٩٠٪ من إجمالي مشتركي المياه في العاصمة، حيث وصلت الشبكة إلى ٣,٢٤٣ كيلومتراً بحلول عام ٢٠١٧.^{٢٦٨} يبلغ متوسط كمية المياه العادمة المجمعة سنوياً ٨٠ مليون متر مكعب. نظراً



مفتاح الخريطة

- حدود المحافظات —————
- حدود أمانة عُمان الكبرى - - - - -
- الطرق الرئيسية —————
- حدود التجمعات المحلية - - - - -
- سكة حديدية —+—+—+—+—
- التجمعات المحلية ●
- مخيمات اللجوء الفلسطينية ●
- المراكز الحضرية ○
- مطار ⊕
- المناطق المبنية (٢٠١٥) ■
- شبكة الكهرباء —————
- شبكة المياه —————
- شبكة الصرف الصحي —————
- محطة معالجة مياه الصرف الصحي ●
- مكب نفايات ●
- مكب نفايات (مدفن) ●
- محطة تحويلية ●



توزيع المساكن حسب المصدر الرئيسي لمياه الشرب (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٧)

المصادر الرئيسية لمياه الشرب لأسر اللاجئين السوريين (فافو/وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٩)



الشكل ١١: الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية في محافظة عُمان

إستعمالات الأراضي

في عام ٢٠٠٧، وضعت وزارة الشؤون البلدية، المعروفة الآن بإسم وزارة الإدارة المحلية، مخططاً لإستعمالات الأراضي على المستوى الوطني. ومع ذلك، هذا لا يشمل جهات التخطيط المستقلة التي لا تخضع لولايتها القضائية، بما في ذلك أمانة عمان الكبرى ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة وادي الأردن.

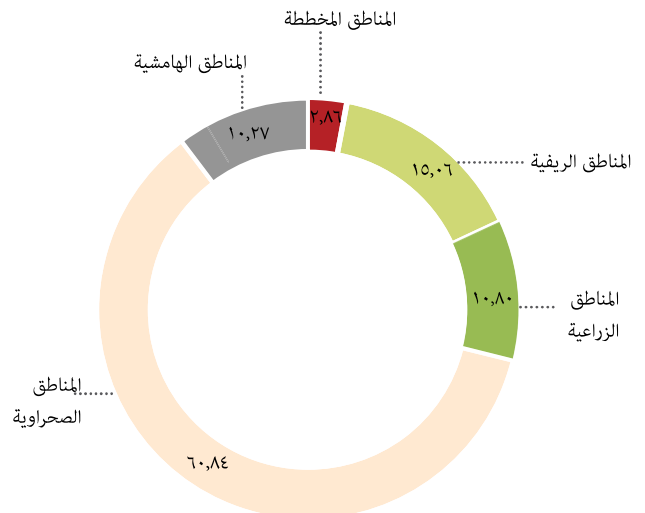
تصنف الغالبية، حوالي ٦١٪ من إستخدامات أراضي المحافظة (باستثناء أمانة عمان الكبرى) على أنها مناطق صحراوية، تليها المناطق الريفية بنسبة ١٥٪، ثم المناطق الزراعية والريفية بنسبة ١٠٪، والمناطق المنظمة بنسبة ٣٪ فقط.

بشكل عام، تدهورت جودة النظام الطبيعي للمدينة بشدة مما يوفر العديد من الفرص للتحسين. ما زال الغطاء الطبيعي في المدينة والمحافظة محدوداً.

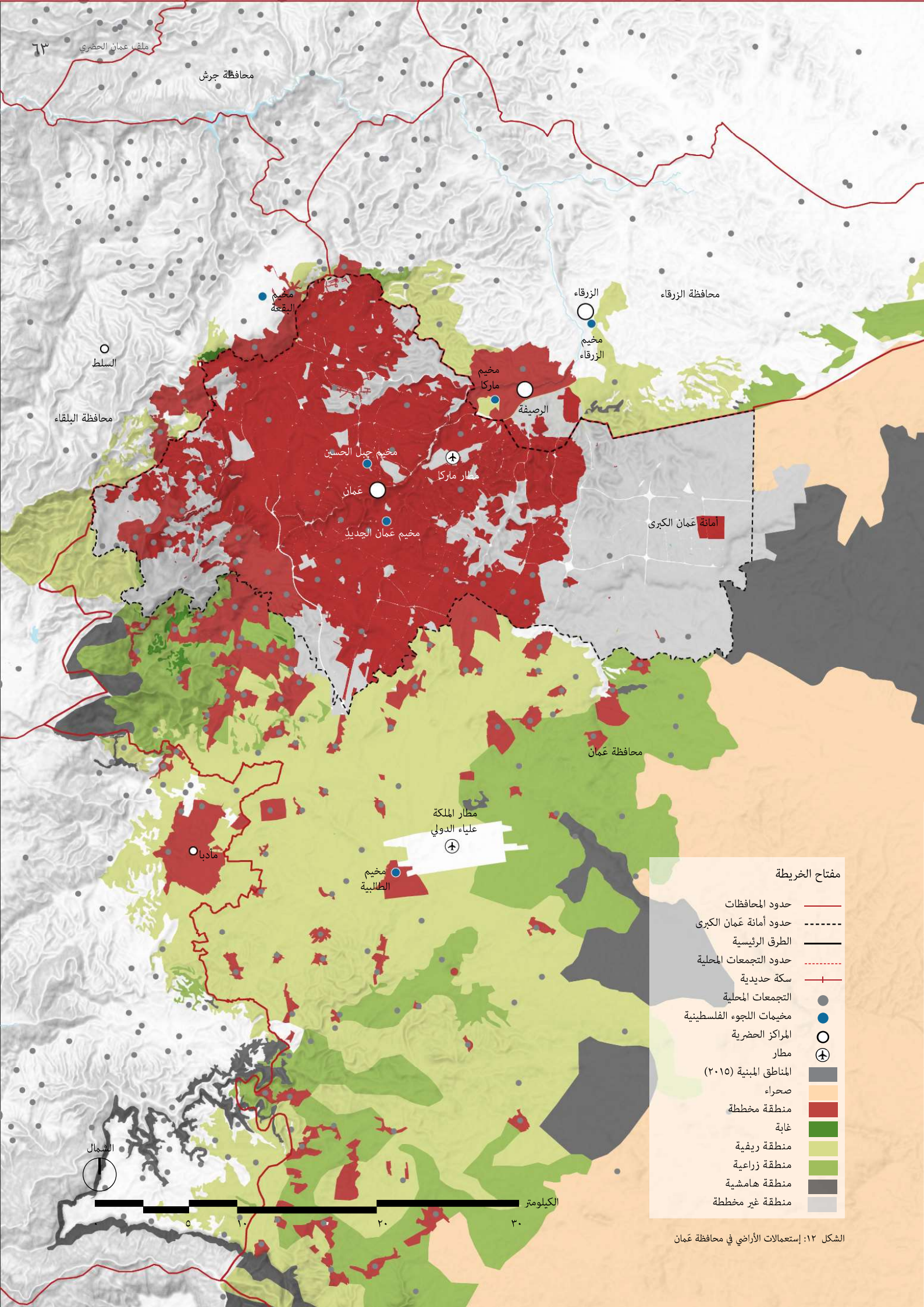
ما يصل إلى ٤٠٪ من الأراضي في المنطقة المبنية في عمان شاغرة، مما يسمح بدرجة كبيرة من التكتيف. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة بالفعل على إعادة تطوير أجزاء معينة من عمان كمناطق تكتيف، مثل العبدلي.

كما هو موضح سابقاً، يتواجد اللاجئون الفلسطينيون والسوريون في الغالب في المناطق الحضرية بدرجة عالية، إما في مخيمات اللاجئين أو خارجها، ولكن في الغالب حول المناطق الصناعية والتجارية. ويرجع ذلك إلى سهولة الوصول إلى سبل الرزق والخدمات.

أعطى قانون اللامركزية لعام ٢٠١٥ السلطة لأعضاء المجالس البلدية المنتخبة خارج أمانة عمان الكبرى. وتدفع هذه المجالس الآن باتجاه تنظيم أراضي إضافية لأنها تخضع لضغط مباشر من ملاك الأراضي للإستفادة من مكاسب الأرض. وبالتالي، يتعرض رئيس قسم التخطيط لكل بلدية لضغوط من المجالس المحلية المنتخبة.^{٢٧٤}



تصنيف الأراضي في محافظة عمان (باستثناء أمانة عمان الكبرى) (وزارة الإدارة المحلية، ٢٠٠٧)



مفتاح الخريطة

حدود المحافظات	—
حدود أمانة عمان الكبرى	- - - -
الطرق الرئيسية	—
حدود التجمعات المحلية	- · - · -
سكة حديدية	+ — +
التجمعات المحلية	●
مخيمات اللجوء الفلسطينية	●
المراكز الحضرية	○
مطار	⊕
المناطق المبنية (٢٠١٥)	■
صحراء	■
منطقة مخططة	■
غابة	■
منطقة ريفية	■
منطقة زراعية	■
منطقة هامشية	■
منطقة غير مخططة	■

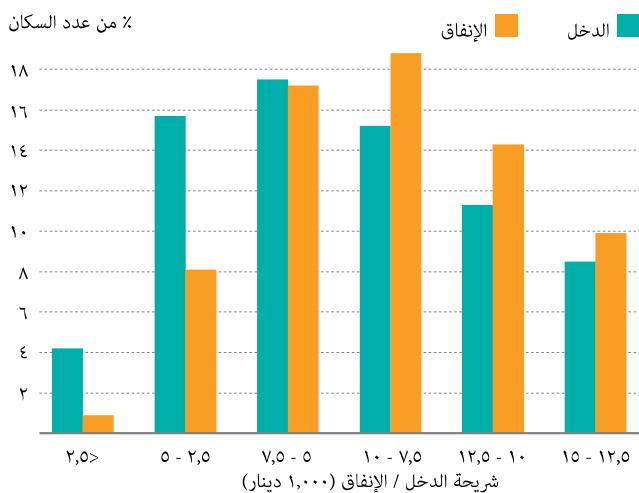
الشكل ١٢: إستعمالات الأراضي في محافظة عمان

الإسكان

في محافظة عَمّان، يقدر أن ٦٠,٤٪ من الأسر تسكن في مساكن تمتلكها، في حين أن ٣٠,٨٪ تستأجر مساكنها، و٦,٢٪ في إسكانات مجانية، و٢,٦٪ تم منحهم إسكانات مقابل العمل.^{٣٧٥} وفقاً لمخطط عَمّان نمو المدينة الكبرى، سيتم إستيعاب حوالي ٤٥٪ من الوحدات السكنية الجديدة داخل المغلف الحضري ضمن المنطقة المبنية،^{٣٧٦} في حين أن ٥٥٪ من الوحدات السكنية الجديدة داخل المغلف الحضري ستقع في مناطق التوسع الحضري.^{٣٧٧} احتلت عَمّان أعلى معدل مساحة مسكن وعدد الغرف مقارنة بمحافظتي إربد والزرقاء، حيث بلغت مساحة الوحدة السكنية المتوسطة ١٣٨,١ م^٢،^{٣٧٨} وعدد الغرف لكل البيت ٤,٣.^{٣٧٩} وسجلت عَمّان وإربد أقل معدل اكتناظ، حيث بلغ ١,٢ فرد للغرفة في الوحدة السكنية، مقارنة بمحافظة الزرقاء كما هو مبين في الجدول.

من حيث الإسكان ميسور التكلفة، فهو محدود وأصبح قضية ملحة بسبب التضخم في أسعار الأراضي والبناء والطاقة.^{٣٨٠} مع إزالة ضوابط الإيجارات في عام ٢٠١٠،^{٣٨١} هناك تضخم في أسعار الأراضي والبناء والطاقة. و دخول ٣٠ ألف أسرة جديدة إلى سوق الإسكان كل عام يزيد من تعقيد الطلب المرتفع على المساكن ميسورة التكلفة. مع متوسط دخل الأسرة في محافظة عَمّان ٥٧٦ ديناراً شهرياً، فإن العديد من الأسر تنفق ما يتجاوز إمكانياتها على شراء أو إستئجار منزل جديد.^{٣٨٢}

كما سبق ذكره، فإن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي المؤسسة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن الإسكان والمظلة التي يعمل تحتها قطاع الإسكان الأردني. تبين الخريطة الموقع المكاني لمبادرات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والتي تم تنفيذها من قطع أراضي وشقق تم توزيعها على المواطنين الأردنيين من ذوي الدخل المنخفض. تقع معظم هذه المبادرات على أطراف المناطق المنظمة داخل المحافظة، مما قد يحد من وصول السكان إلى شبكات البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة. تم تنفيذ آخر مبادرة عام ٢٠١٢، حيث بدأ دور المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في التحول ليكون أكثر تركيزاً على السياسات.^{٣٨٣}



توزيع الأسر حسب دخل الأسرة السنوي ونفقاتها (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢٠)

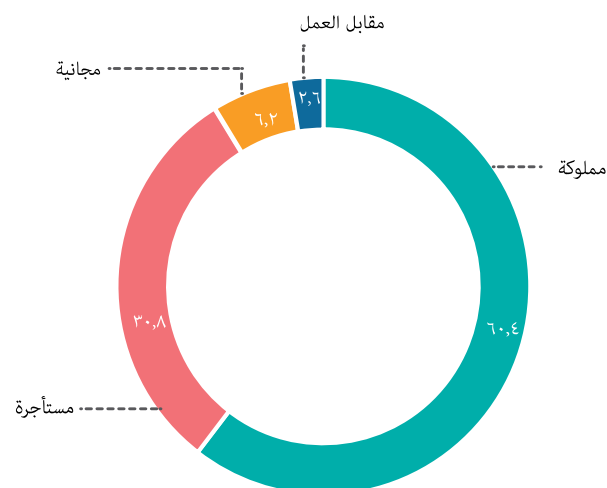
المحافظة	معدل الاكتناظ (عدد الأشخاص في الغرفة في الوحدة السكنية)	متوسط عدد الغرف	متوسط مساحة السكن (م ^٢)
عَمّان	١,٢	٤,٣	١٣٨,١
اللاجئون السوريون	١,٧	٢,٧	٩٦,٧
اللاجئون الفلسطينيون	١,٤	٣,٥	١٢٦,٠
الزرقاء	١,٤	٣,٧	١١٨,٤
اللاجئون السوريون	١,٧	٢,٧	٩٥,٧
اللاجئون الفلسطينيون	١,٦	٣,٣	١٠٦,٤
إربد	١,٢	٤,٠	١٣٦,٨
اللاجئون السوريون	١,٨	٣,١	١٠٣,٣
اللاجئون الفلسطينيون	١,٤	٣,٥	١١٨,٩

متوسط مساحة السكن وعدد الغرف ومعدل الازدحام حسب المحافظة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة / مسح نفقات الأسرة والدخل ٢٠١٧ وفاقو/وزارة التخطيط والتعاون الدولي / الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن ٢٠١٧-٢٠١٨.

المحافظة	شقة	بيت تقليدي	المنزل المتنقل	المساكن المرترجة
عَمّان	٩٤	٦	-	-
إربد	٧٥	٢٥	-	١
الزرقاء	٨٤	١٦	-	-
المفرق	٤٥	٤٣	١	١٢
المحافظات الأخرى	٥٥	٤٣	-	٢
المخيمات	-	-	٩٩	١
الجميع	٥٥	١٦	٢٧	٢

النسب المئوية حسب نوع المسكن لكل محافظة
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة



الوحدات السكنية المشغولة حسب نوع الحياة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢٠)

مفتاح الخريطة

حدود المحافظات

حدود أمانة عمان الكبرى

الطرق الرئيسية

حدود التجمعات المحلية

سكة حديدية

التجمعات المحلية

مخيمات اللجوء الفلسطينية

المراكز الحضرية

مطار

المناطق المخططة (٢٠٠٧)

المناطق المبنية (٢٠١٥)

مبادرات السكن لمؤسسة الإسكان والتطوير الحضري

مبادرات الأراضي لمؤسسة الإسكان والتطوير الحضري

الشمال



الكيلومتر



الشكل ١٢: مبادرات مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري المنفذة في محافظة عمان

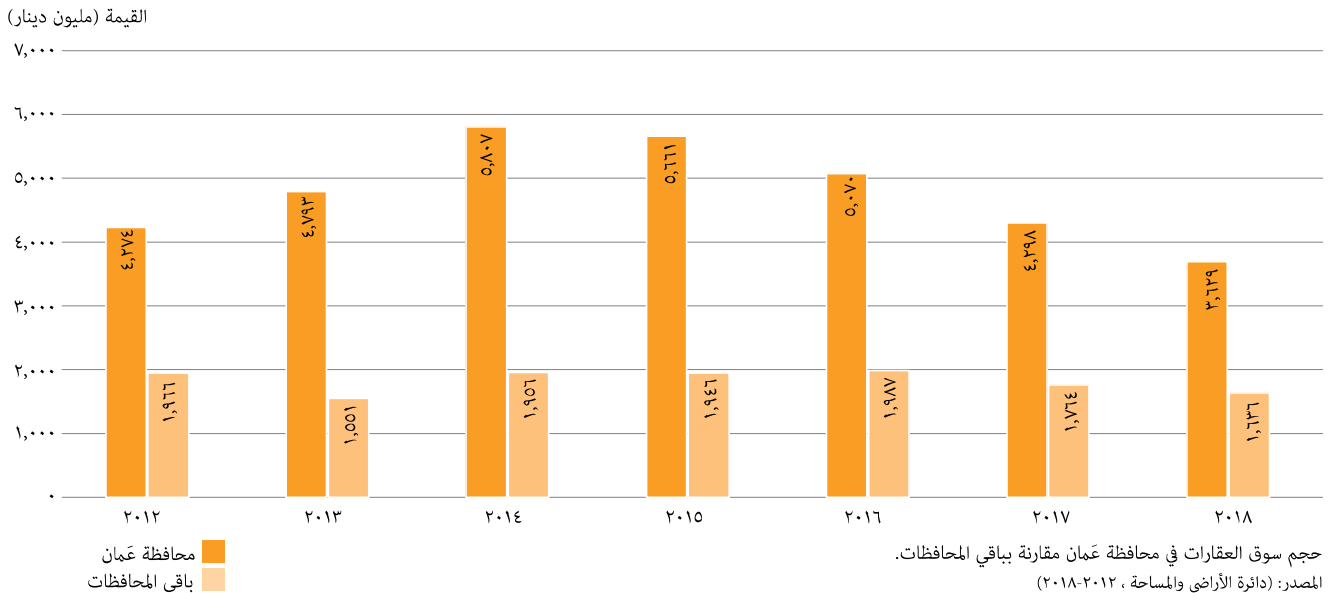
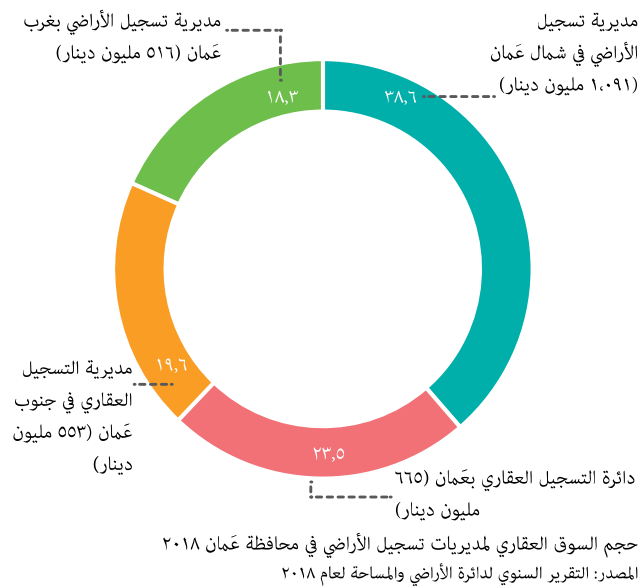
سوق العقارات

بحسب التقارير السنوية لدائرة الأراضي والمساحة في عُمان للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٨، استحوذت مديريات التسجيل العقاري في محافظة عُمان على حوالي ٧٦٪ و ٧٥٪ و ٧٥٪ و ٧٤٪ و ٧٢٪ و ٧١٪ و ٦٩٪ من حجم سوق العقارات في المملكة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨ على التوالي.^{٢٨٤} تُظهر التوجهات انخفاضاً طفيفاً في حجم السوق العقاري في المحافظة. ومع ذلك، لا يزال مرتفعاً للغاية. البيانات المفصلة موضحة في الجدول أدناه.

ترتبط حصة عائدات السوق المسجلة من قبل المركز الرئيسي ومديريات تسجيل الأراضي في عُمان بحجم السوق. وسجلت مديريات تسجيل الأراضي في محافظة عُمان ٧٦٪ من إجمالي الإيرادات بقيمة ٢٤٢،٤٩٦،٢١٦ دينار أردني عام ٢٠١٢، و ٧٥٪ بإجمالي ٢٦٤،٥٠١،٧٣٦ دينار أردني عام ٢٠١٣، و ٧٤٪ بإجمالي ٣١٣،١٩٦،٥٢٣ دينار أردني عام ٢٠١٤، و ٧٣٪ بإجمالي ٣٣٥،٠٠٣،٦٥٦ دينار أردني في عام ٢٠١٥، و ٧١٪ بإجمالي إلى ٢١٤،٧٣٩،٦٨٠ دينار أردني عام ٢٠١٦، و ٦٩٪ بإجمالي يصل إلى ١٧٦،٤٠٧،٥٩٤ دينار أردني في عام ٢٠١٨.^{٢٨٥}

طوال جميع السنوات ما عدا عام ٢٠١٦، احتلت مديرية تسجيل شمال عُمان المرتبة الأولى، وجاءت مديرية تسجيل أراضي شرق عُمان في المرتبة الثانية، يليها مديرية تسجيل غرب عُمان، والرابعة مديرية تسجيل جنوب عُمان. في عام ٢٠١٦، احتلت مديرية تسجيل جنوب عُمان المرتبة الثالثة ومديرية تسجيل غرب عُمان المرتبة الرابعة.^{٢٨٦}

يفضل اللاجئين والمهاجرين السكن في منطقة عُمان الشرقية، حيث أن أسعار السكن أقل تكلفة من ذاتها في غرب عُمان. يتراوح أجار شقة بغرفتي نوم في منطقة عُمان الغربية ما بين ٩٠٠ و ١،٤٠٠ دولار في الشهر، بينما يُعتبر أجار شقة بنفس المواصفات في منطقة شرق عُمان أقل وفي متناول الغالبية من المجتمع المحلي. لكن وفقاً للتقارير فإن الشقق ذات المساحة الأكبر وذات التكلفة الأعلى هي الأكثر توفراً.^{٢٨٧}





٣

سياق المدينة

سياق الإدارة والحوكمة

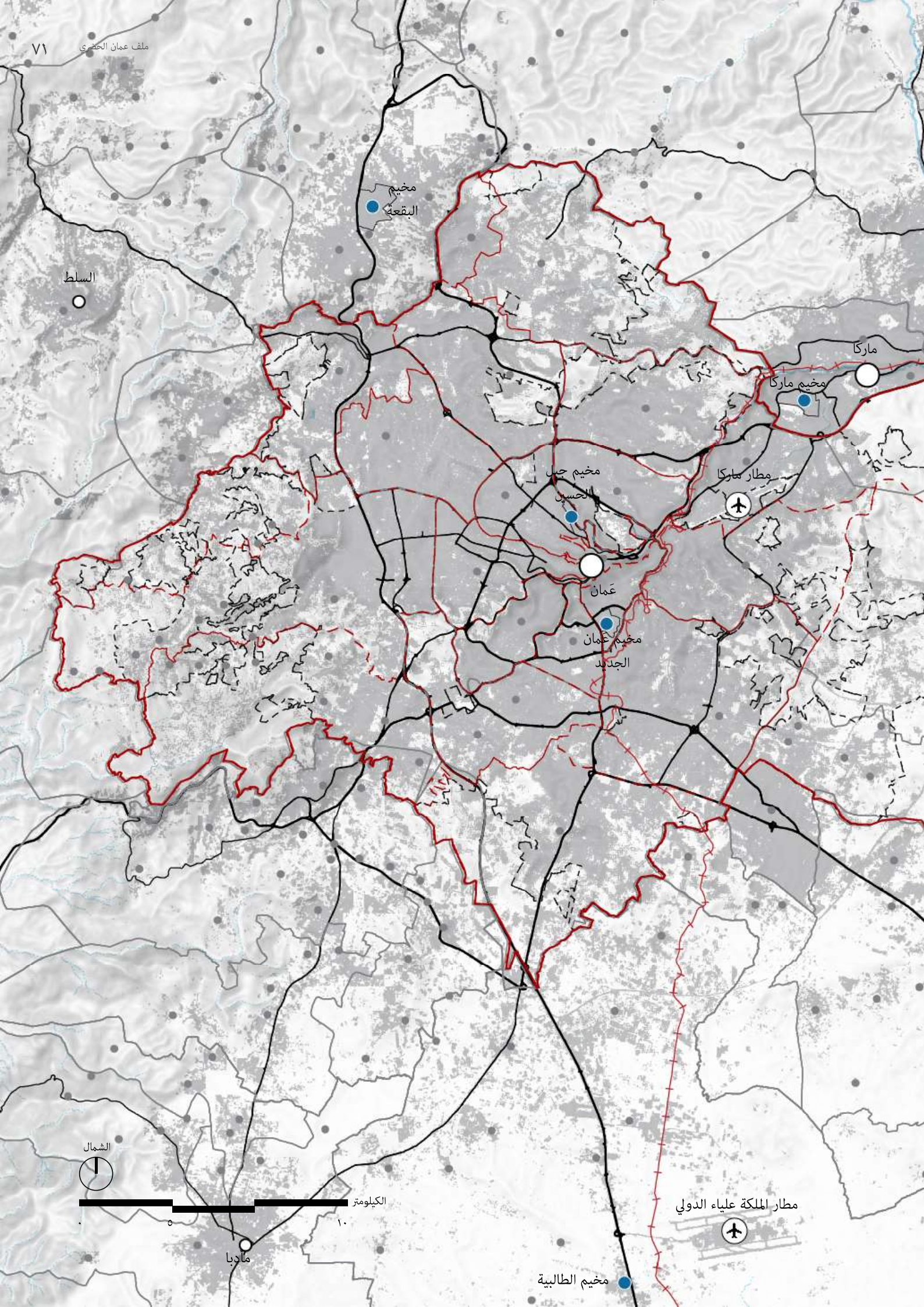
تأسست أمانة عَمَان عام ١٩٠٩. ^{٢٨٨} في عام ١٩١٤، تم تعيين مدينة عَمَان كمركز إداري (رئيس) لمنطقة عَمَان، عندما كان عدد سكانها في ذلك الوقت يتراوح بين ١,٥٠٠ و ٢,٠٠٠ نسمة فقط. ^{٢٨٩} في عام ١٩٢١، تم تعيين عَمَان كعاصمة للأردن. تأسست أمانة عَمَان الكبرى عام ١٩٨٧. ^{٢٩٠}

تنقسم أمانة عَمَان الكبرى إلى ٢٢ منطقة. كل منطقة عبارة عن بلدية صغيرة تقدم جميع الخدمات التي يطلبها المواطنين مباشرة دون الرجوع إلى مكاتب الأمانة المركزية، باستثناء مهام تقسيم المناطق والتخطيط، والتي يتم تنفيذها مركزياً في المكاتب الرئيسية للأمانة. ^{٢٩١}

إقراراً بالتوسع المستمر للمدينة، تم توسيع حدود أمانة عَمَان الكبرى عام ٢٠٠٧ لتشمل خمس مناطق إضافية، مما ضاعف حجم أمانة عَمَان الكبرى إلى ١,٦٨٠ كم^٢. ^{٢٩٢} ومع ذلك، تم تقليص حجم أمانة عَمَان الكبرى مرة أخرى عام ٢٠١١ لتشمل ال ٢٢ السابقة، في حين أعيدت مناطق ناعور، وحسبان وأم البساتين، وسحاب، والموقر، والجيزة، وأم الرصاص تحت إدارة وزارة الإدارة المحلية.

تتحمل أمانة عَمَان الكبرى مسؤوليات كبيرة في تقديم الخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ الطرق والجسور والأنفاق، وإنارة الشوارع وإدارة المرور، وإزالة النفايات والتخلص منها، والنقل العام، والزراعة، والأسواق العامة، والخدمات الاجتماعية والثقافية، والتخطيط المكاني، والنمو الإقتصادي وترخيص الأعمال. ومع ذلك، تقع الكهرباء والمياه ومياه الصرف الصحي ضمن اختصاص شركة الكهرباء الأردنية المحدودة وشركة مياه الأردن/مياهنا على التوالي. وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات البلدية لجميع شرائح المجتمع داخل حدودها البلدية بغض النظر عن وضع إقامتهم، لتشمل الأردنيين وغير الأردنيين.





السلط

مخيم البقعة

ماركا

مخيم ماركا

مطار ماركا

مخيم جبل الحسين

عمان

مخيم عمان الجديد

الشمال

الكيلومتر

مطار الملكة علياء الدولي

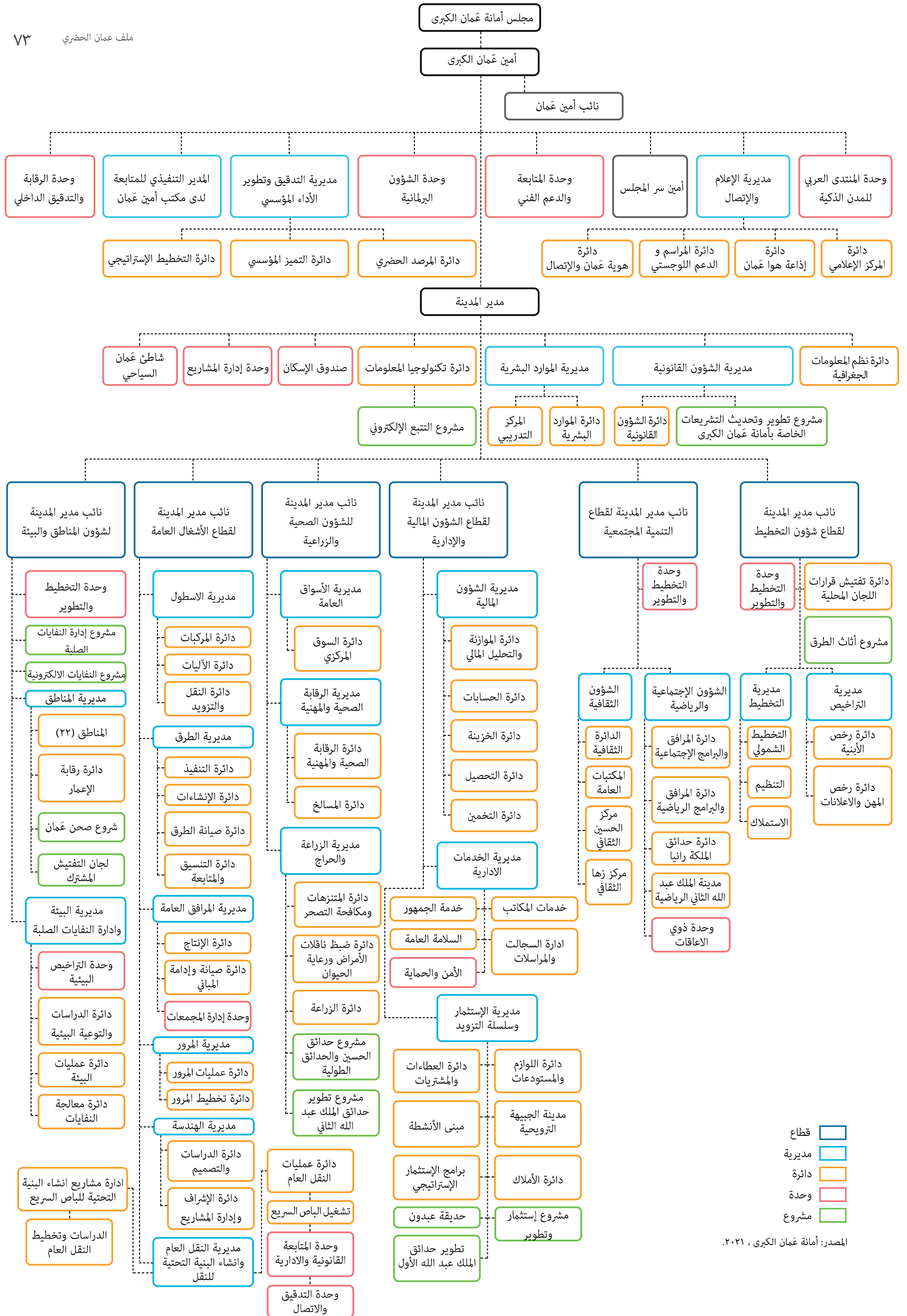
مادبا

مخيم الطالبية

أمانة عَمَان الكبرى مستقلة مالياً ومستقلة من حيث التخطيط الحضري. وتحقق نسبة كبيرة من إيراداتها من ضرائب الخدمات والرسوم والمشاريع الإستثمارية، بينما تأتي النسبة المتبقية من القروض. تتمتع أمانة عَمَان الكبرى بصلاحيّة توقيع مذكرات التفاهم مع المؤسسات الوطنية والجهات المانحة الدولية ولديها سلطة صياغة وسن تشريعاتها الخاصة.

يدير أمانة عَمَان الكبرى مجلس الأمانة، وهو أعلى سلطة فيها برئاسة أمين عَمَان، ويخدم المجلس لمدة ٤ سنوات. ويضم الأعضاء ٢٢ مواطناً منتخباً من عَمَان، و٦ عضوات منتخبات في الكوتا، و ١٠ مسؤولين معينين من كبار الشخصيات التجارية والإقتصادية، بالإضافة إلى إدارات خدمية أخرى في عَمَان. هناك ١٢ لجنة منبثقة عن المجلس يفوضها المجلس لتسهيل إدارة الأمانة. حالياً، يعمل فيها أكثر من ٢٤,٠٠٠ موظف ويتم تنظيمهم في ست وحدات إدارية.^{٣٩٣}

تعمل أمانة عَمَان الكبرى حالياً على تحديث مخطط عَمَان «نمو المدينة الكبرى»، بالإضافة إلى خطط العمل الأخرى الخاصة بالإدارات.



 قطاع
 مديرية
 دائرة
 وحدة
 مشروع

التركيبة السكانية والنمو الحضري

تتمتع عُمان بتاريخ طويل من الترحيب باللاجئين والمهاجرين، حيث إستوعبت موجات مختلفة من اللاجئين في أعقاب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عام ١٩٤٨، والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، وحروب الخليج في التسعينيات وأوائل عام ٢٠٠٣، وحرب العراق الأخيرة والصراع السوري المستمر. نمت المدينة بسرعة من أول منطقة مسجلة تبلغ ٢ كم^٢ في عام ١٩٢٥ إلى حوالي ١٩ كم^٢ في الأربعينيات، ثم إلى ٢٩ كم^٢ عام ١٩٦١. بحلول عام ١٩٦٧، تضخم عدد سكان المدينة إلى أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ نسمة موزعين على مساحة مقدارها حوالي ٤٢ كم^٢. بحلول أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، إرتفع عدد سكان عُمان إلى حوالي ١,٥ مليون نسمة حيث بلغت مساحتها حوالي ٥٣٠ كم^٢. واستمرت المدينة في التوسع حيث نمت من ٢,٥ مليون نسمة على مساحة تقدر بحوالي ٦٨٠ كم^٢ بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى مدينة كبرى (ميتروبوليس) تبلغ مساحتها ٨٠٠ كم^٢ حتى الآن بمنطقة حضرية تبلغ ٦٣٠ كم^٢.^{٢٩٤}

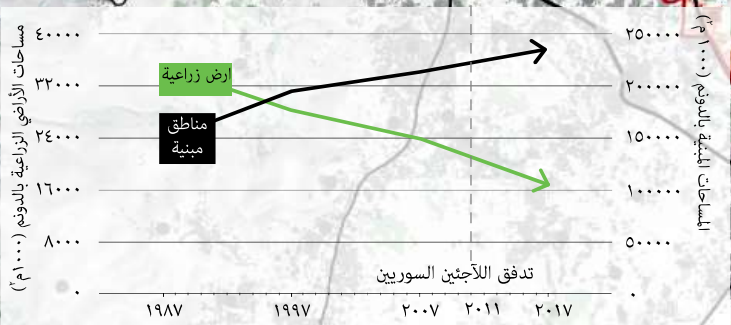
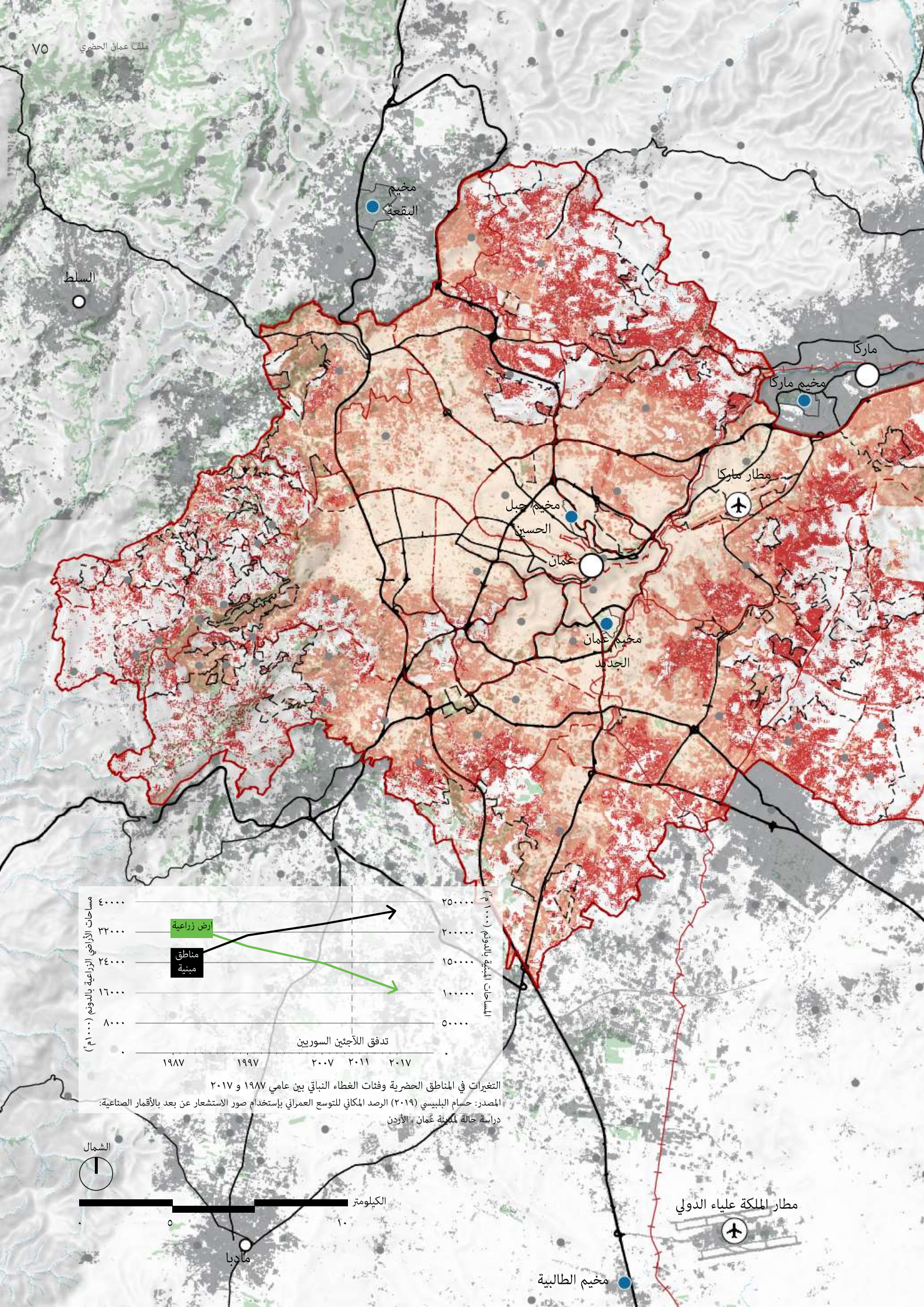
على مدى العقود الثلاثة الماضية، نمت المنطقة الحضرية بسرعة في عُمان، بمتوسط معدل سنوي للزيادة قدره ٢,٠٣٪. حدث النمو الحضري في عُمان بشكل عام على طول طرق النقل بعيداً عن قلب عُمان، ونتيجة لذلك، أدى هذا النمو إلى التوسع في المناطق الحضرية على حساب الأنواع الأخرى من فئات إستخدام/غطاء الأراضي، وخاصة مناطق الغطاء النباتي.^{٢٩٥}

من الناحية الكمية، زادت المنطقة الحضرية بنسبة ٦١,٧٣٪، من ١٤٧,٠٨ كم^٢ عام ١٩٨٧ إلى ٢٣٧,٨٦ في عام ٢٠١٧. من التغييرات المهمة الأخرى إستمرار الإنخفاض في مساحة الغطاء النباتي داخل أمانة عُمان الكبرى التي احتلت ٣٥,٢٢ كم^٢ في عام ١٩٨٧، وانخفضت إلى ١٦,٤٠ كم^٢ بحلول عام ٢٠١٧، مما يدل على انخفاض قدره ١٨,٨٢ كم^٢، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٥٣,٥٤٪.^{٢٩٦}

يمكن أن يكون الإنخفاض في الغطاء النباتي وزيادة المساحة المبنية مؤشراً على حقيقة أن ٦٤٪ من إنبعاثات الكربون السنوية في عُمان البالغة ٧,٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون تُعزى إلى المباني.

علاوةً على ذلك، يقدر نمو سكان المدينة بنسبة ٢,٢٪ سنوياً، ليصل إلى ٦,٤ مليون بحلول عام ٢٠٢٥، مما يتطلب ١,٣ مليون وحدة سكنية.^{٢٩٧} على الرغم من المساعدة الفنية الدولية، فإن البنية التحتية لعُمان لم تواكب وتيرة معدل النمو السكاني والحضري. ساهم الارتفاع الحاد في عدد سكان المدينة في زيادة بنسبة ٨٣٪ في الدين العام، وزيادة بنسبة ٣٠٪ في بطالة الشباب، وزيادة بنسبة ٤٠٪ في الطلب على المياه، فضلاً عن زيادة بنسبة ١٧٪ في تكاليف الإيجار.^{٢٩٨}

في حين أن تدفق اللاجئين كان عاملاً رئيسياً للتأثير على النمو السكاني، إستمرت الهجرة من الريف إلى المدينة في التأثير على عُمان، حيث تستضيف مدينة عُمان جميع سكان الحضر في المحافظة. يبلغ عدد سكان مدينة عُمان ٣,٧٠١,٦٠٠ مقابل ١٠٣,٠٠٠ من سكان الريف في المحافظة.^{٢٩٩}



التغيرات في المناطق الحضرية وفئات الغطاء النباتي بين عامي 1987 و 2017
 المصدر: حسام البليسي (2019) الرصد المكاني للتوسع العمراني باستخدام صور الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية: دراسة حالة لمدينة عُمان، الأردن



مطار الملكة علياء الدولي



مخيم الطابية

الكثافة والتوزيع السكاني

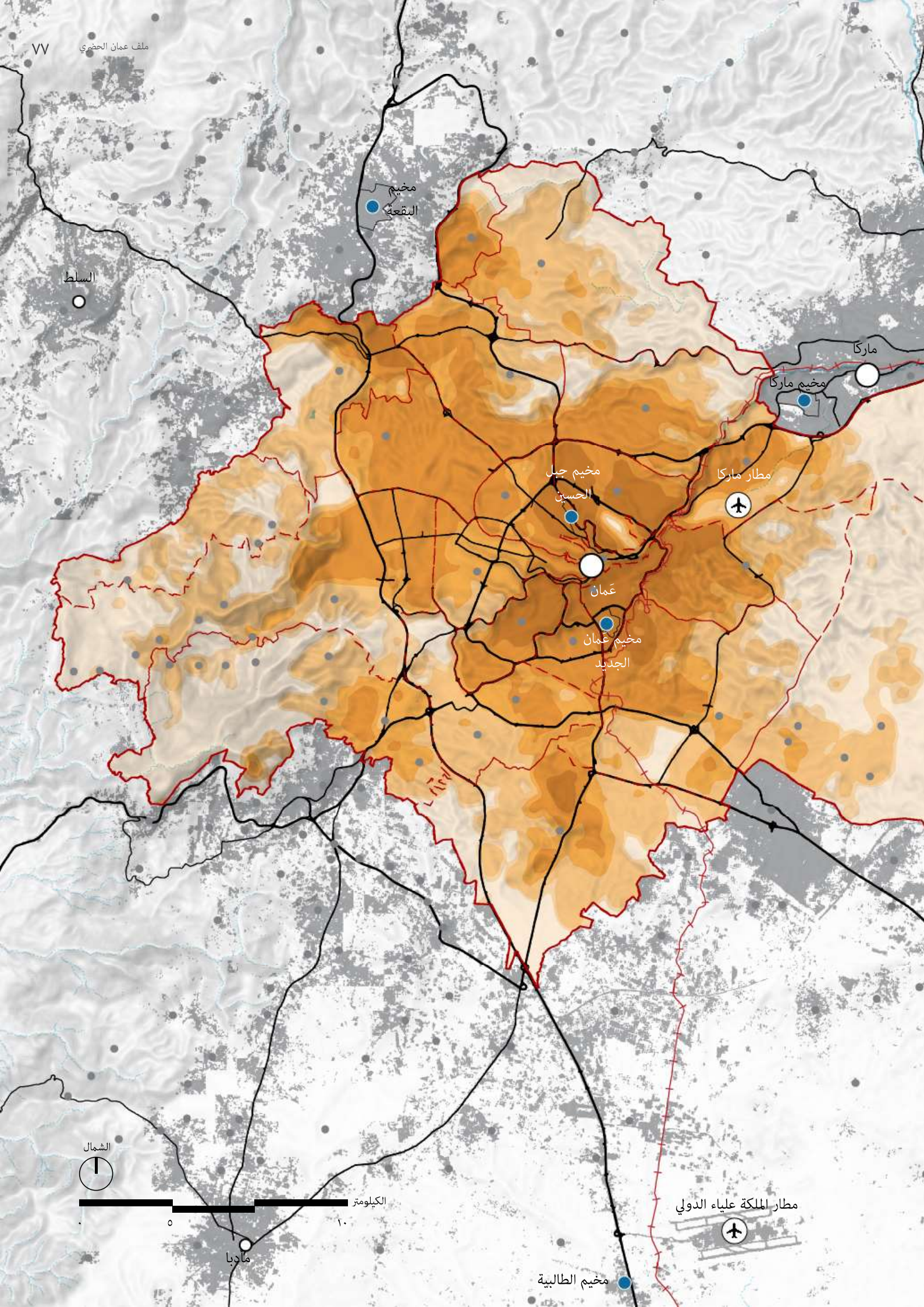
في عام ٢٠١٥، بلغ عدد سكان أمانة عَمّان الكبرى ٤٠٧٧،٤٥٠. يعود النمو السكاني إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة، وتركيز الأنشطة الاقتصادية والخدمات في العاصمة، ولكن الأهم من ذلك هو تدفق اللاجئين.

يبلغ عدد الذكور أكثر من الإناث في المدينة، حيث تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ٤٦،٦ : ٥٣،٤. ويبلغ متوسط الكثافة السكانية داخل أمانة عَمّان الكبرى ٢٥،٠٠٠ شخص / كم^٢، وأعلى كثافة سكانية لوحظت في ماركا بمقدار ٤٨،٠٠٠ شخص/كم^٢، وأقل كثافة سكانية هي شخص واحد/كم^٢ في أحد.

كلما ابتعد المرء عن وسط المدينة، ينخفض عدد السكان تدريجياً، مما يؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية.

تتوافق المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مع المناطق التي يتواجد فيها اللاجئين بشكل أكبر، بما في ذلك بسمان واليرموك ورأس العين. يميل اللاجئون إلى الإستقرار في منطقتي بسمان والنصر، والتي تسهل الوصول بشكل كبير إلى جميع الخدمات في المنطقة وفي الأحياء المجاورة. توفر المناطق أيضاً تكلفة معيشية أقل نسبياً من مناطق عَمّان الأخرى. أدت الزيادة في عدد السكان إلى زيادة الضغط على شبكات البنية التحتية في هذه المناطق حيث لم يتم تصميم قدرتها في الأصل لإستيعاب مستويات النمو هذه.

في الجنوب الشرقي من مركز المدينة في منطقة القويسمة، قطع الأراضي أصغر حجماً ومبنية أكثر، مما يعكس كثافة سكانية أعلى. تضم المنطقة أيضاً مخيم الوحدات للاجئين الفلسطينيين.



سياق الهجرة

تمثل عَمَان، كمدينة ونقطة تجمع للاجئين، إمكانية ادماج اللاجئين لوصول أكبر إلى الحقوق والخدمات، بدلاً من دمجهم.

في عَمَان، يحمل ربع السكان صفة لاجئ. هناك ١,٠٨٠,٧١٦ لاجئاً فلسطينياً و١٩٣,٣٦١ لاجئاً سورياً و١٢١,٠٠٠ لاجئاً عراقي و٢٧,٠٠٠ لاجئاً يمني.^{٣٠٠} يسكن سُبُع السكان في مخيمات اللاجئين في عَمَان، والباقي يسكنون في مساكن مكتظة ومناطق عشوائية حول المخيمات في وسط وشرق المدينة.^{٣٠١}

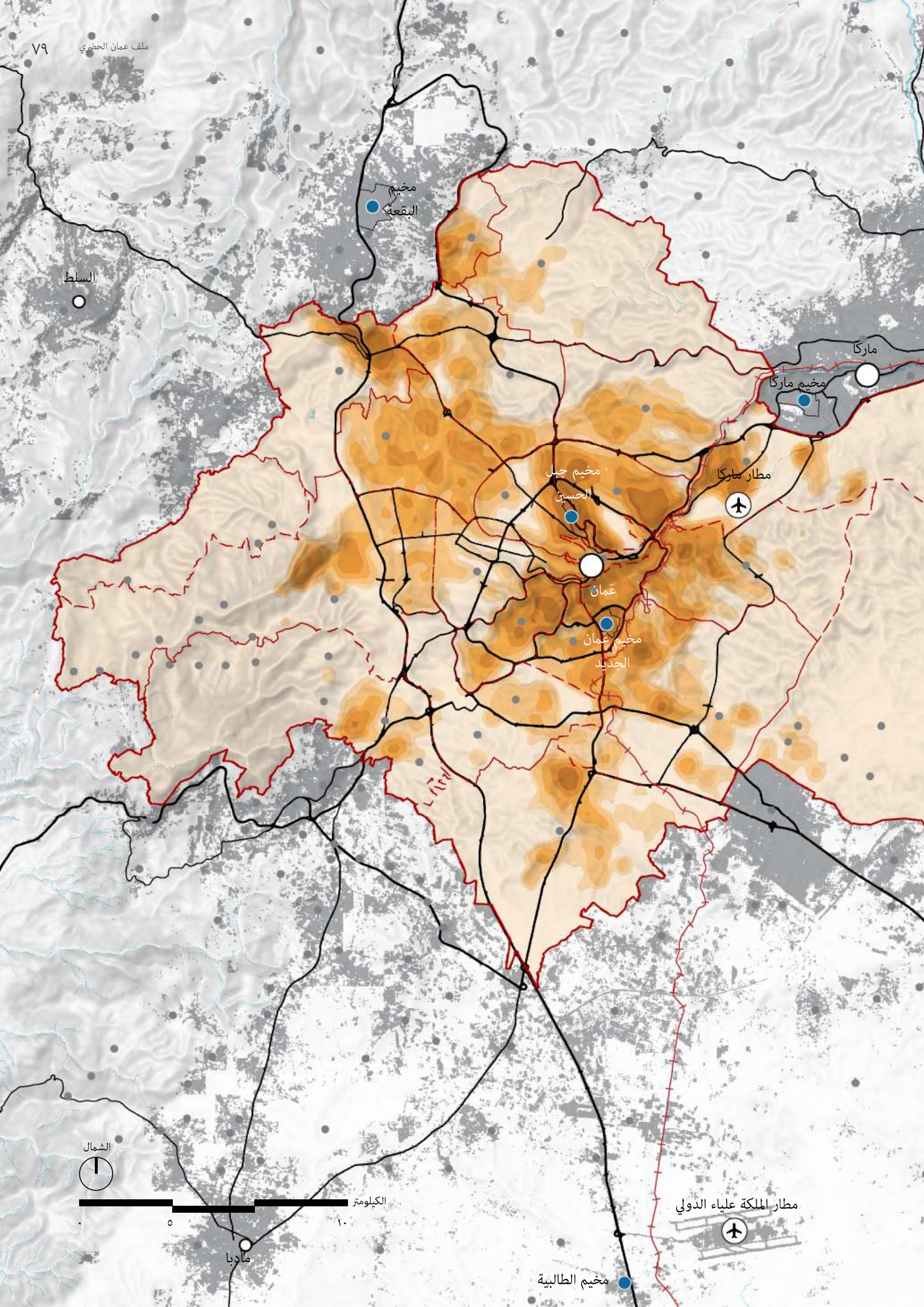
على الرغم من التعقيدات التي تصاحب الحياة الحضرية للعديد من اللاجئين، لا تزال عَمَان مكاناً مرغوباً للعديد من فئات اللاجئين للبحث عن الاستقرار. تعد حرية التنقل والإحساس بالكرامة التي توفرها المدينة للاجئين بمثابة نقطة جذب، مقارنة بمخيمات اللاجئين أو المناطق الريفية البعيدة عن الخدمات والشبكات المجتمعية القائمة من العائلة الممتدة والأصدقاء، وخيارات سكن أفضل، وإمكانية أكبر للوصول إلى الخدمات، وإمكانية العثور على عمل يجعل عَمَان مكاناً مرغوباً للاجئين للبحث عن الاستقرار وإعادة بناء حياتهم.^{٣٠٢}

مع تنوع أنماط الهجرة والاستيطان في عَمَان، هناك تفاوت إجتماعي ومكاني واضح بين الأجزاء الوسطى والشرقية من عَمَان والأجزاء الغربية. استقر السكان الأكثر ثراءً في الأجزاء الغربية من المدينة ذات الارتفاعات العالية. يتضح هذا بشكل أكبر عند النظر إلى قطع الأراضي السكنية، حيث يقع التصنيف السكني (أ)، الذي يحتوي على أقل نسبة من المساحة المبنية على قطعة الأرض في المناطق الغربية من المدينة، بينما يوجد تصنيف سكني (ج) و(د)، والذي يحتوي على نسبة أعلى من المساحة المبنية على قطعة الأرض في شرق المدينة.

هذه الأنماط ظاهرة أيضاً من حيث اللاجئين. يميل العراقيون إلى الاستقرار في عَمَان الغربية حيث المنازل كبيرة، من ناحية أخرى، يتركز الفلسطينيون والسوريون حول وسط عَمَان حيث الكثافة السكانية أعلى، وتصنيف استعمال الأراضي ج و د هو السائد في الغالب.

يوجد في المدينة مخيمان رسميان وآخر غير رسمي للاجئين الفلسطينيين:

- مخيم عَمَان الجديد: المعروف بمخيم الوحدات، أسس عام ١٩٥٥ على مساحة تقدر بـ ٠,٤٨ كم^٢ جنوب شرق عَمَان.^{٣٠٣} وهو ثاني أكبر مخيم للاجئين في الأردن من حيث عدد السكان، ويضم أكثر من ٥٨,٧٥٩ لاجئاً.^{٣٠٤} أدت الكثافة السكانية العالية والتنظيم المعقد للبازارات والأشراك إلى تضخيم الفوضى الكبيرة في الشوارع المزدهمة ولم يتبق سوى مساحة صغيرة لتطوير المناطق الخضراء أو ملاعب الأطفال.^{٣٠٥} العديد من منشآته في حالة سيئة وبحاجة إلى استبدال أو إعادة تأهيل شامل. أدت محدودية المساحة في المخيم إلى قيام السكان بتوسيع منازلهم رأسياً، وعدم الالتزام بالأنظمة المحلية أو الحصول على تصاريح البناء المناسبة.^{٣٠٦} تبلغ نسبة البطالة حوالي ٢٤% و ١٥% للإناث



الكيلومتر 0 10

مادبا

مطار الملكة علياء الدولي



مخيم الطابية





والذكور على التوالي.^{٣٠٧} وهو يحتل المرتبة الثانية من بين العشرة مخيمات بمستوى الفقر، حيث يعيش ٣٤٪ من سكانه تحت خط الفقر الوطني.^{٣٠٨}

• مخيم جبل الحسين: أنشئ عام ١٩٥٢ على مساحة ٠,٤٢ كم^٢، ويقطنه ٨,٠٠٠ فرد.^{٣١٠} بمرور الوقت، استبدل السكان الخيام المؤقتة بالملاجئ الخرسانية ليتحول إلى مجتمع حضري مزدحم.^{٣١١} مع وجود أكثر من ٣٢,٣٥٥ لاجئاً يعيشون في المخيم، أصبح الإكتظاظ مشكلة خطيرة حيث لا توجد مساحة متاحة لبناء مبانٍ إضافية أو مساحات خضراء أو مرافق ترفيهية.^{٣١٢}

• مخيم الأمير حسن: وهو مخيم غير رسمي لللاجئين الفلسطينيين تأسس عام ١٩٦٧ على مساحة ٩٦ كم^٢ ضمن منطقة النصر (يبعد ٥ كم عن مركز مدينة عمّان)، ويبلغ عدد سكانه ٩,٤٠٨ نسمة (١,٦٠٠ أسرة).^{٣١٣} يبلغ عدد الوحدات السكنية في المخيم ٧٠٠ وحدة، ومدرستان تابعتان للأونروا، ولا توجد مراكز رعاية صحية تابعة للأونروا، وإنما فقط مراكز خاصة.^{٣١٤} العديد من مباني المخيم في حالة سيئة.



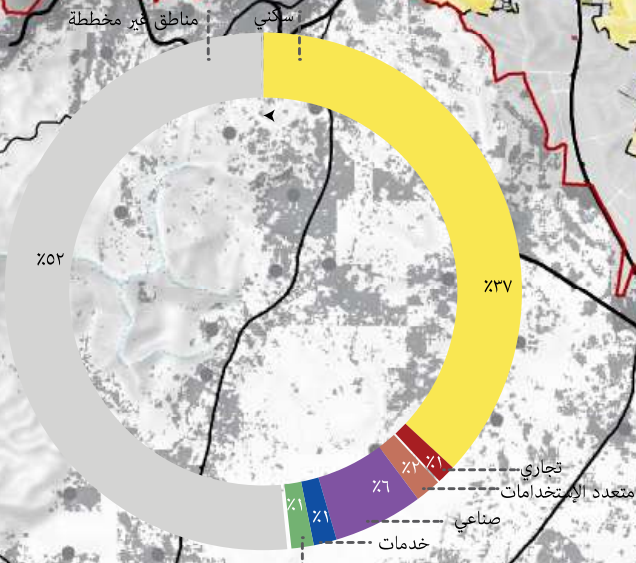
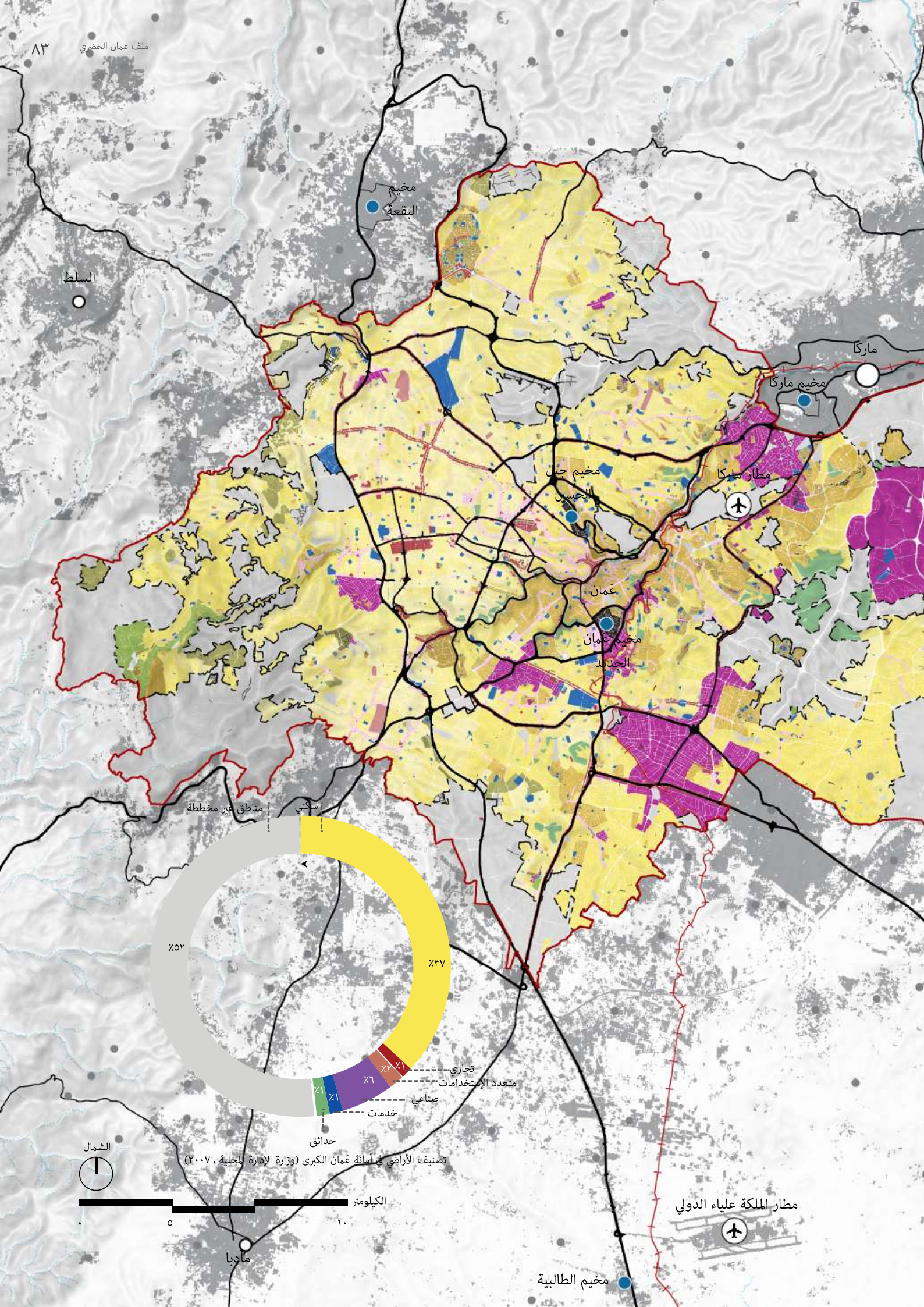
إستعمالات الأراضي

بلغت مساحة عَمَان الكبرى ٢٣٧,٨٦ كم^٢ عام ٢٠١٧. من المتوقع أن تزداد تغطية أراضي عَمَان بنسبة ١٤% بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠، أي ما يعادل ٤١,٤٤ كم^٢. ستحدث ١٧ كم^٢ من التوسعة خارج المناطق المنظمة، مما يؤدي إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب وشرق عَمَان. غالبية أراضي عَمَان مملوكة ملكية خاصة، وتمتلك أمانة عَمَان الكبرى ٢٠% فقط من الأراضي الواقعة داخل حدودها.^{٣١٥} من حيث توزيع إستعمالات الأراضي، يشكل إستعمال الأراضي السكنية أعلى نسبة حيث بلغت ٣٧%. من ناحية أخرى، تشكل المساحات الخضراء والمفتوحة حوالي ١% من المناطق المنظمة. تبلغ حصة الفرد من المساحات العامة المفتوحة ٢,٥ م^٢. يتبع الإستخدام التجاري للأراضي في عَمَان الطرق الرئيسية، ويلاحظ تركيز الإستخدام التجاري شمال غرب وغرب منطقة المدينة، والتي تشمل الشميساني والعبدي والصوييفية على التوالي.

يعاني سكان عَمَان من عدم توفر سوق إسكان ميسور التكلفة، حيث ساهم النمو السكاني وتدفق اللاجئين في زيادة تكاليف الإيجار بنسبة ١٧%.^{٣١٦} علاوةً على ذلك، فإن ١٠% فقط من الأسر قادرة على شراء منازل تزيد مساحتها عن ١٠٠ متر مربع دون إنفاق أكثر من ٣٠% من دخلها الشهري.^{٣١٧} ونتيجة لذلك، فإن ٥٧% من الوحدات الشاغرة على مستوى الأردن تتركز في عَمَان مما أدى إلى زيادة معدل الشغور إلى ٢٣% في عام ٢٠١٥.^{٣١٨} من المهم ملاحظة أن المناطق السكنية في الأردن مصنفة إلى سبعة أنواع رئيسية: أنواع سكنية أ، ب، ج، د، مناطق سكنية زراعية، سكنية ريفية وسكنية ذات تنظيم خاص. يمثل نوع السكن (أ) الفئة الأكثر تكلفة بينما النوع السكني (د) هو الأيسر تكلفة. النوع الأكثر انتشاراً في عَمَان هو (ج)، يليه النوع (ب) ثم أ وأخيراً (د).

حوالي ٥٢% من الأراضي داخل حدود أمانة عَمَان الكبرى غير منظمة. هذه الأراضي من اختصاص لقسم التخطيط الشمولي في أمانة عَمَان الكبرى. المناطق غير المخططة غير مصنفة، ونظراً لأن أمانة عَمَان الكبرى تتمتع بالحكم الذاتي وتتم إدارتها من رئاسة الوزراء، فقد تم استبعاد حدودها من خريطة إستعمالات الأراضي على المستوى الوطني لعام ٢٠٠٧ لوزارة الإدارة المحلية، والتي صنفت المناطق غير المنظمة إلى مناطق زراعية، وريفية، وصحراوية وهامشية. لا تتم خدمة هذه المناطق بأي شبكات بنية تحتية. لذلك، قبل الموافقة على أي تطوير مقترح على أرض غير منظمة، يقوم قسم التخطيط الرئيسي بأمانة عَمَان الكبرى بإجراء دراسات وتصنيف الأرض بالشكل الذي يروونه مناسباً. في حالة الموافقة، يتم تمديد شبكات الخدمة إلى المنطقة، مما يجعلها مكلفة للغاية.

لا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مستبعدة من إستخدام أراضي البلدية وخطط التنمية، على الرغم من أنها أصبحت الآن مجتمعات دائمة وراسخة ضمن النسيج الإجتماعي والحضري لعَمَان، حيث ترتبط بخدمات البلدية ويدفع السكان ضريبة الخدمات.^{٣١٩} على الرغم من أن مستويات إستعمال الأراضي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين غالباً ما تكون غير موجودة، فإن معظم إستخدامات أراضي المخيم تعتبر سكنية، حيث قامت الحكومة بمنح قطع أراضي تم تخصيصها بالكامل لإستخدامها كماوى عند إنشاء المخيم.^{٣٢٠}



تصنيف الأراضي في إمارة عُمان الكبرى (وزارة الإدارة المحلية، ٢٠٠٧)



مطار الملكة علياء الدولي



مخيم الطابية

مادبا



النشاط الإقتصادي المحلي

تنقسم المراكز الإقتصادية الرئيسية إلى قطاعات إقتصادية مباشرة وغير مباشرة، حيث تصنف المنشآت التجارية والصناعية التي تساهم بشكل مباشر في إقتصاد المنطقة على أنها قطاعات إقتصادية مباشرة، بينما تصنف المرافق مثل البنوك والمراكز التعليمية والطبية على أنها قطاعات إقتصادية غير مباشرة.

ما يقرب من ٨٢٪ من الشركات الرسمية التي يزيد رأس مالها المعلن عن ٥٠٠ ألف دينار مسجلة في أمانة عمان الكبرى.^{٣٣١} كما تشير التقديرات إلى أن أمانة عمان الكبرى تستحوذ على ٥٥٪ من إجمالي العمالة في المملكة.^{٣٣٢} على الرغم من ذلك، فإن معدلات البطالة في عمان عالية حيث تبلغ حوالي ١٨,٦٪ - خاصة بين النساء والشباب.^{٣٣٣}

على الرغم من أن المناطق الريفية لا تزال تعاني من أعلى معدلات الفقر المرتبطة بانخفاض في الإقتصاد الزراعي طويل الأجل، إلا أن أكبر عدد من الفقراء يتركز في عمان، ونتيجة للأجور المنخفضة وتكاليف المعيشة المرتفعة، يقع العديد منهم في فئة «العاملين الفقراء». كما يعمل الكثيرون في ظروف غير مستقرة في القطاع غير الرسمي.^{٣٣٤} يعمل غالبية اللاجئين في وظائف غير رسمية، والكثير منهم يعمل بالقرب من مكان سكنهم. في أمانة عمان الكبرى، بحيث يندرج ما يقرب من ٥٥٪ من الوظائف غير الرسمية تحت قطاعي الأغذية والمشروبات والأقمشة/الملابس.^{٣٣٥}

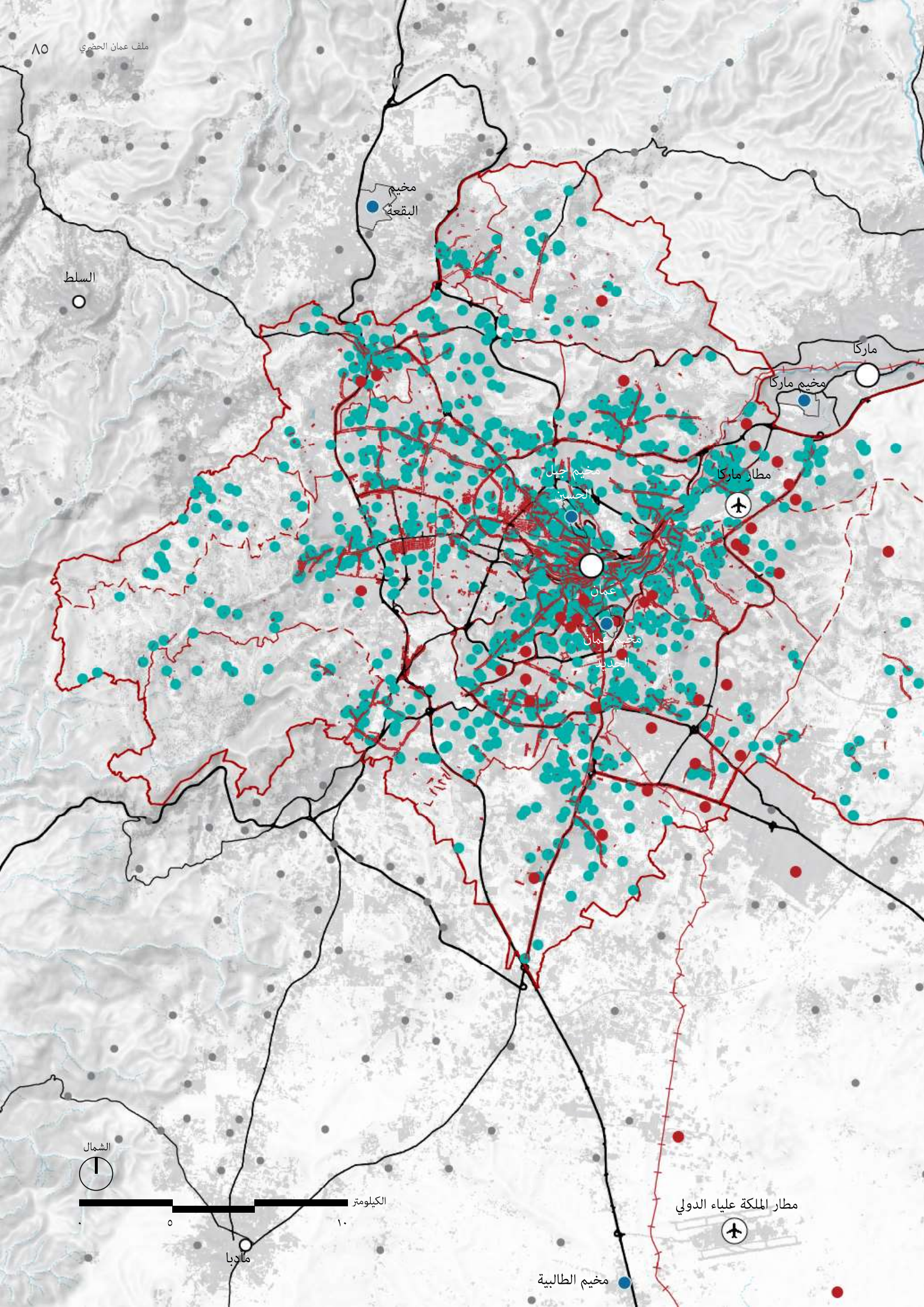
تعتمد التغييرات التشريعية الأخيرة إعطاء اللاجئين السوريين الآن بطاقات هوية، مما يمكنهم من الوصول إلى سوق العمل الرسمي. ومع ذلك، يتنافس هؤلاء اللاجئون على الوظائف مع ٣٩٠ ألف عامل مصري و١٤٠ ألف عامل منزلي آسيوي.^{٣٣٦}

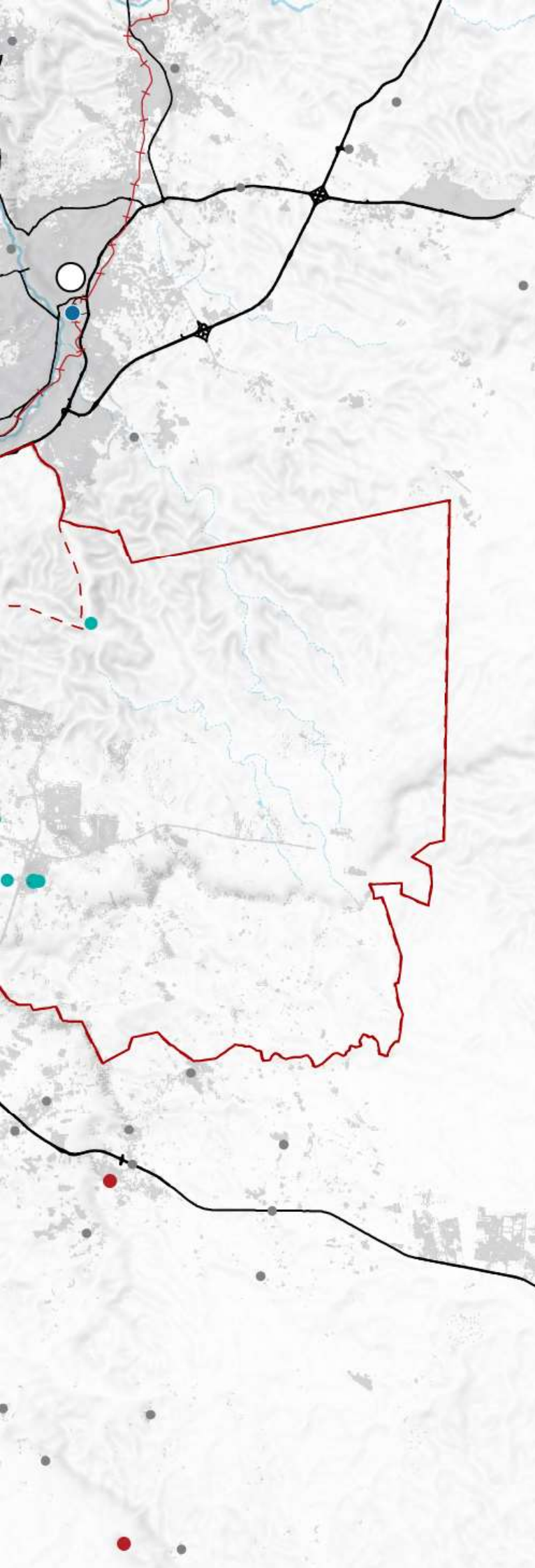
النشاط الإقتصادي الرئيسي الحالي لمحافظة عمان (النسبة المئوية) كما يلي:

النشاط الاقتصادي	التوزيع النسبي
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	١٩,١٪
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	١٥,١٪
الصناعة	١٢,٧٪
التعليم	٩,٧٪
النقل و التخزين	٧,٨٪
البناء	٦,٨٪
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	٥,٦٪

النشاط الاقتصادي الحالي الرئيسي لمحافظة عمان

المصدر: <http://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/08/Unempl.pdf>





القطاع التجاري:

عمان هي موطن ل ٤٨٪ من المؤسسات الإقتصادية والتجارية على المستوى الوطني.^{٣٣٧} تشمل القطاعات الرئيسية البنوك وتكنولوجيا المعلومات وشركات الأدوية. شهدت المدينة زيادة في المعاملات التجارية الواسعة وزيادة في إنشاء مراكز التسوق، مثل المولات والمراكز التجارية الكبيرة. هناك العديد من المراكز الرياضية والثقافية المتاحة أيضاً.

قطاع الصناعة:

تمثل عمان حوالي ٨٠٪ من الصناعة في المملكة.^{٣٣٨} قبل قيام أمانة عمان الكبرى بتحديث قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٨ من قانون الأبنية والتنظيم في مدينة عمان الصادر بمقتضى المادة (٦٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٩٦، تم بناء المناطق الصناعية عشوائياً دون اتباع الأنظمة والقوانين. وقد تغير هذا الأمر منذ ذلك الحين. تشمل المناطق الصناعية الرئيسية صويلح وأبو علندا، وتشمل المناطق الصناعية الخفيفة البيادر وصويلح والقويسمة.

قطاع السياحة:

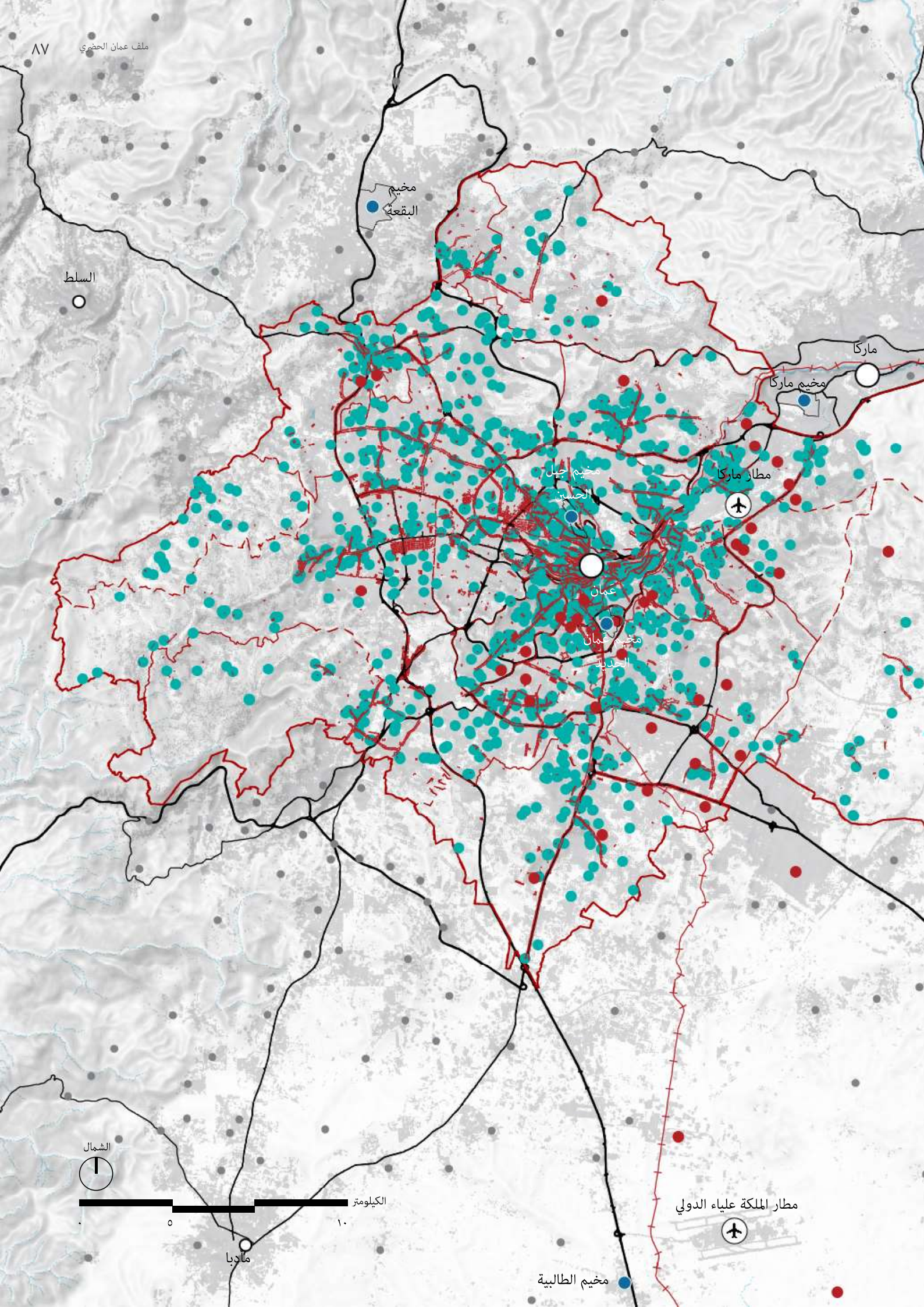
تحتل عمان المرتبة الأولى من حيث قطاع السياحة الوطنية، حيث يقع ٧٥,٢٪ من إجمالي العمالة المباشرة في القطاع في عمان. وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل البيئة السياحية الجذابة والبنية التحتية المتمثلة في الفنادق من جميع الفئات، وخاصة الفنادق ذات الخمس نجوم. تشمل مناطق الجذب السياحي الرئيسية في عمان وسط المدينة، المدرج الروماني، قلعة عمان، شارع الرينبو والعديد من المتاحف والمعارض الفنية.

المشاريع المنزلية:

مع الإستثناء من أمانة عمان الكبرى، لا تزال المشاريع المنزلية غير قادرة على الحصول على ترخيص في الأردن.^{٣٣٩} بحلول نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أصدرت أمانة عمان الكبرى ما مجموعه ٣٥١ ترخيصاً للأعمال من المنزل منذ تعديل الأنظمة في عام ٢٠١٧، مما أدى إلى خفض التكاليف وتبسيط الإجراءات للسماح لمزيد من الأشخاص ببدء الأعمال التجارية.

منحت الأمانة مدراء المناطق سلطة إصدار تراخيص للأعمال المنزلية دون الحاجة إلى الرجوع إلى اللجان التنظيمية، بإستثناء الأعمال المتعلقة بالأغذية التي تتطلب موافقة من مؤسسة الغذاء والدواء الأردنية. تعتبر أمانة عمان الكبرى إجراءات الترخيص أولوية يجب استكمالها في غضون ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب.

تم تصنيف المشاريع المنزلية إلى أربعة مجالات؛ فكرية (٤٩ مهنة)، حرف يدوية (١٠ مهنة)، إعداد الأطعمة (٦ مهنة) وخدمات منزلية (٦ مهنة).



توظيف اللاجئين^{٣٠}

بالتالي، هناك عدم توافق في المهارات في سوق العمل، حيث لا يستطيع السوريون الوصول إلى القطاعات التي لديهم خبرة في العمل فيها بسبب القيود الحكومية وتفضيلات أصحاب العمل، وغالباً ما يضطرون للبحث عن وظائف تتطلب مهارات أقل. ونتيجة لذلك، يتنافس الأردنيون ذوو المهارات المنخفضة بشكل مباشر مع العمال الأجانب في سوق العمل، مما يؤدي إلى تدني الأجور. علاوةً على ذلك، يكافح العديد من الأردنيين المتعلمين لإيجاد فرص عمل بسبب سوء حالة سوق العمل والتشبع العالي للوظائف التي تتطلب مهارات عالية في الأردن. في النهاية، فإن وضع نسبة كبيرة من السكان في سن العمل ضعيف في سوق العمل.

وفقاً لتقييم سبل الرزق في منطقة شرق عمان، الذي أجراه المجلس الدماكري للاجئين ومنظمة ريتش عام ٢٠١٧، حولت الوكالات الإنسانية النشطة في الأردن تركيزها إلى البحث عن حلول دائمة للاجئين، بعد عقد من الأزمة السورية. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال مبادرات سبل الرزق التي تركز على تعزيز المرونة الاقتصادية والاعتماد على الذات. ومع ذلك، هناك العديد من العقبات التي تحد من وصول اللاجئين والأردنيين الأكثر تأثراً إلى فرص كسب الرزق. تم تحديد التنقل من حيث الوصول الفعلي أو عدمه إلى خدمات النقل والمواصلات كأحد العقبات الرئيسية.

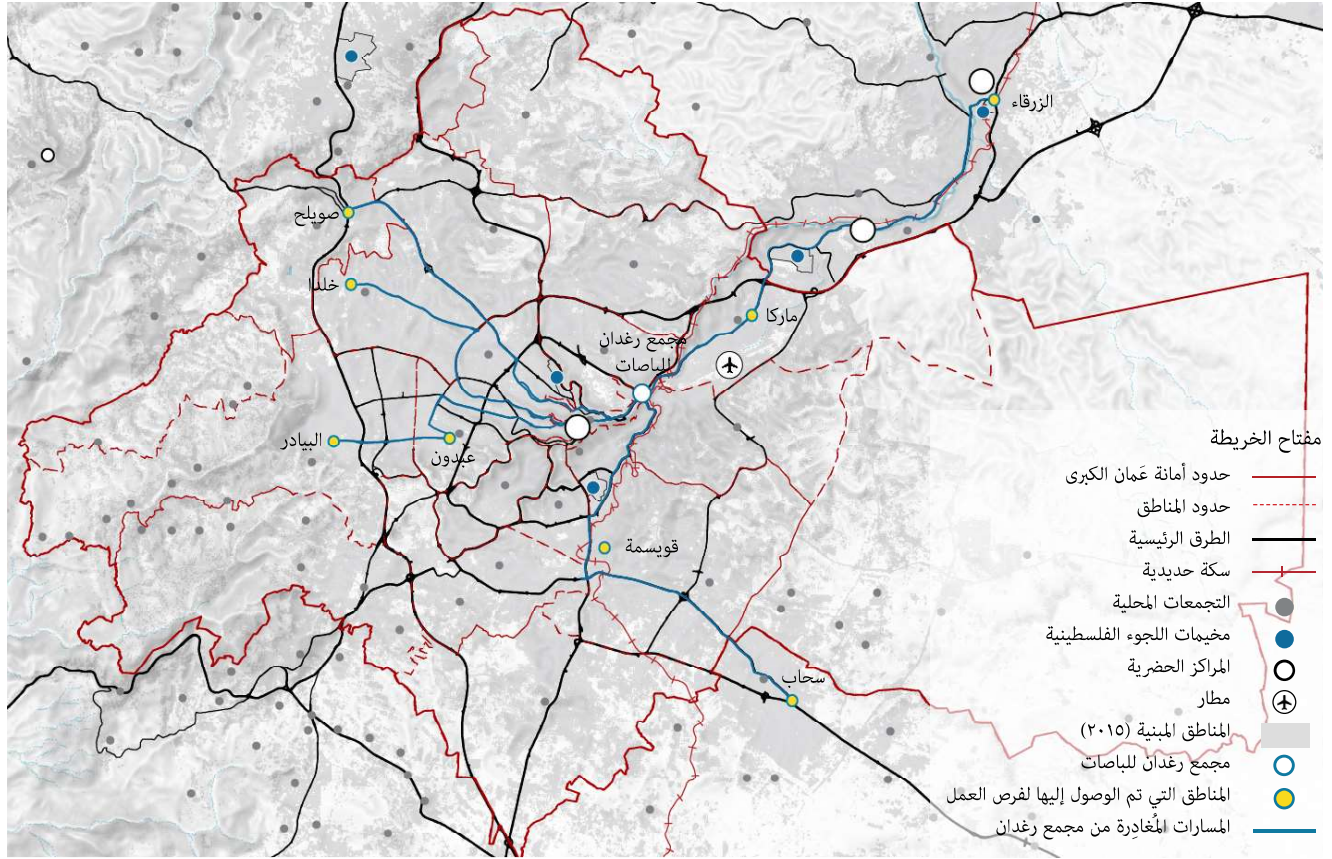
فيما يتعلق بجانب الطلب في سوق العمل، يعطي معظم أصحاب العمل الأولوية لإيجاد موظفين يسكنون محلياً، حيث توجد مخاوف متزايدة بشأن تقييد الموظفين بالمواعيد والالتزام بالوظيفة إذا تنقلوا لمسافات بعيدة، مما يجعل الأمر مكلفاً ويأخذ المزيد من الوقت. تقدر تكاليف النقل ما بين ٥٠ ديناراً أردنياً و ١٥٠ ديناراً أردنياً شهرياً للتنقل إلى أماكن داخل أمانة عمان الكبرى أو أبعد. يبلغ متوسط الدخل الشهري للسوريين الذين يعيشون في عمان ٢٨٨ ديناراً أردنياً،^{٣١} مما يجعل التنقل باهظاً للغاية.

تختلف العوائق الرئيسية أمام التنقل بين الأردنيين الأكثر تأثراً واللاجئين السوريين. بينما تمثل مستويات الأجور المنخفضة عائقاً أمام تنقل الأردنيين من خلال تقييد قدرتهم على تحمل تكاليف التنقل مقابل فرص العمل. بالنسبة للاجئين السوريين العائق هو تدني الأجور وصعوبة الحصول على تصاريح العمل، حيث يواجهون الخوف من القبض عليهم أثناء التنقل للعمل دون تصاريح عمل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يُنظر إلى تصريح العمل على أنه ضامن للعمل اللائق، بل أحد المقومات التي تقوم بفتح المزيد من فرص العمل من خلال ضمان تسهيل التنقل.

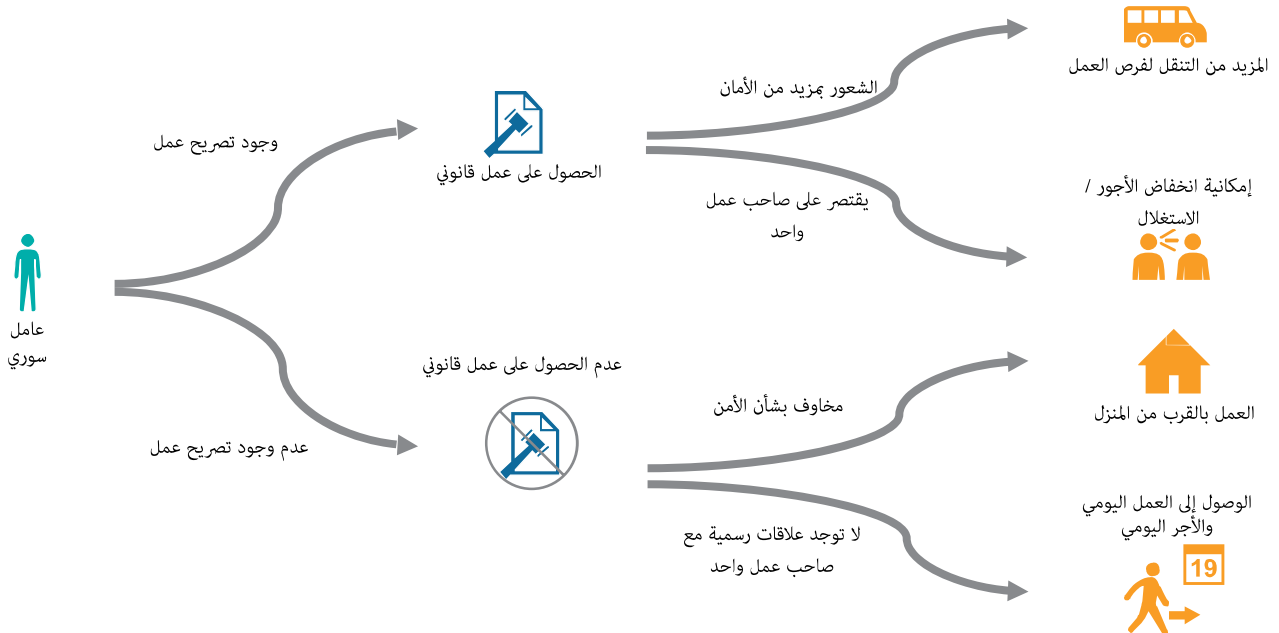
بالنسبة لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف التنقل للعمل أو اتخاذ قرار بشأنه، تعمل محطة رغدان للحافلات كمركز للتنقل داخل عمان وإلى المراكز الحضرية الأخرى. تتبع المسارات من رغدان الذهاب إلى ماركا وخذلا وأجزاء أخرى من غرب عمان، وكذلك سحاب والمفرق ومأدبا والزرقاء. السكن في وسط المدينة، يعني أنه يمكن الوصول إلى المحطة سيراً على الأقدام. بالنسبة لأولئك الذين لا يسكنون على مسافة قريبة، ففي العادة يستطيعون الوصول إليها عن طريق خطوط السرفيس.

علاوةً على ذلك، يفضل السوريون العمل بالقرب من مساكنهم، سواء في الحي الذي يقيمون فيه أو في الأحياء المجاورة، لأنهم يشعرون أيضاً بأمان أكبر في المناطق التي يعرفونها ولديهم معارف وشبكات إجتماعية داخل محيط المجتمع.

سلط العديد من أرباب العمل الضوء على أدوار محددة يعتقدون أنها تلائم أفراداً من جنسيات معينة، وفقاً لمهاراتهم وخبراتهم. في العادة يتم تخصيص الوظائف التي تتطلب مهارات فنية بشكل أكثر للأردنيين حيث (يُفترض أنهم أكثر تعليماً من السوريين أو المصريين)، بينما يتم تخصيص الوظائف التي تنطوي على مهارات شخصية واسعة مثل مهارات الاتصال أو الضيافة للسوريين.



أمثلة على مسارات الحافلات المُغادرة من محطة مجمع رعدان للوصول إلى فرص العمل
المصدر: تقييم سبل العيش في منطقة شرق عمان ، جمهورية الكونغو الديمقراطية - مبادرة ريتش ، ٢٠١٧



إعتبرات تصريح العمل التي يواجهها السوريون
المصدر: تقييم سبل العيش في منطقة شرق عمان ، جمهورية الكونغو الديمقراطية - مبادرة ريتش ، ٢٠١٧

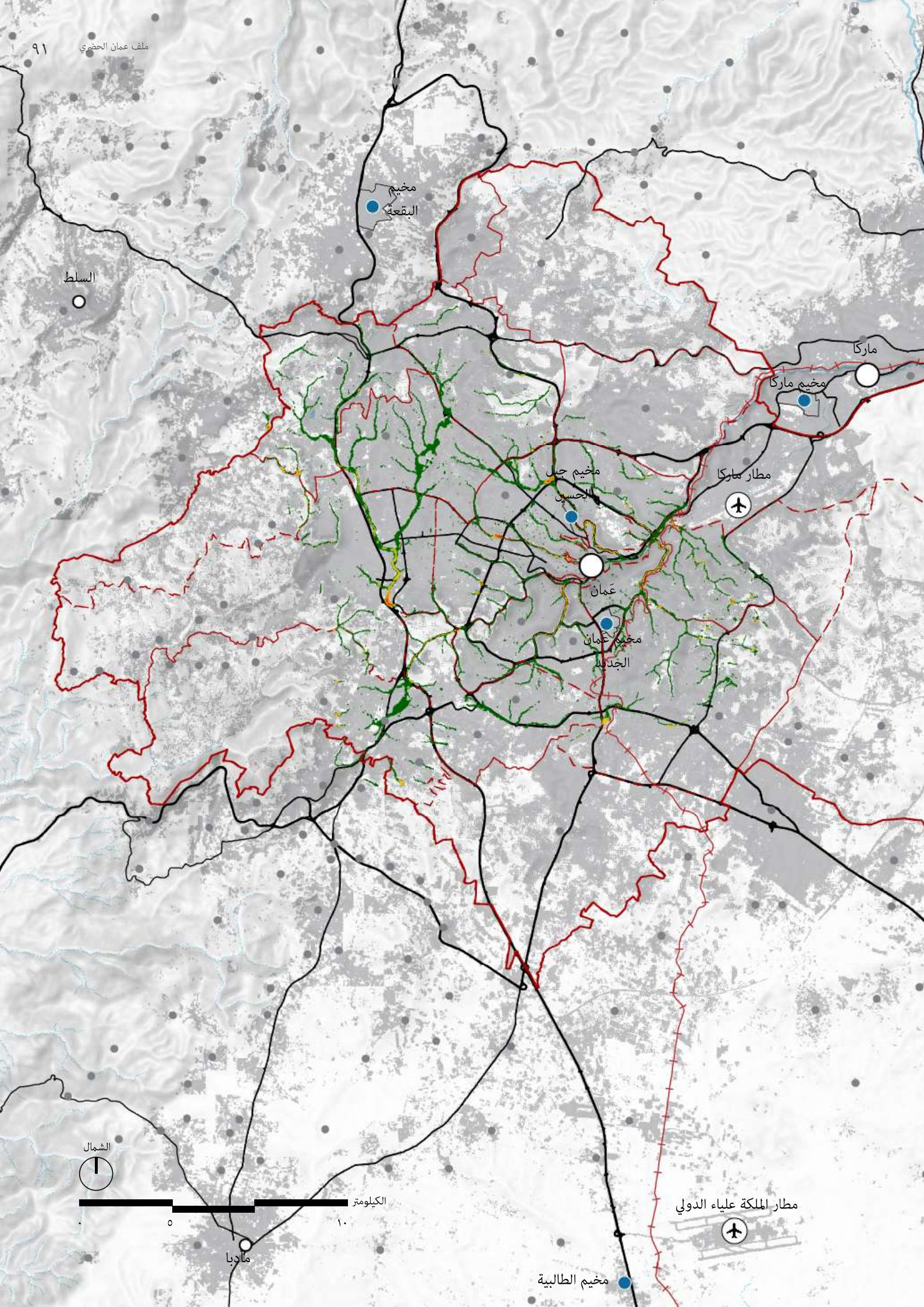
المخاطر الطبيعية

تشمل المخاطر الطبيعية الرئيسية التي تتعرض لها عمان الفيضانات، والزلازل، وانجراف التربة، وتأثير الجزر الحرارية الحضرية والجفاف. وفقاً لتقييم مخاطر الفيضانات وخرائط أخطار الفيضانات، تعد أحياء عمان من بين الأكثر عرضة للفيضانات بسبب زيادة عدد السكان والتركيز العالي للأجانب السوريين، مما يشكل ضغطاً على الخدمات الإجتماعية، والبنية التحتية للمياه، والصرف الصحي وإدارة النفايات. غالباً ما تؤدي الأمطار الغزيرة غير المعتادة إلى فيضانات في المناطق المنخفضة من المدينة، كما أن ارتفاعها يعرضها لعواصف ثلجية خطيرة. وقد أثر ذلك على المدارس، والنقل، وشبكة الكهرباء والحصول على الخدمات الأساسية الجيدة، كذلك أدى إلى تفاقم نقاط الضعف لدى الفئات الأشد فقراً من الأردنيين والأجانب السوريين. نظراً لأن منطقة وسط مدينة عمان من الناحية الطبوغرافية من أخفض مناطق المدينة، فهي معرضة بشكل خاص للفيضانات. تُعزى الفيضانات المتكررة في وسط مدينة عمان إلى الأسباب التالية:

- كثافة حضرية عالية وأسطح غير منفذة للماء فوق غالبية تجمعات المياه. وهذا يقلل من تسرب المياه، والذي بدوره يزيد من كمية التدفق وحجم الفيضان.
- تضاريس ومنحدرات شديدة تؤدي إلى فيضانات وتدفقات سريعة بسرعات عالية.
- تم تطوير جميع الطرق الشريانية (خاصة الرئيسية منها) على الطرق الرئيسية للأودية، مما يزيد من تأثير الفيضانات على جميع الطرق.
- إمتداد التوسع العمراني على طول الوديان، مما أدى إلى تدفق المياه على السطح.
- أنظمة الصرف الحالية صغيرة الحجم وغير كافية.
- شبكة قنوات الصرف الرئيسية «سقف السيل» ذات سعة محدودة تم غمرها وزاد العبء عليها في العديد من حالات هطول الأمطار في الماضي.^{٣٣٣}

تعرض وسط مدينة عمان للفيضانات في السنوات الماضية، لا سيما خلال حادثتين كبيرتين تسببتا في أضرار جسيمة. تعرضت السرعات العالية لجريان المياه الناس لمخاطر شديدة بينما يتسبب مستوى العمق الكبير للمياه في تدمير المنحدرات والمركبات والمنازل.^{٣٣٣} تسبب الفيضان عام ٢٠١٩ في خسائر مادية كبيرة في المنطقة المستهدفة. تعرضت المحلات التجارية في المنطقة لخسائر ناجمة عن الأضرار التي سببتها المياه في الممتلكات، والأضرار الهيكلية التي لحقت بمبانيها وخسارة الأعمال.^{٣٣٤}

الأردن معرض بشكل كبير للزلازل، حيث تقع عمان في المنطقة ٢A وفقاً لخريطة تقسيم المناطق الزلزالية. يؤثر خطر الزلازل بشكل غير متكافئ على السكان الأكثر تأثراً الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين والمدينة القديمة، والتي تتميز بكثافة سكانية أعلى ومنشآت أكثر ضعفاً. وتشمل المناطق الأكثر تضرراً رأس العين واليرموك وبسمان والنصر والعبدي.^{٣٣٥}



مخيم
البقعة

السلط

ماركا

مخيم ماركا

مطار ماركا

مخيم جبل
الحسين

عمان

مخيم عمان
الجديدة

الشمال

الكيلومتر

مطار الملكة علياء الدولي

مادبا

مخيم الطالبية

النقل والتنقل

الدفع غير موحد، ويجب على المستخدمين الدفع مقابل كل رحلة حافلة على حدة.^{٣٥٢}

تدار خطوط النقل العام من قبل جهات مختلفة حسب المناطق التي تغطيها.^{٣٥٢} حيث أن أمانة عمان الكبرى تدير الطرق داخل مدينة عمان، في حين أن المسارات التي تربط عمان بالمحافظات الأخرى وخارج أمانة عمان الكبرى تدار من قبل هيئة تنظيم النقل البري.^{٣٥٤} تنظم كل من أمانة عمان الكبرى وهيئة تنظيم النقل البري المسارات، بينما تعود ملكية وتشغيل هذه المركبات إلى مؤسسات خاصة، بما في ذلك الشركات والأفراد.^{٣٥٥}

يوجد ٢٧٥ مسار نقل عام ضمن أمانة عمان الكبرى: ٨٥ مساراً مشتركاً لسيارات الأجرة (السرفيس)، و ٦٧ طريقاً للكوبستر، و ٩٧ طريقاً للحافلات الكبيرة، و ٢٦ مساراً لباص عمان.^{٣٥٦}

فيما يتعلق بالمركبات، يوجد في عمان الآن ٣٠٠٠ سيارة أجرة (سرفيس)، ٢٠٠ حافلة متوسطة الحجم و ٤٠٠ حافلة كبيرة.^{٣٥٧} تبلغ الطاقة الاستيعابية اليومية للأسطول حوالي ٣٣٢ ألف راكب في رحلات الاتجاه الواحد.^{٣٥٨}

يتم تشغيل جميع حافلات الكوبستر عن طريق جهات خاصة، في الغالب من قبل الأفراد. يتلقى كل مشغل تصريحاً صادراً عن السلطة المحلية لتشغيل طريق معين.^{٣٥٩} يتم تحديد سعر كل تذكرة من قبل السلطة المحلية، وعادة ما يكون ٠,٣ دينار أردني للتذكرة.^{٣٦٠} بينما يعمل السائقون عادةً على خطوط محددة، فإن الخدمة المقدمة غالباً ما تكون مرنة وقائمة على الطلب.^{٣٦١} نتيجة لذلك، لا يتبع سائقي الحافلات جداول زمنية ثابتة.^{٣٦٢} كما أنه لا توجد محطات حافلات رسمية لحافلات الكوبستر.^{٣٦٣}

تم إطلاق باص عمان، وهو مشغل باصات جديد، في حزيران/ يونيو ٢٠١٩. ويهدف إلى توفير خدمات نقل عام فعالة لسكان عمان.^{٣٦٤} خلال المرحلة الأولى، تغطي الباصات التي تعمل من خلال المشروع ٥٥ وجهة عبر ٢٣ خط.^{٣٦٥} تتميز هذه الحافلات بأنها توفر وسائل دفع حديثة، حيث يستطيع

تواجه عمان تحديات في التنقل. أدى اعتماد الناس الشديد على وسائل النقل الخاصة للتنقل في جميع أنحاء المدينة إلى حدوث ازدحام شديد.^{٣٦٦} في حين يعزى الاعتماد جزئياً إلى العوامل الثقافية، إلا أنه يتفاقم أيضاً بسبب ضعف خدمة النقل العام.^{٣٦٧} وقد تفاقم هذا الأمر بسبب تدفق اللاجئين، مما أدى إلى الضغط على أنظمة النقل في المدينة، فضلاً عن البنية التحتية الأخرى.^{٣٦٨} التنقل في محافظة عمان مكلف للغاية، حيث يشكل حوالي ١٦,٤٪ من دخل الأسرة.^{٣٦٩}

تاريخياً، ركزت الاستثمارات في البنية التحتية فقط على الأشغال العامة، مثل الطرق والجسور، بدلاً من النقل العام.^{٣٦٩} نتيجة لذلك، تمتلك المدينة بنية تحتية جيدة للطرق والأنفاق والجسور، لكنها تفتقر إلى نظام نقل عام موثوق. شبكة النقل العام الحالية في عمان الكبرى غير متطورة وغير موثوقة وتفتقر إلى التسلسل الهرمي الجيد لوسائل النقل والخدمات.^{٣٦٩}

بشكل عام، يتم إجراء إجمالي ٦,٥ مليون رحلة يومياً داخل أمانة عمان الكبرى،^{٣٦٩} وحوالي مليون رحلة من خارج أمانة عمان الكبرى.^{٣٦٩} أدى هذا إلى زيادة الازدحام المروري داخل المدينة ومن ثم زيادة تلوث الهواء، وتقليل إمكانية وصول المشاة وهيمنة المركبات على الطرق. في عام ٢٠١٠، كان هناك ٨٠٠ ألف سيارة في عمان، وبزيادة سنوية بنسبة ٨-١٠٪، يقدر أن يصل العدد إلى ٢ مليون بحلول عام ٢٠٢٥.^{٣٦٩} تشير التقديرات إلى وجود ٣٥٠ مركبة لكل ١,٠٠٠ شخص في عمان، و ٧٨٪ من المركبات المسجلة في الأردن موجودة في عمان.^{٣٦٩}

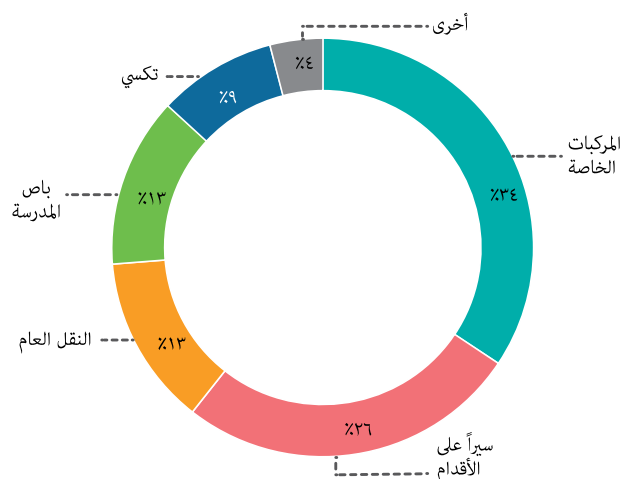
أدت خيارات التنقل غير الكافية داخل المدينة إلى تحديات بيئية وإقتصادية وإجتماعية كبيرة لعمان. وأدى الانخفاض في جاذبية النقل العام كخيار تنقل إلى زيادة الاعتماد على النقل الخاص، مما أدى بدوره إلى زيادة ازدحام السيارات والطلب على مواقف السيارات.^{٣٦٩} كاستجابة لهذه التحديات، يركز الهدف أ من إستراتيجية منعة عمان على تحسين أنظمة التنقل. أحد مؤشرات الأداء الرئيسية لإستراتيجية منعة عمان هو زيادة استخدام النقل العام بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥.^{٣٦٩}

وسائل النقل غير الآلية

هناك استخدام محدود لوسائل النقل غير الآلية في المدينة، ويرجع ذلك في الغالب إلى المحيط المادي: الأرصفة ليست متواصلة في جميع أنحاء المدينة مع العديد من العوائق المادية التي تؤدي إلى اضطراب الناس إلى السير في الشارع، كما أن مواقف الحافلات لا توفر الراحة واللافتات، وأماكن عبور المشاة محدودة. كل هذا يجعل عمان مدينة غير رقيقة بالمشاة.^{٣٦٩}

النقل العام

تشكل المواصلات العامة في عمان ١٣٪ فقط من حصة وسائل النقل التي من بينها ٨٪ استخدام سيارات الأجرة و ٥٪ استخدام الحافلات.^{٣٦٩} غالباً ما يكون المستخدمون الذين يعتمدون على نظام النقل العام ممن يقل دخلهم الشهري عن ٤٠٠ دينار أردني ولا يمتلكون سيارة.^{٣٦٩} هناك مسارات متعددة في جميع أنحاء المدينة، ومن الشائع أن يضطر المستخدمون إلى ركوب حافلتين أو ثلاث حافلات مختلفة للوصول إلى وجهتهم.^{٣٦٩} أنظمة



عدد الأشخاص لكل وسيلة نقل في الأردن

المصدر: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/pdf16606/>

الذين ينتقلون عبر محطة حافلات رعدان، غالباً ما تعمل الحافلات بكامل طاقتها لغالبية الرحلة.^{٣٨١}

الناس شراء بطاقات مسبقة الدفع قابلة لإعادة الشحن يحصلون عليها من نقاط البيع المختلفة في عمان.^{٣٦٦} هناك خطط مستمرة لتوسيع شبكة الحافلات، بزيادة ١٥٠ مركبة إضافية و ٣٤ خطاً جديداً.^{٣٦٧}

تم إقتراح مشروع الباص السريع لعمان من أجل تقليل الازدحام من خلال استخدام حافلات فريدة ومسار حافلات منفصل.^{٣٦٨} بدأ إنشاء النظام عام ٢٠٠٨ ليتم تعليقه في وقت لاحق عام ٢٠١١.^{٣٦٩} ثم تم إستئناف العمل أخيراً عام ٢٠١٥ وإطلاقه مؤخراً في حزيران/يوليو ٢٠٢١.^{٣٧٠} تضمن المشروع إنشاء وتخطيط وتجهيز مسارين مخصصين للباس السريع بطول إجمالي يبلغ ٢٥ كيلومتراً، وبتكلفة تبلغ حوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي تم تمويل ثلثها من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية.^{٣٧١} مسار الباص السريع الذي هو قيد التشغيل حالياً ويغطي مسافة ١٦ كيلومتراً، يربط صويلح برأس العين، وبقية المسارات قيد الإنشاء.^{٣٧٢} هناك أيضاً مشروع الباص السريع عمان - الزرقاء الذي يهدف إلى توسيع نطاق الباص السريع لربط عمان بالزرقاء.^{٣٧٣} أعمال البنية التحتية لخط الباص السريع بين عمان والزرقاء قيد الإنشاء حالياً.

منذ إنطلاقه، استخدم أكثر من ٢٥,٠٠٠ شخص النظام.^{٣٧٤} ومن المتوقع أن تنقل ١٤٠ حافلة أكثر من ٣١٥,٠٠٠ راكب يومياً، ويهدف إلى زيادة استخدام وسائل النقل العام من ١٣% إلى ٢٠% خلال العام الأول من تشغيلها.^{٣٧٥}

القابلية للتأثر

في عمان، ينفق ٤٠% من اللاجئين السوريين العاملين حوالي ٣-١ دينار أردني على وسائل النقل يومياً للوصول إلى العمل.^{٣٧٦} ٢% فقط من السوريين في عمان يمتلكون سيارة و ٥% يستأجرونها.^{٣٧٧}

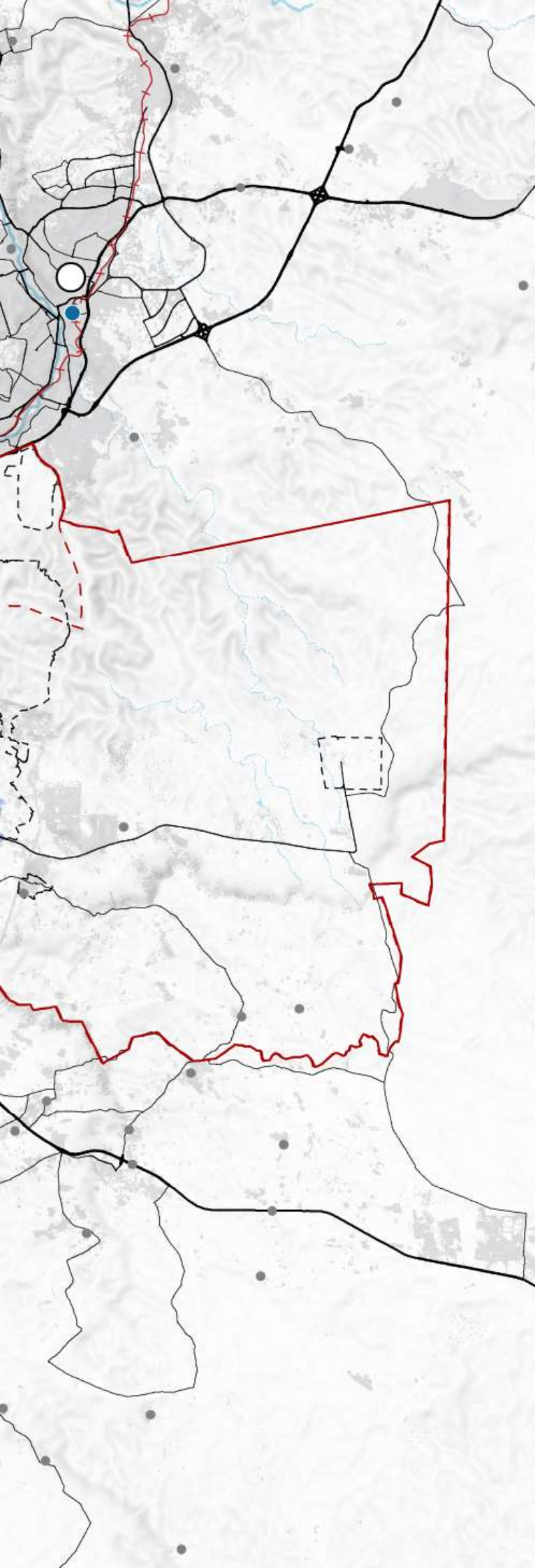
يعد نقص الموارد المالية المخصصة للنقل أحد العوامل الرئيسية التي تحد من حركة اللاجئين نحو فرص العمل.^{٣٧٨} بالنسبة للكثيرين ممن هم على استعداد للتنقل إلى أبعد من عمان للعمل، هناك حاجة إلى توفير وسائل النقل أو بدل النقل لتغطية التكاليف المرتفعة المرتبطة بالنقل.^{٣٧٩}

تشمل محطات النقل محطات رعدان والجنوب والشمال للتنقل داخل وخارج عمان. بالنسبة لأولئك الذين لا يقطنون على مسافة قريبة، يمكنهم الوصول إلى المحطات بواسطة سيارات الأجرة.^{٣٨٠} نظراً لارتفاع عدد الركاب



عدد الأشخاص لكل مركبة في الأردن

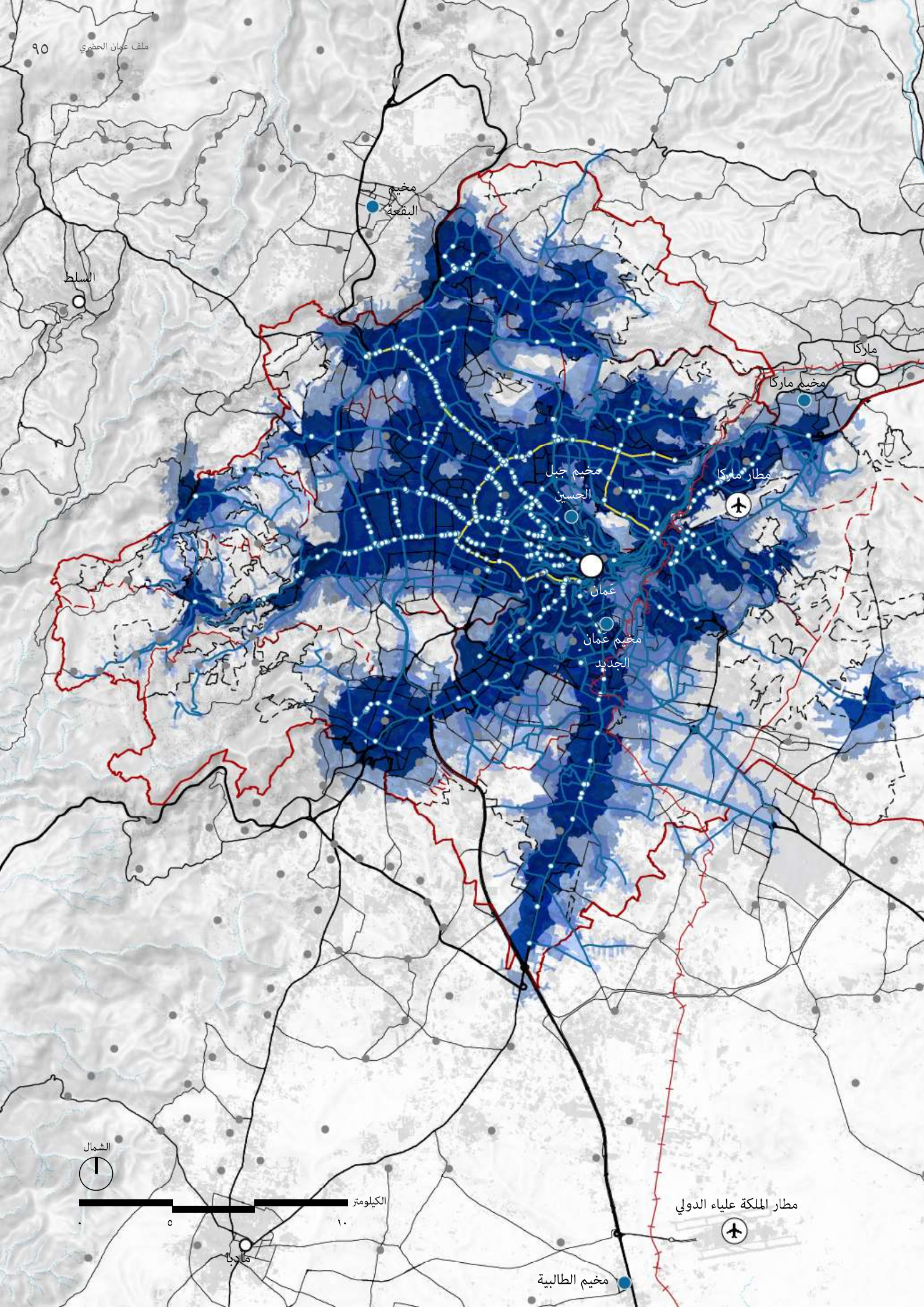
المصدر: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/16656.pdf>



تقترح إستراتيجية منعة عَمان أن يراقب مرصد التنقل الحضري تحركات السكان النازحين والمهمشين من أجل تحديد العوائق التي تحول دون حريتهم في التنقل، مثل الافتقار إلى خيارات النقل داخل حي مهمش، أو الخوف من التمييز أو العنف أثناء ركوب وسائل النقل العام.^{٢٨٣} كما تقوم أمانة عَمان الكبرى حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الجندرية للتنقل العادل، لضمان الوصول العادل إلى وسائل النقل العام للنساء.

أظهر مسح موسع حول مدة المشي للوصول إلى أقرب وسيلة نقل عام كجزء من الخطة الرئيسية للنقل والتنقل لعَمان أن الوصول إلى وسائل النقل العام جيد، بمتوسط وقت مشي يبلغ ٩ دقائق،^{٢٨٣} و١٥ دقيقة سيراً على الأقدام في ٨٥٪ من الحالات.^{٢٨٤}

تغطي شبكة النقل العام في عَمان معظم المناطق المكتظة بالسكان في أمانة عَمان الكبرى ولكنها لا تمتد إلى ما هو أبعد من وسط المدينة. تعاني الشبكة من نقص شديد في المناطق السكنية المطورة حديثاً والتي تم بناؤها مؤخراً على أطراف المدينة، حيث تعيش الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل. هناك إمكانية جيدة للوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام داخل المدينة، بينما هنالك مناطق قليلة في ضواحي المدينة إمكانية الوصول إليها محدودة.



مطار الملكة علياء الدولي



مخيم الطابية



إستثمارات البنية التحتية المخطط لها

ستنشئ أمانة عمّان الكبرى خلية سادسة. آلية التمويل عبارة عن قرض بقيمة ٧,٨٠٠,٠٠٠ يورو، حيث يكون مصدر التمويل ميزانية البلدية والوكالات المانحة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. سنة انتهاء المشروع المتوقعة هي ٢٠٢٢.

من خلال تطوير محطة تنقية عين غزال، ستعمل أمانة عمّان الكبرى على تحديث وتوسيع مرفق معالجة مياه الصرف الصحي الحالي. سيتم تطوير المنشأة لمضاعفة قدرة المعالجة الحالية لتلبية متطلبات أفق التصميم لعام ٢٠٤٥. تبلغ التكلفة ١١,٧٥٠,٠٠٠ يورو ويتم تمويل المشروع من خلال قرض سيادي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. المشروع حالياً ضمن مرحلة دراسة الجدوى.

علاوةً على ذلك، فإن إنشاء مرفق الغباوي للصرف الصحي سيطور محطة جديدة لتفريغ الغازات وخزانات الصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة ٢٢,٥٠٠ م^٣/يومياً، والتي ستحل محل المنشأة الموجودة حالياً في محطة تنقية عين غزال. سيخدم هذا حوالي ٨٤٠,٠٠٠ مواطن. من المتوقع أن ينتهي المشروع عام ٢٠٢٣، ويتم تمويله من خلال قرض سيادي بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وجهات مانحة أخرى برأس مال يبلغ ٢٩٠,٦١٠,٠٠٠ يورو.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع التجريبي إلى حماية المناخ والموارد من خلال الإقتصاد الدائري في الأردن وإلى تقليل الضغط على مكبات النفايات من خلال الفرز من المصدر. سيركز هذا المشروع الذي هو قيد الإنشاء حالياً على ثلاثة أحياء في أمانة عمّان الكبرى من خلال منحة قدرها ٤,٠٠٠,٠٠٠ يورو من الوزارة الاتحادية للتعاون الإقتصادي والتنمية. هناك أيضاً مشروع متوقع يخدم إدارة النفايات، والذي يتضمن تحسين محطة الشاعر لنقل النفايات.

مشاريع تغير المناخ والاستدامة

ستقود أمانة عمّان الكبرى الإستثمار في تطوير مزرعة طاقة شمسية كبيرة على نطاق الشبكة مع شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة بين ٢٠ و ٥٠ ميغاواط. سيعتمد هذا على دراسة جدوى لتحديد المواقع المناسبة. يتماشى هذا مع الهدف الإستراتيجي ١ لخطة عمل عمّان مدينة خضراء والتي تركز على زيادة إمدادات الطاقة المتجددة بنسبة ٢٥% بحلول عام ٢٠٣٥ لتحسين تنوع الطاقة والاستقلالية والمنفعة. تتراوح تكلفة هذه المبادرة بين ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ - ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو بتمويل من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وميزانية الأمانة، والمؤسسات المالية الدولية، والصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للمجتمعات الفقيرة. وسنة الانتهاء المتوقعة هي عام ٢٠٢٦.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف مشروع أمانة عمّان GAM LED إلى تركيب وتشغيل وصيانة وإدارة حل لإنارة الشوارع موفر للطاقة. سيحل هذا المشروع محل حوالي ٢٥,٠٠٠ من أنظمة إنارة الشوارع الحالية بمصابيح موفرة للطاقة (LED). بالإضافة إلى نظام المراقبة ومركز التحكم في إنارة الشوارع. تقدر تكلفة هذه المبادرة ١٨,٥٠٠,٠٠٠ يورو ويتم تمويلها من خلال الإقراض السيادي الفرعي لأمانة عمّان الكبرى من قبل البنك الأوروبي

في هذا القسم، ننظر إلى إستثمارات البنية التحتية المخطط لها، وقد تم جمع معظم المعلومات من «خطة عمل عمّان مدينة خضراء»^{٢٨٥} والتحقق منها من خلال الإجماعات مع أمانة عمّان الكبرى.

إستثمارات البنية التحتية

تم تخصيص ما يقرب من ٤٤% من النفقات المالية لأمانة عمّان الكبرى في عام ٢٠١٦ لمشاريع البنية التحتية.

مشاريع التطوير الحضري الرئيسية

في عمّان، يعمل مشروع تحسين «ظروف المعيشية في الأحياء الأقل حظاً» على تحسين شبكة البنية التحتية الخضراء من خلال مشروع يجسد عناصر البنية التحتية الخضراء، ومن ثم يوضح بدائل للتخضير الحضري. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المناطق الترفيهية المشيدة حديثاً والمحسنه في تحسين نوعية حياة السكان في منطقتي النصر وبدر، والتي تنفذها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتمويل قدره ٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو من الوزارة الاتحادية للتعاون الإقتصادي والتنمية. وقد تم الانتهاء من المشروع عام ٢٠٢١.

مشاريع النقل والتنقل الحضري الرئيسية

هناك العديد من المشاريع المحتملة لتعزيز قطاع النقل والتنقل الحضري، مثل: تطوير مواقف الحافلات المزودة بالطاقة الشمسية، وتوسيع شبكات الحافلات المدمجة، وأساطيل الحافلات منخفضة الانبعاثات، وتنفيذ مشروع تجريبي لتعزيز التنقل النشط، وتركيب أنظمة النقل الذكية وتنفيذ نظام ذكي لوقوف السيارات في الشارع.

مشاريع إدارة النفايات الرئيسية

هناك نظام للمعالجة البيولوجية الميكانيكية وهو قيد الإنشاء حالياً ويعمل على تثبيت وفصل النفايات التي لا تناسب إعادة التدوير، واستخراج المواد القابلة لإعادة التدوير وإنتاج وقود صلب قابل للاسترداد للتطبيقات الحرارية الصناعية. يتكون هذا المشروع من تطوير منشأة لمعالجة النفايات الميكانيكية والبيولوجية بطاقة إنتاجية أولية تبلغ ٢٣٩ طناً / يومياً في وحدة معالجة واحدة. سيتم إنشاء مركز تدريب في مكب نفايات الغباوي. وهذا يتماشى مع الهدف الإستراتيجي ٧ من خطة عمل عمّان مدينة خضراء، وهو توظيف مبادئ الدائرية في إدارة النفايات، وكذلك الهدف الإستراتيجي ٨ لتقليل كمية النفايات المرسله إلى مكبات النفايات بنسبة ١٢% بحلول عام ٢٠٣٠. المشروع ممول من مجموعة بنك التنمية الألماني وتكلفته ١٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم أمانة عمّان بتحديث وتوسيع محطة الشاعر لتحويل النفايات، مما في ذلك شبكة الطرق لتحسين التنسيق بين المركبات في الموقع. ويشمل ذلك إضافة مكبس نفايات هيدروليكيين بطاقة ٩٠ طن في الساعة، ومحطة وزن، وعدة حاويات، ومبنى إداري وكافة الأشغال المدنية والكهربائية والميكانيكية. المشروع حالياً ضمن مرحلة دراسة الجدوى. تبلغ تكلفة المشروع ٦,٥٠٠,٠٠٠ يورو ويتم تمويله من ميزانية البلدية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. علاوةً على ذلك، ولزيادة طاقة مكب الغباوي،

لإعادة الإعمار والتنمية. وفقاً لخطة عمل عمان مدينة خضراء، فإن الجدول الزمني للمشروع هو ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٤.

يشمل تمويل مشروع العدادات والبطاريات الذكية، الذي تم تنفيذه بالشراكة مع شركة الكهرباء الأردنية، عنصرين: الأول هو العدادات الذكية حيث قامت شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة بالفعل بتركيب ما يقرب من ١٧٠,٠٠٠ عداد، وتهدف إلى نشر ١٥٠,٠٠٠ عداد ذكي سنوياً على مدى السنوات الأربع القادمة. والثاني هو الإستثمار في وحدات تخزين البطاريات لتحقيق الاستقرار في الشبكة وزيادة سعة طاقتها لإستيعاب أنظمة الطاقة الكهروضوئية الإضافية الموزعة. تخطط شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة للإستثمار في البطاريات الصغيرة بسعة تخزين لكل بطارية ١٠ ميجاوات في الساعة تقريباً. الوكالات المانحة هي صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، وصندوق الإستثمار المناخي التابع لمرفق البيئة العالمية ، والبرنامج التجريبي للصمود مع تغير المناخ الذي تبلغ تكلفته ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو. وتقدر خطة عمل عمان مدينة خضراء أن الجدول الزمني للمشروع سيكون من ٢٠٢١-٢٠٢٣.

علاوةً على ذلك، يسعى مشروع توسيع نظام استرداد غاز المكب الحالي إلى تصميم وبناء نظام خلية رقم ٤ للغاز الحيوي وتوصيله بالنظام الحالي أثناء التشغيل. المشروع ممول من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتكلفة قدرها ٦,٤٨٤,٥٨٦ يورو، ومن المتوقع أن يكتمل في عام ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه، تشمل المشاريع المحتملة الأخرى المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة: تحسين وتوسيع الوصول إلى شبكات المياه والصرف الصحي، وتنفيذ الحلول المستمدة من الطبيعة لبحيرة الرصيفة، فضلاً عن تطوير منطقة ترفيهية مستدامة، والإستثمار في التوسع في المساحات الخضراء وتحسين التنمية التشاركية للبنية التحتية الخضراء للأحياء الفقيرة في عمان.

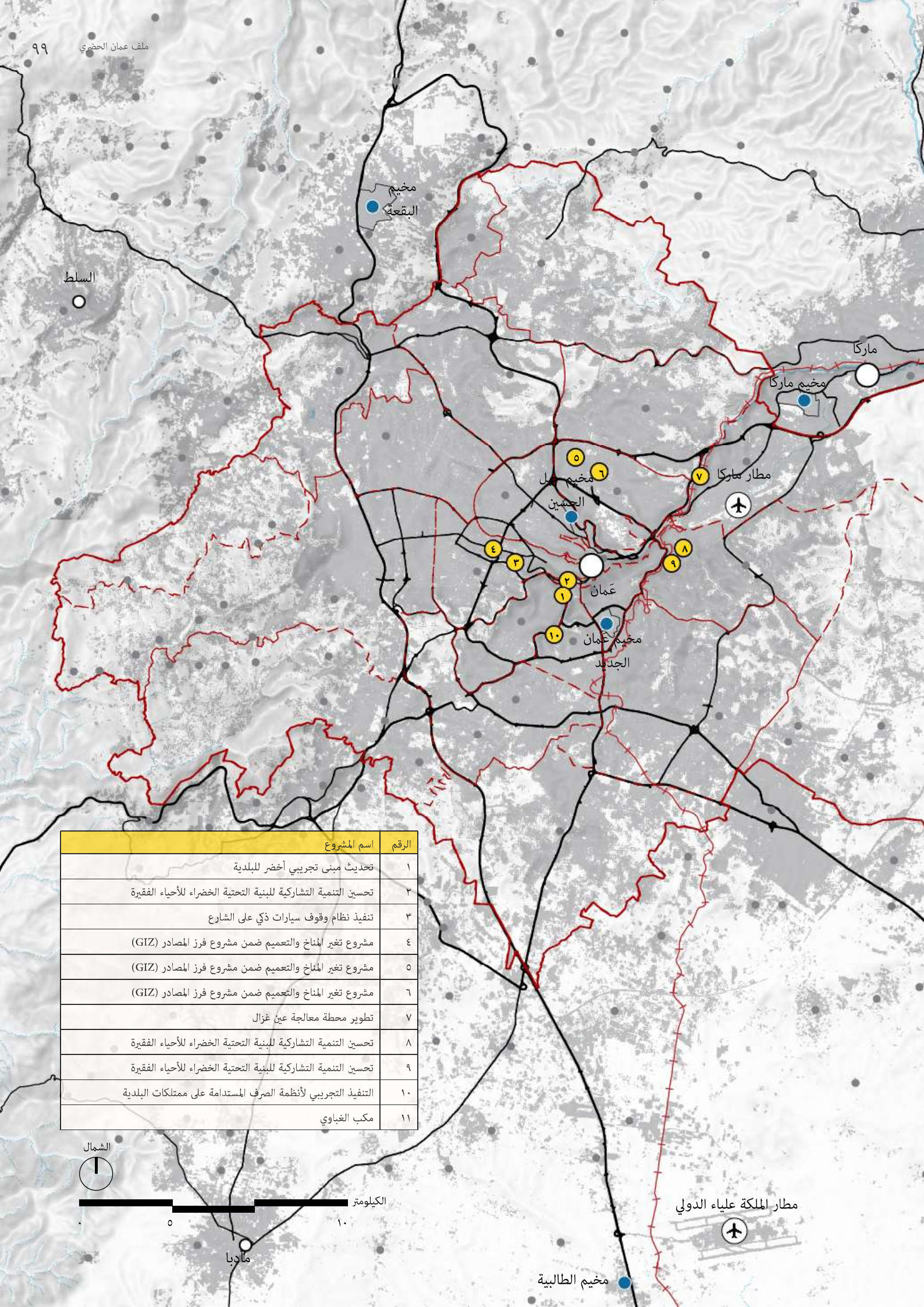
مشاريع إدارة مياه الأمطار

ستقوم المدينة بدمج أسس أنظمة الصرف المستدامة (SuDS) في جميع المباني المملوكة ملكية عامة القائمة والمخطط لها لدعم دمج التصميم الحضري الدقيق للمياه وأنظمة الصرف المستدامة من خلال مشروع تعزيز المنفعة ضد الفيضانات المفاجئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة المستوطنات البشرية، الممول من قبل حكومة اليابان. تم تحديد ١٢٠ موقعاً مناسباً للمشاريع التجريبية في دراسة تقييم مخاطر الفيضانات وتحديد المخاطر. يسعى هذا إلى المساعدة في تقليل آثار الفيضانات والجفاف، بالإضافة إلى المساعدة في تأمين إمدادات مياه أكثر موثوقية. بالنسبة لعنصر الزراعة في هذا البرنامج، ستركز أنظمة تنمية الموارد المائية على الزراعة في المناطق الجافة والمقاومة للجفاف. بشكل عام، يهدف هذا إلى تقليل مخاطر الفيضانات في المناطق الحيوية بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠. تسعى أمانة عمان الكبرى إلى الحصول على تمويل بين ٩,٤٠٠,٠٠٠ - ١٣,٧١٠,٠٠٠ يورو لهذا المشروع بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٣٠.^{٣٨٦}



بالإضافة إلى ذلك، ضمن إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) «تعزيز الاستقرار الاجتماعي وزيادة منعة المجتمعات الأكثر تأثراً من الاردنيين والأجانب السوريين لمواجهة الفيضانات المفاجئة» ، يتم تنفيذ مشروع ريادي للتخفيف من حدة الفيضانات المفاجئة في مثلث الزهور الأخضر، على بعد حوالي ٣ كيلومترات جنوب غرب وسط مدينة عمان. وهو مبني على فكرة احتجاز مياه الأمطار ويتكون من آليتين رئيسيتين: خزان خرساني تحت الأرض (~ ٥٠٠ م^٢) ومنطقة احتفاظ حيوي (~ ٢٠٠٠ م^٢). تعتبر الأنظمة المقترحة أكثر استدامة من طرق الصرف التقليدية لأنها من الممكن أن تخفف العديد من الآثار الضارة لجريان مياه الأمطار على البيئة في المناطق الحضرية. وتبلغ تكلفة المشروع حوالي ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

هناك أيضاً مشروع آخر محتمل يخدم إدارة مياه الأمطار، والذي يتضمن تطوير نقل و / أو تخزين المياه لتقليل مخاطر الفيضانات.



الرقم	اسم المشروع
١	تحديث مبنى تجريبي أخضر للبلدية
٢	تحسين التنمية التشاركية للبنية التحتية الخضراء للأحياء الفقيرة
٣	تنفيذ نظام وقوف سيارات ذكي على الشارع
٤	مشروع تغير المناخ والتعميم ضمن مشروع فرز المصادر (GIZ)
٥	مشروع تغير المناخ والتعميم ضمن مشروع فرز المصادر (GIZ)
٦	مشروع تغير المناخ والتعميم ضمن مشروع فرز المصادر (GIZ)
٧	تطوير محطة معالجة عين غزال
٨	تحسين التنمية التشاركية للبنية التحتية الخضراء للأحياء الفقيرة
٩	تحسين التنمية التشاركية للبنية التحتية الخضراء للأحياء الفقيرة
١٠	التنفيذ التجريبي لأنظمة الصرف المستدامة على ممتلكات البلدية
١١	مكب الغياوي

الشمال



الكيلومتر

٠ ١٠

مادبا

مخيم الطابية

مطار الملكة علياء الدولي

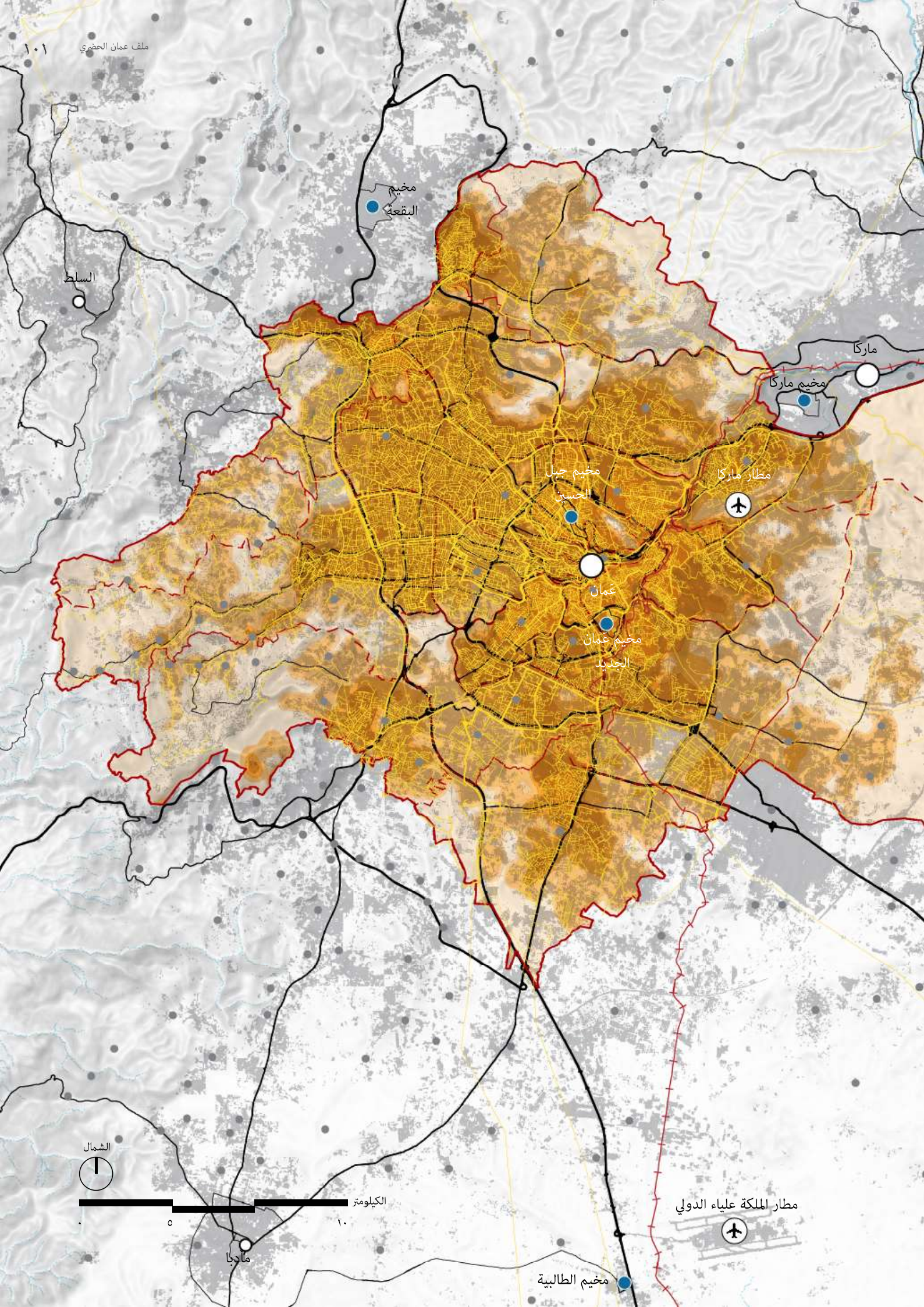


الوصول إلى الخدمات الأساسية

بشكل عام، سكان أمانة عمان الكبرى متصلون جيداً بشبكات الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي ومياه الأمطار والكهرباء والاتصالات.

الحصول على الطاقة والكهرباء

يحصل حوالي ٩٩,٣٪ من سكان عمان على خدمة الكهرباء، حيث يقدر عدد المشتركين في الخدمة بنحو ١,٢ مليون مشترك. تستهلك الأسر حوالي ٤٦٪ من الكهرباء المزودة، تليها الصناعة التي تستهلك ٢٢٪، والقطاع التجاري الذي يستهلك ١٥٪. وفي الوقت نفسه، فإن ضخ المياه يستهلك ١٥٪ وإنارة الشوارع ٢٪. بالإضافة إلى ذلك، تولد مصادر الطاقة المتجددة حوالي ١٥٪ من الطاقة المنتجة. يتم توليد ٥٤ جيجا واط / ساعة من الطاقة الكهربائية من الوحدات المائية، وتولد ١٢٣ جيجاواط / ساعة من طاقة الرياح، ٤ جيجاواط / ساعة من الغاز الحيوي و ٢ جيجاواط / ساعة تولدها الطاقة الشمسية.^{٣٨٧}



السلطان

مخيم البقعة

ماركا

مخيم ماركا

مخيم جبل الحسين

مطار ماركا

عمان

مخيم عمان الجديد

الشمال

الكيلومتر

مطار الملكة علياء الدولي

مادبا

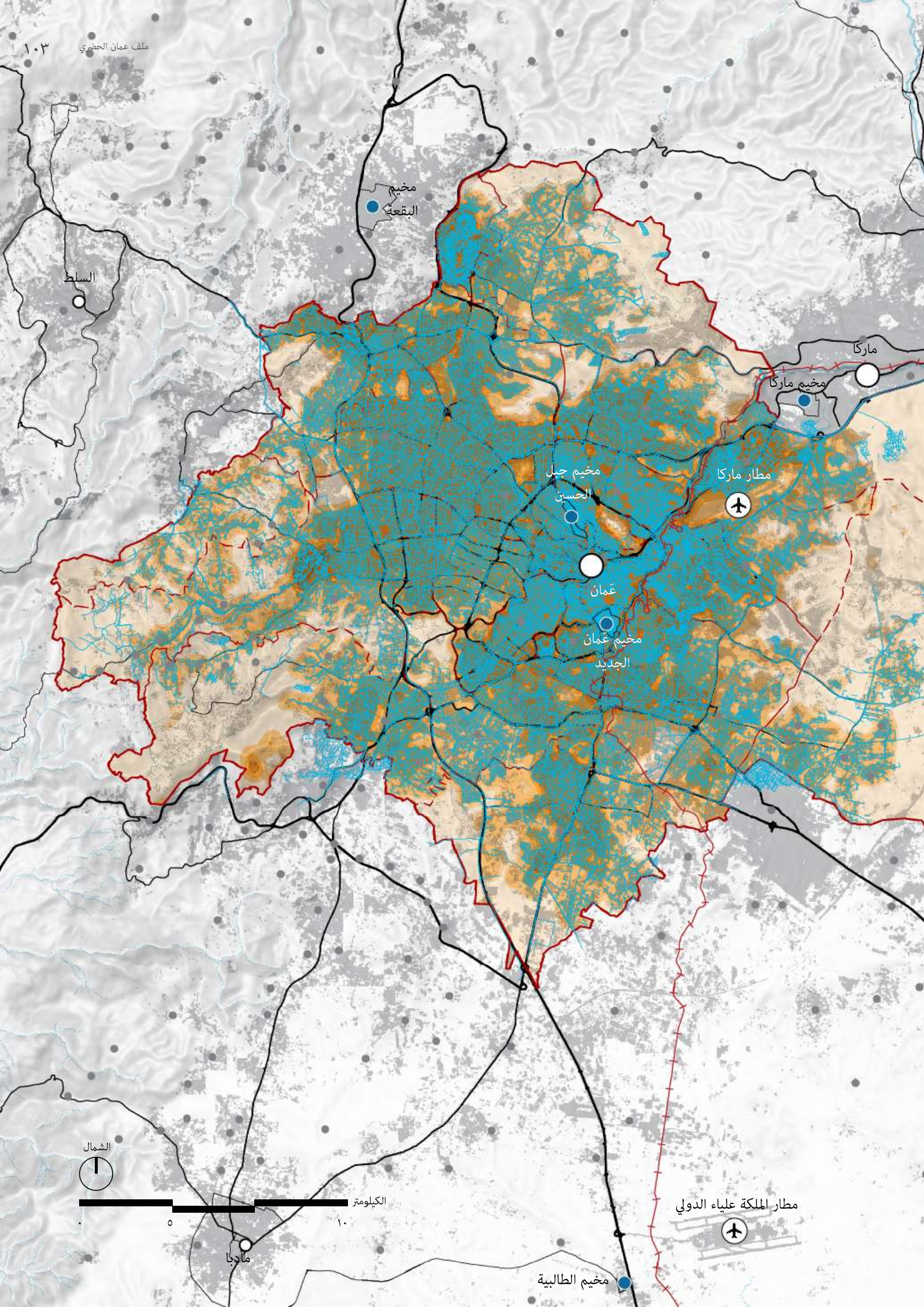
مخيم الطابية

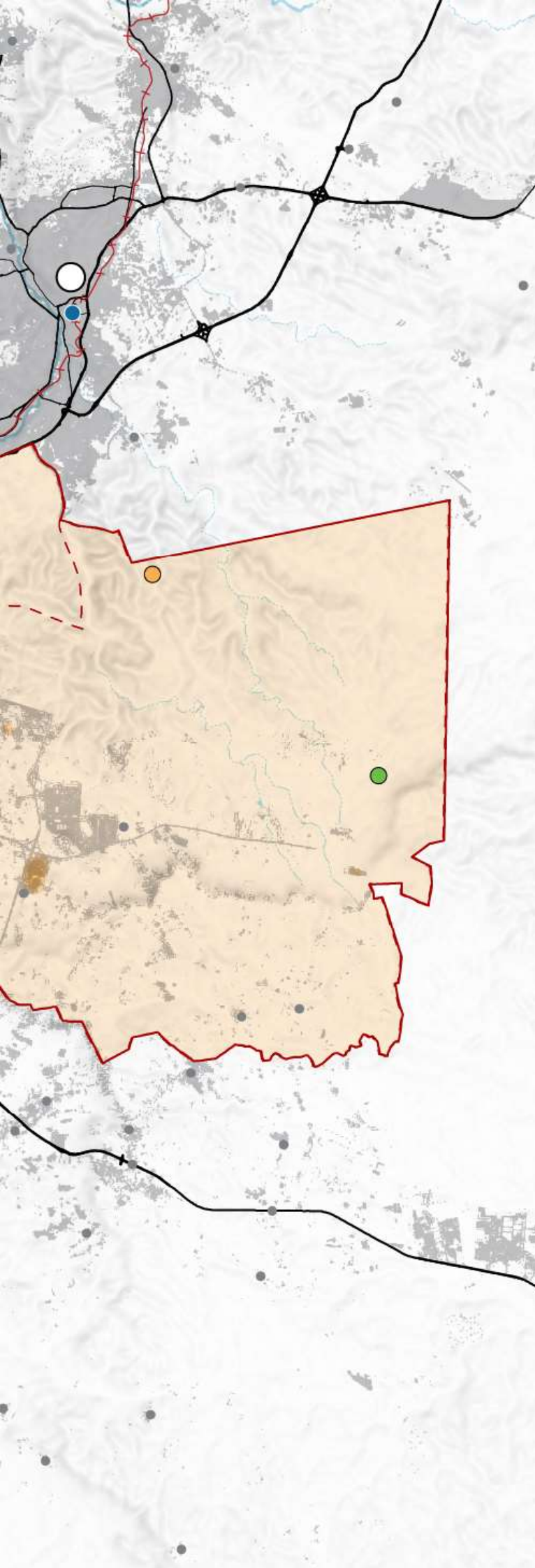
الحصول على المياه

يتم تشغيل شبكة أنابيب المياه في عمان من قبل شركة مياهنا الخاصة المملوكة للدولة، والتي يتم تنظيم إمداداتها من قبل سلطة المياه الأردنية.^{٣٨٨} ما يقرب من ٩٨٪ من الأسر في عمان متصلة بشبكة المياه المنقولة بالأنابيب.^{٣٨٩} ومع ذلك، نظراً لأن الارتفاع الحاد في عدد سكان المدينة قد ساهم في زيادة الطلب على المياه بنسبة ٤٠٪،^{٣٩٠} حيث يقدر استهلاك المياه في أمانة عمان الكبرى بنحو ٧٢,٧٥ لتراً يومياً للفرد،^{٣٩١} فإن إنقطاع الإمدادات يقلل بشكل كبير من قيمة هذه الخدمة للمستهلكين. منذ عام ٢٠٠٥، انخفضت فترات الإمدادات الأسبوعية بمقدار النصف تقريباً^{٣٩٢} إلى متوسط سنوي قدره ٣٧,١٥ ساعة في الأسبوع من إمدادات المياه المستمرة لكل أسرة (ساعة / أسبوع).^{٣٩٣}

للتعامل مع النقص وانقطاع إمدادات المياه، غالباً ما تقوم الأسر بتخزين المياه في خزانات. تقوم معظم الأسر باقتناء خزانات مياه على السطح وأحياناً في الطوابق السفلية، بمتوسط سعة ٣,١٢ م^٣ للأسر ذات الدخل المنخفض و ١٦,٢٤ م^٣ للأسر ذات الدخل المرتفع.^{٣٩٤} بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٣٧٪ من المياه أصبحت بدون عائد.^{٣٩٥}

علاوةً على ذلك، تدفع الأسر في عمان مقابل المياه المنقولة بالأنابيب ومياه الصرف الصحي وفقاً لتعرفة الفئات المتزايدة، والتي تتكون من رسوم لكل وحدة متزايدة خطوة بخطوة ورسوم ثابتة لفئات كميات مختلفة.^{٣٩٦} تبلغ تكاليف كمية إمدادات المياه عبر الأنابيب والتصريف حوالي ١٪ إلى ١,٥٪ من دخل الأسرة.^{٣٩٧} ومع ذلك، بسبب المخاطر الصحية المحتملة، من المرجح أن يمتنع الكثير من السكان عن استخدام المياه المنقولة بالأنابيب لأغراض الشرب.^{٣٩٨} وفي الوقت نفسه، غالباً ما تشمل مصادر المياه البديلة ملء المخزون المنزلي بالمياه من مشغلي الصهاريج الخاصة، أو شراء زجاجات ١٠-٢٠ لتراً من محلات توزيع المياه، أو تنقية المياه المنقولة بالأنابيب أو الصهاريج أو شراء زجاجات مياه بسعة ١ إلى ٢ لتر من المتاجر.^{٣٩٩}





الوصول إلى شبكة الصرف الصحي

يتم تقديم خدمات جمع المياه العادمة بما يقدر لـ ٧٩,٤٪ من سكان أمانة عَمَان الكبرى، مع وجود أدلة تشير إلى أن أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الصرف الصحي بالأنابيب يستخدمون الآبار الخاصة بتجميع مياه الصرف الصحي عوضاً عن ذلك.^{٤٠٠}

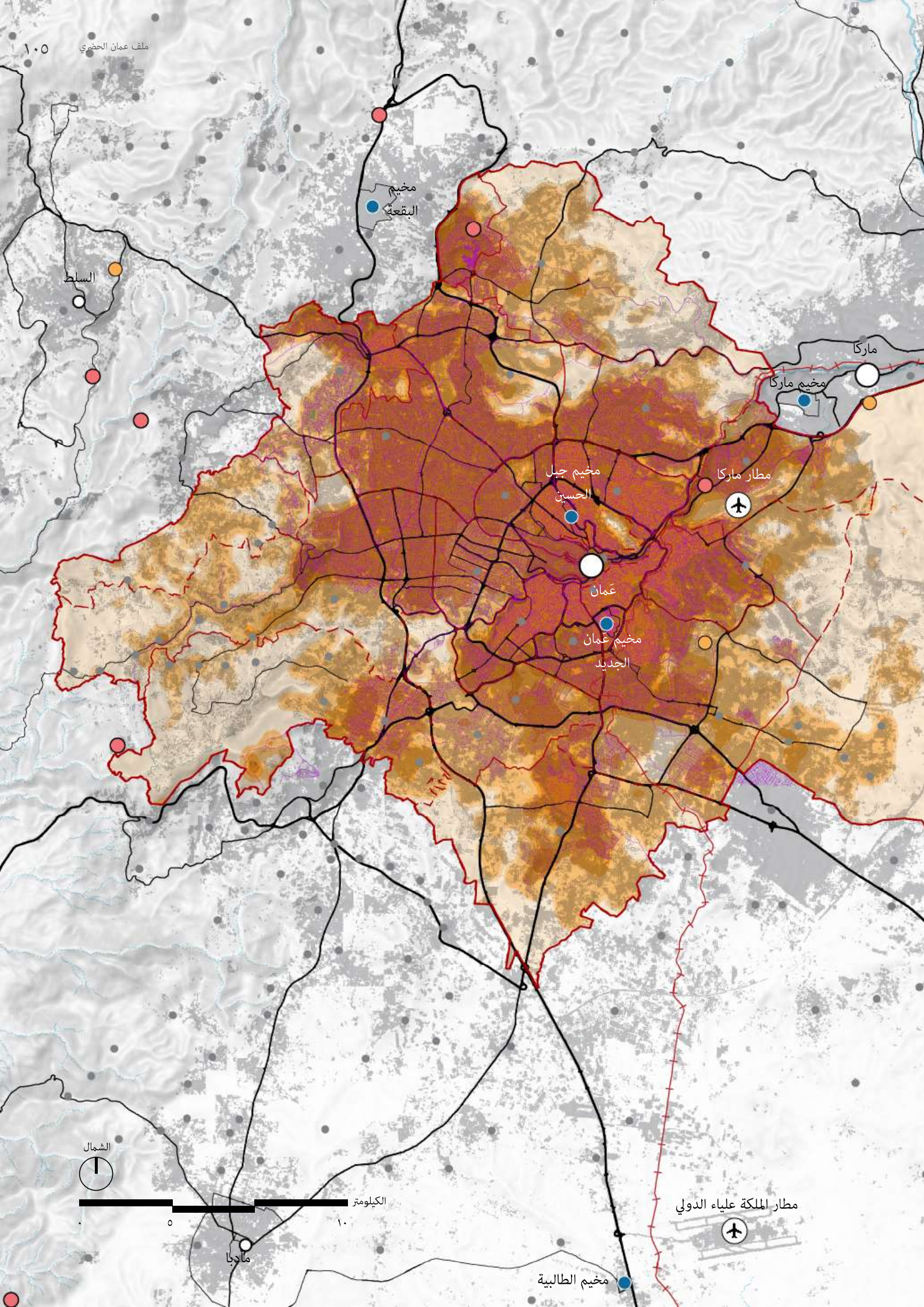
إدارة النفايات الصلبة

أمانة عَمَان الكبرى مسؤولة عن تنفيذ جميع عمليات إدارة النفايات داخل حدودها،^{٤٠١} ويتم تقديم خدمات جمع النفايات الصلبة البلدية إلى ٩٩٪ من السكان.^{٤٠٢} في عام ٢٠١٥، كان إنتاج النفايات في أمانة عَمَان الكبرى يتراوح بين ٢,٥٠٠ و ٢,٧٠٠ طن يومياً، ليصل إلى ٣,٠٠٠ طن يومياً في شهر رمضان وخلال احتفالات العيد.^{٤٠٣} ومع ذلك، أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى زيادة قدرها ١,٠٠٠ طن من النفايات يومياً.^{٤٠٤} يبلغ إجمالي إنتاج النفايات الصلبة حالياً ٣٧٩,٦ كجم / سنة/فرد.^{٤٠٥}

تعمل خدمات الجمع اليومية لأمانة عَمَان الكبرى في ٢٢ منطقة. يتم نقل النفايات التي تم جمعها بشكل عام إلى محطة تحويل شرق عَمَان، ثم نقلها في شاحنات إلى مكب الغباوي للنفايات في منطقة أحد حوالي ٤٠ كم شرق وسط المدينة.^{٤٠٦} نسبة النفايات الصلبة البلدية التي يتم فرزها وإعادة تدويرها حسب نوع النفايات (على سبيل المثال، الورق والزجاج والبطاريات وزجاجات البوليفينيل كلوريد والمعادن) محدودة بـ ٣٪.^{٤٠٧} تشير التقديرات إلى أن العمر الافتراضي لمكبات النفايات الحالية يبلغ ١٦ عاماً قبل أن تصل إلى طاقتها الإستيعابية.^{٤٠٨}

شبكة تصريف مياه الأمطار

وجدت دراسة أجريت عام ٢٠١٢ أن أكثر من ٦٠٪ من الطرق في مواقع محددة داخل مدينة عَمَان تواجه مشاكل أثناء هطول الأمطار الغزيرة بسبب الظروف السيئة لشبكات الصرف الصحي الموجودة.^{٤٠٩}



مخيم
البقعع

السلط

ماركا

مخيم ماركا

مخيم جيل
الحسين

مطار ماركا

عمان

مخيم عمان
الجديد

الشمال

الكيلومتر

مطار الملكة علياء الدولي

مادبا

مخيم الطابية

الوصول إلى المرافق العامة

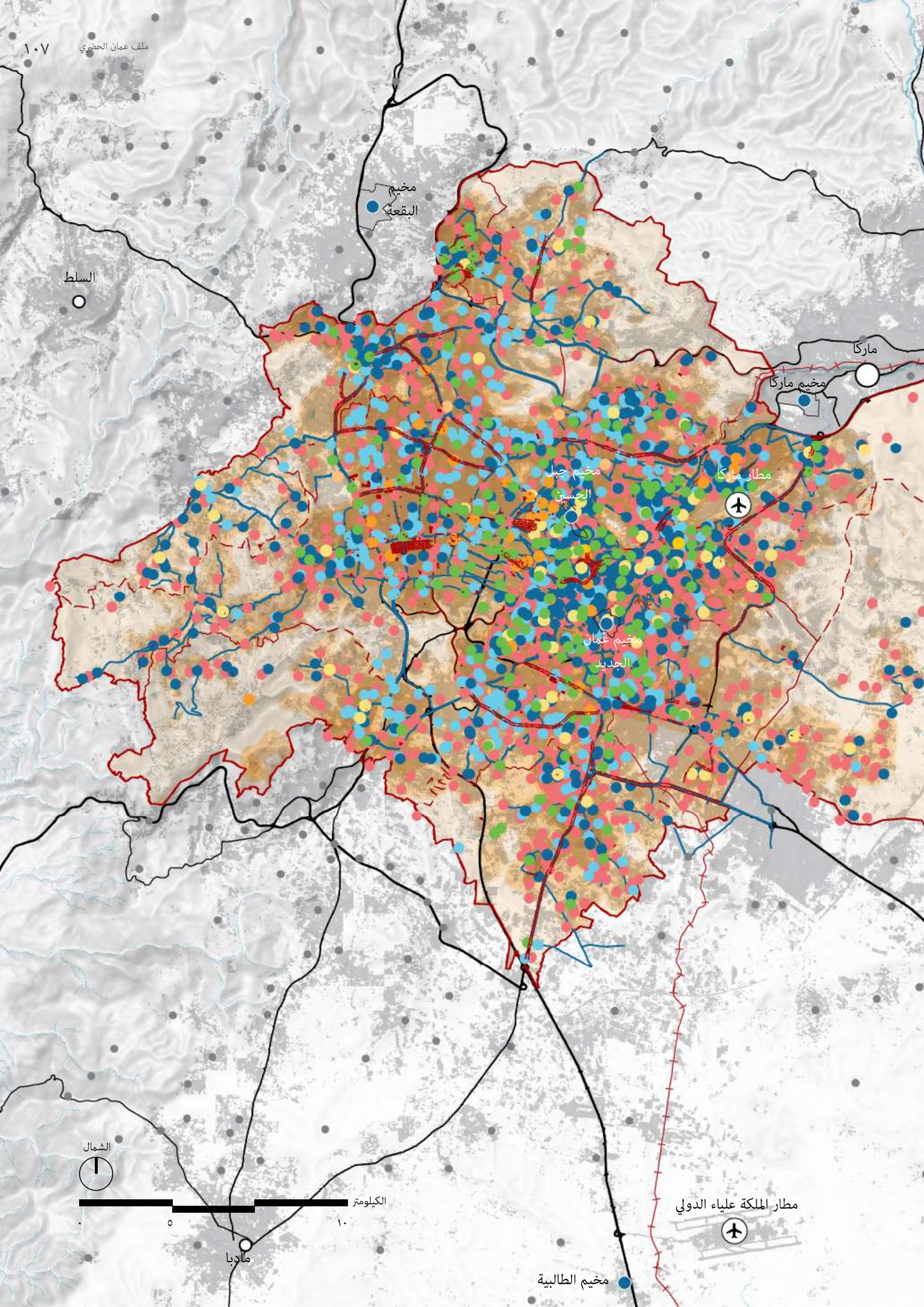
تسعى أمانة عَمَان الكبرى، من خلال خدماتها ومرافقها على المستوى المحلي، إلى ضمان التماسك الاجتماعي بين السكان مع تشكيل هوية شاملة للمدينة. من خلال وجود أنشطة مفتوحة في مبانيها الـ ٢٠٠، والتي تشمل المراكز المجتمعية والمكتبات والمراكز الثقافية والمنتزهات الترفيهية /او المساحات الخضراء، تقدم أمانة عَمَان الكبرى خدماتها لجميع المقيمين في مناطقها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم البلدية خدمات ملموسة مثل تنظيف الشوارع والجوانب المتعلقة بالبيئة، تصاريح البناء، الأسواق الشعبية، التفتيش الصحي وصيانة البنية التحتية الحضرية.^{٤١} جميع الخدمات التي تقدمها البلدية والأنشطة التي تستهدف المجتمع متاحة للسكان المحليين والأجانب على حدٍ سواء.

كما اتخذت أمانة عَمَان الكبرى خطوات محددة لمعالجة القضايا المتعلقة بحصول المهاجرين على الخدمات الأساسية وسبل العيش للأجانب. لذلك، فهي تشارك في البرامج الممولة والمدارة تحت رعاية منظمات المعونة الحكومية والدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، و الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، و لجنة الإنقاذ الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وغيرها.

تُظهر الخريطة التوزيع المكاني للمرافق العامة داخل الحدود الإدارية لأمانة عَمَان الكبرى بما في ذلك المرافق التعليمية، و الصحية، و الدينية، التجارية والترفيهية.

من الواضح أن توافر المرافق العامة يتبع المناطق المأهولة بالسكان. تتركز المرافق العامة بشكل كبير في وسط المدينة، وهذا يتوافق مع الكثافة السكانية العالية هناك، وتقل كلما تحركت نحو أطراف مدينة عَمَان الكبرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الصفحات القادمة تم تجاهل الطبوغرافية خلال تحليل شبكة الطرق الذي تم إجراؤه على مختلف المرافق العامة، لأن ٩٢,٣٪ من الطرق في مدينة عَمَان بها انحدارات أقل من ١٥ درجة مما يعني أن ليس لها تأثير كبير على تحليل إمكانية الوصول المكاني.



مخيم
البقعع

السلط

ماركا

مخيم ماركا

مطار ماركا

مخيم جبل
الحسين

مخيم عمان
الجديد

الشمال

الكيلومتر

مطار الملكة علياء الدولي

مادبا

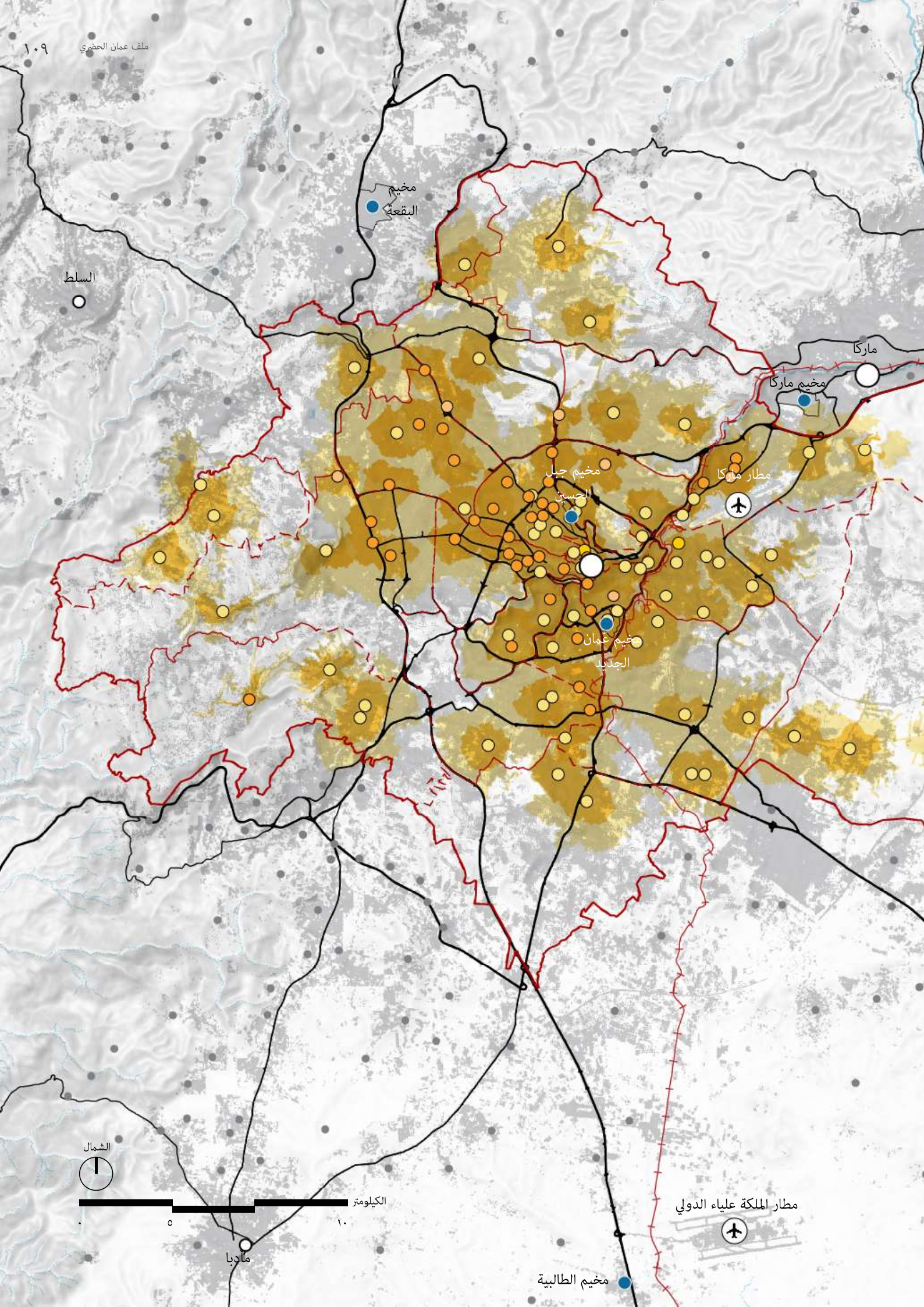
مخيم الطابية

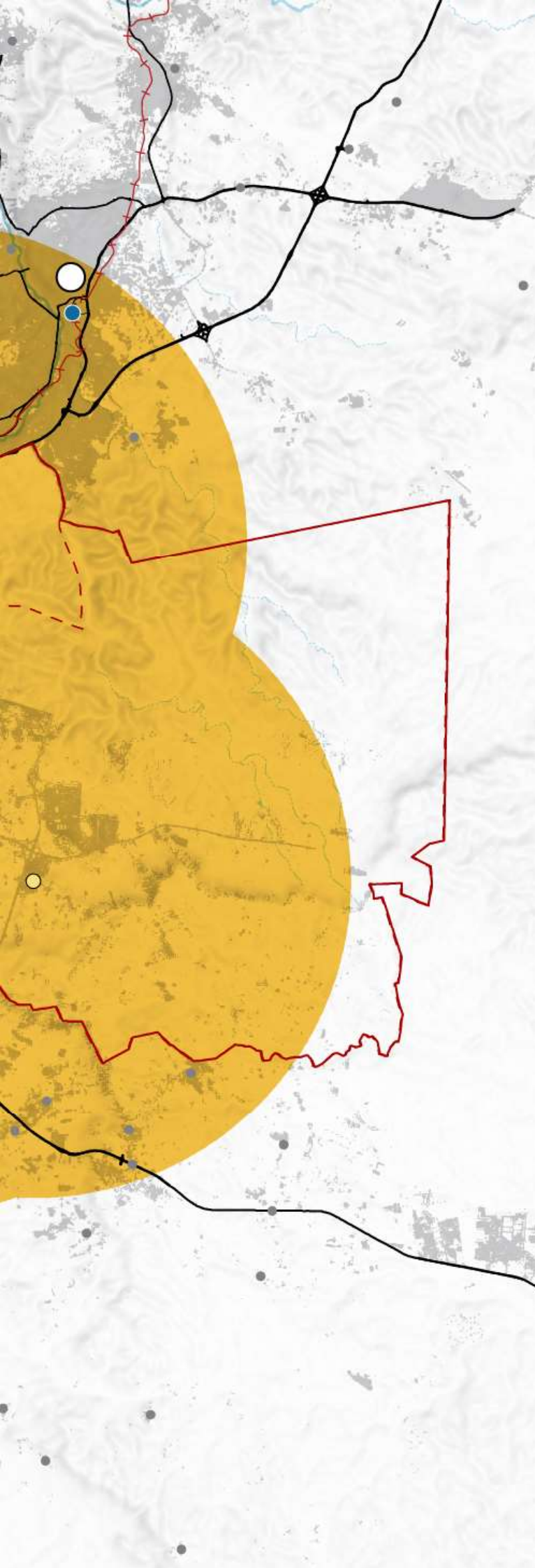
الوصول إلى المرافق العامة / المرافق الصحية

يمتلك الأردن نظام رعاية صحية متقدماً، حيث تم تصنيفه من قبل البنك الدولي بأنه المزود الأول لخدمات الرعاية الصحية في المنطقة ومن بين الخمسة الأوائل في العالم.^{٤١١} على مر السنين، برز الأردن كواحد من أكثر المواقع المرغوبة في المنطقة للسياحة العلاجية، ويكتسب بشكل سريع سمعة دولية للرعاية الصحية عالية الجودة وبتكلفة ميسورة.^{٤١٢} بسبب التحولات الأخيرة في المناخ السياسي في الشرق الأوسط، قبل الأردن تدفق اللاجئين وقد أدى ذلك، إلى جانب زيادة عدد السكان المحليين، إلى زيادة كبيرة في الطلب على المستشفيات، بالإضافة إلى الطلب على البنية التحتية والخدمات الصحية المناسبة والمستدامة بشكل عام.^{٤١٣} ينقسم نظام الرعاية الصحية في البلاد بشكل أساسي بين المؤسسات العامة والخاصة. يوفر القطاع العام ٣٧٪ من جميع أسرة المستشفيات في الدولة، بينما توفر الخدمات الطبية الملكية العسكرية ٢٤٪ من الأسرة، والقطاع الخاص يوفر ٣٦٪ من الأسرة.^{٤١٤} يوجد حالياً ١١٧ مستشفى في الأردن تقدم خدماتها للمرضى الأردنيين وغير الأردنيين. هناك ٦٩ مستشفى خاصاً، ٣١ مستشفى حكومياً، ١٥ مستشفى للخدمات الطبية الملكية ومستشفىين جامعيين.^{٤١٥}

بالإضافة إلى القطاعين العام والخاص، يتم توفير جزء كبير من الرعاية الصحية في الأردن، وتحديدًا للاجئين، من خلال البرامج التي تقودها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير الحكومية. الأونروا هي المزود المهيمن للرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين. فهي توفر رعاية صحية وقائية مجانية أو مدعومة بشكل كبير وخدمات طبية علاجية محدودة للمستفيدين في مراكزها الصحية الموجودة داخل وخارج مخيمات اللاجئين.^{٤١٦} علاوةً على ذلك، بموجب اتفاقية مع وزارة الصحة، تحيل الأونروا المرضى إلى المستشفيات العامة لتلقي العلاج وتغطي جزءاً من تكلفة بعض الحالات إلى المستشفيات للرعاية الداخلية للمرضى.^{٤١٧} علاوةً على ذلك، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنباً إلى جنب مع الشركاء في مجال الصحة، دعم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية لجميع اللاجئين الآخرين في المخيمات والمناطق الحضرية من خلال نظام الإحالة وبرنامج النقد مقابل الصحة.^{٤١٨} تتوفر الخدمات الصحية التي تدعمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجاناً لجميع الفئات الضعيفة من اللاجئين بإستثناء الفلسطينيين.^{٤١٩}

بالإضافة إلى ذلك، حتى أواخر عام ٢٠١٤، قدمت وزارة الصحة الأردنية رعاية صحية مجانية لجميع اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مما شكل عبئاً كبيراً على نظام الرعاية الصحية.^{٤٢٠} رداً على ذلك، أعلنت الحكومة الأردنية عن سياسة جديدة للحصول على الخدمات الصحية في أوائل عام ٢٠١٨، مما قلل من مستوى حصول جميع اللاجئين خارج المخيمات على الخدمات الصحية، حيث طلب من اللاجئين دفع ٨٠٪ من السعر الكامل للأجانب في مرافق وزارة الصحة (وهذا يمثل ٢-٥ أضعاف زيادة في أسعار الخدمة).^{٤٢١، ٤٢٢} تسببت السياسة الجديدة والارتفاع الهائل في تكلفة الخدمات الصحية في معاناة كبيرة لجميع اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات. وقد أثر ذلك على الوصولية إلى مرافق الرعاية الصحية وأنماط الإستخدام بين اللاجئين في المناطق الحضرية. كان التأثير على الفئات الأقل قدرة من اللاجئين السوريين هو الأشد، حيث قلل حصول ٦٩٪ من الأسر على الرعاية الصحية، وأفاد ٩٪ أن الأدوية

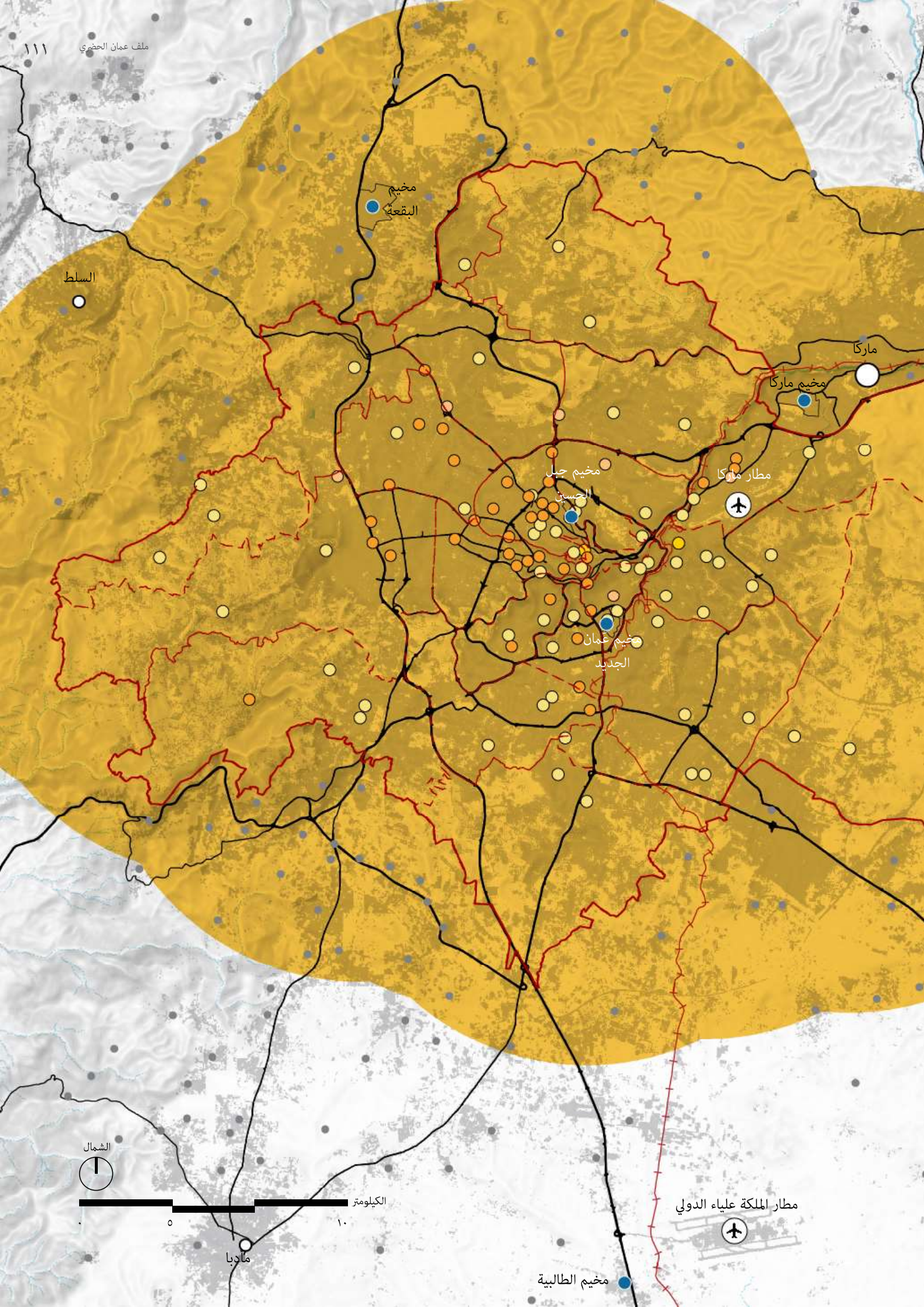




كانت باهظة الثمن، و ١٧٪ من الأسر زادت ديونها، وأكثر من ٥٣٪ من السوريين أنفقوا أكثر من ١٠٪ من نفقاتهم على المستلزمات الصحية.^{٤٣٣} في عام ٢٠١٩، أعادت الحكومة الأردنية حصول اللاجئين السوريين على الرعاية الصحية العامة المدعومة.^{٤٣٤} تم تمديد هذه في عام ٢٠٢٠، لجميع طالبي اللجوء واللاجئين غير السوريين في جميع أنحاء الأردن.^{٤٣٥} وبناء على ذلك، تتوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية وبعض الثالثية لجميع اللاجئين المسجلين من جميع الجنسيات، بأسعار تقديم الخدمات للأردنيين غير المؤمن عليهم في مراكز الصحة العامة والمستشفيات الحكومية.^{٤٣٦} عادة ما تعتبر الأجور التي يدفعها الأردنيين غير المؤمن عليهم في متناول الفئات غير المتأثرة لمستويات الرعاية الثانوية والثالثة.^{٤٣٧}

بناءً على آخر تعداد سكاني، فإن حوالي ٥٦٪ من إجمالي سكان المملكة مؤمن عليهم.^{٤٣٨} غالبية الأردنيين لديهم تأمين في القطاع العام، في حين أن البقية مغطيين بالتأمين من مصادر خاصة أو جامعية أو عسكرية. ومع ذلك، هناك تباين كبير بين منطقة وأخرى للسكان في التأمين الصحي، حيث سجلت محافظة عمان عام ٢٠١٥ أقل نسبة من السكان المشمولين بالتأمين الصحي، بنسبة ٤١,٢٪ أقل بكثير من المتوسط الوطني.^{٤٣٩} علاوةً على ذلك، فيما يتعلق بمعدلات التطعيم ضد فيروس كوفيد-١٩، وبناء على أحدث الإحصائيات من تقارير وزارة الصحة، قدم الأردن ما يقرب من ٨ ملايين جرعة من لقاحات كوفيد-١٩ حتى الآن، حيث تم تطعيم ما يقرب من ٣٧,٣٪ من سكان البلاد بشكل كامل بجرعتين و ٤١,٢٪ بجرعة واحدة.^{٤٤٠} بالإضافة إلى ذلك، بناءً على بيانات من وزارة الصحة والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه اعتباراً من نهاية أكتوبر ٢٠٢١، تم تطعيم ٣٣٪ من اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات ضد كوفيد-١٩.^{٤٤١}

على مستوى المدينة، يوجد في أمانة عمان الكبرى ٥ مستشفيات عامة، اثنان منها متخصصان (مستشفى للأمراض النفسية ومركز واحد لعلاج الإدمان)، و ٣ مستشفيات عسكرية، و ٦٧ مركزاً للصحة العامة ومركزين صحيين تابعين للأونروا، موزعين في جميع أحياء المدينة. ويبلغ متوسط عدد أسرة المستشفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ من سكان أمانة عمان الكبرى هو ١٨٠ سريرًا. تعرض الخريطة التوزيع المكاني للمستشفيات العامة والخاصة والمراكز الصحية الموجودة في أمانة عمان الكبرى. ويمكن ل ٤٧,٣٪ من سكان أمانة عمان الكبرى الوصول إلى المستشفيات العامة ومراكز الصحة العامة في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، في حين أن ٨٦,٩٪ يمكنهم الوصول إليها في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام.



السلط

مخيم البقعع

ماركا

مخيم ماركا

مخيم حبل الحسين

مطار مازكا

مخيم عمان الجديد

الشمال

الكيلومتر

مطار الملكة علياء الدولي

مادبا

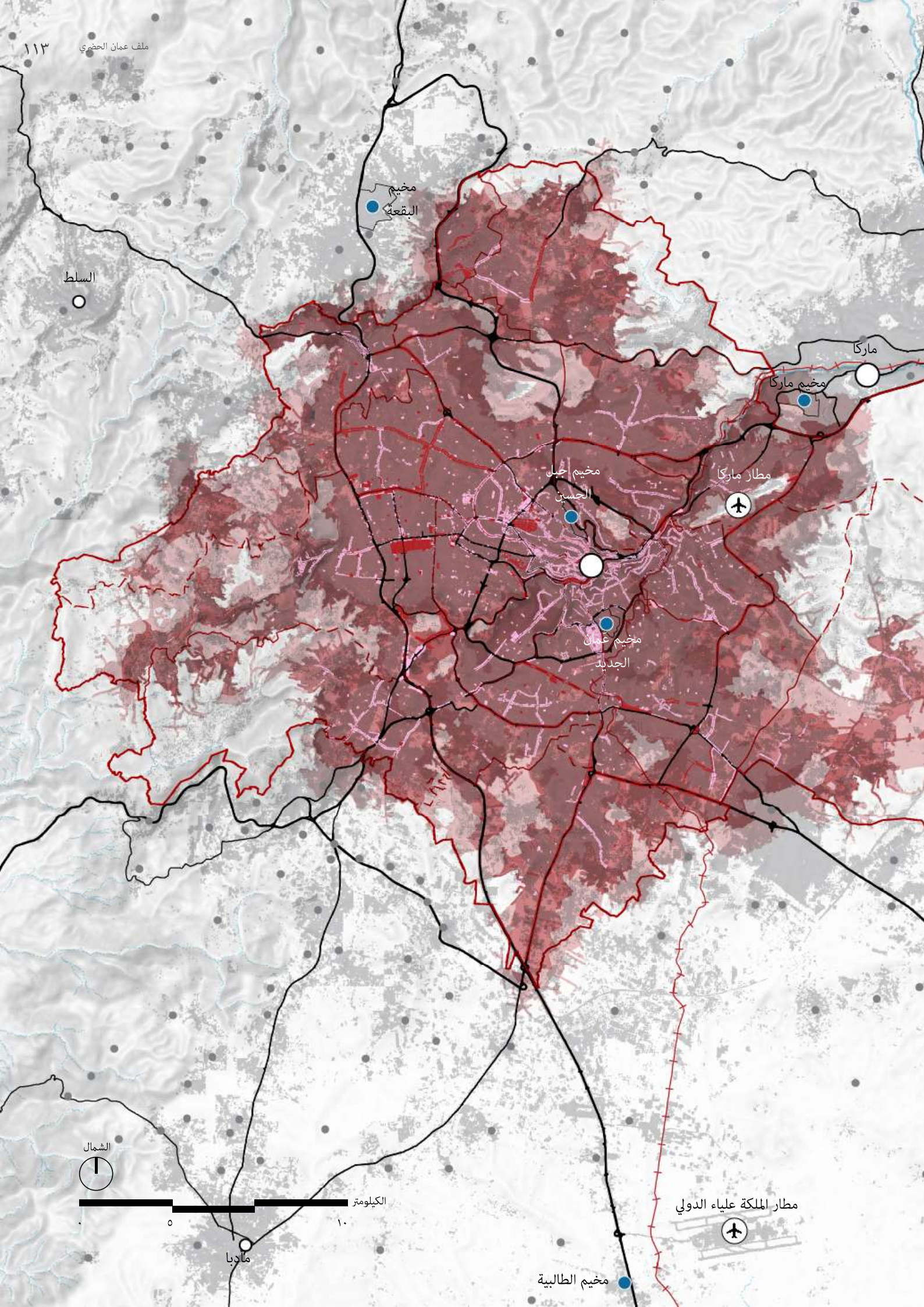
مخيم الطابية

الوصول إلى المرافق العامة / التجارية

في الأردن، عادة ما تشمل المباني في المناطق متعددة الاستخدامات مرافق الخدمات التجارية في الطوابق الأرضية. لذلك، تم أخذ المناطق متعددة الاستخدامات في الاعتبار عند تحليل الوصول إلى الأنشطة التجارية.

يقتصر الاستخدام التجاري و المتعدد للأراضي داخل أمانة عمان الكبرى على ٢,٨٪. كما هو موضح في الخريطة، وتظهر الأنشطة والأعمال التجارية بشكل أكثر وضوحاً في المناطق المحيطة بوسط المدينة وعلى طول الطرق الرئيسية. وبناءً على ذلك، و وفقاً لخريطة إمكانية الوصول التجارية الواردة في تقرير «الأداء ومنعة المدينة» الصادر عن أمانة عمان الكبرى، فإن إمكانية الوصول إلى الخدمات التجارية تكون أكثر على طول الطرق الرئيسية وفي منطقة وسط المدينة، وتنخفض عند التحرك بعيداً عن المناطق الجنوبية والشمالية مخدومة جيداً، ومع ذلك، فإن الوصول إلى الأنشطة التجارية محدود للغاية في شرق أمانة عمان الكبرى، ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية المنخفضة للغاية. كما أن إمكانية الوصول إلى الخدمات التجارية في غرب أمانة العاصمة محدود، ومع ذلك، وفقاً للخريطة، فإن المنطقة الغربية المأهولة تتمتع بوصولية جيدة.

استناداً إلى تحليل مؤشر أهداف التنمية المستدامة للوصول إلى الخدمات العامة في غضون ١٥ و ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام، فإن ٧٨,٩٪ و ٩٧٪ من سكان أمانة عمان الكبرى يمكنهم الوصول إلى الأنشطة التجارية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام و ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام، على التوالي. علاوةً على ذلك، تشير المعايير المحلية إلى أن نصف قطر نطاق المنطقة المخدومة (مسافة المشي) للأنشطة التجارية هو ٥٠٠ متر. وعليه، فإن ٩٣,٥٪ (٣٣٨,٣ كم^٢) من المنطقة الحضرية لأمانة عمان الكبرى مخدومة بالكامل بالأنشطة التجارية، بينما ٦,٥٪ (٢٣,٥ كم^٢) لا تغطيها المنشآت التجارية.



الوصول إلى المرافق العامة / التعليمية

وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، يوجد في الأردن عدد كبير من السكان في سن الدراسة، حيث أن هناك ١,٨ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٥ عاماً حتى نهاية عام ٢٠١٧.^{٤٣٢} ويشكل الأطفال الأردنيون الأغلبية بنسبة ٨٤٪، في حين تبلغ نسبة الأطفال السوريين ١٠٪ والجنسيات الأخرى ٦٪.^{٤٣٣} بالإضافة إلى ذلك، يقطن ٣٦٪ من سكان المملكة ضمن الفئات العمرية الواقعة بسن الدراسة في محافظة عمّان.^{٤٣٤}

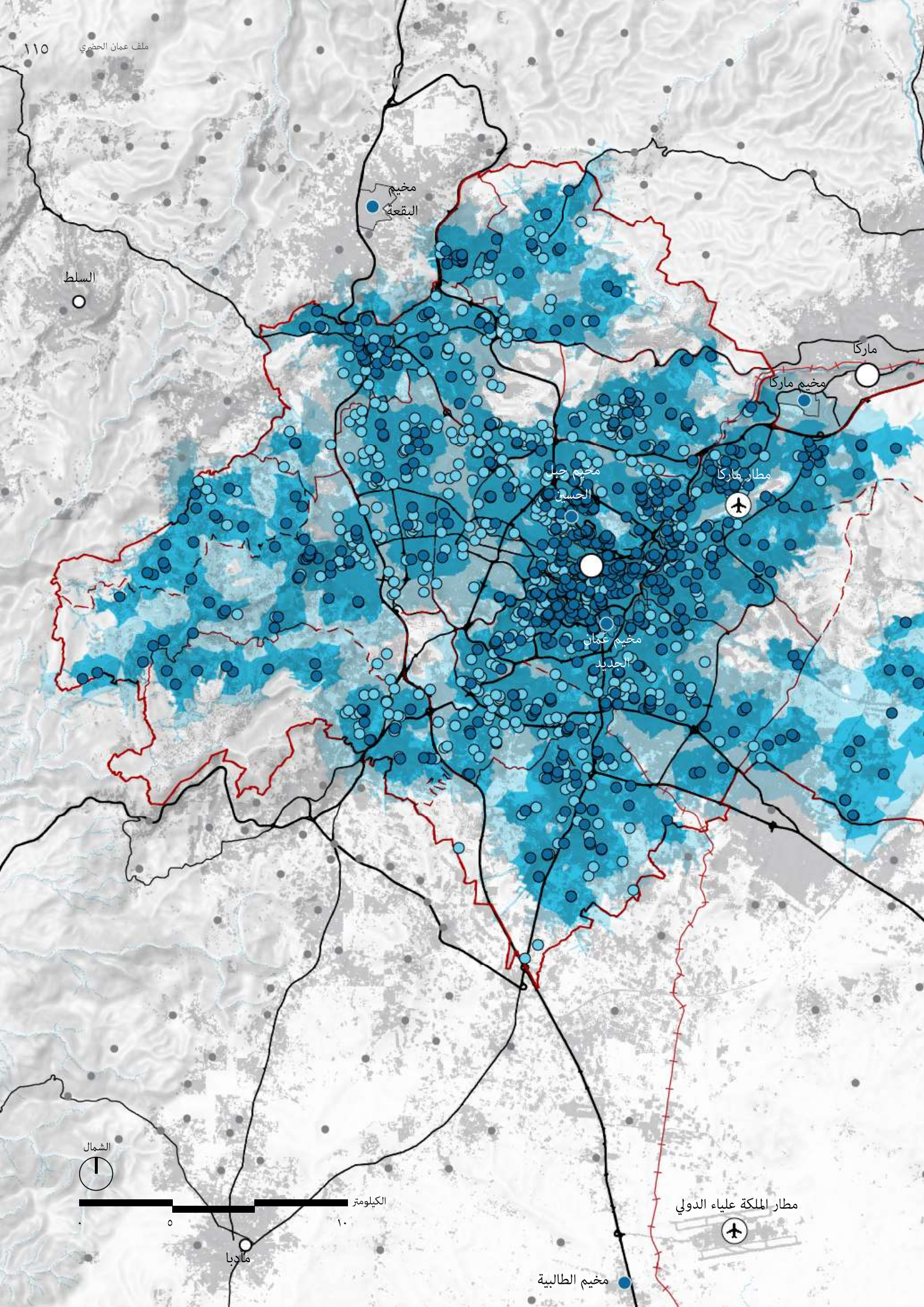
مع دخول الصراع السوري عامه العاشر، يواجه الأطفال السوريون اللاجئين في الأردن عقبات في التعليم تزداد حداثتها مع تقدمهم في التعليم الثانوي. تشمل العوامل الرئيسية التي تساهم في انخفاض التحاق اللاجئين السوريين بالتعليم في الأردن الفقر، و نقص وسائل النقل ميسورة التكلفة والأمنة، و تدهور جودة التعليم في المدارس للأطفال السوريين، و انخفاض قيمة التعليم المستمر للاجئين السوريين بالنظر إلى فرصهم المهنية المحدودة. في الأردن، و العوائق الإدارية التي تحول دون الالتحاق بالمدارس، و فضلاً عن ذلك، الافتقار إلى التسهيلات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.^{٤٣٥} لتخفيف العبء عن المدارس المكتظة في المناطق التي تتركز فيها العائلات السورية، سهلت وزارة التربية والتعليم نظام الفترتين في المدارس الأردنية لإستيعاب الأعداد الكبيرة من الأطفال اللاجئين الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم.^{٤٣٦}

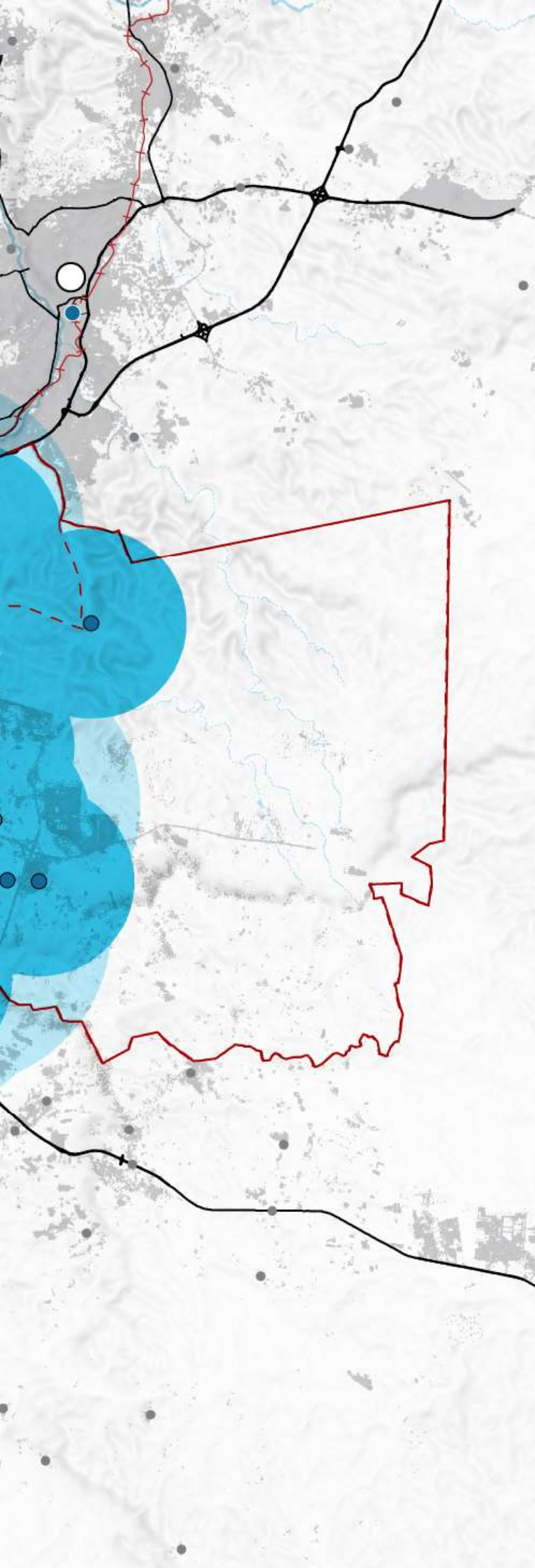
يتكون التعليم الأساسي في الأردن من ١٠ سنوات من التعليم الإلزامي للطلاب من سن ٦ حتى ١٦ سنة. وهذا التعليم مجاني للطلاب في المدارس الحكومية وتوصي به وزارة التربية والتعليم. بشكل عام، يتكون نظام التعليم الأردني من سنتين من التعليم قبل المدرسي، و ١٠ سنوات من التعليم الأساسي الإلزامي، و سنتين من التعليم الثانوي الأكاديمي أو المهني.^{٤٣٧} علاوةً على ذلك، تصنف المدارس في الأردن بشكل أساسي إلى مدارس خاصة وحكومية.

تتمتع أمانة عمّان الكبرى بمستوى تعليمي عال، فأول جامعة أردنية هي «الجامعة الأردنية» تأسست في عمّان عام ١٩٦٢. علاوةً على ذلك، فهي تشمل غالبية المعاهد الأكاديمية المتخصصة مثل؛ الأكاديمية الملكية للفنون الطهي، الأكاديمية الأردنية للموسيقى وكلية الملكة نور الفنية للطيران المدني وغيرها.

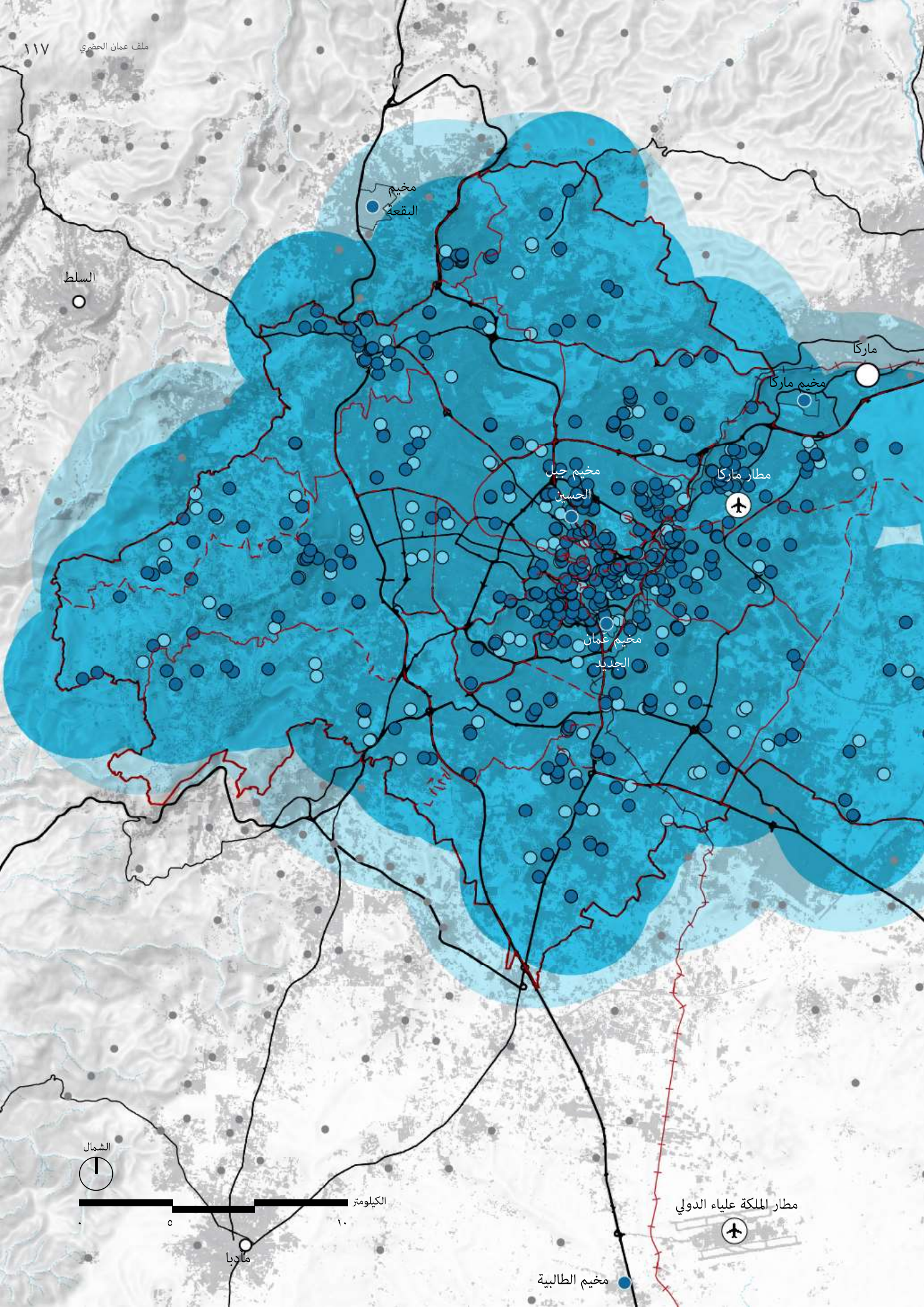
كما هو موضح في الخريطة، تتركز المرافق التعليمية بشكل كبير في المناطق المحيطة بوسط المدينة، وتنخفض كلما خرجت منها. ومع ذلك، من الواضح أن جميع المناطق مخدومة بالمرافق التعليمية. يوجد في المنطقة الشرقية من أمانة عمّان الكبرى عدد أقل وعلى نحو غير متناسب من المرافق التعليمية، وبالتالي انخفاض إمكانية الوصول إليها، ولكن هذا يُعزى إلى الكثافة السكانية المنخفضة وقلّة المنطقة المبنية. علاوةً على ذلك، من الواضح أن عددًا أكبر من المدارس الخاصة يقع غرب عمّان حيث تقيم النسبة الأكبر من ذوي الدخل المرتفع عموماً، في حين أن المدارس الحكومية متاحة أكثر في الشرق.

يوجد في أمانة عمّان ٦٦٠ مدرسة حكومية و ٥٦١ مدرسة خاصة. يشير تحليل شبكة الطرق الذي تم إجراؤه على المدارس الحكومية في أمانة عمّان الكبرى إلى أن ٨٥,٨٪ من السكان يمكنهم الوصول إلى المدارس الحكومية في غضون ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام، في حين أن ٩٨,٣٪ يمكنهم الوصول





إليها في غضون ٣٠ دقيقة سيرًا على الأقدام. بناءً على المعايير المحلية،^{٤٢٨} فإن نطاق منطقة الخدمة للمدارس الحكومية الابتدائية والثانوية، هو ٣ و ٥ كيلومترات على التوالي. لم يتم أخذ المدارس الخاصة في الاعتبار في هذا التحليل، لأن غالبية السكان لا يستطيعون تحمل تكاليفها. كما وجد التحليل، من الناحية المكانية، أن أمانة عمان الكبرى مخدومة جيدًا بالمدارس الحكومية.



السلط

ماركا

مخيم ماركا

مطار ماركا

مخيم جبل الحسين

مخيم عمان الجديد

الشمال

الكيلومتر

مطار الملكة علياء الدولي

مادبا

مخيم الطاببية

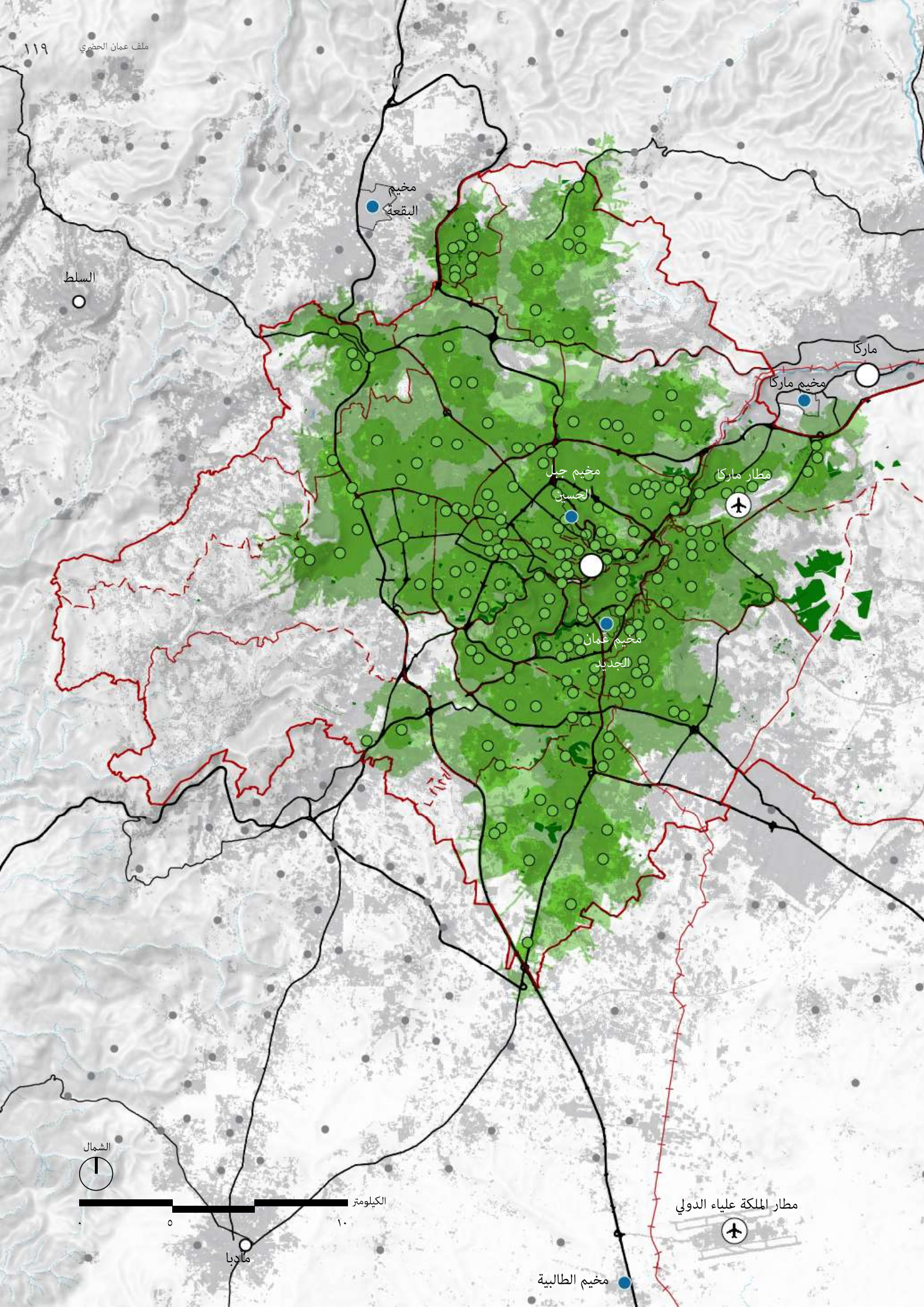
الوصول إلى المرافق العامة / الترفيهية

تُعتبر ندرة توفر الحدائق العامة تحديًا في العديد من البلديات والمدن الأردنية، و أمانة عمان الكبرى ليست إستثناء.

تفتقر مدينة عمان إلى الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة، والتي تقتصر على ٢,٥ م^٢ من مساحة الحدائق للفرد.^{٤٣٩} وفقاً لخطة عمل عمان مدينة خضراء، تبلغ نسبة الفراغات / المساحات الخضراء ضمن الحدود الحضرية ٣,٦٧٪. يوجد ١٨٩ حديقة عامة بمساحة إجمالية تبلغ حوالي ٨,٦٩٤ كم^٢ داخل حدود الأمانة.^{٤٤٠} ومع ذلك، تقتصر هذه الحدائق على ٩٢ حياً فقط من بين ٢٢٠ حياً في أمانة عمان الكبرى. من بعض الأحياء التي لا يوجد فيها حدائق عامة الأشرفية، الشهيد الجنوبي، الأمير الحسين بن عبد الله وعين غزال.

تحدد أمانة عمان الكبرى إستعمال الأراضي كالمحرك الرئيسي لنقص المساحات الخضراء والآثار الضارة على التنوع البيولوجي. في الوقت الحالي، يعطى إستعمال الأراضي من أجل التوسع الحضري السريع والنمو السكاني الأولوية أكثر من حماية وتحسين المساحات الخضراء الحالية، ولا توجد متطلبات ملزمة قانونياً في سياسة التنمية تتعلق بإدراج المساحات الخضراء في التطورات الجديدة أو القائمة. حددت أمانة عمان الكبرى تحسين التخطيط المكاني كأولوية عالية، ومع ذلك، هناك عددا كبيرا من الأراضي الشاغرة في عمان والتي تساهم في المساحات المفتوحة غير الرسمية.^{٤٤١}

كما هو موضح في الخريطة واستناداً إلى تحليل مؤشر أهداف التنمية المستدامة للخدمات العامة في غضون ١٥ و ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام، فإن ٧٢,٥٪ من سكان أمانة عمان الكبرى يمكنهم الوصول إلى الحدائق العامة في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، بينما ٩٢,٨٪ يمكنهم الوصول إليها في غضون ٣٠-دقيقة سيراً على الأقدام.



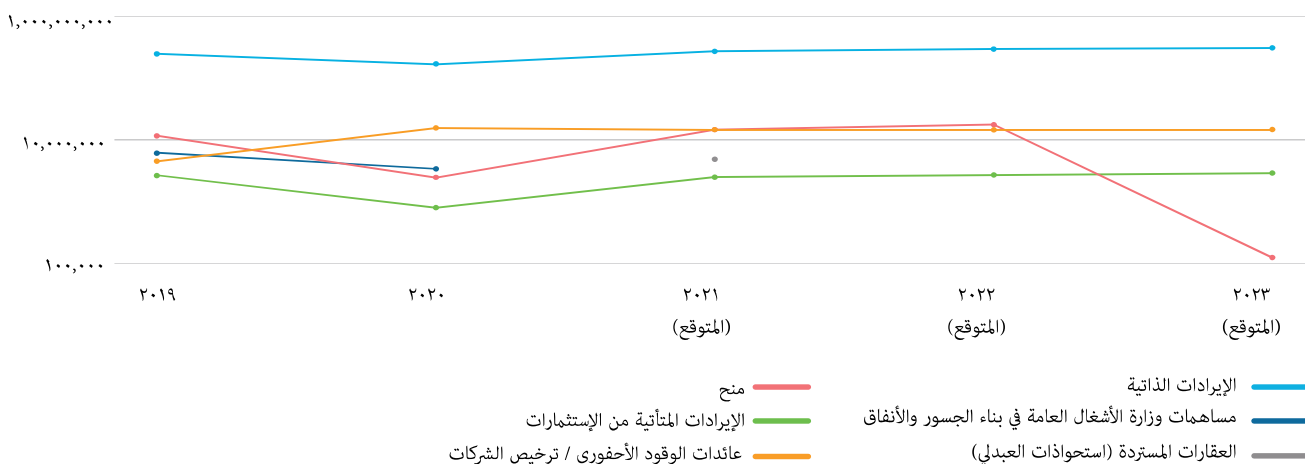
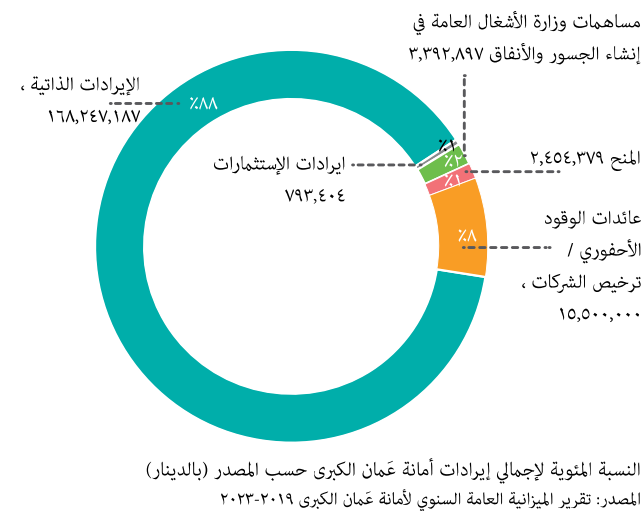
السياق المالي للبلديات

أمانة عمان الكبرى، و ٧٠٪ من الإيرادات (خاصة رسوم تراخيص البناء)، و ١٥٪ من الإيرادات الأخرى. ومع ذلك، فقد بدأ الإنسحاب من عملية التدقيق المسبق منذ بضع سنوات، إلى جانب تعزيز الحكومة للتدقيق الداخلي في الهيئات العامة. على هذا النحو، من المتوقع أن ينسحب ديوان المحاسبة بشكل تدريجي وبالكامل من عمليات التدقيق السابقة في المزيد من المؤسسات، بما في ذلك أمانة عمان الكبرى. لا تقدم أمانة عمان الكبرى بيانات مالية سنوية إلى ديوان المحاسبة لمراجعتها. وعلى الرغم من أن أمانة عمان الكبرى تعمل كسلطة تشريعية خاصة بها فإن المجلس لا يقوم بأي تدقيق لتقارير ديوان المحاسبة. يراجع البرلمان تقرير التدقيق السنوي لديوان المحاسبة، الذي لديه قسم خاص في أمانة عمان الكبرى ويعقد جلسات استماع عامة.

تقوم أمانة عمان الكبرى بحشد الأموال لمشاريع البنية التحتية من خلال قنوات مختلفة. من حيث الإيرادات البلدية، فإن ٨٨٪ تم إنتاجها ذاتياً في عام ٢٠٢٠. ^{٤٥} لدى أمانة عمان الكبرى سبعة مصادر دخل رئيسية ذاتية تشمل ضرائب الممتلكات، والرسوم والغرامات، وعوائد الإستثمارات، والمنح الحكومية المركزية، والمنح المقدمة من الشركاء الأجانب، والفوائد على الإستثمارات النقدية والدخل من بيع الأراضي وعقود إيجار الممتلكات. ^{٤٦} تدار الإيرادات من الضرائب من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الأراضي والمساحة المسؤولة عن ضرائب الممتلكات، وجميعها ترسل التقارير لوزير المالية.

تتم إدارة عملية تحصيل الضرائب من قبل إدارة تحصيل الإيرادات داخل أمانة عمان الكبرى، والتي تقدم تقاريرها إلى نائب مدير المدينة (مديرية الشؤون المالية). ^{٤٧} تخصص الحكومة العليا ميزانية سنوية ليتم تحويلها مباشرة إلى البلديات، والتي تأتي عادة من عائدات ضريبة الوقود الأحفوري بنسبة ٨٪. ^{٤٨} تعتبر عملية تخصيص الحكومة المركزية التمويل للمشاريع الرأسمالية داخل البلديات مهمة معقدة تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، مثل القدرة المالية الإجمالية للبلدية. لذلك، قد تتغير الحصة التي

أمانة عمان الكبرى هيئة مستقلة لا تخضع لسلطة وزارة الإدارة المحلية، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء. وعلى هذا النحو، فإن مدير مدينة عمان الكبرى مسؤول عن إعداد الميزانية السنوية، والتي يتحمل المجلس مسؤولية الموافقة عليها واعتمادها من قبل رئيس الوزراء. في عام ٢٠١٦، كانت ميزانية أمانة عمان الكبرى تعادل جميع البلديات الأخرى مجتمعة، وهي ٣٢٠ مليون دينار مقابل ٣٨٠ مليون دينار. ^{٤٩} يُقدر الأثر المالي لتدفق عدد المهاجرين في عمان بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ بنحو ٢,٥ مليار دولار سنوياً. لا توجد علاقات مالية مباشرة بين أمانة عمان الكبرى والمناطق الواقعة داخلها. ^{٤٣} تستمر عملية إعداد ميزانية أمانة عمان الكبرى في غياب أي جدول زمني من الحكومة الأردنية. في كل سنة من السنوات المالية الثلاث الماضية، لم يتم استلام المدفوعات بشكل متساوٍ أو منهجي. ^{٤٤} لدى ديوان المحاسبة فريق مقيم في أمانة عمان الكبرى لإجراء عمليات تدقيق مستمرة. وتجري عمليات تدقيق مسبقة لما يزيد عن ١٠٠٪ من نفقات



إجمالي إيرادات أمانة عمان الكبرى لعام ٢٠٢٠ مصنفة حسب المصدر
المصدر: تقرير الميزانية العامة السنوي لأمانة عمان الكبرى ٢٠١٩-٢٠٢٣

- ضريبة الصرف الصحي (المحولة إلى وزارة المالية)
- رسوم الطوابع (المحولة إلى وزارة المالية)
- ضريبة الأملاك للبلديات الأخرى (المحولة إلى بلديات أخرى برسوم ١٥٪)

أما بالنسبة للتمويل الخارجي، فإن أمانة عمان الكبرى قادرة على الوصول إلى التمويل من خلال قنوات مختلفة. فيما يتعلق بالمساعدات المحلية، يمكن لأمانة عمان الكبرى الحصول على التمويل من مؤسسات التنمية المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وصناديق التنمية المحلية والشركات ذات المسؤولية المحدودة العامة. تستطيع أمانة عمان الكبرى أيضاً الحصول على تمويل من المنح البلدية المحلية مثل مؤسسة الأميرة عالية، وشركة الفوسفات، وشركة البوتاس العربية، وصندوق حماية البيئة الأردني، والديوان الملكي الهاشمي. كما تتمتع أمانة عمان الكبرى بإمكانية الحصول على مساعدات التنمية الأجنبية. نظراً لأن أمانة عمان الكبرى هيئة مستقلة، يسهل لها التعاملات مع المانحين الأجانب ويمكنها التواصل مباشرة مع المساعدات الإغاثية الرسمية وكذلك صناديق التنمية والبنوك والوكالات. ومع ذلك، غالباً ما تفضل وزارة التخطيط والتعاون الدولي القيام بذلك حيث يُنظر إليها كعامل مساعد. وقد ظهر ذلك في مشروع الباص السريع الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية الذي تم بواسطة وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

أمانة عمان الكبرى مؤهلة لاقتراض الأموال من البنوك التجارية. وبسبب تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠، عانت أمانة عمان الكبرى من انخفاضاً كبيراً في الإيرادات. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في إجمالي إيراداتها بنسبة

تحصل عليها كل بلدية كل عام. تتطابق المبالغ التي تتلقاها أمانة عمان الكبرى بشكل عام مع المبالغ المدرجة أصلاً في الميزانية (حوالي ١٥ مليون دينار أردني سنوياً في المتوسط). على سبيل المثال، في عام ٢٠٢١، تم تخصيص ما مجموعه ١٤,٥٠٠,٠٠٠ دينار أردني لأمانة عمان الكبرى من هذا النوع من التحويلات الحكومية. وهذا يمثل ٤,٧٪ من إجمالي الإيرادات السنوية لأمانة عمان الكبرى.^{٤٩} بشكل عام، يفيد هذا النوع من الدعم البلديات الصغيرة بدلاً من البلديات الكبيرة القادرة على تحقيق إيراداتها الخاصة. حسب الميزانية العامة لأمانة عمان الكبرى، تصنف الإيرادات إلى ثماني فئات. الإيرادات الذاتية، والإيرادات من الاستثمارات، ومساهمات وزارة الأشغال العامة والإسكان، وعمليات الاستحواذ على العقارات المستردة، والمنح، وعائدات ترخيص الوقود الأحفوري / الشركات، والديون الحكومية وتسويات الديون الحكومية المدفوعة لأمانة عمان الكبرى.^{٥٠} عند مقارنة الإيرادات الذاتية من الفئة الأولى بإجمالي الإيرادات الإجمالية من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣، نلاحظ انخفاضاً بنسبة ٨٨٪ وارتفاعاً قدره ٩٤٪ في ذلك الإطار الزمني.^{٥١} تقوم أمانة عمان الكبرى أيضاً بتحصيل الإيرادات نيابة عن المؤسسات الأخرى، إما كجزء من المسؤوليات المنوطة بأمانة عمان الكبرى أو مقابل رسوم تحصيل محددة مسبقاً (١٥٪ من المبلغ المحصل). وهذا ينطبق على:

- ودائع ضريبة المبيعات (المحولة إلى دائرة الضرائب)
- ودائع ضريبة الدخل (المحولة إلى دائرة الضرائب)
- المخالفات المرورية للبلديات خارج عمان (المحولة إلى بلديات أخرى برسوم ١٥٪)
- ضريبة الأملاك (المحولة إلى وزارة المالية)

مصادر الإيرادات المالية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ (المتوقع)	٢٠٢٢ (المتوقع)	٢٠٢٣ (المتوقع)
الإيرادات الذاتية	٢٤٧,٣٢١,٠٤١	١٦٨,٢٤٧,١٨٧	٢٧٠,٧٠٧,٠٠٠	٢٩٥,٦١٦,٠٠٠	٣٠٩,٥٢٠,٨٩١
الإيرادات المتأتية من الاستثمارات	٢,٦٨١,٠١٥	٧٩٣,٤٠٤	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠	٢,٩٠٠,٠٠٠
مساهمات وزارة الأشغال العامة في بناء الجسور والأنفاق	٦,١٨٥,٢٧٤	٣,٣٩٢,٨٩٧	٠	٠	٠
العقارات المستردة (استحواذات العبدلي)	٠	٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠
منح	١١,٧٣٠,٥٨٥	٢,٤٥٤,٣٧٩	١٤,٦٣٠,٥٧٧	١٧,٨٢٣,٨٣٤	١٢٤,٣٥٠
عائدات الوقود الأحفوري / ترخيص الشركات	٤,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠,٠٠٠
سداد ديون الحكومة لأمانة عمان الكبرى	٠	٠	٠	٠	٠
سداد التسويات الحكومية لأمانة عمان الكبرى	٠	٠	٠	٠	٠
مجموع الإيرادات البلدية السنوية الإجمالية	٢٧٢,٤١٧,٩١٥	١٩٠,٣٨٧,٨٦٧	٣٠٧,٣٣٧,٥٧٧	٣٣٠,٦٣٩,٨٣٤	٣٢٧,٠٤٥,٢٤١
مصادر النفقات الجارية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ (المتوقع)	٢٠٢٢ (المتوقع)	٢٠٢٣ (المتوقع)
نفقات الأجور والعمالة	١٤٨,٢٠٠,٤٣٤	١٢٥,٠١٠,٥٤١	١٦٤,٢٧٠,٠٠٠	١٦٣,٨٢٠,٠٠٠	١٦٨,٠١٤,٠٠٠
النفقات التشغيلية	٢٤,٦٧٩,٦١١	١٢,٣٠٥,٧٢٧	١٣,٥٦٢,٠٠٠	١٠,٩٧٠,٠٠٠	١٢,٠٢٥,٠٠٠
نفقات أخرى	٣٨,٥١٢,٢٠٥	٢٦,٥٢٦,٨١٠	٤٤,٦٠٧,٢٠٠	٤٢,٩٢٨,٦٧٢	٤٠,٦٤٩,٧٠٠
مجموع النفقات البلدية الجارية السنوية	٢١١,٣٩٢,٢٥٠	١٦٣,٨٤٣,٠٧٨	٢٢٢,٤٣٩,٢٠٠	٢١٧,٧١٨,٦٧٢	٢٢٠,٦٨٨,٠٧٠

التفقات الرأسمالية لمشاريع التنمية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ (المتوقع)	٢٠٢٢ (المتوقع)	٢٠٢٣ (المتوقع)
دراسات الجدوى والاستشارات	٦٧٢,٧٤٦	٢٦٧,٤٤٧	١,٥٨٠,٤٧٠	٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
مشاريع البنية التحتية (إنشاء الجدران الاستنادية ، والأرصفة ، والقنوات ، والشوارع ، إلخ)	٤٦,٧٩٣,٠٣١	٢٨,٢٤٤,٩٥٩	٤٣,٠٨٩,٨٧٨	٤٢,٥٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
شراء المركبات والآلات والوقود الخاص بها وصيانتها	٦٢,٩١٧,٨٢٦	١٧,٦٩٢,٨٧٩	١٥,٧٥٢,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠
تحسين حركة المرور والإضاءة	٥,٣٥٩,٢١٥	٣,٠٧٩,١٤٦	٧,٥٢٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الإشاءات / الأشغال العامة المختلفة ، شراء المواد الخام ، صيانة مباني / مرافق الإنتاج والصيانة التابعة لأمانة عمان الكبرى	١,٥٠٣,٣٩٧	١,٢١٣,٥٨٦	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٠٠,٠٠٠
تطوير الحدائق والمساحات الخضراء واستدامة الصحة العامة	٤,٤٧١,٧٥٢	١,٣٩٠,٣٠٥	٤,٢٥٨,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
تطوير المكتبات والمشاريع الثقافية والإجتماعية	٧٩٩,١٥٨	٣٣٦,٢٣٨	٧٦٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٣٠١,٥٠٣
مشاريع الاستدامة البيئية	٢٦٣,٩٦٦	٣,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
تطوير تقنية المعلومات والبنية التحتية للشبكات	٣,١١٥,١٤٣	١,٧١٣,٨٤٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
المشاريع التنموية الخاصة	٢١,٢٠٢,٨٠٩	١٦,٢٩٣,٠٠٧	١٣,١١٢,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠
المشاريع الممولة من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	٤,١٧٥,٧٩١	٣,٧٩٥,٩٥٥	٢٢,٩٠٥,٥٠٠	٠	٠
نفقات النقل العام	٥,٥٤٣,٢١٨	٤,٨٦٤,٤٦٢	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	٨,٦٠٠,٠٠٠
تطوير النقل العام (الباص السريع)	٢٣,٠٦٦,٠١٠	٣٢,٤٠٠,٧٦٦	٣٥,٠٠٠,٠٠٠		
إجمالي النفقات لمشاريع التطوير الرأسمالي	١٧٩,٨٨٤,٠٦٢	١١١,٢٩٥,٥٩٠	١٦٠,١٣٤,٨٤٨	١٢٥,٩١٠,٠٠٠	١٠٧,٢٠١,٥٠٣
حيازة الأرض	٢٩,٦٨٤,٩٠٤	١٨,٧٥٢,٥٨٧	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي النفقات الإجمالية (الحالية + رأس المال)	٤٢٠,٩٦١,٢١٦	٢٩٣,٨٩١,٢٥٥	٤٣٢,٥٧٤,٠٤٨	٣٦٣,٦٢٨,٦٧٢	٣٤٧,٨١٩,٥٧٣
إجمالي الفائض / العجز	١٤٨,٥٤٣,٣٠١	١٠٣,٥٠٣,٣٨٨	١٢٥,٢٤٦,٤٧١	٣٢,٩٨٨,٨٣٨	٢٠,٨٤٤,٣٢٢
مردود الائتمان	١,٣١٥,٧٣٤				
إجمالي الفائض / العجز السنوي	١٤٧,٢٢٧,٥٦٧	١٠٣,٥٠٣,٣٨٨	١٢٥,٢٤٦,٤٧١	٣٢,٩٨٨,٨٣٨	٢٠,٨٤٤,٣٢٢

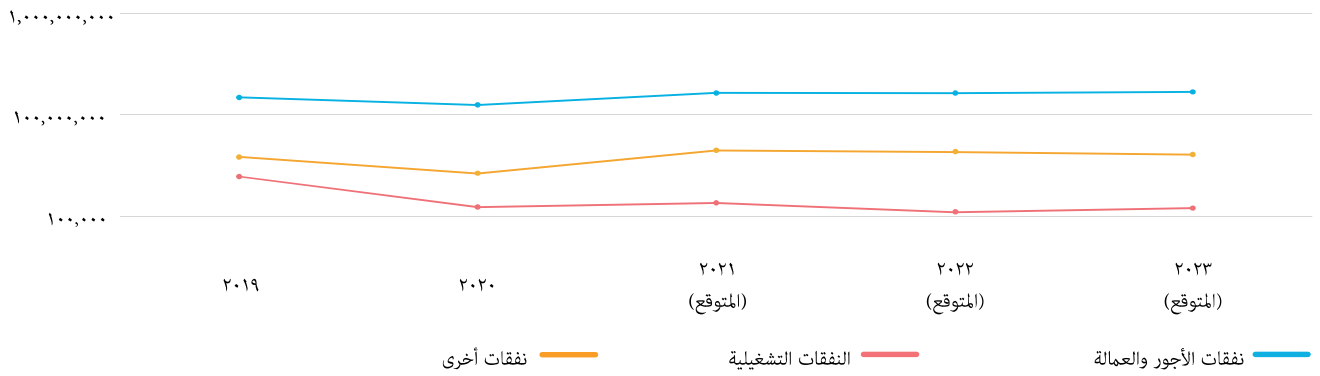
أرقام الإيرادات / النفقات البلدية الفعلية السنوية بالدينار الأردني
المصدر: تقرير الميزانية العامة السنوي لأمانة عمان الكبرى ٢٠١٩-٢٠٢٣

ذلك، هناك شركة في أمانة عمان يُشار إليها باسم «رؤية عمان»، وهي الذراع الإستثماري لأمانة عمان الكبرى المسؤول عن إنشاء إستثمارات مدرة لإيرادات البنية التحتية وغير التحتية والتي تدر عائدات لأمانة عمان الكبرى.^{٤٥٤} أحد المشاريع الإستثمارية الكبرى التي طورتها وشيدتها «رؤية عمان» عام ٢٠٢٠ كان نظام نقل «باص عمان». تضمنت المرحلة الأولى اقتناء ونشر أسطول من ١٣٦ حافلة تغطي ٥٥ وجهة عبر ٢٣ مسارًا بتكلفة ١٨ مليون دينار أردني.^{٤٥٥} تمت تغطية التكلفة بمبلغ ١٠,٣ مليون دينار أردني من القرض السيادي الفرعي غير المضمون لأمانة عمان الكبرى لتمويل شراء ١٣٦ حافلة تعمل بالديزل (بما في ذلك الأنظمة الإضافية) كجزء من توسعة أكبر لأسطول الحافلات يشمل ١٥١ حافلة تشمل ١٥ حافلة كهربائية كإطلاق تجريبي لمركبات نقل عام عديمة الانبعاثات في مدينة عمان.^{٤٥٦} شاركت في تمويل القرض منحة تصل إلى ٨ ملايين يورو مقدمة من الحساب الفرعي لمنحة المجتمع التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.^{٤٥٧}

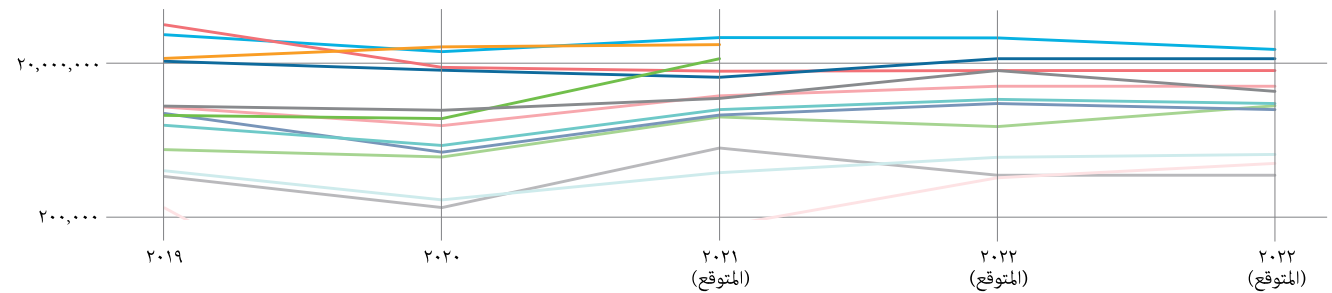
٣٠٪ من ٢٧٢,٤١٧,٩١٥ دينار أردني عام ٢٠١٩ إلى ١٩٠,٣٨٧,٨٦٧ دينار أردني عام ٢٠٢٠. وبالتالي، كان على أمانة عمان الكبرى اقتراض أموال من البنوك لتمويل نفقاتها الجارية مثل الرواتب والمرافق.^{٤٥٢}

تقتض أمانة عمان الكبرى أيضاً أموالاً من عدة مصادر لتغطية عجزها. في الواقع، لديها عدة بنود في بيان التدفق النقدي بعنوان «سداد القروض» و «سداد العجز» و «سداد العجز عن السنوات السابقة».^{٤٥٣} استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول، تتزايد الإيرادات الذاتية سنوياً، بإستثناء عام ٢٠٢٠، والذي يُعزى إلى جائحة كوفيد-١٩، ومع ذلك، تظهر التوقعات نموًا متسارعاً مستمراً. فيما يتعلق بالإستثمارات البلدية، شرعت أمانة عمان الكبرى في وضع خطة إستثمار رأس المال لوضع أنظمة فعالة وخاضعة للمساءلة لتقديم الخدمات البلدية. الهدف من الخطة هو تحسين الأنظمة الحالية لتقديم الخدمات الحضرية وإنشاء بنية تحتية جديدة. علاوةً على

وفيما يتعلق بالنفقات، فالأجور ومصروفات العمالة قد سجلت أعلى نسبة إنفاق، حيث تم إنفاق ١٢٥ مليون دينار في عام ٢٠٢٠. ^{٤٥٨} يلي ذلك نفقات أخرى، مع تخصيص أقل مبلغ للنفقات التشغيلية. ^{٤٥٩} أما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي البلدي، فقد اشتملت غالبية تكاليف عام ٢٠٢٠ على تطوير النقل العام، تلاها مشاريع البنية التحتية مثل إنشاء الجدران الإستنادية والأرصفة وأرصفة المشاة. ^{٤٦٠}



التغير في النفقات البلدية الجارية بالدينار الأردني للسنوات ٢٠٢٣-٢٠١٩
المصدر: تقرير الميزانية العامة السنوي لأمانة عمان الكبرى ٢٠٢٣-٢٠١٩



التغير في النفقات الرأسمالية البلدية بالدينار الأردني حسب قطاع للسنوات ٢٠٢٣-٢٠١٩
المصدر: تقرير الميزانية العامة السنوي لأمانة عمان الكبرى ٢٠٢٣-٢٠١٩

الخاتمة

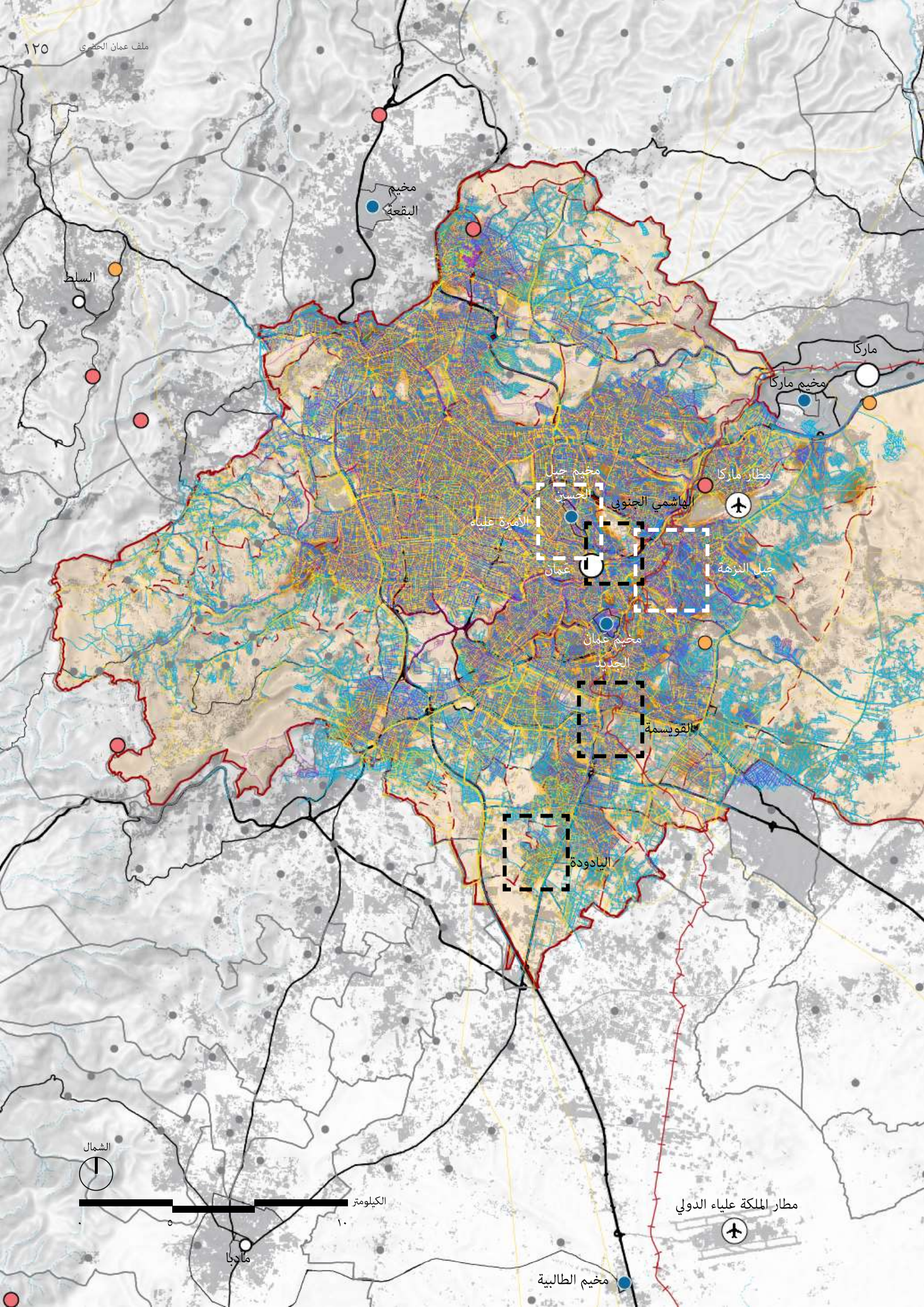
استناداً إلى أحدث البيانات لتعداد السكان عام ٢٠١٥، أخذ في الإعتبار تحليل كثافة اللاجئين الذي تم إجراؤه داخل الحدود الإدارية لأمانة عمان الكبرى أعداد اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين. تم إختيار خمسة أحياء فيها أعلى تواجد للاجئين وتقييمها بشكل أكبر بالتنسيق مع أعضاء فريق أمانة عمان الكبرى من أجل تحديد وإختيار الأحياء الثلاثة الأكثر تأثراً بالمخاطر. الأحياء المختارة للتقييم هي جبل النزهة، والهاشمي الجنوبي، والقويسمة، واليادودة والأميرة عالية. تضمنت معايير التقييم تقييم وجود اللاجئين في الأحياء المختارة، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والوصول إلى المرافق العامة والوصول إلى وسائل النقل العام. وفقاً لذلك، وكما هو مبين في الجدول أدناه، أوضح التقييم أن الأحياء الأكثر هشاشة هي أحياء الهاشمي الجنوبي والقويسمة واليادودة.

الأحياء المختارة لها خصائص مختلفة. على هذا النحو، سيتم إجراء عملية التنميط الحضري لثلاثة أحياء ذات أمطاط فريدة، وهي قيمة مضافة للبلدية، حيث ستبني قدرتها على تكرار العملية داخل حدود الأحياء الأخرى وعبر الأمطاط النوعية.

المنطقة	جبل النزهة	الهاشمي الجنوبي	القويسمة	اليادودة	الأميرة علياء
تواجد اللاجئين	٥	٥	٣	٢	٣
الحاجة إلى الوصول إلى شبكات البنية التحتية	٠	٢	٣	٤	٣
الحاجة إلى الوصول إلى وسائل النقل العام	٢	٤	٥	٤	٢
الحاجة إلى الوصول إلى المرافق العامة (المدارس والمراكز الصحية والمنتزهات والمساجد)	٢	٢	٢	٣	٤
مجموع النقاط	٩	١٣	١٣	١٣	١٢

المناطق المختارة

مصفوفة التقييم مع أمانة عمان الكبرى



مخيم البقعع

السلط

ماركا

مخيم ماركا

مطار ماركا

مخيم جبل الحسين

الهاشمي الجنوبي

الأميرة علياء

جبل النزهة

عُمان

مخيم عمان الجديد

القويسمة

البيادودة

مخيم الطابية

مطار الملكة علياء الدولي

الشمال

الكيلومتر

مادبا



«إذا كنا نرغب في إعادة بناء مدننا ، ففعلينا
أولاً إعادة بناء أحيائنا»
هارفي ميلك

٤

سياق الحي

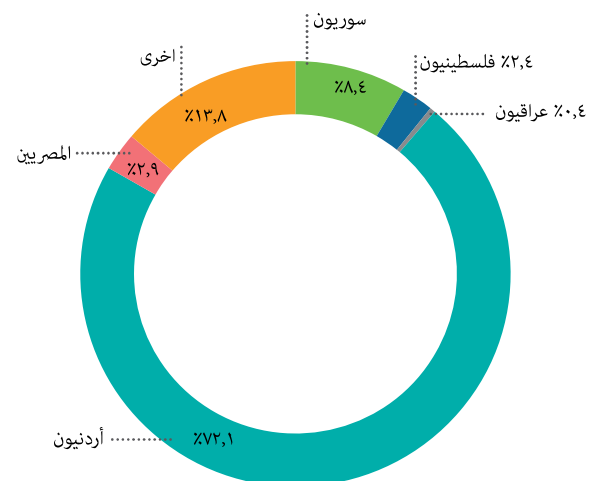
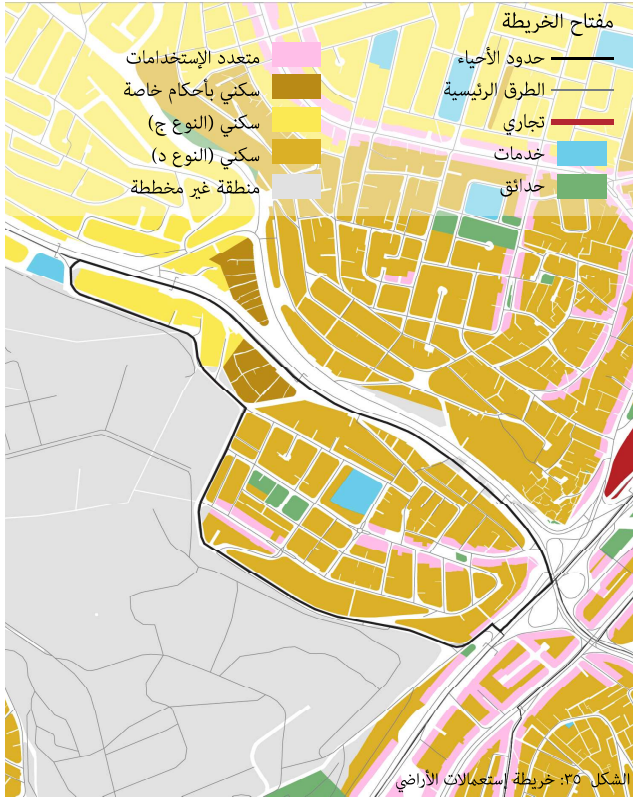
سياق منطقة المدينة وحي الهاشمي الجنوبي

تتكون منطقة المدينة من تسعة أحياء تغطي مساحة تبلغ ٣,١ كم^٢ وتأوي ما يقرب من ٥٨,٣١٦ نسمة. تم إختيار حي الهاشمي الجنوبي من ضمن منطقة المدينة بناءً على نتائج تحليل كثافة اللاجئين، والتي كشفت عن وجود أكبر عدد من اللاجئين فيه مقارنة بالأحياء المجاورة داخل المنطقة.

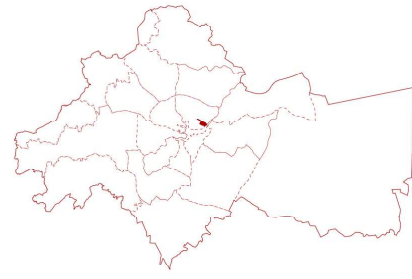
تبلغ مساحة حي الهاشمي الجنوبي ٠,٤٣ كم^٢، ويبلغ عدد سكانه ١٤,١٠٠ نسمة، وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية ٣٢١١٨,٤ فرد/كم^٢. وهو أحد أحياء مدينة عمّان الأكثر تأثراً من تدفق اللاجئين. بحيث يشكل اللاجئون المقيمون ما نسبته ١١,٢% من سكان الهاشمي الجنوبي منهم ٢,٤% فلسطينيون و ٨,٤% سوريون و ٠,٤% عراقيون. من الجدير بالذكر أن نسبة الفلسطينيين المشار إليها هنا يمثلون الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية الأردنية، والعدد الفعلي للفلسطينيين أعلى في هذا الحي لكنهم يحملون الجنسية الأردنية.

يتألف إستعمال الأراضي السكنية داخل الحي من النوعين (ج) و (د)، حيث يتم تصنيف ٩,٩% من مساحة الحي على أنها من النوع ج و ٧١,٧% مصنفة على أنها من النوع د. حوالي ٦,٧% هي إستعمالات مختلطة و ٣% خدمات.

وجد الفحص النظري للحي أن المباني السكنية بشكل عام في حالة وبنية جيدة، حيث تتكون معظم المباني من طابقين إلى ثلاثة طوابق.



توزيع الجنسية للسكان في حي الهاشمي الجنوبي



مخيم جبل الحسين

حي الهاشمي
الجنوبي

مفتاح الخريطة

حدود منطقة المدينة

حدود الأحياء

الطرق الرئيسية

مخيمات اللجوء الفلسطينية

عدد الأحياء لكل ١٠ دومات (١ هكتار)

٥ - ٠

١٠ - ٥

٢٥ - ١٠

٥٠ - ٢٥

١٠٠ - ٥٠

١٢٥ - ١٠٠

الشمال

الكيلومتر

مخيم عمان الجديد

الشكل ٣٦: خريطة كثافة الأحياء

الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي الهاشمي الجنوبي

حول الخدمة وأنها تعمل بشكل يومي.

استناداً إلى البيانات المتوفرة، تبين الخريطة الرئيسية أن حي الهاشمي الجنوبي مُتصل بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء زيارة ميدانية للتقييم البصري للتحديات والوضع على أرض الواقع وكذلك للتفاعل مع سكان الحي.

خدمة الكهرباء:

تظهر الخريطة أن حي الهاشمي الجنوبي متصل بشكل جيد بشبكة الكهرباء الحالية.

خدمة المياه:

قامت أداة تقييم القدرة الاستيعابية بقياس الطلب على شبكة المياه الحالية، مما يشير إلى كفاية الشبكة الحالية (حيث يعني ارتفاع الطلب انخفاض كفاية الشبكة) من خلال أخذ قطر الأنابيب وطولها في الاعتبار، فضلاً عن عدد الأشخاص الذين يتم خدمتهم. تحدد النتائج مناطق الطلب المرتفع والمنخفض على شبكة البنية التحتية المختبرة. بشكل عام، أظهر تقييم القدرة الاستيعابية للمياه أن هناك طلباً مرتفعاً نسبياً على شبكة المياه على مستوى الحي، على الرغم من وجود إمكانية الوصول إلى شبكة المياه الموجودة في الحي، مما يشير إلى أن شبكة المياه تخدم عدداً أكبر من السكان مما يمثل تصميم الشبكة. وهذا يدل على أن هناك حاجة ماسة لتحسين شبكة المياه على مستوى الحي لتخفيف الضغط على الشبكة الحالية.

تصريف مياه الأمطار:

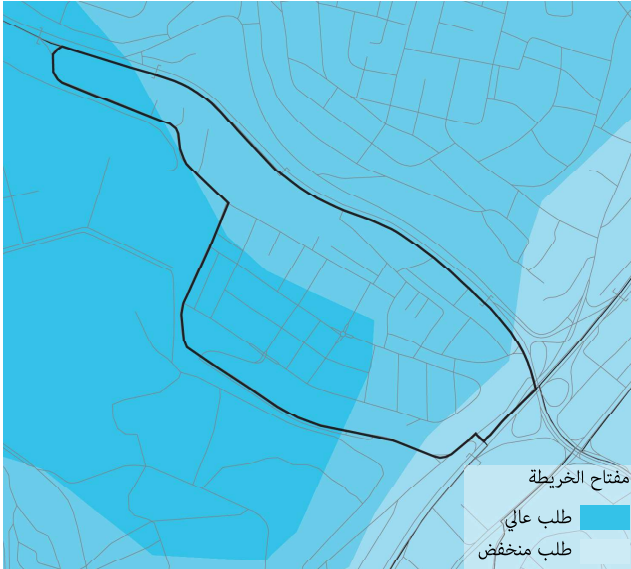
وجد الفحص البصري للحي وجود بعض المراكز لتصريف مياه الأمطار. لكن سكان الحي أوضحوا أن هناك تحديات في نظام تصريف مياه الأمطار، وأوضح أحد السكان أن «السيول المفاجئة تؤثر علينا خلال الشتاء. بسبب تضاريس الحي وانسداد الشبكة، تأتي جميع المياه من الأعلى إلى الشارع الرئيسي. كان علينا الاتصال بسلطة المياه لإصلاح شبكة الأنابيب». (مقابلة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

شبكة الصرف الصحي:

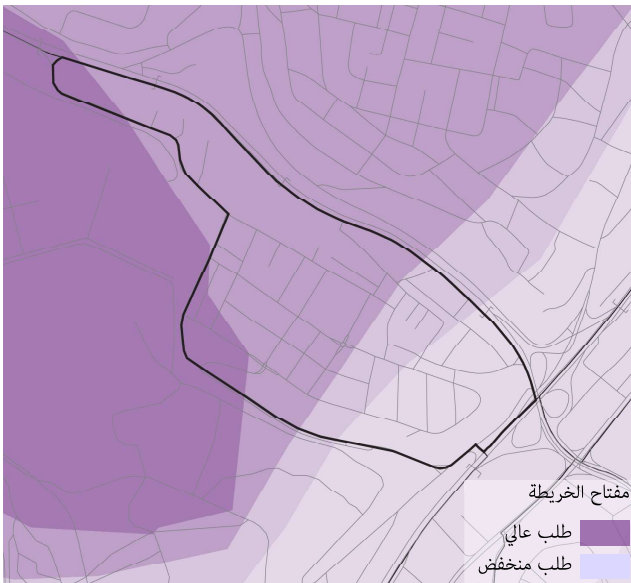
قامت أداة تقييم القدرة الاستيعابية بقياس الطلب على شبكة الصرف الصحي الحالية وكشفت أن هناك طلباً مرتفعاً نسبياً على شبكة الصرف الصحي على مستوى الحي على الرغم من إمكانية الوصول إلى شبكة الصرف الصحي الحالية في الحي، مما يشير إلى أن شبكة الصرف الصحي تخدم عدداً أكبر مما تم تصميمها له وتحتاج إلى تحسين. وأوضح أحد السكان: «في فصل الشتاء، نواجه مشكلة الصرف الصحي وجريان مياه الأمطار حيث تبدأ السيارات في الانزلاق بسبب انحدار الشوارع. كما أن دورة توصيل المياه العامة ضعيفة للغاية». (مقابلة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١)

إدارة النفايات الصلبة

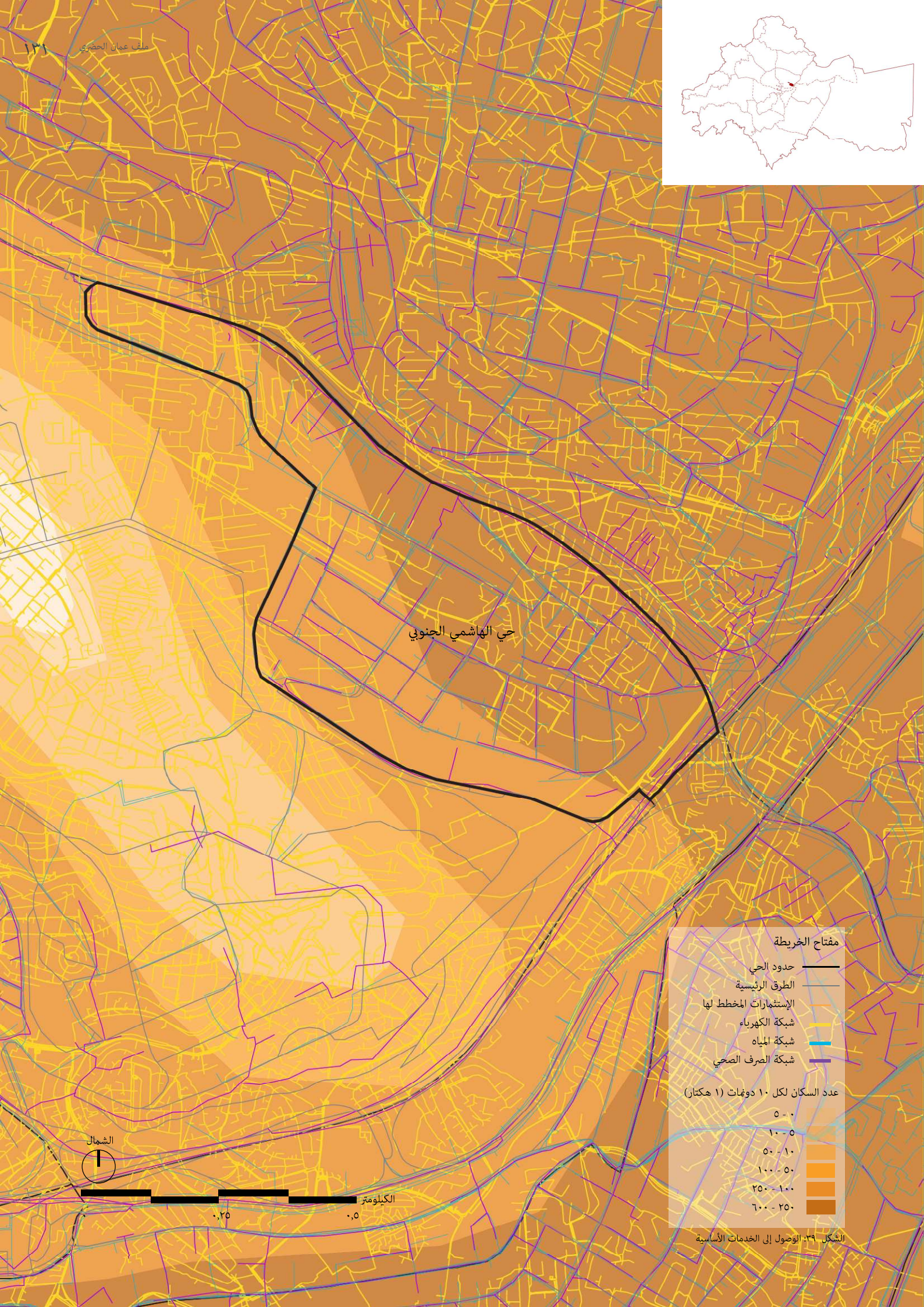
وجد الفحص البصري للحي أن الحي مجهز جيداً بصناديق قمامة موزعة في جميع أنحاءه. بالإضافة إلى ذلك، كشفت المقابلات أنه لا توجد شكاوى



الشكل ٣٧: الطلب على شبكة المياه



الشكل ٣٨: الطلب على شبكة الصرف الصحي



حي الهاشمي الجنوبي

مفتاح الخريطة

حدود الحي	—
الطرق الرئيسية	—
الإستثمارات المخطط لها	—
شبكة الكهرباء	—
شبكة المياه	—
شبكة الصرف الصحي	—
عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)	
٥ - ٠	□
١٠ - ٥	□
٥٠ - ١٠	□
١٠٠ - ٥٠	□
٢٥٠ - ١٠٠	□
٦٠٠ - ٢٥٠	□

الشمال



الكيلومتر

٠,٢٥

٠,٥

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي الهاشمي الجنوبي

ويستغرق وقتاً طويلاً. قال أحد سكان حي الهاشمي الجنوبي: «أنا بشكل عام أفضل المواصلات العامة والمشي للتنقل. ومع ذلك، فإن النقل العام بطيء ومضبعة للوقت». (مقابلة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

قام تحليل شبكة الطرق بقياس تغطية خدمات النقل العام الموجودة داخل حي الهاشمي الجنوبي. ينطبق ذلك على فاصل زمني محدد من ٥ إلى ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام إلى شبكة الطرق الحالية حول مواقف الحافلات وطرق النقل العام بما في ذلك مسار الباص السريع. تُظهر الخريطة المناطق المخدومة التي يمكن الوصول إليها في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام من طرق النقل العام ومواقف الحافلات، بالإضافة إلى ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام من مواقف الحافلات. كشف تحليل شبكة الطرق، الذي نظر في الموقع المكاني لمواقف الحافلات الحالية وطرق النقل العام ومسار الباص السريع أن سكان المناطق الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية من الحي يمكنهم الوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام. بالإضافة إلى ذلك، وجد التحليل أن الحي بأكمله لديه إمكانية الوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. فيما يتعلق بالوصول إلى طرق النقل العام يتمتع معظم سكان الحي بإمكانية الوصول إلى طرق النقل العام في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام.

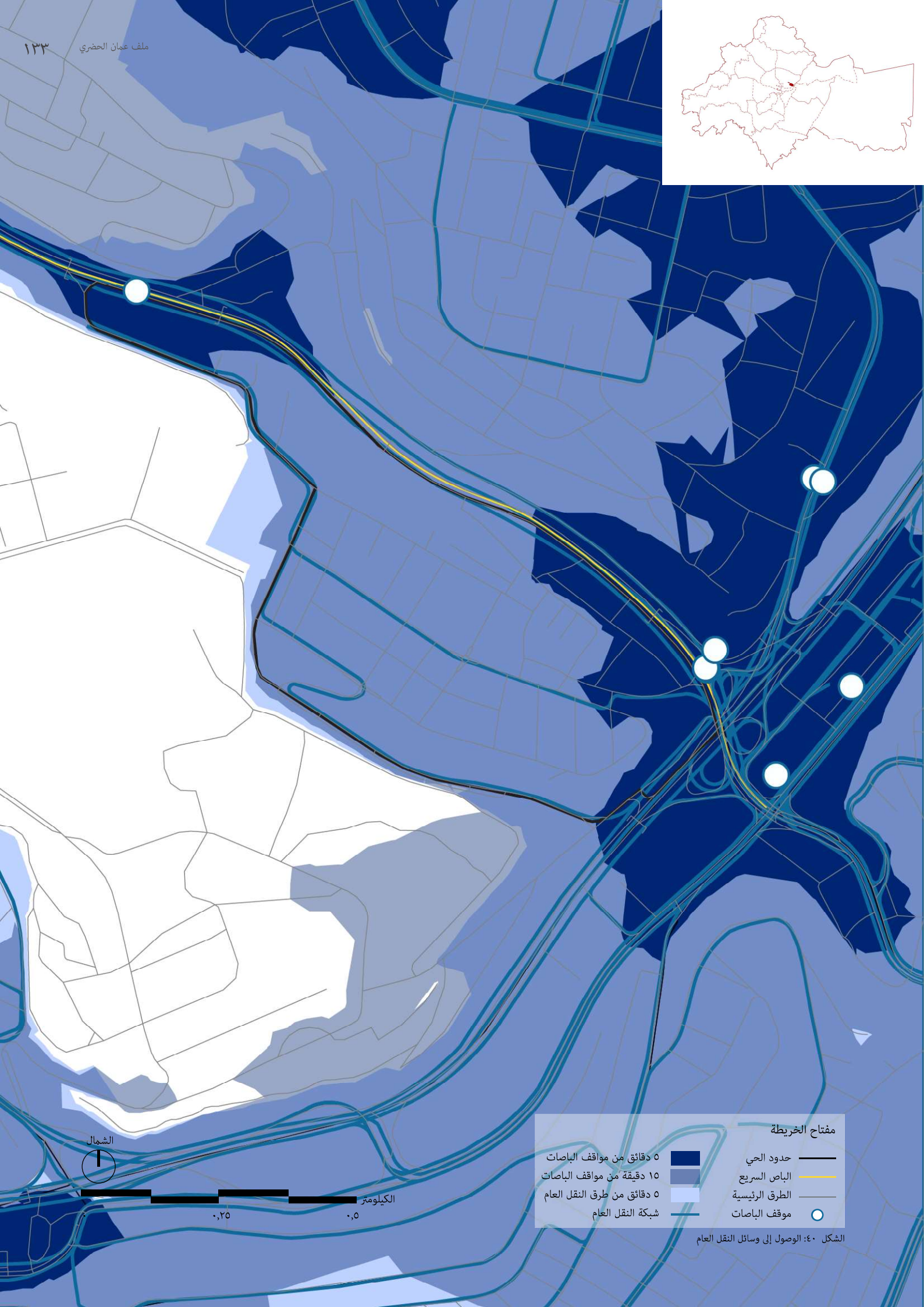
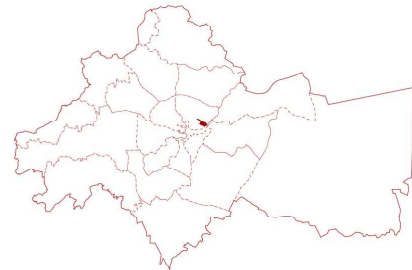
كشفت المقابلات أن سكان الهاشمي الجنوبي يجدون النقل العام بطيئاً



حالة الشوارع في حي الهاشمي الجنوبي (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



حالة الشوارع في حي الهاشمي الجنوبي (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



مفتاح الخريطة

٥ دقائق من مواقف الباصات	حدود الحي
١٥ دقيقة من مواقف الباصات	الباص السريع
٥ دقائق من طرق النقل العام	الطرق الرئيسية
شبكة النقل العام	موقف الباصات

الشمال



الكيلومتر

٠,٢٥

٠,٥

الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي الهاشمي الجنوبي

خدمات الرعاية الصحية:

يوجد مركز صحي حكومي واحد في حي الهاشمي الجنوبي. يخدم مركز الصحة ٥١,٦% من سكان الحي في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام ، و ١٠٠% من سكان الحي في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لسكان الهاشمي الجنوبي الوصول إلى مركز صحي عام يقع في الحي الشمالي القريب في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام حول حدود الحي. وفقاً لذلك، بناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يتمتع جميع سكان الحي بإمكانية الوصول الكامل إلى مرافق الرعاية الصحية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. لذلك، فهو مخدوم جيداً بمرافق الرعاية الصحية.

المرافق التعليمية:

هناك ٤ مدارس حكومية في الحي. بناءً على التحليل، لدى ٨٥% من السكان إمكانية الوصول إلى المدارس الحكومية في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام و ١٠٠% على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يتم تقديم المرافق التعليمية للحي بشكل جيد.

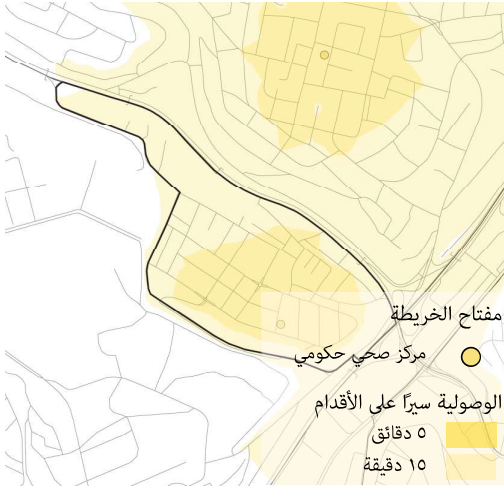
المرافق الترفيهية:

وفقاً لتحليل شبكة الطرق والأماكن العامة الحالية، يمكن لـ ٤٠,٩% من السكان الوصول إلى المنتزهات في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام و ١٠٠% في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ، يتم تقديم خدمات المرافق الترفيهية في الحي بشكل جيد. ومع ذلك، قال أحد السكان فيما يتعلق بسلامة الحديقة، «اعتدت القدوم في ساعات الصباح الباكر، ولكن في المساء قد تحدث بعض المشاكل خاصة قبل تطوير الحديقة حيث كان الشبان يتجمعون هنا». (مقابلة ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

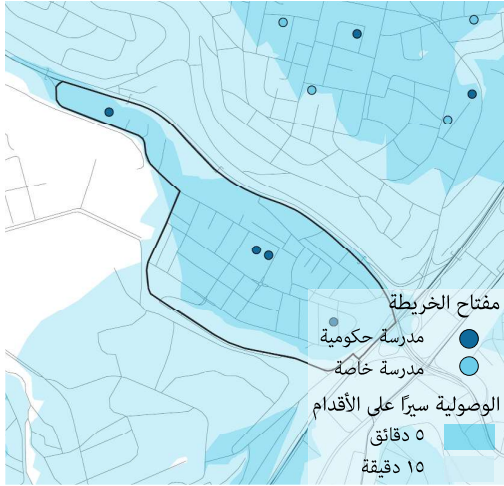
النشاطات التجارية:

لا يوجد لحي الهاشمي الجنوبي إستعمالات تجارية محددة للأراضي داخل حدوده. بدلا من ذلك، تخدم المحلات التجارية سكان الحي والتي عادة ما تكون في الطوابق الأرضية للمناطق متعددة الإستخدامات. بناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يتم تقديم الخدمات لسكان الحي بشكل كامل من خلال الأنشطة التجارية في غضون ٥ دقائق و / أو ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، كما هو موضح في الخريطة.

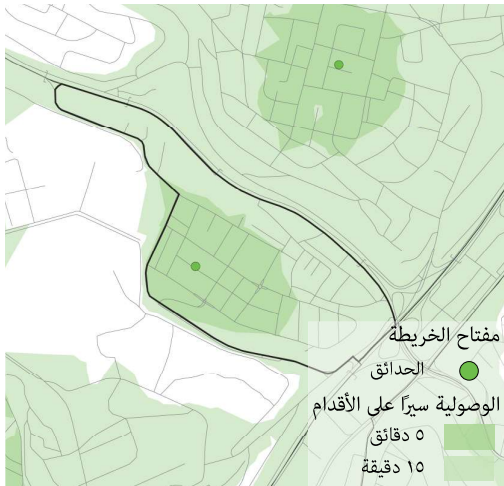
المرافق الصحية



المرافق التعليمية

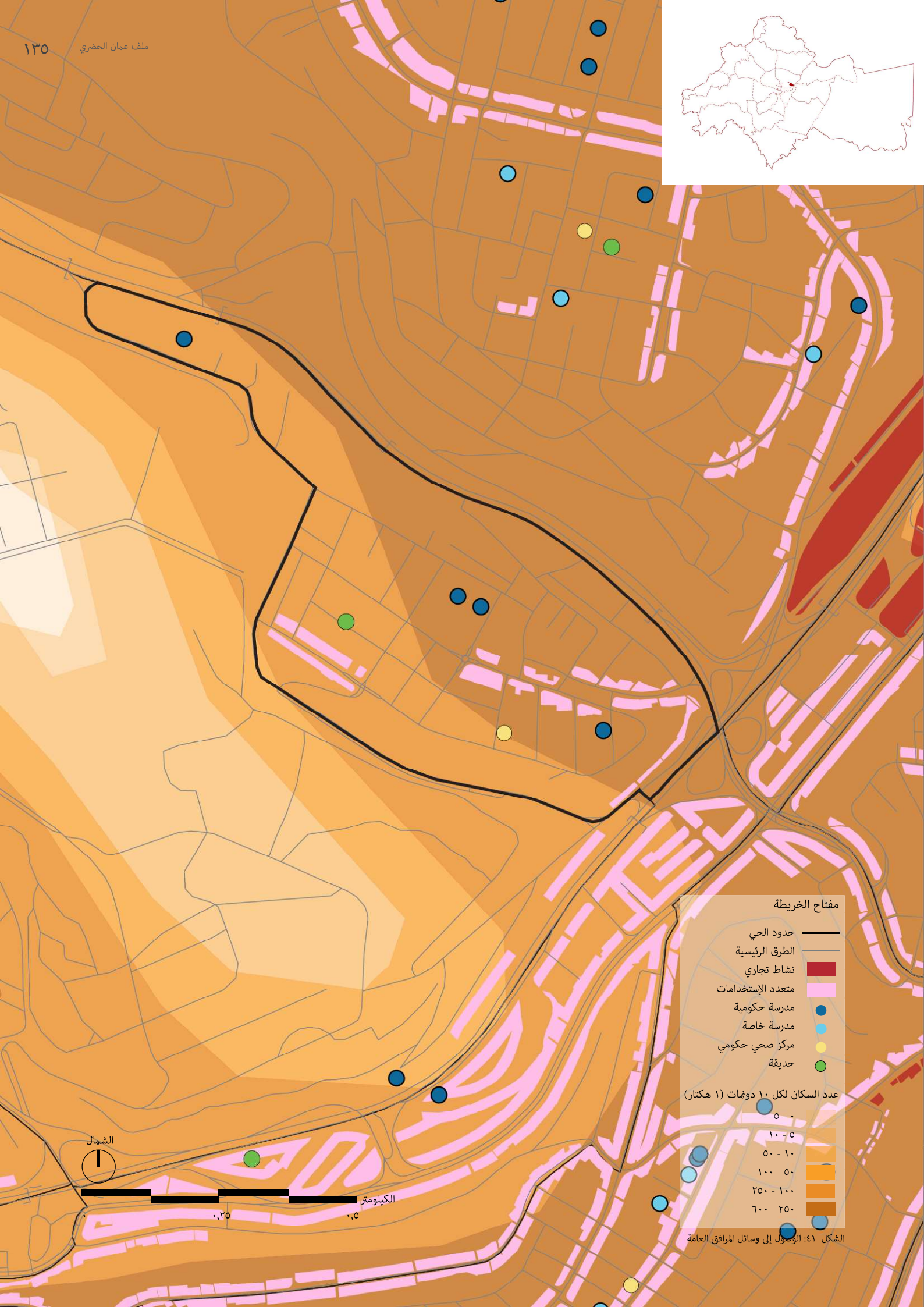
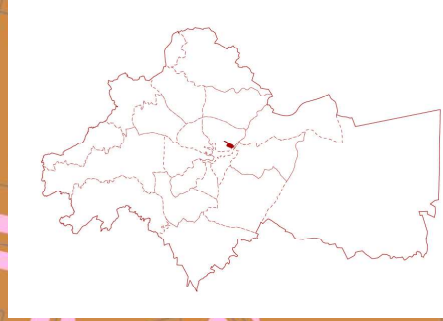


المرافق الترفيهية والحدائق



الأنشطة التجارية





مفتاح الخريطة

- حدود الحي —————
 - الطرق الرئيسية —————
 - نشاط تجاري —————
 - متعدد الاستخدامات —————
 - مدرسة حكومية ●
 - مدرسة خاصة ●
 - مركز صحي حكومي ●
 - حديقة ●
- عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)
- ٥ - ٠ ●
 - ١٠ - ٥ ●
 - ٥٠ - ١٠ ●
 - ١٠٠ - ٥٠ ●
 - ٢٥٠ - ١٠٠ ●
 - ٦٠٠ - ٢٥٠ ●

الشكل ٤١: الوصول إلى وسائل المرافق العامة

الشمال



الكيلومتر

٠,٢٥

٠,٥



سياق منطقة القويسمة وحي القويسمة

وأضاف ساكن آخر: «قربنا من منطقة صناعية يؤثر علينا بشكل سلبي كمقيمين. تنتج ورش الحدادة والميكانيك الكثير من الضوضاء التي تسبب التلوث السمعي». (مقابلة، كانون الأول ٢٠٢١).

تتكون منطقة القويسمة من خمس عشرة حياً وتغطي مساحة ٤٥,٥ كم^٢ ويقطنها ما يقرب من ٣٣٥,٩٣٥ نسمة. تم إختيار حي القويسمة في منطقة القويسمة بناءً على نتائج تحليل كثافة اللاجئيين على مستوى المدينة، فضلاً عن تحليل مدى توفر البنية التحتية والمواصلات العامة. كشفت هذه التحليلات أن الحي بحاجة إلى وصول أفضل إلى شبكات البنية التحتية والمواصلات العامة، خاصة بالمقارنة مع الأحياء الأخرى داخل المنطقة، وأن المنطقة يقيم فيها عدد كبير نسبياً من اللاجئيين.

تبلغ مساحة حي القويسمة ١,٩ كم^٢، ويبلغ عدد سكانها ٣١,٩٢٠ نسمة، وبناء على ذلك يبلغ إجمالي عدد سكانها ١٦,٨٠٠ فرد / كم^٢. كما أنها تأثرت بتدفق اللاجئيين. حيث يشكل اللاجئون المقيمون ١٥,٦٪ من سكان القويسمة منهم ٧٪ فلسطينيون، ٨,٣٪ سوريون، و ٠,٣٪ عراقيون. في الواقع، نسبة اللاجئيين الفلسطينيين أعلى من النسبة المذكورة أعلاه. ولكن نظراً لأن العديد من اللاجئيين الفلسطينيين الذين يسكنون في هذه المنطقة يحملون الجنسية الأردنية، لم تشملهم هذه الحسابات. بالإضافة إلى ذلك، ١١٪ من إجمالي سكان الحي هم من المصريين الذين يقيمون في القويسمة بسبب قربها من المناطق الصناعية والإسكان الأقل تكلفة.

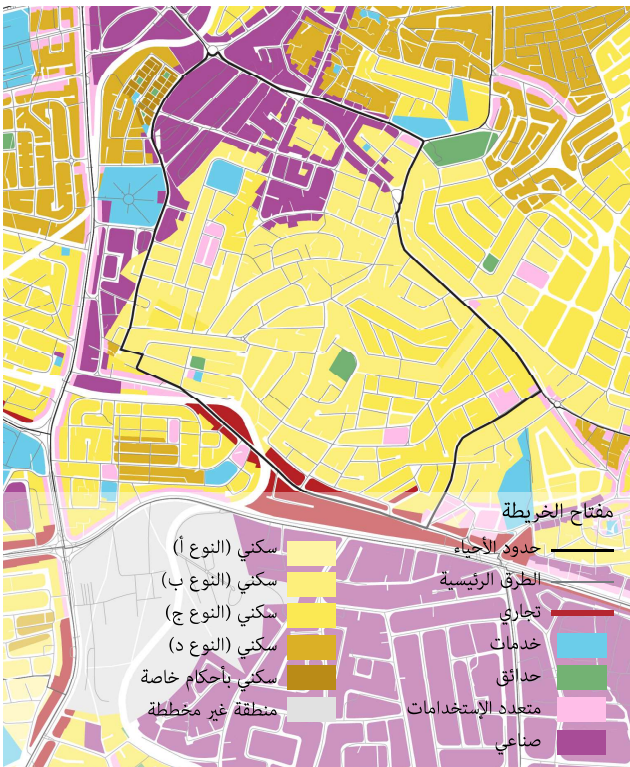
يضم إستعمال الأراضي السكنية داخل الحي النوعين (ب) و (ج)، حيث تصنف ٥٥,٥٪ من مساحة الحي على أنها من النوع ب و ١٩,١٪ مصنفة على أنها من النوع ج. حوالي ٢,٢٪ من إستعمال الأراضي هي للإستخدامات المختلطة. ٢,٣٪ تجارية، ١٨,٧٪ صناعية، ٠,٨٪ حدائق و ١,٥٪ خدمات.

وجد الفحص البصري للحي أن المساكن بشكل عام في حالة جيدة جداً. ومع ذلك، فإن بعض الأراضي الشاغرة داخل الحي يشغلها سكان الخيام.

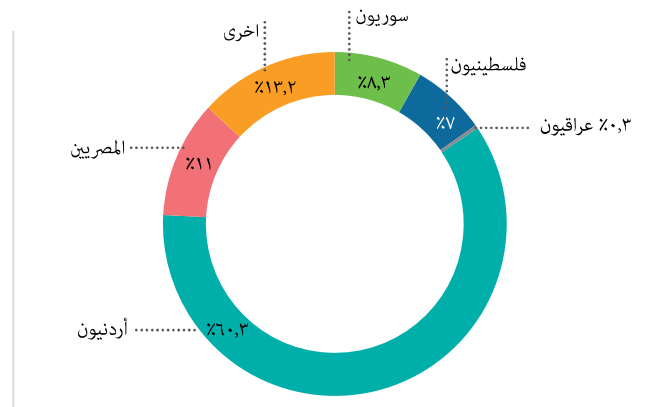
قرب الحي من منطقة صناعية، كما هو موضح في خريطة إستعمالات الأراضي، له آثاره على سكان الحي حيث قال أحد السكان «قربنا من منطقة صناعية، والتلوث الناتج عن هذه المنطقة يؤثر علينا بشكل كبير. أدت الإطارات المحترقة والزيت إلى تلوث الهواء ومعظم المنازل هنا مغطاة بالرماد». (مقابلة، كانون الأول ٢٠٢١).



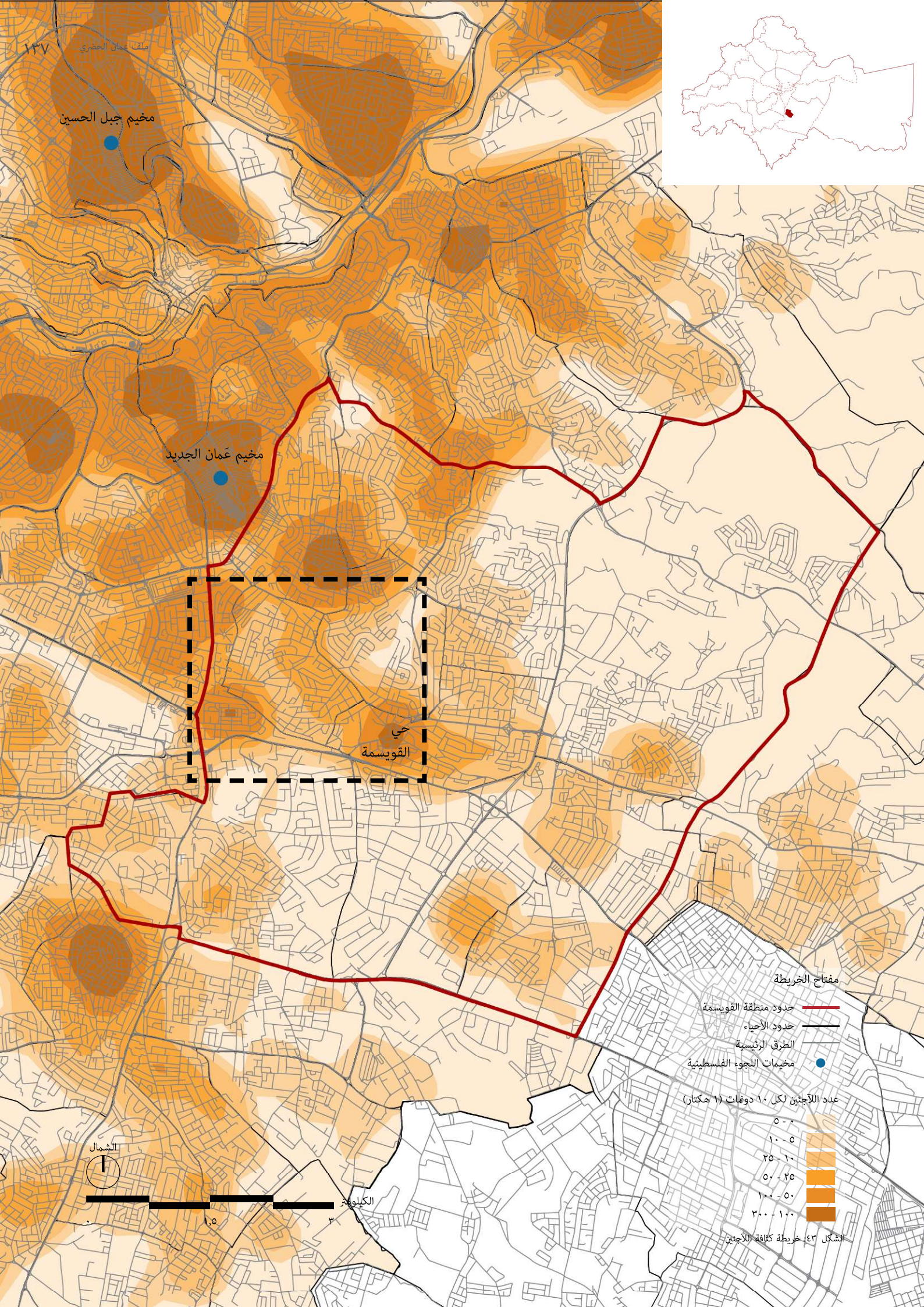
حي القويسمة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



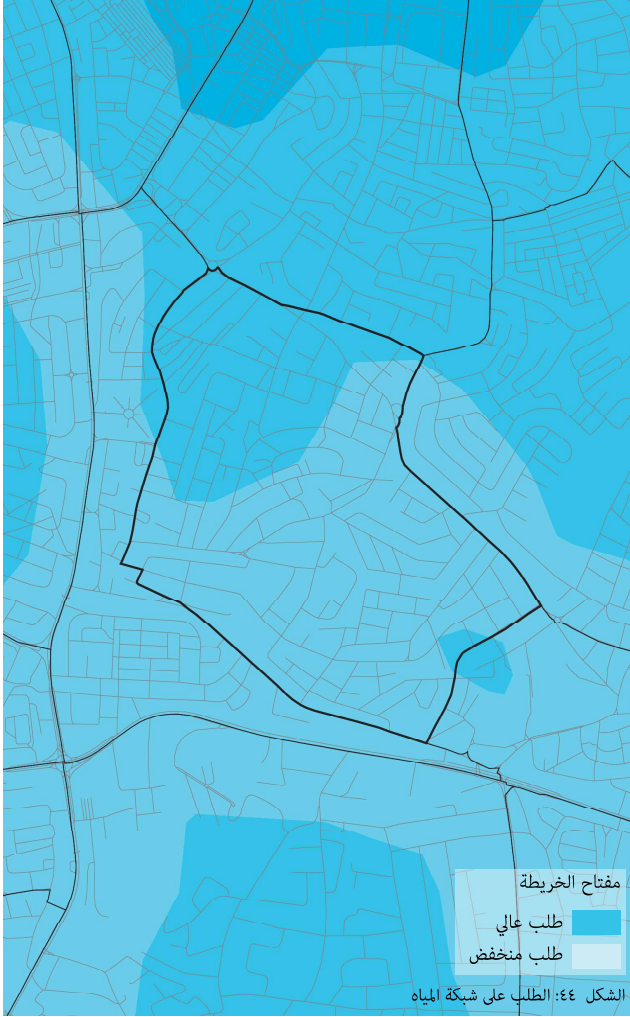
الشكل ٤٢: خريطة إستعمالات الأراضي



توزيع الجنسية للسكان في حي القويسمة



الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي القويسمة



استناداً إلى البيانات المتوفرة، تبين الخريطة أن حي القويسمة متصل بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء زيارة ميدانية للتقييم البصري للتحديات والوضع على أرض الواقع وكذلك للتفاعل مع سكان الحي.

خدمة الكهرباء:

حي القويسمة متصل بشكل جيد بشبكة الكهرباء الحالية.

خدمة المياه:

بشكل عام، أظهر تقييم القدرة الاستيعابية للمياه أن هناك طلباً مرتفعاً نسبياً على شبكة المياه على مستوى الحي على الرغم من وجود إمكانية الوصول إلى شبكة المياه الموجودة في الحي، مما يشير إلى أن شبكة المياه تخدم عدداً أكبر من السكان مما تم تصميمها من أجله. وهذا يدل على أن هناك حاجة لتحسين شبكة المياه على مستوى الحي لتخفيف الضغط على الشبكة الحالية.

تصريف مياه الأمطار:

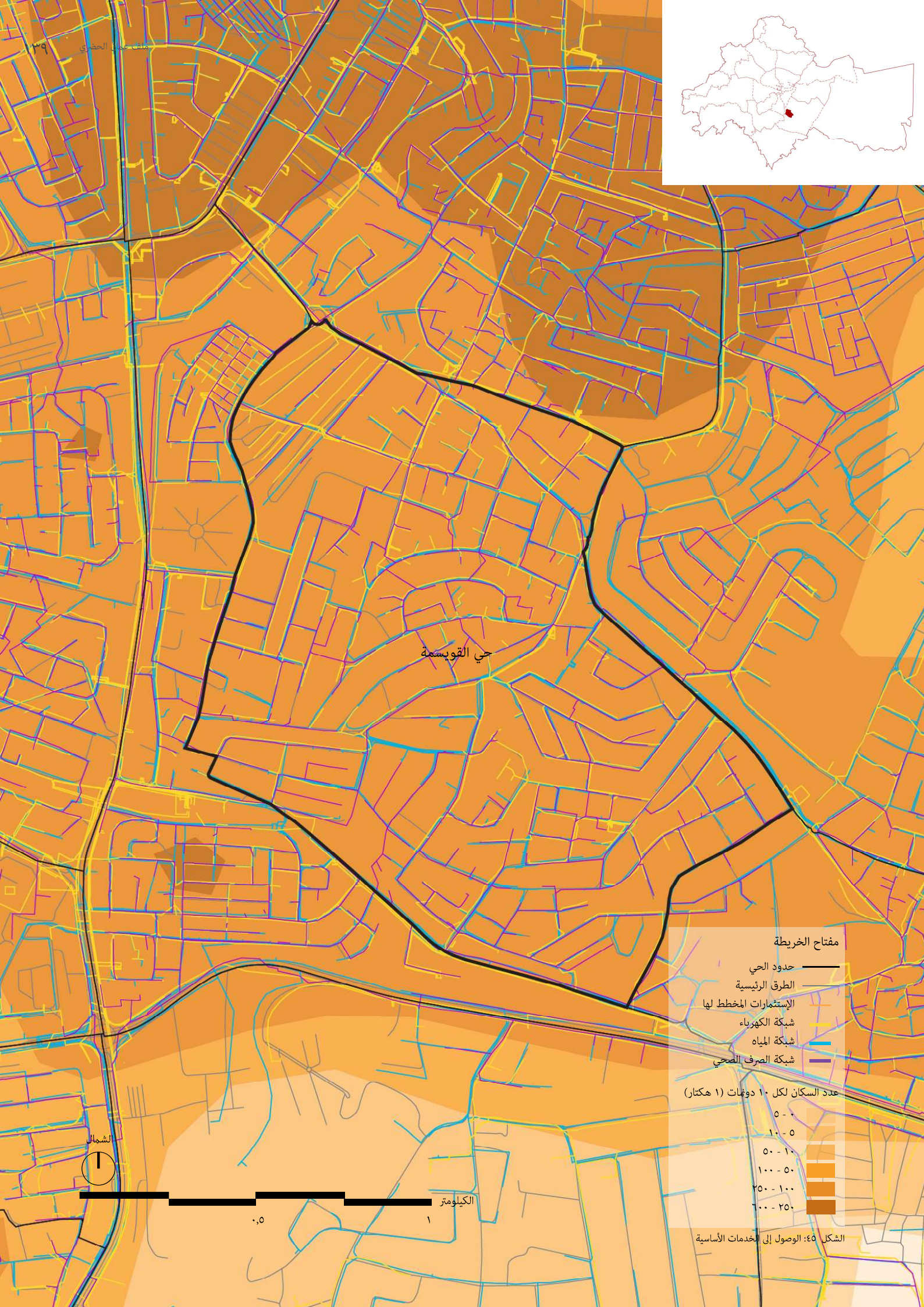
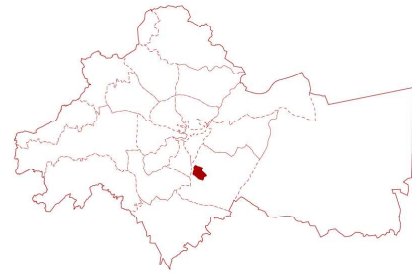
كشفت المقابلات مع سكان الحي عن حقيقة عدم وجود مشاكل في نظام تصريف مياه الأمطار، حيث أوضح أحد السكان «أن معظم مشاكل جريان مياه الأمطار تحدث في وسط مدينة عمان، ولكننا هنا نظراً لوجودنا في موقع أكثر ارتفاعاً لا نواجه هذه المشكلة». (مقابلة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١).

شبكة الصرف الصحي:

أظهر التحليل المكاني الذي تم إجراؤه أن الحي مغطى جيداً بشبكة الصرف الصحي. وأوضح أحد السكان: «نحن متصلون بشبكة الصرف الصحي العامة، لكن بعض المناطق في الحي لا تزال تستخدم الحفر الامتصاصية، لكن ليس لدينا أي مشاكل مع شبكة الصرف الصحي». (مقابلة، تشرين الثاني ٢٠٢١). ومع ذلك، قال ساكن آخر: «الصرف الصحي هو التحدي الأكبر الذي نواجهه هنا. تم إنشاء الشبكة في الثمانينيات لعدد قليل من المنازل، لكن الخطة لم تأخذ في الاعتبار النمو الحضري المستقبلي. تزور سلطة المياه المنطقة بشكل شبه يومي لفتح السد في شبكة الصرف الصحي» (مقابلة، كانون أول/ديسمبر، ٢٠٢١).

إدارة النفايات الصلبة:

وجد الفحص البصري للحي أن الحي مجهز جيداً بصناديق قمامة موزعة في جميع أنحاءه. بالإضافة إلى ذلك، كشفت المقابلات عن عدم وجود شكاوى حول الخدمة وأنها تعمل بشكل يومي.

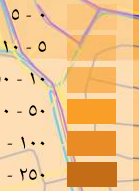


حي القويسمة

مفتاح الخريطة

- حدود الحي
- الطرق الرئيسية
- الإستثمارات المخطط لها
- شبكة الكهرباء
- شبكة المياه
- شبكة الصرف الصحي

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)



الشكل ٤٥: الوصول إلى الخدمات الأساسية

شمال



الكيلومتر

٠,٥

١

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي القويسمة

كشفت تحليل شبكة الطرق، الذي أخذ في الإعتبار الموقع المكاني لمواقف الحافلات الحالية وطرق النقل العام أن ٠,١% فقط من سكان الحي يمكنهم الوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام، و ٤٣,١% فقط من سكان الحي يمكنهم الوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. كما هو مبين في الخريطة، وبناءً عليه، لا يتمكن الجزء الشرقي من حي القويسمة الوصول إلى مواقف الحافلات. فيما يتعلق بالوصول إلى طرق النقل العام، يتمكن ٧٨,٨% من سكان الحي من الوصول إلى طرق النقل العام في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام.

وقال أحد سكان حي القويسمة: «لا يوجد لدينا حافلات. أطفالنا مسجلين في مدرسة حكومية، واضطرت إلى التعاقد مع سيارة أجرة خاصة لنقلهم لأن الحي لا تتوفر فيه وسائل النقل العام». (مقابلة تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٢١).

وجد الفحص البصري للحي أن حالة الطرق سيئة. بالإضافة إلى ذلك، حددت مقابلات مع سكان الحي حالة الطرق على أنها تحدٍ في القويسمة، حيث قال أحد السكان: «الطرق في حالة سيئة بسبب قرب الحي من الورش الميكانيكية وإنها بحاجة إلى صيانة». (مقابلة تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٢١).

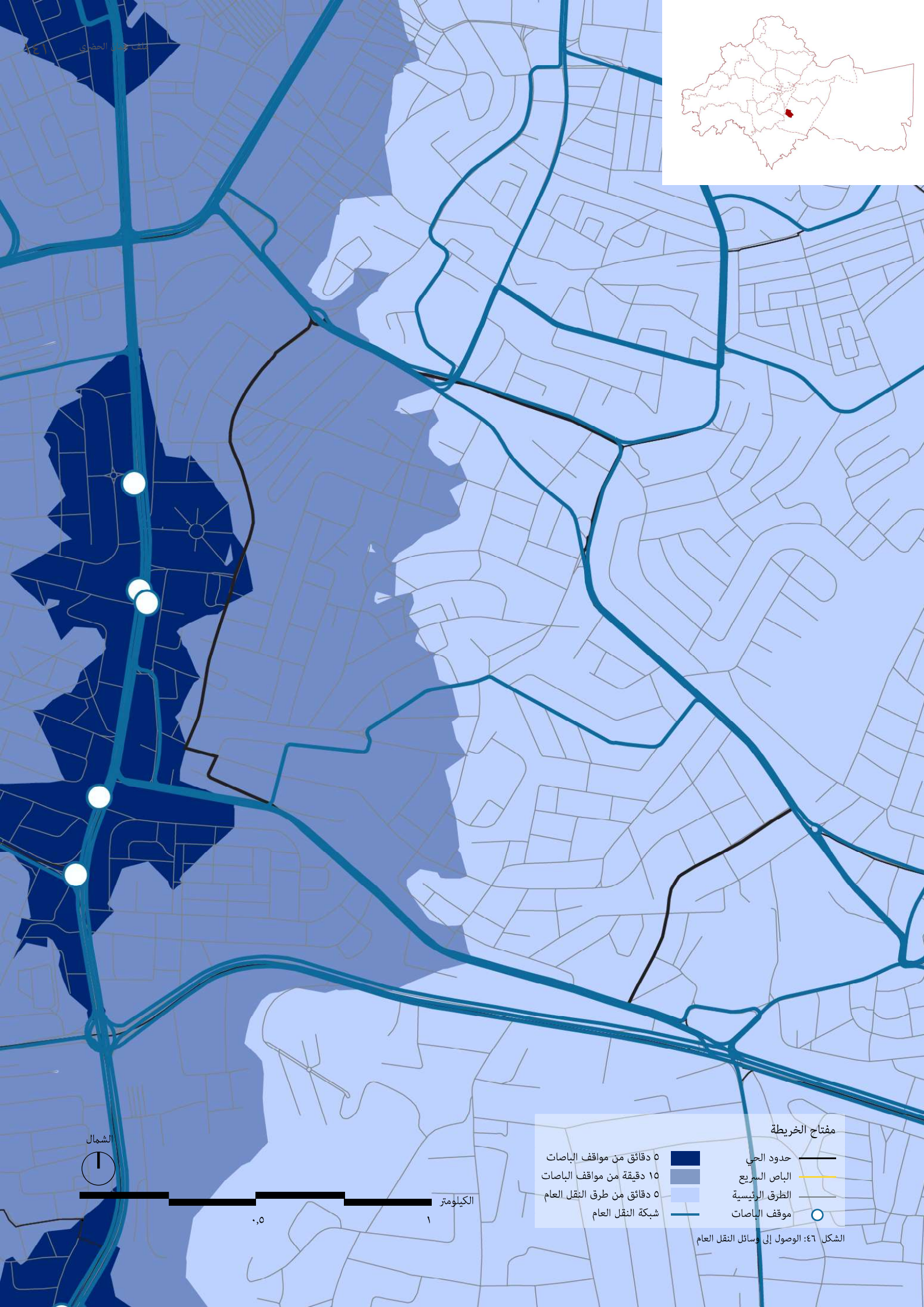
كما تم تحديد حركة المرور على أنها تحدٍ في القويسمة، حيث أوضح أحد السكان، «أن القرب من المنطقة الصناعية له إيجابيات وسلبيات. الإيجابيات هي أن هذا قد يجذب السكان إلى العمل، ولكن من ناحية أخرى، فإن السلبيات هي التلوث الصوتي والازدحام المروري، خاصة أيام السبت». (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١).



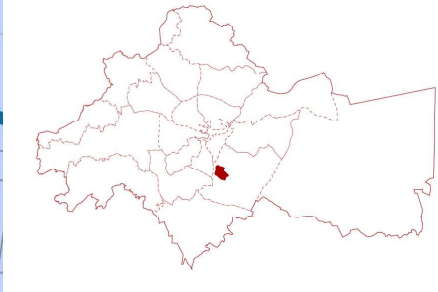
حالة الشوارع في حي القويسمة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



حالة الشوارع في حي القويسمة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



مكتب جليل الحضري



مفتاح الخريطة

- حدود الحي
- الباص السريع
- الطرق الرئيسية
- موقف الباصات
- ٥ دقائق من مواقف الباصات
- ١٥ دقيقة من مواقف الباصات
- ٥ دقائق من طرق النقل العام
- شبكة النقل العام

الشمال



الكيلومتر

الشكل ٤٦: الوصول إلى وسائل النقل العام

الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي القويسمة

خدمات الرعاية الصحية:

لا توجد مراكز صحية حكومية في حي القويسمة. إستناداً إلى المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لا يتمتع الحي بخدمة صحية جيدة، حيث لا يتمكن سوى ٩٪ من سكان الحي من الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. لذلك، هناك حاجة ماسة لإنشاء مركز / منشأة رعاية صحية لخدمة المنطقة. قال أحد سكان حي القويسمة: «الحي مخدوم جيداً بمعظم الخدمات مثل المساجد والمدارس والمراكز التجارية، لكن مرفق الصحة العامة بعيد، وأحتاج إلى الذهاب بالسيارة». (مقابلة، تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٢١)

المرافق التعليمية:

يوجد في الحي ٦ مدارس حكومية. بناءً على التحليل، لدى ٨٥٪ من السكان إمكانية الوصول إلى المدارس الحكومية في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام و ١٠٠٪ في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الحي مخدوم جيداً بالمرافق التعليمية.

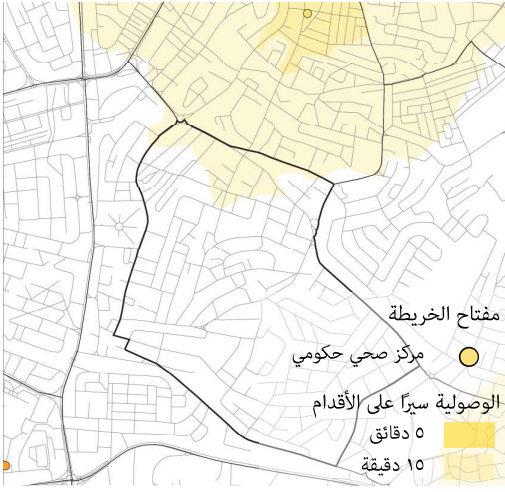
المرافق الترفيهية:

وفقاً لتحليل شبكة الطرق والأماكن العامة الحالية، يمكن لـ ٣٩,٤٪ من السكان الوصول إلى الحدائق العامة في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام و ٩٩,٧٪ في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. استناداً إلى تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، سكان الحي مخدومين بشكل كامل بالحدائق العامة حيث تبعد ٥ دقائق و/أو ١٥ دقائق سيراً على الأقدام، كما هو موضح في الخريطة.

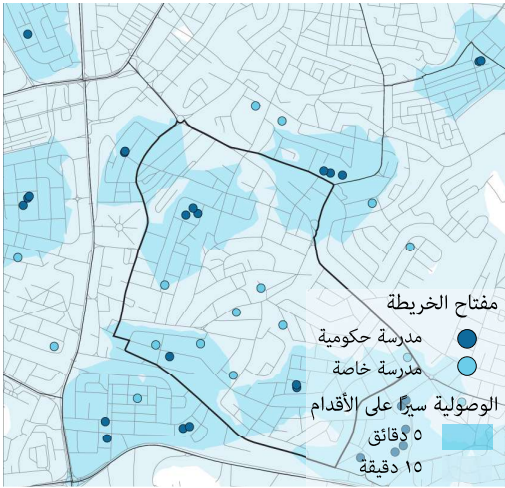
الأنشطة التجارية:

تتركز الأنشطة التجارية في حي القويسمة بشكل أساسي في الطرف الجنوبي للحي. هناك أيضاً بعض المناطق متعددة الاستخدامات داخل الحي والتي تخدم إحتياجات السكان من خلال الطوابق الأرضية التجارية. بناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة سكان الحي مخدومين بالكامل بالأنشطة التجارية التي تبعد ٥ دقائق و / أو ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، كما هو موضح في الخريطة.

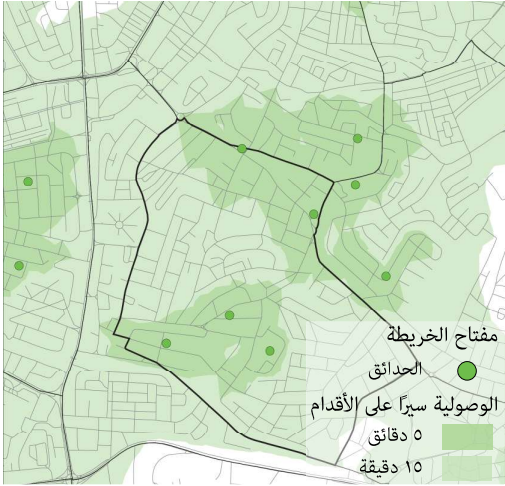
المرافق الصحية



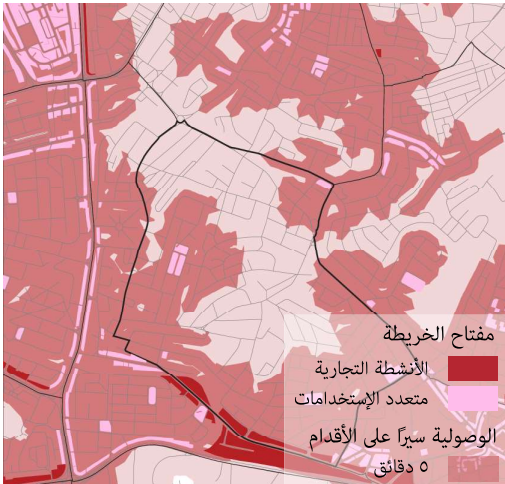
المرافق التعليمية

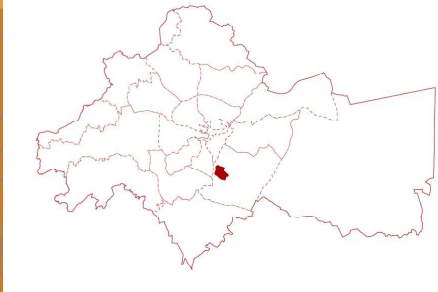
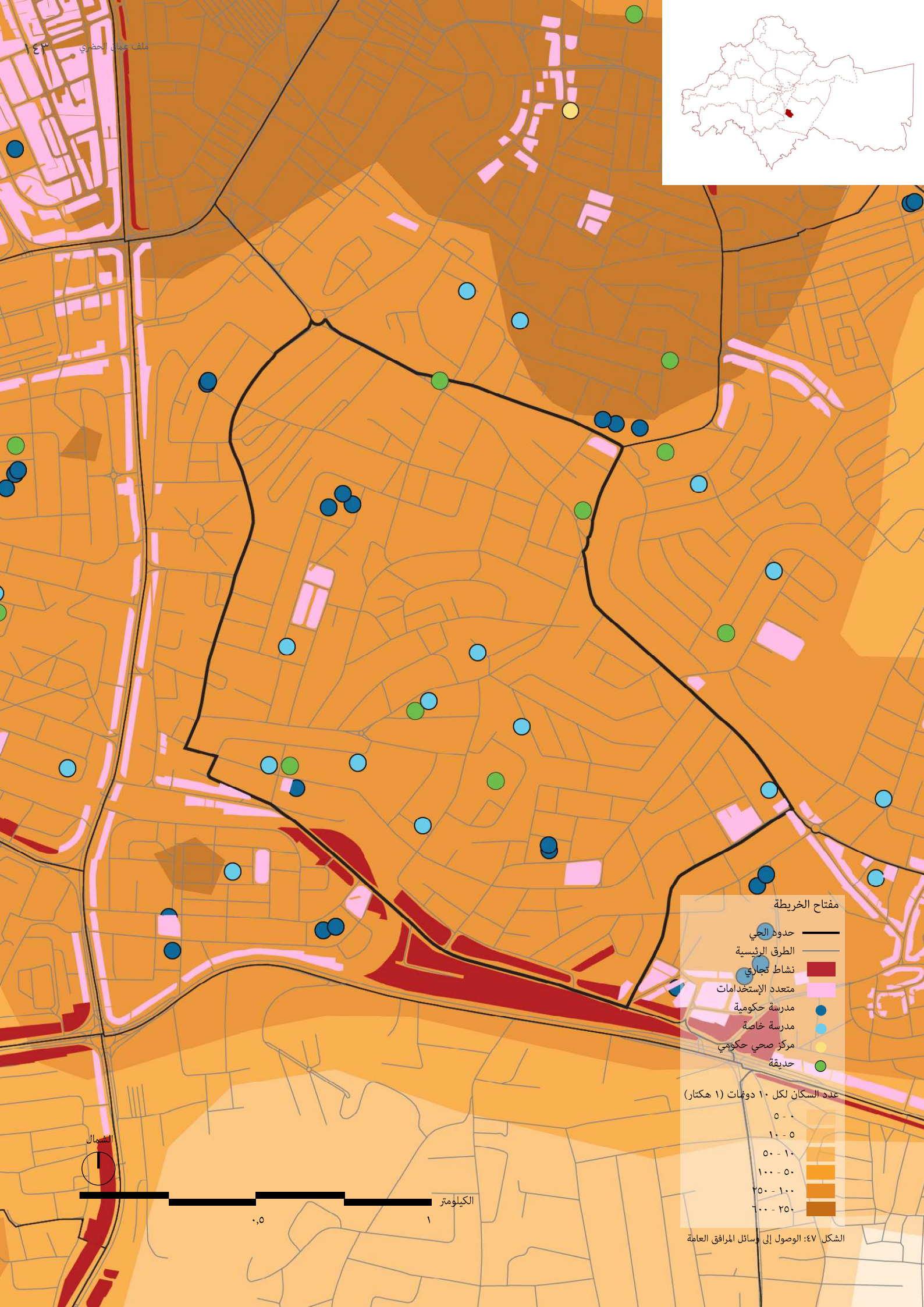


المرافق الترفيهية والحدائق



الأنشطة التجارية





ملف عمال الحضري

مفتاح الخريطة

- حدود الحي
- الطرق الرئيسية
- نشاط تجاري
- متعدد الاستخدامات
- مدرسة حكومية
- مدرسة خاصة
- مركز صحي حكومي
- حديقة

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

- ٠ - ٠
- ١٠ - ٥
- ٥٠ - ١٠
- ١٠٠ - ٥٠
- ٢٥٠ - ١٠٠
- ٦٠٠ - ٢٥٠



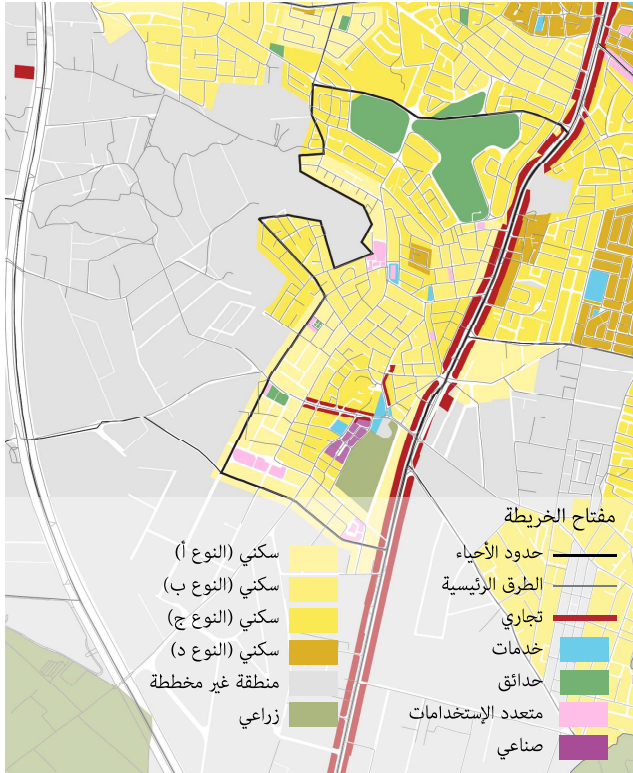
الشكل ٤٧: الوصول إلى وسائل المرافق العامة

سياق منطقة خريبة السوق وحي الياودة

تتكون منطقة خريبة السوق من ١٩ حياً، وتبلغ مساحتها ٤٩,١ كيلومتراً مربعاً ويسكنها ما يقرب من ٢١٢,٨٠٦ نسمة. تم إختيار حي الياودة في منطقة خريبة السوق بناءً على نتائج تحليل كثافة الأحياء، فضلاً عن تحليل البنية التحتية وإمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام وتوافرها. كشفت هذه التحليلات أن الحي بحاجة إلى وصول أفضل إلى شبكات البنية التحتية، لا سيما بالمقارنة مع الأحياء الأخرى داخل المنطقة وأن المنطقة بها تواجد كبير نسبياً للأحياء.

تبلغ مساحة حي الياودة ٢,٨٩ كم^٢، ويبلغ عدد سكانها ٢٢,٧٧١ نسمة، وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية ٧٨٧٩,٢ نسمة / كم^٢. الحي أيضاً تأثر بتدفق اللاجئين. يشكل اللاجئون المقيمون ١٤,٧٪ من سكان الياودة منهم ٦,٥٪ فلسطينيون، ٨٪ سوريون، و ٠,٢٪ عراقيون. في الواقع، نسبة اللاجئين الفلسطينيين أعلى من النسبة المذكورة أعلاه. ومع ذلك، نظرًا لأن العديد من اللاجئين الفلسطينيين الذين يقطنون في هذا الحي يحملون الجنسية الأردنية، لم تشملهم هذه الحسابات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ٢,٥٪ من إجمالي سكان الحي هم من المصريين الذين يقيمون في الياودة بسبب قربها من المناطق الصناعية والسكن الرخيص.

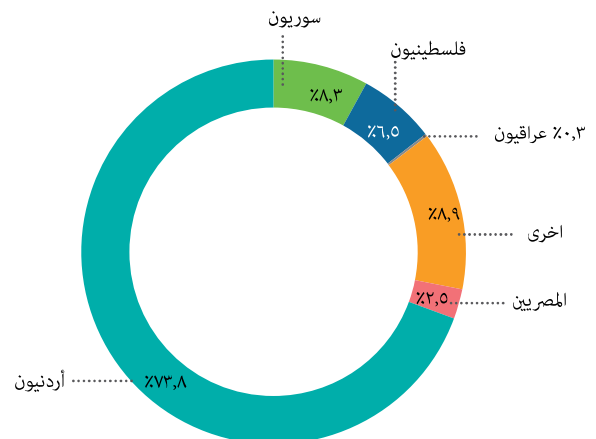
تتكون الأراضي السكنية والمستخدمة في الحي من الأنواع (أ)، (ب)، (ج)، و (د)، حيث يتم تصنيف ٢٠,٦٪ من مساحة الحي على أنها من النوع أ، و ٢٣,٥٪ مصنفة على أنها من النوع ب، و ٢٦٪ مصنفة على أنها من النوع ج، و ٠,٨٪ تصنف على أنها من النوع د. حوالي ٢,٣٪ من إستعمالات الأراضي في الحي متعددة الإستخدامات حيث أن ٥,٥٪ تجاري و ١,١٪ خدمات. ٠,٤٪ من مساحة الحي غير منظمة، ١٤,٢٪ حدائق، ١٪ صناعية و ٤,٦٪ زراعية. وجد الفحص البصري للحي أن المساكن بشكل عام في حالة جيدة جدًا.



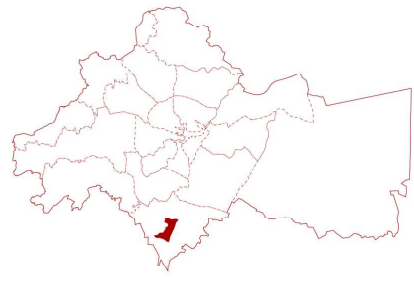
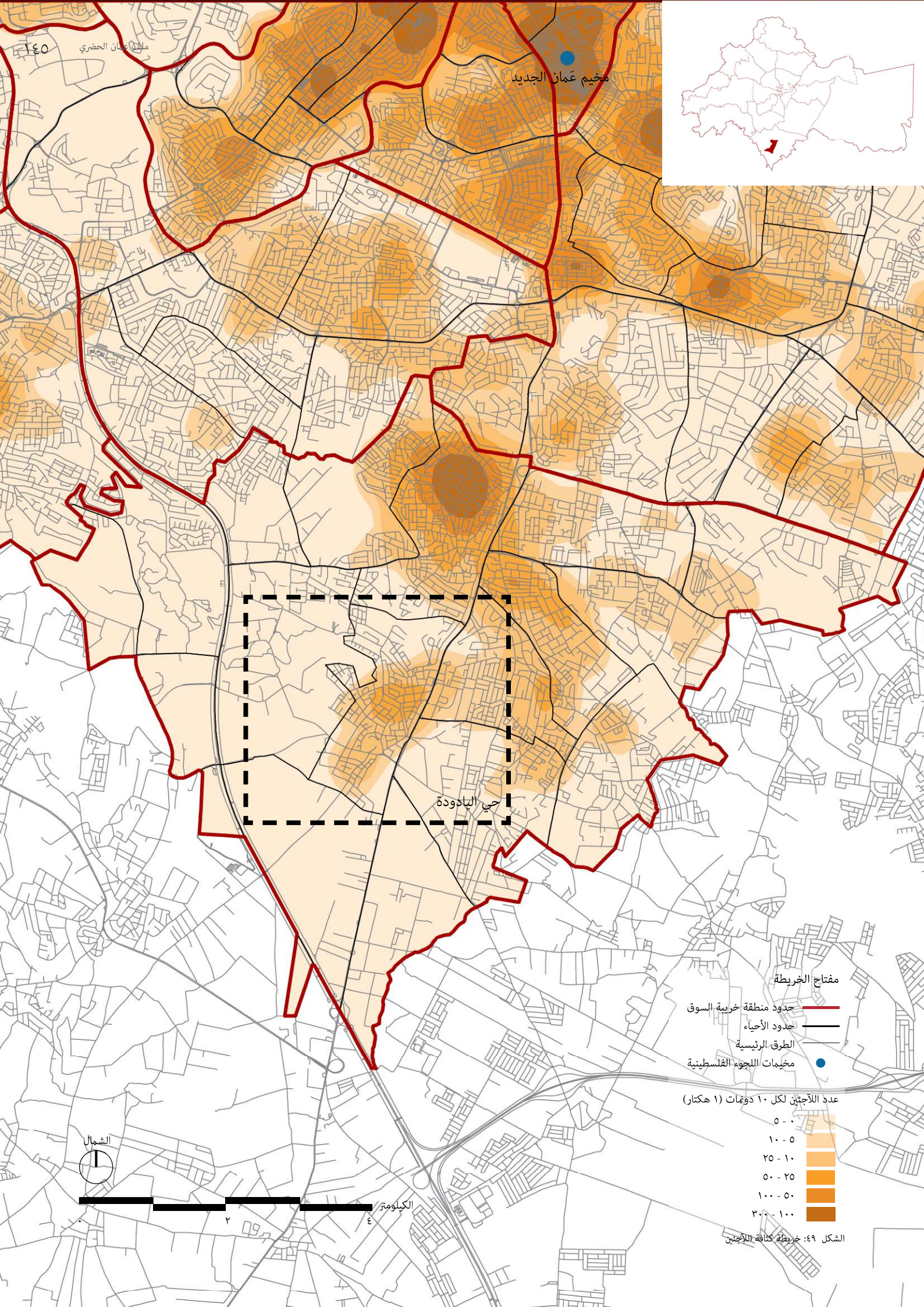
الشكل ٤٨: خريطة إستعمالات الأراضي



الإسكان في حي الياودة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



توزيع الجنسية للسكان في حي الياودة



- مفتاح الخريطة
- حدود منطقة خربة السوق
 - حدود الأحياء
 - الطرق الرئيسية
 - مخيمات اللجوء الفلسطينية
- عدد الأجنحة لكل 10 دُونَمَات (1 هكتار)
- 0 - 0
 - 10 - 0
 - 20 - 10
 - 50 - 20
 - 100 - 50
 - 300 - 100

الشكل ٤٩: خريطة كثافة الأجنحة



الكيلومتر ٤ ٢

مخيم عمان الجديد

مخيم عمان الحضري

حي البادودة

٤٥

الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي الياودة

بناءً على البيانات المتوفرة، تكشف الخريطة أن حي الياودة مُتصل بشبكات الكهرباء والمياه. ومع ذلك، فإن الحي غير متصل بشبكة الصرف الصحي. تم إجراء زيارة ميدانية للتقييم البصري للتحديات والوضع على أرض الواقع وكذلك للتفاعل مع سكان الحي.

خدمة الكهرباء:

حي الياودة متصل بشكل جيد بشبكة الكهرباء الحالية.

خدمة المياه:

بشكل عام، أظهر تقييم القدرة الاستيعابية للمياه أن هناك طلباً مرتفعاً نسبياً على شبكة المياه على مستوى الحي على الرغم من وجود إمكانية الوصول إلى شبكة المياه الموجودة في الحي، مما يشير إلى أن شبكة المياه تخدم عدداً أكبر من السكان مما تم تصميمها من أجله. بالإضافة إلى ذلك، كشفت مقابلات مع سكان الياودة أن شبكة المياه ضعيفة. وهذا يدل على ضرورة تحسين شبكة المياه على مستوى الحي لتخفيف الضغط على الشبكة الحالية.

تصريف مياه الأمطار:

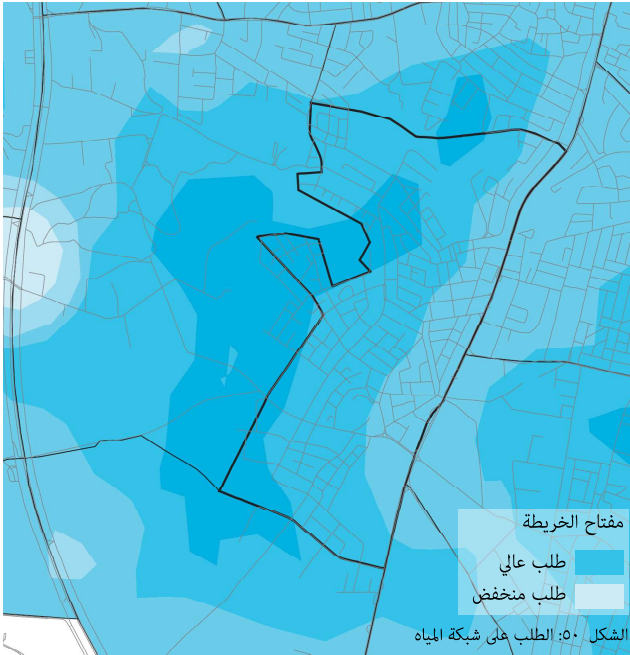
كشفت المقابلات التي أجريت مع سكان الياودة عن عدم وجود مشاكل تتعلق بنظام تصريف مياه الأمطار، وأنهم لا يتعرضون لأي فيضانات بسبب مياه الأمطار.

شبكة الصرف الصحي:

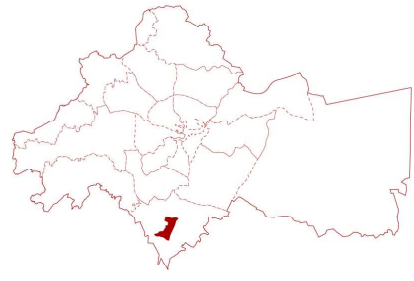
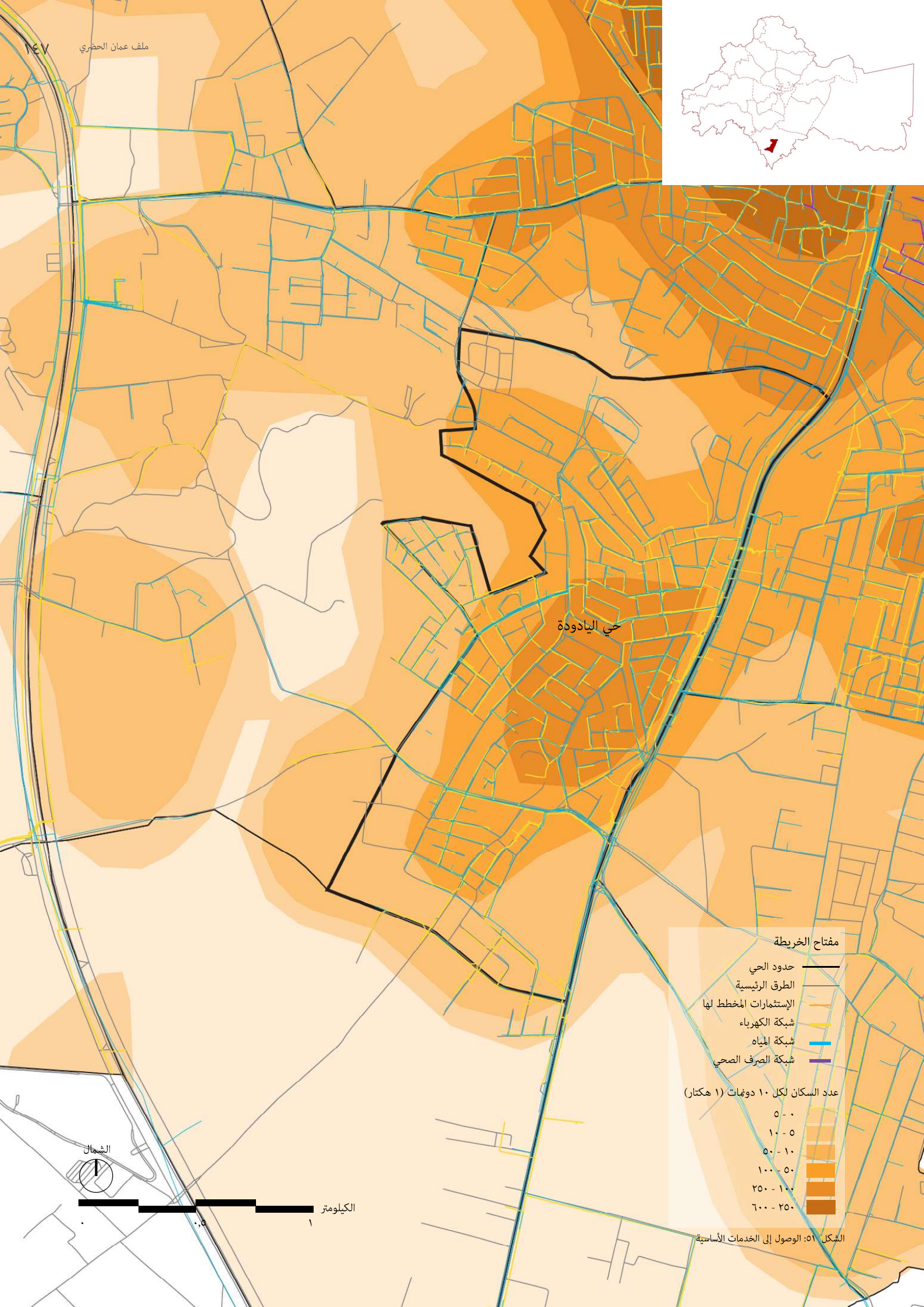
قبل الزيارة، كشفت البيانات المتوفرة أن حي الياودة غير متصل بشبكة الصرف الصحي. لكن تبين أن هذا غير دقيق خلال الزيارة الميدانية التي خلصت إلى أن الحي متصل جزئياً بشبكة الصرف الصحي. وقال أحد سكان حي الياودة، «شبكة المياه ضعيفة، لكن الصرف الصحي جيد هنا، وبعض أجزاء الحي موصولة بشبكة الصرف الصحي العامة والبعض الآخر على الحفر الامتصاصية». (مقابلة، كانون الأول ٢٠٢١). يسלט هذا الضوء على تحدٍ مهم يتعلق بالبيانات القديمة في قاعدة بيانات البلدية. علاوةً على ذلك، يشير إلى ضرورة تطوير وتحسين شبكة الصرف الصحي لتصل إلى جميع أنحاء الحي.

ادارة النفايات الصلبة:

وجد الفحص البصري للحي أن الحي مجهز جيداً بحاويات قمامة موزعة في جميع أنحاءه. ومع ذلك، أوضح صاحب سوبر ماركت في حي الياودة، «لا توجد صناديق قمامة في هذا الشارع لأن السكان يرفضون وضعها أمام منازلهم، ولهذا يتعين علينا السير ٥ دقائق لرمي القمامة». (مقابلة، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١).



صورة توضح وجود شبكة صرف صحي في الحي (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،



ملف عمان الحضري ١٤٧

حي الياودة

مفتاح الخريطة

- حدود الحي —————
 - الطرق الرئيسية —————
 - الإستثمارات المخطط لها —————
 - شبكة الكهرباء —————
 - شبكة المياه —————
 - شبكة الصرف الصحي —————
- عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)
- ٥ - ٠
 - ١٠ - ٥
 - ٥٠ - ١٠
 - ١٠٠ - ٥٠
 - ٢٥٠ - ١٠٠
 - ٦٠٠ - ٢٥٠



الكيلومتر ١ ٠,٥

الشكل ٥١: الوصول إلى الخدمات الأساسية

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي الياودة



حالة الشوارع في حي الياودة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)

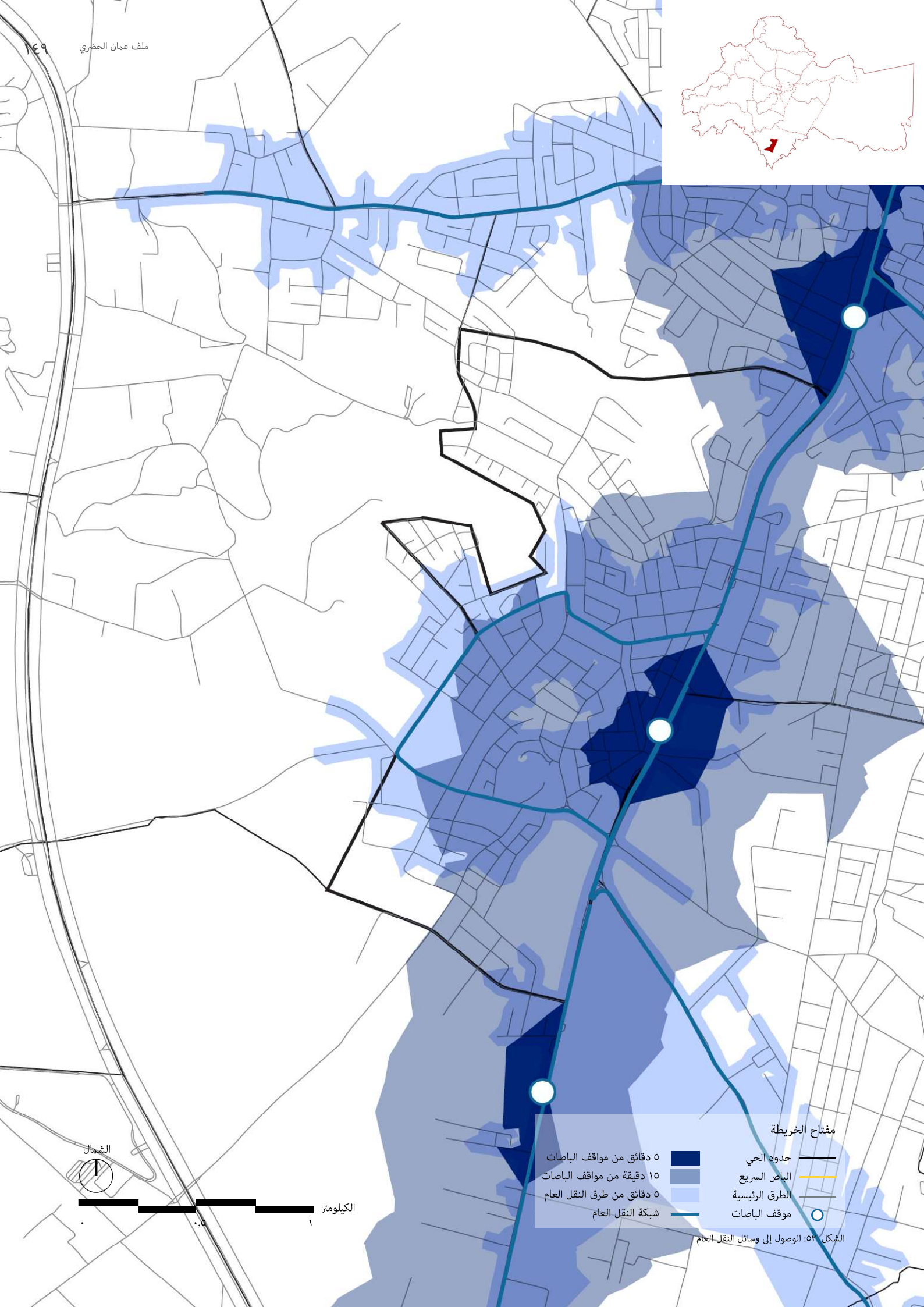
كشفت تحليل شبكة الشوارع، الذي أخذ في الإعتبار الموقع المكاني لمواقف الحافلات الحالية وطرق النقل العام، أن ٩,٣٪ من سكان الحي الذين يقيمون بشكل أساسي في وسط الطرف الشرقي من الحي، يمكنهم الوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام. بالإضافة إلى ذلك، وجد التحليل أن بعض المناطق في الحي (٢٦,١٪ من سكان الحي) لا يمكنها الوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، مثل المناطق الشمالية والجنوبية الغربية. فيما يتعلق بالوصول إلى طرق النقل العام، يتمتع ٦٦,٩٪ من سكان الحي بإمكانية الوصول إلى طرق النقل العام في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام. بناءً على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن الحي غير مخدوم جيداً بوسائل النقل العام.

أكد أحد سكان حي الياودة ذلك من خلال الاقتباس التالي، «النقل على الطريق الرئيسي ضعيف للغاية، وعلينا الانتظار لمدة ساعة تقريباً لركوب الحافلة، ولهذا السبب يعتمد السكان في الغالب على السيارات الخاصة وسيارات الأجرة.» (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١).

وأوضح ساكن آخر، «لا أستخدم وسائل النقل العام لأنني شخص ذو احتياجات خاصة، لذلك غالباً ما أستخدم كرسي متحرك أو أركب سيارة أجرة خاصة.» (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١). وهذا يسلب الضوء على التحدي المتعلق بإمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام والافتقار إلى الشمولية تجاه الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.



حالة الشوارع في حي الياودة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



الشمال



الكيلومتر
 ٠ ٠,٥ ١

مفتاح الخريطة

- حدود الحي
- الباص السريع
- الطرق الرئيسية
- موقف الباصات
- ٥ دقائق من مواقف الباصات
- ١٥ دقيقة من مواقف الباصات
- ٥ دقائق من طرق النقل العام
- شبكة النقل العام

الشكل ٥٢: الوصول إلى وسائل النقل العام

الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي الياودة

مرافق الرعاية الصحية:

لا توجد مراكز صحية عامة في حي القويسمة. بناءً على المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الحي غير مخدوم بشكل جيد بمرافق الرعاية الصحية. لذلك، هناك حاجة ماسة لإنشاء مركز/منشأة رعاية صحية لخدمة المنطقة. أوضح أحد سكان الياودة أن «الحي مخدوم جيداً ولكنه يواجه مشاكل في المواصلات وإمكانية الوصول إلى مراكز الصحة العامة وتوافرها». (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١).

المرافق التعليمية:

هناك ٥ مدارس حكومية تقع في الحي. بناءً على التحليل، ٨٥٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى المدارس العامة في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام و ١٠٪ في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن الحي مخدوم جيداً بالمرافق التعليمية.

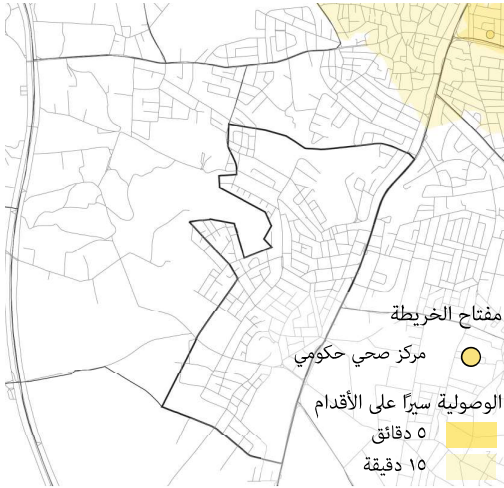
المرافق الترفيهية:

وفقاً لتحليل شبكة الطرق والأماكن العامة الحالية، يمكن لـ ٦٠٪ من السكان الوصول إلى المنتزهات في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام و ٦٥,٧٪ في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الحي مخدوم جيداً بالمرافق الترفيهية. وأوضح أحد السكان: «أن منتزه غمدان يخدم الحي الذي يبعد عنه مدة ١٠-١٥ دقيقة سيراً على الأقدام». (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١).

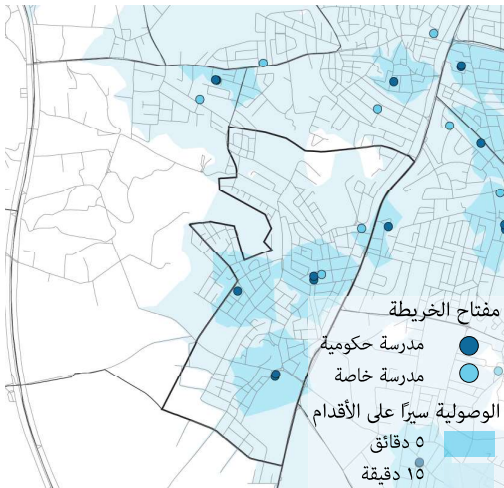
الأنشطة التجارية:

يتركز النشاط التجاري في حي الياودة بشكل رئيسي على الطريق الرئيسي شرق الحي. وتنتشر الأنشطة التجارية الأخرى في الحي إما في الإستخدام التجاري للأراضي أو في المناطق متعددة الإستخدامات. بناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، سكان الحي مخدومين بشكل كامل بالأنشطة التجارية التي تبعد ٥ دقائق و/أو ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، كما هو موضح في الخريطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ٩٦,٤٪ من سكانه مخدومين بالأنشطة التجارية التي تبعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن الحي مخدوم جيداً بالأنشطة التجارية بإستثناء الجزء الشمالي الغربي من الحي.

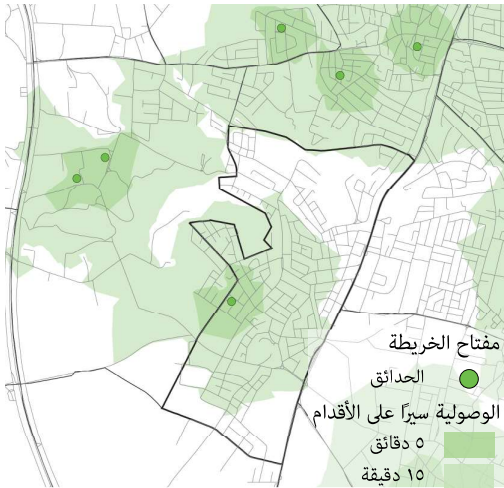
المرافق الصحية



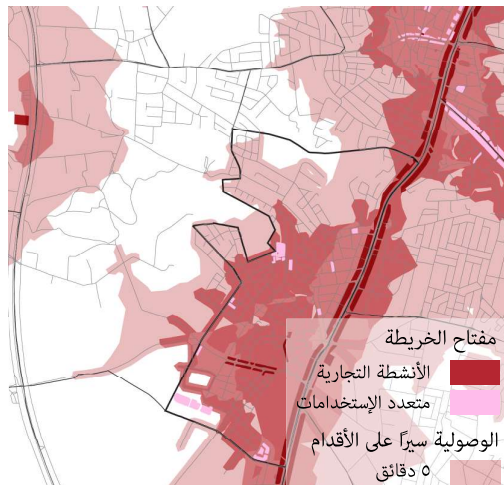
المرافق التعليمية

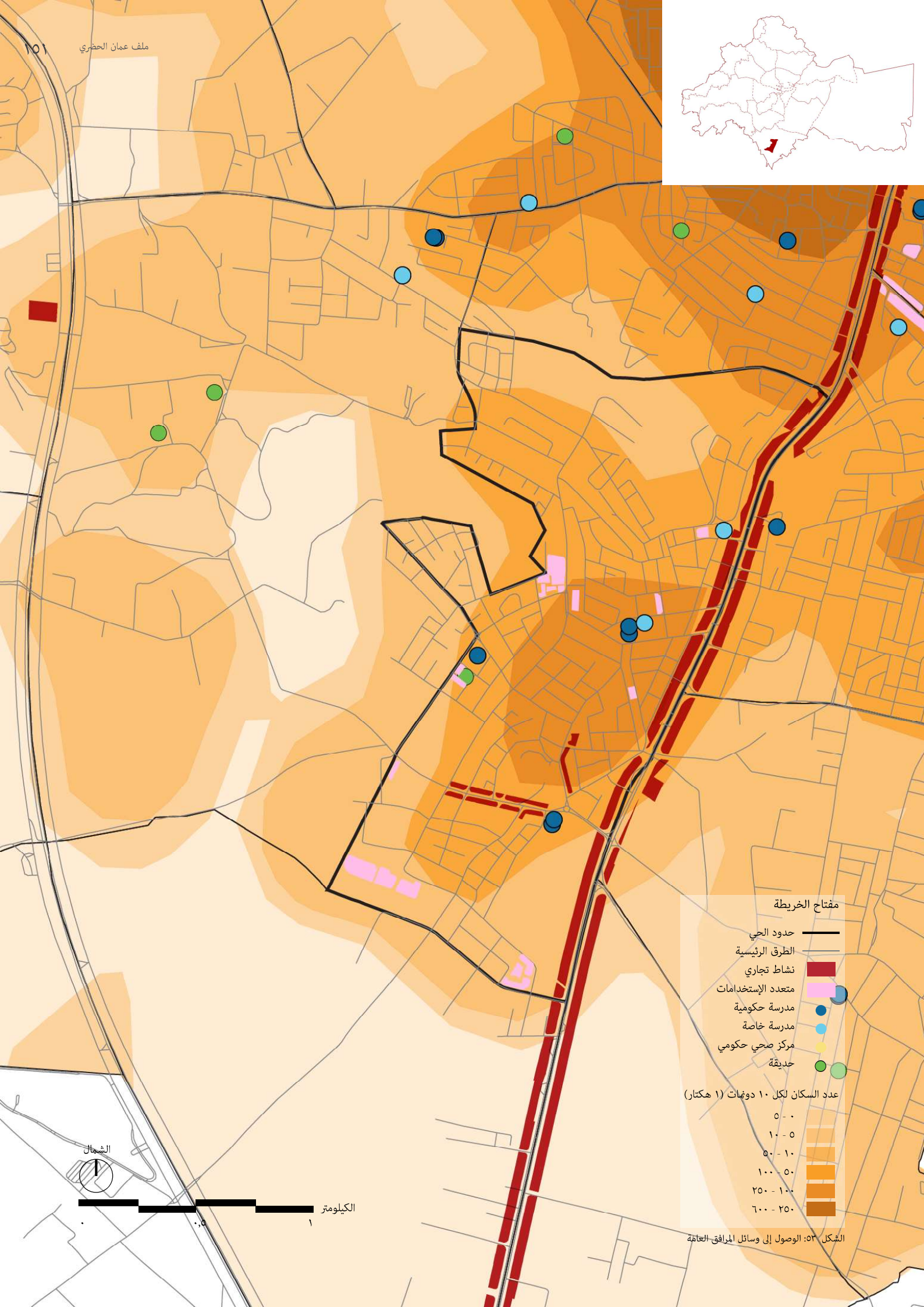


المرافق الترفيهية والحدائق



الأنشطة التجارية





مفتاح الخريطة

- حدود الحي —————
 - الطرق الرئيسية —————
 - نشاط تجاري —————
 - متعدد الاستخدامات —————
 - مدرسة حكومية ●
 - مدرسة خاصة ●
 - مركز صحي حكومي ●
 - حديقة ●
- عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)
- ٥ - ٠
 - ١٠ - ٥
 - ٥٠ - ١٠
 - ١٠٠ - ٥٠
 - ٢٥٠ - ١٠٠
 - ٦٠٠ - ٢٥٠

الشمال



الكيلومتر

التحديات والتدخلات المطلوبة

الحي / التصنيف

التحديات



حي الهاشمي الجنوبي: يمثل نمط حي كثيف ذو شبكات بنية تحتية تعمل فوق طاقتها الإستيعابية.

- شبكة المياه والصرف الصحي العاملة فوق طاقتها الإستيعابية
- عدم وجود مناطق تجارية مخصصة
- الفيضانات المفاجئة.



حي القويسمة: يمثل نمط الحي الذي يفتقر إلى بعض المرافق العامة.

- شبكة المياه العاملة فوق طاقتها الإستيعابية.
- شبكة صرف صحي مُتدية.
- نقص في صيانة الطرق.
- عدم الوصول إلى المستشفيات أو مراكز الرعاية الصحية خلال ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام.
- قلة وسائل النقل العام بالإضافة إلى الإزدحام المروري.
- التلوث.



حي الياودة: يمثل نمط الحي الذي يفتقر إلى الوصول إلى بعض شبكات البنية التحتية والمرافق العامة.

- شبكة المياه العاملة فوق طاقتها الإستيعابية.
- الحي غير متصل بشبكة الصرف الصحي.
- عدم الوصول إلى المستشفيات أو مراكز الرعاية الصحية خلال ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام.
- عدم كفاية المرافق الترفيهية.
- قلة وسائل النقل العام.

التدخلات المطلوبة



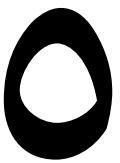
- تطوير شبكة المياه.
- تطوير شبكة الصرف الصحي.
- التخفيف من الفيضانات المفاجئة / مبادرات شبكات صرف صحي مستدامة
- اضافة الإستخدامات التجارية



- تطوير شبكة المياه.
- تطوير شبكة الصرف الصحي.
- إضافة مرافق رعاية صحية للمنطقة.
- تحسين وسائل النقل العام.
- توفير الصيانة للطرق القائمة.
- معالجة مشكلة التلوث في المنطقة من خلال البنية التحتية المستدامة والمبتكرة، وكذلك إضافة المزيد من الأشجار والتحريج.
- معالجة شبكة المشاة.



- تطوير شبكة المياه.
- تطوير وربط شبكة الصرف الصحي.
- إضافة مرافق رعاية صحية للمنطقة.
- إضافة مرافق ترفيهية للمنطقة.
- تحسين وسائل النقل العام.



التحديات و الفرص

التحديات

التحديات الإستراتيجية

التحديات المكانية



التحضر غير المتكافئ

- أدت ممارسات التخطيط الحضري الضعيفة إلى جانب التحضر السريع في الأردن إلى التوزيع والوصول غير الكافيين إلى الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
- بالإضافة إلى ذلك، يتركز (حوالي ١١ مليون) من سكان الأردن في العاصمة عمّان. تُظهر أنماط الهجرة والاستيطان المختلفة في المدينة بوضوح التباين الاجتماعي والمكاني بين عمّان الغربية ووسط عمّان/شرق عمّان، حيث إستقر السكان الأكثر ثراءً في مناطق غرب عمان.

الملامح الديموغرافية

- لقد إستقبل الأردن وكان ملاذاً آمناً للعديد من تدفقات اللاجئين عبر تاريخه. فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد من اللاجئين في العالم، بواقع ٨٩ لاجئاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.^{٤٦١}
- يتميز الأردن بنسبة سكانه الشباب، حيث أن ٦٣٪ من سكانه هم تحت سن الثلاثين.^{٤٦٢} وهذا يشكل تحدياً في توفير المرافق التعليمية التي يمكن أن تستوعب بشكل مناسب السكان الشباب وفرص العمل الكافية للقوى العاملة الشابة الناشئة.
- يواجه اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن حالياً تحديات كبيرة ناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة ومشكلة في الأمن الغذائي، فضلاً عن تسليط الضوء على عدم كفاية الوصول إلى الخدمات والإحتياجات الأساسية على مستوى الأحياء.

التغير المناخي

- احتل الأردن المرتبة ٨١ من أصل ١٨١ في مؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام لقابلية التأثر بخطر التغير المناخي.^{٤٦٣} فهو يعاني من ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام هطول الأمطار، وانخفاض المياه المتاحة، وزيادة احتمالية حدوث موجات الحر والفيضانات والجفاف والانهيئات الأرضية.^{٤٦٤}
- على المستوى الوطني، تتسبب أنشطة النقل والطاقة الصناعية في ٧٤٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة، بينما يصدر قطاع إدارة النفايات ما يقرب من ١٣٪ والصناعة ٨٪، مما يشكل تحدياً بيئياً.^{٤٦٥}
- زيادة على ذلك، دفع تأثير تغير المناخ والظروف الجوية القاسية كالفيضانات والجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة الناس إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية.

الزحف الحضري والكثافة السكانية

- يشهد الأردن نمواً حضرياً سريعاً، بنمو سكاني سنوي قدره ٢,٣٪ (٢٠١٩) وكثافة سكانية تقدر ب ١١٨,٩ فرد/كم^٢.^{٤٦٦} تضاعفت إجمالي المساحة المبنية بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥ لتصل إلى ١,٥٠٠ كم^٢.^{٤٦٧} إن التوسع المكاني للمناطق الحضرية يعادل ١٪ سنوياً، أي حوالي ١٥ كم^٢.^{٤٦٨} وهذا يشكل خطراً على الأراضي الزراعية وكذلك على البنية التحتية وتمويلها.
- مع استمرار زيادة الرقعة الحضرية للأردن، تنخفض الأراضي المتاحة للزراعة، مما يؤدي إلى تحديات إجتماعية وإقتصادية كبيرة.
- في عمّان، نمت المنطقة الحضرية بسرعة، بمتوسط معدل سنوي قدره ٢,٠٣٪.^{٤٦٩}
- على مستوى المدينة، يتبع تقديم الخدمات البلدية وخطط التنمية المناطق الحضرية المتناثرة، مما يعكس أن التخطيط يعمل كإجراء رد فعل بدلاً من كونه استباقياً من خلال اتباع النمو الحضري الفعلي في المدينة.
- إلى جانب تدفقات اللاجئين، أدى التوسع الحضري إلى زيادة الطلب على الخدمات، مما أدى إلى تفاقم الضغط على البلديات لتقديم الخدمات العامة. تتمتع البلديات بقدرة محدودة على تلبية هذا الطلب المتزايد مما أثر على جودة الخدمة المقدمة، مما جعل السكان يترددون في دفع ضرائبهم.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في مدينة عمّان تتوافق مع المناطق التي يتواجد فيها عدد أكبر من اللاجئين. وبالتالي، فإن هذه المناطق تعاني من ضغوط متزايدة على شبكات البنية التحتية الخاصة بها، مما أثر على جودة الخدمة المقدمة.
- حدث النمو الحضري في عمّان بشكل عام على طول طرق النقل بعيداً عن قلب عمّان، ونتيجة لذلك، أدى هذا النمو إلى التوسع في المناطق الحضرية على حساب الأنواع الأخرى من فئات إستخدام/تغطية الأراضي وخاصة مناطق الغطاء النباتي.^{٤٧٠}
- تُعزى ٦٤٪ من انبعاثات الكربون السنوية في عمّان إلى المباني.

الإسكان

- على المستوى الوطني، هناك عدم توافق ملموس بين العرض والطلب على المساكن، إذ لا يتم تلبية إحتياجات الإسكان الحالية. وبناءً على ذلك، أصبح الافتقار إلى السكن الملائم الميسور مسألة بالغة الأهمية بسبب تضخم أسعار

- والمساحات العامة. كما أدى إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، التي هي شحيحة في الأصل.
- أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى زيادة قدرها ١,٠٠٠ طن من النفايات يومياً.^{٤٧٩} تشير التقديرات إلى أن العمر الافتراضي المتبقي لمكبات النفايات الحالية يبلغ ١٦ عاماً قبل أن تصل إلى طاقتها الإستيعابية.^{٤٨٠}
- يقدر أن ٢٠,٦٪ من سكان أمانة عمان الكبرى غير متصلين بشبكة الصرف الصحي.^{٤٨١}

تحديات الحوكمة وإدارة الأراضي والتخطيط



الحوكمة والإدارة

- إن الحدود الإدارية للمؤسسات كوزارة الداخلية، ومؤسسات التخطيط كوزارة الإدارة المحلية، وأمانة عمان الكبرى وبلدية إربد الكبرى، غير متسقة فيما بينها. يؤدي إطار الحوكمة هذا إلى تداخل المهام والأدوار وعدم التنسيق الأفقي والرأسي بين المؤسسات. وبالتالي، هذا يؤثر على عمليات صنع القرار والتخطيط، مما يؤدي إلى عدم الاتساق.
- يفترق نظام التخطيط الأردني إلى سياسة حضرية وطنية.
- أدى تعدد مؤسسات التخطيط الحضري والجهات الفاعلة إلى ضعف التنسيق وتداخل المسؤوليات.
- إن عدم وجود سياسة تخطيط متكاملة على المستوى الإقليمي ومستوى المدينة يعيق عملية تحديد أولويات المشروع.
- يؤدي عدم وجود نظام موحد وآليات المراقبة الضعيفة إلى تفاوتات واسعة بين وثائق التخطيط والتنفيذ على أرض الواقع.
- أثر عدم وجود بيانات محدثة متاحة وموحدة عبر الأنظمة والمؤسسات المختلفة على القدرات اللازمة لتنفيذ عملية صنع القرار القائمة على الأدلة.

إدارة الأراضي وحدود التخطيط

- القانون الوحيد في الأردن المتعلق بالتخطيط هو «قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦». وهو يستند على أساس تخطيط المدن في الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي انبثق عن قانون تخطيط المدن البريطاني لعام ١٩٣٢.^{٤٨٢} ما زال هذا القانون مؤقتاً مع محاولات قليلة لتحديثه.
- يعكس نظام حيازة الأراضي والنظام القانوني الأردنيين توجهاً نحو خصخصة الأراضي،^{٤٨٣} مما أدى إلى استخدام غير

- الأراضي والبناء والطاقة.
- في حين أن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي المؤسسة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن الإسكان، إلا أن مهامها الحالية هي الإشراف على إنشاء ومراقبة المباني.
- أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى ارتفاع الطلب على المساكن المستأجرة، مما أدى إلى زيادة أسعار الأراضي.^{٤٧١}
- يفترق اللاجئون لحق الحيازة في الأردن.^{٤٧٢}
- تعزى الزيادة بنسبة ١٠٠٪ في أسعار العقارات عام ٢٠٠٥ إلى الزيادة الكبيرة في عدد صفقات الأراضي والمساكن من قبل العراقيين، من ١٢٥ صفقة عام ٢٠٠٢ إلى ١٨١١ عام ٢٠٠٥، أو من ٤,٩ مليون دينار أردني إلى ١٠٠ مليون دينار أردني.^{٤٧٣}

إمكانية الوصول والاتصال:

- على مستوى المحافظة، تمتلك حوالي ٥٦٪ من الأسر على الأقل سيارة خاصة واحدة،^{٤٧٤} مما يشير إلى الإعتماد الكبير على وسائل النقل الخاصة مما يؤدي إلى الازدحام المروري والتلوث.
- يتم إجراء ما مجموعه ٧ ملايين رحلة يومياً داخل أمانة عمان الكبرى، حيث تدخل حوالي مليون رحلة إلى أمانة عمان الكبرى من البلديات المجاورة.^{٤٧٥} أدى هذا إلى زيادة الازدحام المروري داخل المدينة، مما أدى إلى زيادة تلوث الهواء، وتقليل التنقل سيراً وهيمنة المركبات على الطرق.
- أدى نقص خيارات التنقل داخل مدينة عمان إلى تحديات بيئية وإقتصادية وإجتماعية كبيرة.
- المواصلات العامة في عمان بطيئة ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، مما يزيد من نقاط ضعف اللاجئين وذوي الدخل المنخفض.

المرافق والبنية التحتية

- ساهمت الزيادة الكبيرة في عدد سكان المدينة في زيادة الطلب على المياه بنسبة ٤٠٪،^{٤٧٦} حيث يقدر إستهلاك المياه في أمانة عمان الكبرى بنحو ٧٢,٧٥ لتراً للفرد يومياً.^{٤٧٧} ومع ذلك، فإن تقطع الإمدادات يقلل بشكل كبير من قيمة هذه الخدمة للمستهلكين. تمثل المياه المفقودة حوالي ٥٠٪ من إجمالي إستهلاك المياه.^{٤٧٨} بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٤، كان نصف الفاقد من المياه البلدية في محافظة عمان.
- تواجه عدة مناطق في مدينة عمان مشاكل كبيرة أثناء هطول الأمطار الغزيرة بسبب الظروف السيئة لشبكة تصريف مياه الأمطار الحالية.
- هناك عدد قليل من الحداثق العامة في العديد من البلديات والمدن الأردنية، بما في ذلك أمانة عمان الكبرى.
- أثر تدفق اللاجئين من المخيمات إلى المناطق الحضرية على قدرات البنية التحتية والمرافق العامة، كالتعليم والصحة

التحديات الإجتماعية الإقتصادية



الإقتصاد والوظائف

- تتمتع البلديات بقدرة محدودة على دعم التنمية الإقتصادية المحلية.
- تواجه البلديات قيوداً على تمويل تقديم الخدمات، بسبب ديناميكياتها الإقتصادية المنخفضة. بالإضافة إلى الدخل المنخفض، تشكل رواتب موظفي البلدية نصف ميزانياتها. لا يتم إخطار البلديات مسبقاً بالمبلغ، مما يعيق إعداد الميزانية.
- علاوةً على ذلك، يعيش ما يقدر بـ ١٤,٤% من سكان الأردن في فقر.^{٤٨٨} فرضت صورة فقر اللاجئين السوريين ضغوطاً على الفقراء الأردنيين الموجودين أصلاً.
- يتركز أكبر عدد من الفقراء في عمّان بسبب الأجور المنخفضة وارتفاع تكاليف المعيشة. ويقع الكثير منهم في فئة «العاملين الفقراء».^{٤٨٩}
- على الرغم من معدلات التعليم المرتفعة، فإن فرص العمل للشباب في الأردن منخفضة ويبلغ معدل البطالة ١٩,٣% بسبب الظروف السيئة لسوق العمل والتشبع الوظيفي الذي يتطلب مهارات عالية.^{٤٩٠} كما أن هناك عدم توافق بين المهارات المتوفرة وسوق العمل.
- على مستوى المحافظة، يبلغ متوسط دخل الأسرة في عمّان ٥٧٦ ديناراً شهرياً، حيث تنفق العديد من الأسر ما يتجاوز إمكانياتها على شراء منزل جديد أو استجاره.^{٤٩١}
- ساهمت الزيادة الكبيرة في عدد سكان المدينة في زيادة الدين العام بنسبة ٨٣%، وزيادة في بطالة الشباب بنسبة ٣٠%، وزيادة الطلب على المياه بنسبة ٤٠%، فضلاً عن زيادة تكاليف الإيجار بنسبة ١٧%.^{٤٩٢}
- يواجه العديد من السكان في عمّان ظروف عمل غير مستقرة في القطاع غير الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، يعمل معظم اللاجئين في سوق العمل غير الرسمي.
- تتوفر للاجئين السوريين مجالات عمل محدودة بسبب القيود الحكومية، بغض النظر عن خبرتهم السابقة.

توتر بين المجتمعات المضيفة واللاجئين

- مع زيادة الطلب على السكن اللائق، من المحتمل أن تزداد التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، حيث يتنافس اللاجئون والأردنيون على السكن ميسور التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، في المدن المتوسطة الحجم، يتنافس الأردنيون مع اللاجئين السوريين على شقق الإيجار.
- أدى عدم المساواة في الوصول إلى المرافق العامة والبنية

مُستدام وتردي شديد للأراضي، لا سيما الأراضي الزراعية. نظراً لأن الأراضي الخاصة تقع في مناطق رئيسية، فقد أصبحت أكثر تكلفة وسط زيادة الطلب.

- لا تزال القيود الإجتماعية على وراثة الأراضي وملكيها مستمرة، حيث أنها تؤثر بشكل خاص على النساء الفقيرات.^{٤٨٤}
- لا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مستبعدة من إستعمالات الأراضي البلدية وخطط التنمية، على الرغم من أنها أصبحت الآن مجتمعات دائمة وراسخة ضمن النسيج الإجتماعي والحضري لعمّان، حيث ترتبط بخدمات البلدية ويدفع السكان ضريبة الخدمات.

تحديات الأخطار البيئية والطبيعية



- إن النهج الاستباقي المحدود للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، وعدم كفاية القدرات المؤسسية على المستويين الوطني والمحلي، ومحدودية الموارد البشرية المدربة، ونقص الوعي بين المسؤولين والمجتمعات حول التأهب للكوارث، والتنفيذ غير المرضي للسياسات الحالية، مثل خطة منعة عمّان وخطة عمل المدن الخضراء، كل هذه جعلت سكان الأردن عرضة للأخطار الطبيعية.^{٤٨٥}
- يعتبر الأردن ثاني أكثر بلد يعاني من شح المياه.^{٤٨٦} وهو يعتمد بشدة على موارد المياه الخارجية، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات مع البلدان المجاورة. زاد تدفق اللاجئين من كفاح الأردن لتلبية إحتياجات المياه المحلية.
- وفقاً لتقييم مخاطر الفيضانات وخراطم أخطار الفيضانات لمدينة عمّان، فإن مناطق أسفل المجرى مثل وسط مدينة عمّان، هي من بين الأكثر عرضة للفيضانات المفاجئة بسبب خصائصها الجغرافية، والبنى التحتية المضغوطة، وزيادة السكان والكثافة العالية للاجئين السوريين.
- بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لخريطة تقسيم المناطق الزلزالية، تقع عمّان في المنطقة ٢٨.^{٤٨٧} يؤثر خطر الزلازل بشكل غير مُتكافئ على السكان الأكثر تأثراً الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين والمدينة القديمة، والتي تتميز بكثافة سكانية أعلى ومنشآت أضعف.

التحتية وفرص العمل إلى نشوب تنافر وتوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. يعتمد العديد من اللاجئين على المساعدات الإنسانية، والتي تعتبر إستراتيجية قصيرة الأجل للحد من تأثيرهم. ومع ذلك، فإن عدم الوصول إلى سوق العمل بطرق قانونية يزيد من تأثيرهم ويؤدي إلى وجود أسواق غير رسمية واسعة النطاق، وبالتالي زيادة التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين في سعيهم للحصول على فرص العمل المحدودة أصلاً.

الفرص

الفرص الإستراتيجية



الفرص المكانية



- يوجد في الأردن نسبة عالية من الشباب، خاصة في محافظة عمّان، حيث أن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً.^{٤٩٣} لذلك، يمكن أن تصبح القوى العاملة والموارد البشرية المتزايدة، وانخفاض الطلب على المرافق الصحية، وانخفاض معدلات الإعالة فرصاً إذا تم اعتماد خطة طويلة الأجل تستخدم الموارد بكفاءة لتشجيع التطورات متعددة الأبعاد وكذلك برامج بناء القدرات والمهارات لتلبية الإحتياجات المستقبلية لهذا العدد المتزايد من السكان.
- توفر العديد من الوثائق على المستوى الوطني التي تركز على تلبية إحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مثل خطة المنعة الوطنية، والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وخطة الإستجابة الأردنية، وميثاق الأردن، والميثاق العالمي للهجرة، لإعطاء الفرصة لتلبية الإحتياجات الفورية للاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات والمناطق الحضرية، وكذلك المجتمع المضيف المتأثر بالأزمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك فرصة كبيرة للاعتماد على هذه الخطط والجهود لتحقيق حلول مستدامة لسكان الأردن ودمج اللاجئين.
- وتعتبر فرصة مهمة لتحسين إدارة الهجرة، والتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة الحالية، وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة.
- تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية تجذب إستثمارات جديدة وتعزز الإقتصاد المحلي.
- تهدف التبرعات المقدمة للأردن حالياً إلى بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتقديم حلول طويلة الأمد لأزمة اللاجئين، وهي فرصة لبناء القدرات القائمة.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية، في المراحل النهائية من صياغة سياسة حضرية وطنية للأردن والتي ستضع إطاراً إرشادياً للتنمية الحضرية في الأردن بمجرد الموافقة عليها.
- ينتقل الأردن من نظام شديد المركزية إلى نظام لا مركزي بشكل تدريجي مع مزيد من الصلاحيات على مستوى المحافظات والبلديات. سيؤدي ذلك إلى تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار.
- في أمانة عمّان الكبرى، هناك فرصة لتعزيز جمع البيانات ومشاركتها من خلال قاعدة بيانات مناسبة، وهي دائرة المرصد الحضري.

توافر الأرض

- أدت جائحة كوفيد-١٩ والقيود إلى زيادة الوعي بأهمية التخطيط المكاني وتوافر المساحات الخضراء / المفتوحة وسلطت الضوء على أهمية الاستفادة من الأراضي الشاغرة الحالية وتحويلها إلى مساحات خضراء / مفتوحة.
- ما يصل إلى ٤٠ ٪ من الأراضي داخل المنطقة المبنية في عمّان شاغرة، مما يسمح بدرجة كبيرة للتكثيف.
- يشجع التوثيق الصحيح ملكية الأراضي الإستثمار في الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، يسهل الأردن الإستثمار من خلال تأجير الأراضي الحكومية للمستثمرين.
- هناك خطوات نحو تطبيق ضرائب الأراضي البيضاء في الأردن، والتي ستحفز استغلال الأراضي الشاغرة، وبالتالي تشجيع التكثيف.

سهولة الوصول والترابط

- إن تطوير خيارات تنقل مناسبة داخل مدينة عمّان سيققل من الأثر البيئي ويحسن الظروف الإجتماعية والإقتصادية لسكان والحصول على فرص العمل.
- تعتبر الأشغال الحالية لتوسيع الباص السريع لربط عمّان بالزرقاء فرصة لأن هذا الربط سيعزز بشكل كبير إمكانية الوصول والترابط بين هذه المناطق، ويقلل من الازدحام المروري وتلوث الهواء.
- تقوم أمانة عمّان الكبرى حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الجندرية للتنقل العادل، والتي ستتيح الوصول العادل إلى وسائل النقل العام للنساء والفئات السكانية الأكثر تأثراً.

الفرص البيئية



- إن إمكانات التخفيف من حدة تغير المناخ هامة، حيث أن الأردن عبارة عن صحراء بشكل أساسي ويمكن إستعمال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء، وتقليل إستهلاك الوقود، وبالتالي التخفيف من آثار تغير المناخ والغازات الدفينة.
- على مستوى المدينة، هناك ٣٧ مشروعاً/مبادرة مُحتملة تم تحديد أولوياتها في خطة عمل عمّان مدينة خضراء التي سيتم تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٥.^{٤٩٤} ستساعد هذه

لإستعمال الأراضي الحكومية الشاغرة للزراعة الحضرية / الزراعة المستدامة من أجل تقليل البطالة، التخفيف من تأثير تغير المناخ، وتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي.

- ٨٨٪ من إيرادات أمانة عمان الكبرى هي إيرادات ذاتية.^{٤٩٧} بالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من ٨٢٪ من الشركات الرسمية التي يزيد رأس مالها المعلن عن ٥٠٠ ألف دينار مسجلة في أمانة عمان الكبرى.^{٤٩٨} هذا يعني أن السوق مستقر ولديه إمكانية لمزيد من النمو والإستثمارات.

المرافق والبنية التحتية

- كدولة، يمتلك الأردن نظام رعاية صحية متقدماً، حيث تم تصنيفه من قبل البنك الدولي ليكون المزود الأول لخدمات الرعاية الصحية في المنطقة ومن بين الخمسة الأوائل في العالم. فهو من أكثر البلدان المرغوبة في المنطقة للسياحة العلاجية، وتعمل الدولة بسرعة على بناء سمعة دولية للرعاية الصحية عالية الجودة وبأسعار معقولة، مما يتيح الفرصة لمزيد من ازدهار السياحة العلاجية. إن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية يزيد من إنتاجية الثروة البشرية، مما يؤثر إيجاباً على النمو الإقتصادي، ويقلل العبء على الأسر ويساهم في النمو الوطني.
- هناك مجال لتعزيز سبل رزق سكان الأردن والإقتصاد المحلي وجذب المستثمرين والشركات من خلال زيادة إتاحة والإستثمار في أنظمة المياه والصرف الصحي المستدامة، والنقل العام، والمساحات الخضراء / المفتوحة والعامّة والبنية التحتية للمشاة.
- هناك العديد من إستثمارات البنية التحتية المخطط لها على مستوى مدينة عمان والتي - بمجرد إكمالها - ستعزز وتحسن الاستدامة في المدينة وتحسين تقديم الخدمات.

المشاريع، عند تنفيذها في معالجة أكثر التحديات البيئية حدة وتغير المناخ في المدينة، بما في ذلك إدارة النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي والنقل الحضري ورفع كفاءة الطاقة.

- بالإضافة إلى ذلك، من خلال مشروع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتعزيز المنعة ضد الفيضانات المفاجئة، تم تحديد ١٢٠ موقفاً مناسباً في مدينة عمان للمشاريع التجريبية في دراسة تقييم مخاطر الفيضانات وخرائط أخطار الفيضانات. يسعى هذا المشروع إلى المساعدة في تقليل آثار الفيضانات والجفاف والمساعدة في تأمين إمدادات مياه مأمونة.
- على مستوى المدينة، تدرك أمانة عمان الكبرى أهمية مشاريع الاستدامة البيئية، وقد خصصت من نفقاتها المالية ٦٥٠,٠٠٠ دينار أردني و ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني للعامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على التوالي لهذه المشاريع.^{٤٩٥}
- أدت دراسة تقييم مخاطر الفيضانات وخرائط أخطار الفيضانات - التي أجرتها دار الهندسة في إطار مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) - وجائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة الوعي بأهمية إعادة تهيئة أسطح المباني والأراضي الشاغرة داخل أمانة عمان الكبرى إلى مساحات خضراء للحد من الفيضانات.

الفرص الإقتصادية الإجتماعية



الإقتصاد والوظائف

- الأردن دولة منفتحة على المستثمرين المحتملين وتسهل ممارسة الأعمال التجارية. بنهاية عام ٢٠١٣، استثمر المستثمرون العرب ٤٠٪ في قطاع الصناعة، ٣٨٪ في القطاع التجاري، ٢٠٪ في قطاع الزراعة و٢,٥٪ في قطاع العقارات.^{٤٩٦}
- يتمتع الأردن بمعدلات عالية بالتحصيل التعليمي (الأكاديمي) مما يوفر إمكانيات قوة عاملة ماهرة متنامية من شأنها أن تدعم التنمية الإقتصادية المحلية للبلاد عندما تقترب بعوامل تمكين أخرى.
- منحت الحكومة الأردنية سكانها الفرصة لإنشاء أعمال تجارية من المنزل، بما في ذلك اللاجئين السوريين داخل المخيمات وخارجها مما يساعد في تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية للسكان.
- بسبب تأثيرات كوفيد-١٩، هناك زيادة في معدلات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات والإحتياجات الأساسية. ومع ذلك، هناك فرصة

٦

ورشة عمل مع أصحاب المصلحة

ورشة عمل التحقق من صحة ملف التنمية الحضري مع أصحاب المصلحة

في ٢٤ كانون الثاني /يناير ٢٠٢٢، عقد فريق الموئل في الأردن ورشة عمل للتحقق من نتائج التنمية الحضري باستخدام طريقة هجينة (افتراضياً عبر منصة Zoom ووجاهياً). تم استخدام هذا النهج لضمان التوافق مع قيود كوفيد-١٩ وإجراءات التباعد الجسدي.

ضم المشاركون ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة، وشركاء من أمانة عمان الكبرى، والقطاع الخاص، وبنوك ووكالات التنمية ومهنيين حضريين.

تهدف ورشة العمل إلى إبلاغ أصحاب المصلحة عن تقدم العمل خلال برنامج «التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة»، وتقديم لمحة عامة عن ملف التنمية الحضري الذي تم إعداده وعرض حالة التنمية الحضرية والتحديات المتعلقة بتدفق اللاجئين في مدينة عمان والحصول على وجهات نظر أصحاب المصلحة حول ملف التنمية الحضري، والتحديات والفرص المحددة فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية وتنفيذها في المدينة المختارة، واختيار حي واحد تجريبي من الأحياء الثلاثة التي تم تحليلها في عمان للمرحلة الثانية من المشروع.

كونه شاملاً، قدم فريق الموئل خلال الجلسة الأولى لمحة عامة لإبلاغ أصحاب المصلحة الرئيسيين عن برنامج «التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة» وأهدافه والنواتج المطلوبة للمرحلة القادمة، وهي مرحلة تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية. تبع ذلك مقدمة موجزة من ممثل أمانة عمان الكبرى، حيث تمت مناقشة الإجراءات الرئيسية وأوجه التآزر المحتملة بين برنامج «التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة» وخطط التنمية الخاصة بهم. بعد ذلك، تم تقديم عرض للمستوى الوطني لملف التنمية الحضري وتبسيط الضوء على النتائج الرئيسية، وتبعه مناقشة مفتوحة للتحقق من صحة النتائج.

تضمنت الجلسة الثانية عرضاً متعمقاً لملف التنمية الحضري لعمان على المستوى الإقليمي ومستوى المدينة، تلاه جلسة تفاعلية للتحقق من صحة النتائج وفتح المجال للتعليقات والمناقشة. اختتمت الجلسة بعرض الأحياء الثلاثة التي تم تحليلها. بعد ذلك كان هناك تصويت لإختيار حي تجريبي في عمان للمرحلة التالية.





التغذية الراجعة النوعية

تقدم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية في معظم الأحياء. ومع ذلك، وصفت جودة هذه الخدمات بأنها سيئة.

فيما يلي ملخص ملاحظات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بجودة خدمات البنية التحتية العامة والمرافق العامة، بما في ذلك:

قطاع النقل العام:

جودة المرافق الترفيهية (الحدائق العامة):
تم توزيع هذه المرافق بطريقة عشوائية بين أحياء عمان. أوضح أصحاب المصلحة أن هناك عدداً قليلاً جداً من الحدائق العامة، وتعتبر جودتها رديئة وليست مقصورة على العائلات، مما يجعلها غير آمنة.

تكمّن مشكلة النقل داخل أمانة عمان الكبرى في قدرة قطاع النقل على إستيعاب الضغط، حيث هناك عدد قليل نسبياً من وسائل النقل الكبيرة، بينما هناك العديد من وسائل النقل الجماعي الصغيرة مثل حافلات كوستر. علاوةً على ذلك، فإن عدم وجود سلطة محددة تنظم نظام النقل العام وغياب نظام معلومات نقل عام دقيق (على سبيل المثال حول الجداول الزمنية والطرق)، والتي يمكن لمستخدمي النقل العام الإعتماد عليها، مما يمثل تحدياً رئيسياً آخر.

خدمة المياه العامة:

تفتقر معظم الحدائق العامة المتاحة إلى الصيانة بانتظام وتحتاج إلى تحسينات. على أمانة عمان الكبرى أن تقوم بإنشاء المزيد من المناطق الخضراء والمفتوحة، لا سيما في الأحياء والمخيمات المكتظة بالسكان. يجب القيام بذلك لتوفير منطقة خضراء مفتوحة واحدة على الأقل في كل حي في عمان بالتعاون مع سكان الحي كجزء من الشراكة بين القطاع العام والناس.

على الرغم من أن الاتصال بشبكة المياه متاح ويمكن الوصول إليه في معظم المناطق، فإن المياه المنقولة بالأنابيب غير صالحة للشرب، وبالتالي يقوم الناس بشراء المياه المفلترّة.

خدمة الصرف الصحي:

ذكر أصحاب المصلحة أن هناك بعض المناطق غير المتصلة بشبكة الصرف الصحي ولا تزال تعتمد على حفر امتصاصية. من ناحية أخرى، ذكرت وزارة المياه والري أن هناك مشروعاً قيد التخطيط حالياً مميّزاً بمخصصة لربط المناطق السكنية في حي الياودودة والقويسمة، بما يتماشى مع التدخلات المحددة اللازمة لهذين الحيين اللذين تم تحليلهما.

خدمة الكهرباء:

تعمل شركة الكهرباء بشكل جيد للغاية، لكن معظم الناس يشتكون من التعرّف وتكلفة الكهرباء. كما أن هناك انقطاع للكهرباء أحياناً خلال فصل الشتاء. بالإضافة إلى ذلك، سلط أصحاب المصلحة الضوء على أهمية تعزيز استخدام موارد الطاقة البديلة.

تصريف مياه الأمطار:

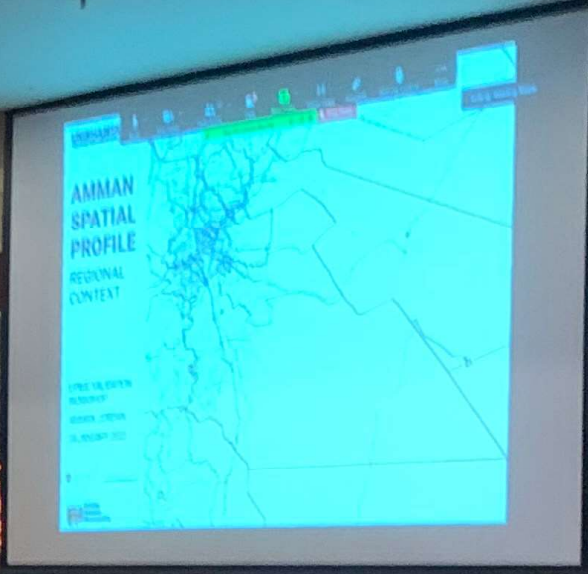
بسبب زيادة المساحة المبنية، تعاني المدينة من ضعف تصريف مياه الأمطار، حيث تتعرض العديد من المناطق خاصة المنخفضة منها للفيضانات. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج نظام تصريف مياه الأمطار إلى إعادة تأهيل وتطوير وصيانة.

نظام إدارة النفايات الصلبة:

تعتبر عمان مدينة نظيفة وبها مكبات للنفايات. ومع ذلك، تتعرض هذه المكبات للهواء الطلق مما ينتج عنها روائح كريهة.

جودة الرعاية الصحية والخدمات التعليمية:

بشكل عام، تم وصف التوزيع المكاني لهذه المرافق بأنه جيد جداً، حيث



UN-HABITAT
مجلس عمان الحضري

إختيار الحي

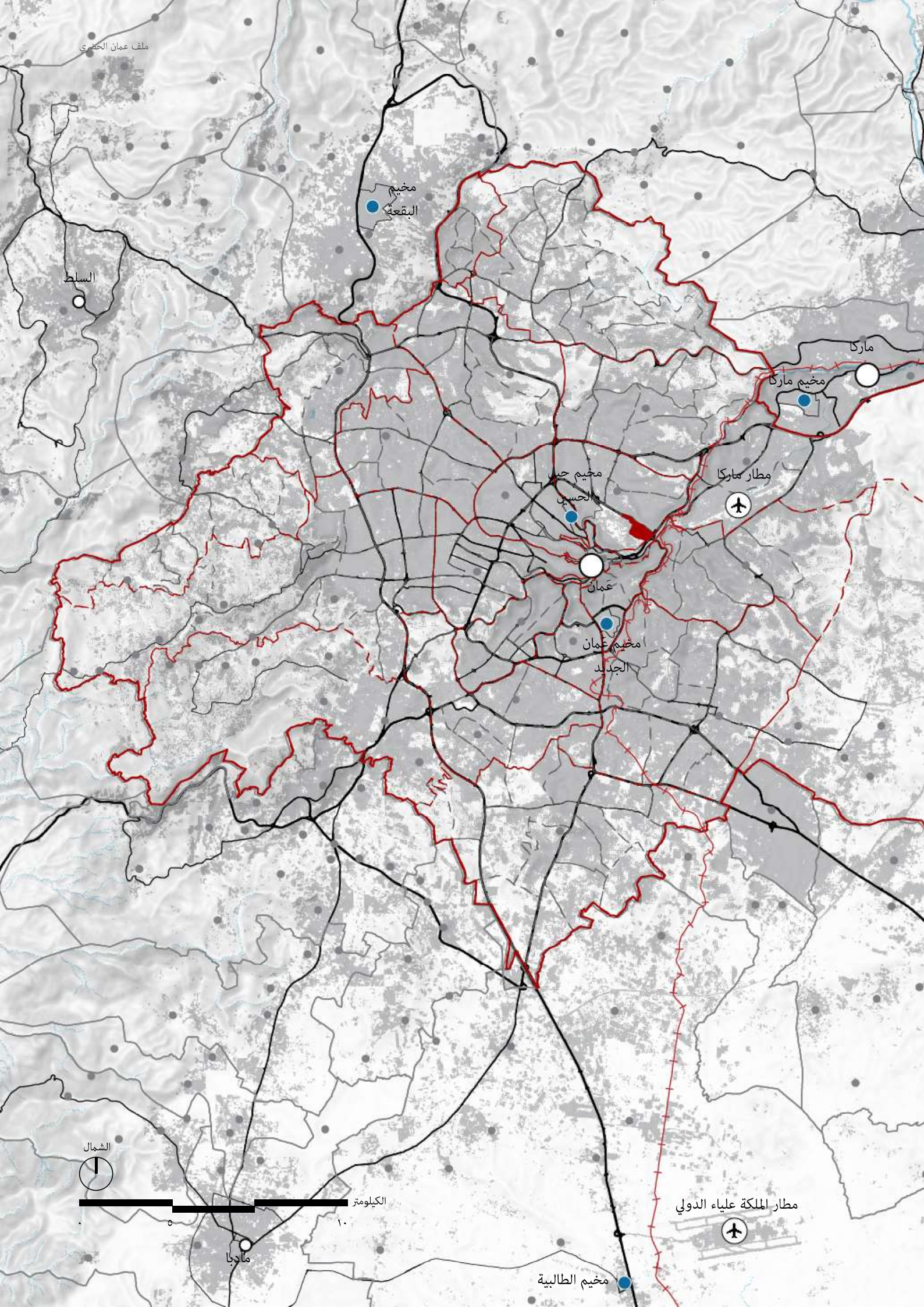
يلخص القسم التالي نتائج عملية التصويت التي تمت بعد عرض تحليل الأحياء الثلاثة في مدينة عمان. صوّت المشاركون على الحي التجريبي في عمان الذي يجب إختياره للمرحلة القادمة من المشروع.

وكانت نتائج عملية التصويت على النحو التالي:

- حي الياودودة: ١٠ أصوات
- حي الهاشمي الجنوبي: ٧ أصوات
- حي القويسمة: ٥ أصوات

في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٢٢، عقد فريق الموئل في الأردن إجتماعاً افتراضياً مع أمانة عمان الكبرى لمواصلة مناقشة التعليقات الفنية لأمانة عمان الكبرى بشأن الملف التعريفي المكاني وإختيار الحي التجريبي. بينما حصل حي الياودودة على بضعة أصوات أخرى، أوضح فريق الأمانة أن حي الهاشمي الجنوبي هو الخيار الأفضل للمرحلة الثانية من المشروع، لأن حي الهاشمي الجنوبي يفتقر إلى أي بنية تحتية ومشاريع إستثمارية منظمة، ويحتاج إلى مزيد من الاهتمام لقلّة الدراسات السابقة ويأوي عدداً أكبر من المستفيدين مقارنة بحي الياودودة.

لذلك، فإن الحي المختار للمرحلة القادمة (صياغة الرؤية وبناء البدائل التخطيطية) هو «حي الهاشمي الجنوبي» ضمن منطقة المدينة في مدينة عمان، والذي يمثل النموذج رقم ١: حي مكتظ به شبكات بنية تحتية مثقلة.



ملف عمان الحضري

مخيم
البقعع

السلط

ماركا

مخيم ماركا

مخيم حبي
الحسين

مطار ماركا

عمان

مخيم عمان
الجديد

الشمال

الكيلومتر

١٠

مادبا

مطار الملكة علياء الدولي

مخيم الطابية

ورشة عمل للتحقق من صحة نتائج تحليل الحي المختار

في ٩ آذار/ مارس ٢٠٢٢، عقد فريق الموئل في الأردن ورشة عمل للتحقق من صحة نتائج تحليل الحي في مكتبة أمانة عمان الكبرى الواقعة في وسط مدينة عمان والقريبة جداً من حي الهاشمي الجنوبي. حضر ورشة العمل ٢٨ مشاركاً، معظمهم من سكان حي الهاشمي الجنوبي بما في ذلك رئيس الحي (مختار الحارة) بالإضافة إلى النساء والشباب وكبار السن والأجانب والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، لضمان دمج الجنسين، ومختلف الفئات العمرية، والجنسيات والقدرات في الحي. بالإضافة إلى ذلك، حضر ممثلون عن أمانة عمان الكبرى ورشة العمل بما في ذلك مدير منطقة أمانة عمان الكبرى ومهندسو تخطيط المنطقة.

هدفت الورشة إلى إطلاع سكان الهاشمي الجنوبي على برنامج «التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة» وأهدافه، وتقديم لمحة عامة عن الملف المكاني للحي الذي تم تطويره والذي يعرض الوضع الحضري الحالي لحيهم، والحصول على وجهات نظرهم حول الملف المعد بالإضافة إلى التحديات والفرص التي تم تحديدها في حيهم فيما يتعلق بالبنية التحتية، والبيئة الحضرية، والنقل والمواصلات العامة، والمرافق العامة.

بدأت الجلسة الأولى حيث قدم فريق الموئل لمحة عامة لإبلاغ سكان الحي عن برنامج «التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة» وأهدافه، بالإضافة إلى النتائج المرجوة من المرحلة القادمة، والتي تهدف إلى «تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية». تبع ذلك شرح موجز للتحليل المكاني لحيهم. بعد ذلك، تم عقد جلستين تفاعليتين مع السكان حيث تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات وتم إجراء مناقشة مفتوحة لتحديد وتعيين التحديات والفرص الموجودة في منطقتهم من وجهة نظرهم.

أختتمت الجلسات بعرض كل مجموعة التحديات والفرص التي تم تحديدها بشكل جماعي في إطار الموضوعات الأربعة للبنية التحتية، والبيئة الحضرية، والمرافق العامة والنقل والمواصلات العامة.





التحديات التي حددها المجتمع المحلي

العادل لعمال النظافة وحاويات النفايات، حيث تفتقر بعض المناطق إلى خدمات جمع النفايات. كما أُشير إلى قلة الوعي فيما يتعلق بالتخلص من النفايات، حيث يقوم بعض الناس بإلقاء نفاياتهم بين الأسوار الواقعة في المنطقة الشمالية الغربية من الحي.

فيما يتعلق بشبكة الطرق في الحي، ذكر الأهالي أن الطرق ضيقة وسيئة وتفتقر إلى اللاتبات الإرشادية لحركة المركبات، ما يجعل الشوارع غير آمنة بشكل عام. علاوةً على ذلك، يستخدم بعض السكان الشوارع لعرض وتسويق سلعهم، مما يزيد من تضيق مسار السيارات. بالإضافة إلى ذلك، أوضحوا أن الشوارع تفتقر إلى الأرصفة المناسبة. وإذا كانت الأرصفة متاحة، فستكون بها عوائق للمشاة مثل الأشجار، مما يجعلها غير ملائمة للمشاة وذوي الإحتياجات الخاصة.

أما فيما يتعلق بمنظر البيئة الحضرية، فقد تطرق المشاركون إلى التخريب الذي يحدث على جدران الأحياء، مما يؤدي إلى بيئة سيئة وغير آمنة. توصف الأدراج بأنها غير آمنة وتفتقر إلى الصيانة الدورية. كما ذكروا أن الحي يفتقر إلى المساحات الخضراء المفتوحة والأشجار.

علاوةً على ذلك فإن أنشطة تربية الطيور غير المرخصة التي تتم على أسطح بعض المنازل تسبب الروائح الكريهة، مما يؤدي إلى بيئة سيئة.

وعن السكن في الحي أوضحوا أن البيوت بشكل عام قديمة جداً وفي حالة سيئة.

٣. الخدمات الأساسية / البنية التحتية

- البنية التحتية للطرق:

وأوضح السكان بشكل مكثف أن البنية التحتية للطرق سيئة بشكل عام مع الكثير من المطبات. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد ممرات للمشاة.

- خدمة الصرف الصحي:

كثيراً ما ورد ذكر الافتقار إلى الصيانة الدورية للمناهل (فتحات المجاري). بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن بعض المناهل تبقى مفتوحة بدون أغطية تهدد سلامة الناس وتسبب روائح كريهة وظهور آفات مختلفة.

- خدمة المياه:

أوضح السكان أن هناك تبايناً في إمدادات المياه، حيث تحصل بعض المناطق على المياه العامة لمدة يوم أو أكثر، بينما تحصل مناطق أخرى على المياه لمدة تقل عن يوم واحد، وهذا لا يكفي لملاء خزاناتهم.

لبدء النقاش حول التحديات خلال الجلسة التفاعلية، أعد فريق المؤئل صوراً تعرض التحديات المختلفة في الحي المختار وأحياء أخرى في الأردن وفي بلدان أخرى بشكل عام.

في البداية تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين. طُلب من كل مجموعة تعيين أربعة من الأعضاء لفرز التحديات، بالتعاون مع عضو من فريق المؤئل، حيث أن التحديات صُنفت في أربعة محاور رئيسية: البنية التحتية، البيئة الحضرية، المرافق العامة والمواصلات العامة.

بعد ذلك، طُلب من المشاركين الآخرين إختيار صورة، وتسلط الضوء على التحديات في الصورة المختارة، وتحديد التحدي إذا كان موجوداً في حيهم.

سلطت نتائج هذه الجلسة الضوء على التحديات القائمة في حي الهاشمي الجنوبي من منظور المجتمع المحلي، وتم تصنيفها إلى المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

١. المرافق العامة

- مرافق الرعاية الصحية:

أوضح السكان أن التحدي الرئيسي في الحي هو ضعف خدمات الرعاية الصحية وعدم وجود مركز طوارئ يعمل على مدار ٢٤ ساعة. يغطي هذا الجانب النوعي للتحليل، حيث أشار التحليل المكاني إلى أن الحي مغطى جيداً بمركز الرعاية الصحية الأولية الحالي.

- المرافق الترفيهية:

أشار الأهالي إلى عدم وجود صيانة دورية منتظمة للمساحات العامة الموجودة في الحي، بما في ذلك ملاعب كرة القدم والحديقة العامة. علاوةً على ذلك، ذكروا عدم وجود مرابض عامة بالحديقة.

- المرافق التعليمية:

بحسب السكان المحليين، فإن مدرسة الحجاج الابتدائية الواقعة جنوب شرق الحي في حالة سيئة وتعتبر غير آمنة للأطفال.

- المرافق التجارية:

كان التحدي الرئيسي الذي تم التطرق إليه باستمرار هو محدودية المرافق التجارية، حيث يتوفر مخبز صغير واحد فقط بسعة محدودة ولا يمكنه تلبية طلب الحي بأكمله. وعليه، شدد الأهالي على أن عليهم الوصول إلى أحياء أخرى لتلبية بعض إحتياجاتهم.

٢. البيئة الحضرية

تطرق المشاركون إلى افتقار النظافة العامة في الحي، حيث تم تسليط الضوء على إدارة النفايات الصلبة على أنها تحدٍ، وتحديدًا فيما يتعلق بالتوزيع غير



صورة تظهر المشاركين في الورشة التفاعلية لتحديد التحديات



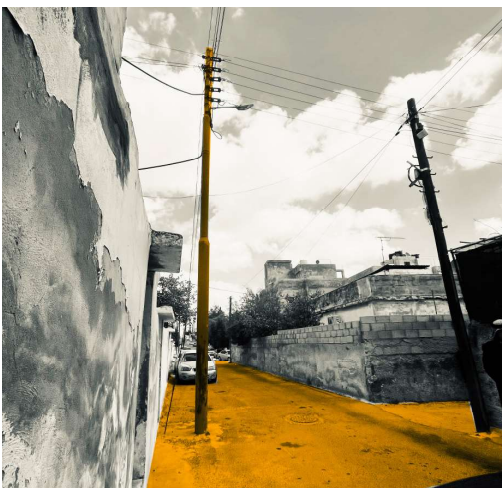
مكرمة صحية



أدراج غير آمنة



منطقة عبور خطيرة



شارع متدهور ، أعمدة كهربائية

- خدمة الكهرباء:

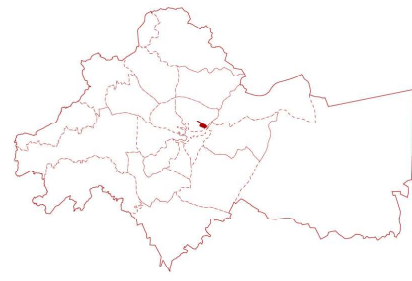
أوضح السكان أن الإضاءة في الحي ضعيفة وأنهم يعانون أحياناً من انقطاع التيار الكهربائي. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض أعمدة الكهرباء التي تم وضعها بشكل غير صحيح، مما يهدد سلامة السيارات والمارة.

- تصريف مياه الأمطار:

سلط السكان الضوء على قضية الفيضانات وسوء تصريف مياه الأمطار في حيهم.

٤. سهولة الوصول والمواصلات العامة

الحي مخدوم جزئياً بسيارات السرفيس (سيارات الأجرة البيضاء). عادة ما يستخدمون سيارة خاصة أو سيارة أجرة / سرفيس للوصول إلى أقرب محطة للحافلات. علاوةً على ذلك، فإن الوصول إلى أقرب محطة للحافلات يعتبر غير آمن بسبب عدم وجود ممر للمشاة أو جسر للمشاة.



مفتاح الخريطة

- حدود الحي
- محور النقل والوصولية
- محور البنية التحتية
- محور البيئة الحضرية
- محور المرافق العامة

الشمال



الكيلومتر ٠,٢٥ ٠,٥

الإحتياجات والفرص التي حددها المجتمع المحلي

طلاب المباني السكنية للحي لتعزيز هوية الحي وتمييزه عن الأحياء الأخرى.

٣. الخدمات الأساسية / البنية التحتية

- البنية التحتية للطرق:

أشار الأهالي إلى ضرورة صيانة الطرق، ووضع مطبات، وإضافة معابر للمشاة وتحسين إنارة الشوارع بشكل عام.

- خدمة الصرف الصحي:

تم التأكيد على ضرورة تحديث شبكة الصرف الصحي.

- خدمة المياه:

أشار السكان إلى ضرورة تحسين إمدادات المياه في بعض مناطق الحي.

- خدمة الكهرباء:

أوضح الأهالي أن بعض أعمدة الكهرباء في الشوارع موضوعة بطريقة غير سليمة وأنه يجب إزالتها، لأنها تهدد سلامة السكان والمارة.

- تصريف مياه الأمطار:

سلط الأهالي الضوء على ضرورة صيانة شبكة تصريف مياه الأمطار.

٤. سهولة الوصول والمواصلات العامة

يحتاج الحي إلى مواقف مواصلات عامة ومسارات ممتدة لجميع أجزاء الحي. علاوةً على ذلك، سلط السكان الضوء بشكل كبير على أهمية إنشاء جسر للمشاة عند مدخل الحي لتسهيل حركة المشاة نحو محطة الحافلات الرئيسية الواقعة على الشارع الرئيسي المسمى شارع الاستقلال.

باتباع نفس المنهجية المستخدمة لتحديد التحديات في الجلسة السابقة، بدأ فريق الموئل جلسة تحديد الإحتياجات والفرص من خلال شرح أهمية التوافق لتحديد التحديات بالنسبة لحيهم. وبناءً عليه، سلط المشاركون الضوء على إحتياجاتهم والفرص المحتملة المتاحة في حي الهاشمي الجنوبي، والتي تم تصنيفها في المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

١. المرافق العامة

- مرافق الرعاية الصحية:

أوضح الأهالي أن افتتاح مركز صحي شامل يقدم خدمة طوارئ على مدار ٢٤ ساعة يمثل أولوية قصوى بالنسبة للحي. كما قاموا بتحديد المنطقة المحتملة لبناء هذا المركز الصحي المذكور أعلاه، كما هو موضح في الخريطة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اقتراح آخر لتحويل مركز الرعاية الصحية الأولية الحالي إلى مركز شامل.

- المرافق الترفيهية:

أوضح السكان أن الحديقة الحالية في حي الهاشمي الجنوبي تحتاج إلى منطقة لعب أكثر أماناً، والمزيد من الألعاب، والمزيد من أعمدة الإنارة، ومراحيض عامة، ومناطق جلوس مظلمة، وكشك وصيانة دورية. بالإضافة إلى ذلك، أوضحوا أن هناك حاجة لإضافة ألعاب وأنشطة شاملة للجميع في الحديقة تحديداً في الملعب الجنوبي لإشراك الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة الذين يمثلون نسبة عالية نسبياً من سكان الحي. علاوةً على ذلك، أوصوا بإمكانية استخدام المناطق المفتوحة للحديقة والملعب في حملات التوعية والمحاضرات والدورات التدريبية.

- المرافق التعليمية:

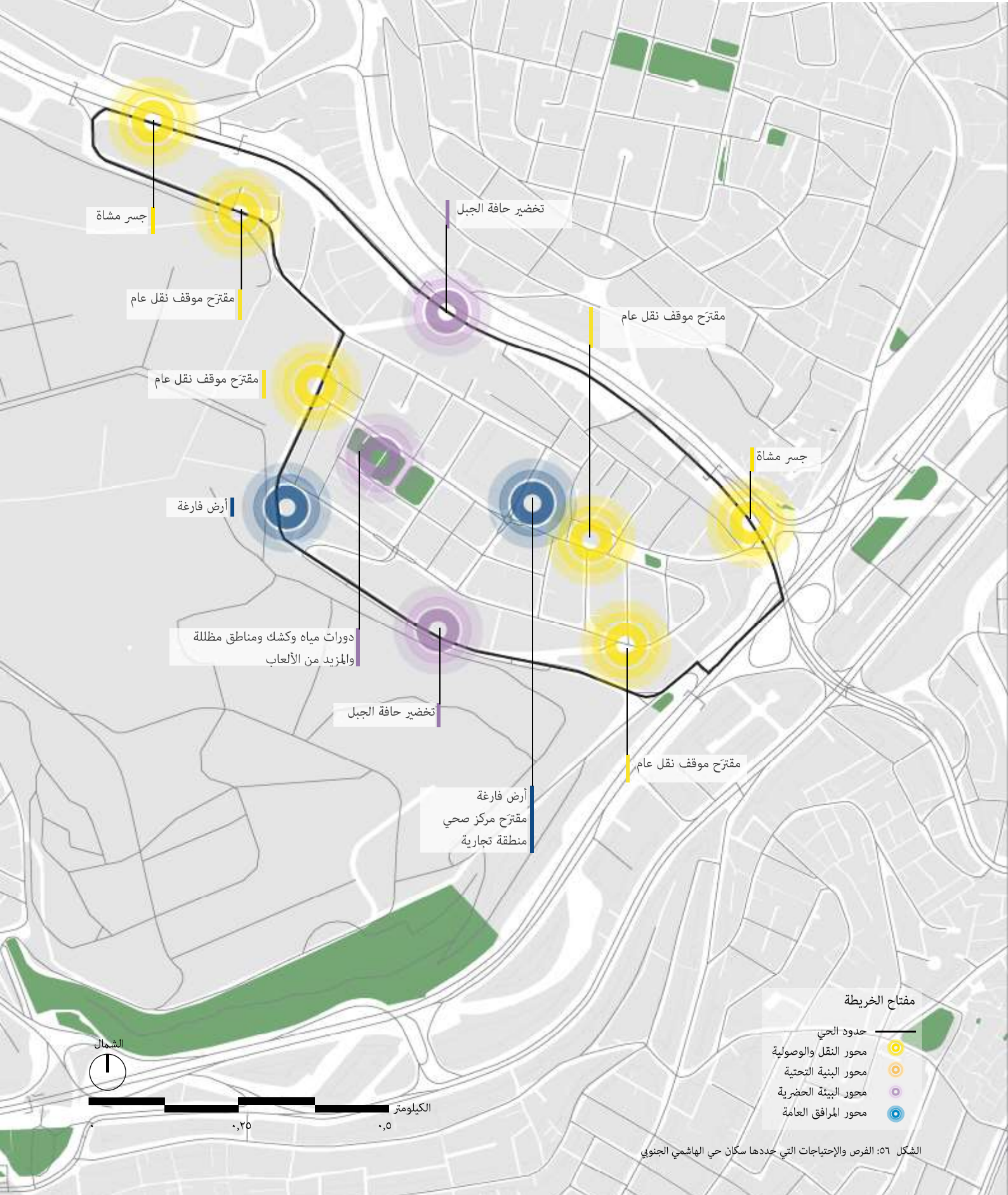
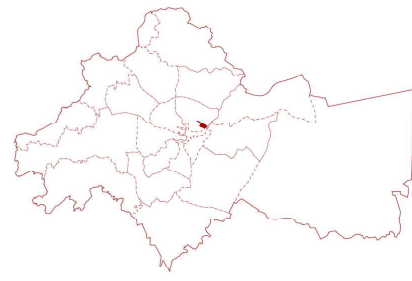
بحسب سكان محليين، فإن الحي بحاجة إلى حضنة ومركز تدريب مهني ومركز متخصص لذوي الإحتياجات الخاصة.

- المرافق التجارية:

طالب السكان بمركز تجاري رئيسي لخدمة بإحتياجاتهم الأساسية حيث أن الموجودة محدودة للغاية وغالية.

٢. البيئة الحضرية

للتغلب على التحدي الرئيسي الذي تم تحديده ضمن الحي فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، أوضح السكان أن هناك حاجة ماسة إلى حملات توعية تتناول التخلص من النفايات وإعادة تدويرها. أما فيما يتعلق بالجانب المرئي للبيئة الحضرية، فقد أكد المشاركون على ضرورة تجميل الحي من خلال إضافة المزيد من العناصر الخضراء، وذلك بالتعاون مع السكان. ويشمل ذلك: غرس الأشجار، و الزراعة الحضرية في الأراضي الخالية وأسطح المنازل، وتحسين درج الأحياء، تنظيم الطرق، الأرصفة بالإضافة إلى إضافة الجداريات على المباني العامة كالمدراس. بالإضافة إلى ذلك اقترحوا



الشكل ٥٦: الفرص والإحتياجات التي حددها سكان حي الهاشمي الجنوبي

الخاتمة - التحديات والتدخلات المطلوبة في حي الهاشمي الجنوبي



الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

كشف التحليل عن محدودية المناطق التجارية في الحي، وهو ما أكده السكان بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، ذكروا عدم وجود مرافق للأطفال والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة. وأوضح السكان أيضاً أن المرافق الترفيهية العامة في الحي بحاجة إلى إصلاح بشكل كبير. لذلك فإن التدخلات المطلوبة هي إضافة منطقة تجارية مركزية، وحضانة، ومركز تدريب مهني، ومركز متخصص لذوي الإحتياجات الخاصة. فيما يتعلق بالمرافق الترفيهية العامة، تشمل التدخلات اللازمة توفير مناطق لعب أكثر أماناً، والمزيد من الألعاب (خاصة الألعاب والأنشطة الشاملة للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة)، والمزيد من أعمدة الإنارة، والمراحيض العامة، ومناطق جلوس مظلة، وأكشاك، وصيانة دورية بشكل عام.

أما بالنسبة للمواصلات، فقد أظهر التحليل أن سكان الحي يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام على بعد ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. ومع ذلك، سلط السكان الضوء على الحاجة إلى مواقف ومسارات النقل العام. كما سلطوا الضوء على عدم وجود جسور للمشاة على الطرق الرئيسية المؤدية إلى موقف النقل العام القريب الرئيسي المتاح، مما يهدد سلامتهم. والتدخلات اللازمة في هذا الصدد، هي مد مسار نقل عام إلى الحي، وإضافة موقف ثابت في المنطقة المركزية للحي. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر وجود جسور للمشاة ضرورة في الشوارع الرئيسية.

علاوةً على ذلك، تم تسليط الضوء على التوزيع غير المتكافئ لعمال النظافة وحاويات النفايات باعتباره تحدياً يتعلق بإدارة النفايات الصلبة في الحي. وبناءً على ذلك، فإن التدخل المطلوب هو إضافة حاويات للنفايات وتخصيص المزيد من عمال النظافة لخدمة الحي بشكل متساوٍ وبكفاءة.

هناك حاجة أخرى تم التأكيد عليها وهي التجميل العام للحي، حيث يقترح السكان رسم جداريات وزيادة العناصر الخضراء، مثل إضافة الأشجار واستخدام أسطح المنازل والمساحات الخالية للزراعة الحضرية.

بناءً على التحليل المكاني الذي تم إجراؤه للحي التجريبي في مدينة عمان (الهاشمي الجنوبي) والتحديات والإحتياجات والفرص التي أبرزها سكان الحي، يلخص هذا القسم التحديات التي تم تحديدها والتدخلات اللازمة في الهاشمي الجنوبي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.



الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

أظهر التحليل ضعف في إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية على بعد ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام في حي الهاشمي الجنوبي. تم التحقق من صحة ذلك من قبل سكان الحي.

وبناءً على ذلك، فإن التدخل المطلوب هو بناء مركز صحي شامل أو تحديث وتحويل مركز الرعاية الصحية الأولية الموجود في الحي إلى مركز شامل يضم مركز طوارئ يعمل على مدار الـ ٢٤ ساعة.



الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

وصف السكان خدمة المياه بالضعيفة والمحدودة، وأوضحوا أن شبكة الصرف الصحي بحاجة إلى صيانة دورية. يتماشى هذا مع تحليل القدرة الإستيعابية الذي تم إجراؤه والذي كشف أن شبكات المياه والصرف الصحي داخل الحي عاملة فوق طاقتها الإستيعابية.

لذلك، فإن التدخل المطلوب هو تحسين شبكات المياه والصرف الصحي لإستيعاب الزيادة السكانية.



الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

وأشار الأهالي إلى ضرورة صيانة الطرق وتركيب مطبات السرعة وإضافة معابر المشاة وتحسين إنارة الشوارع بشكل عام. وأكدت الزيارات الميدانية التي قام بها فريق المؤهل أن الطرق بحاجة إلى إعادة تأهيل وإنارة أكثر. علاوةً على ذلك، ناقش السكان قضايا السيول وضعف تصريف مياه الأمطار.

وعليه، فإن التدخل المطلوب هو إعادة تأهيل البنية التحتية للطرق وإضافة المزيد من أعمدة الإنارة في الحي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتوفير صيانة دورية لنظام تصريف مياه الأمطار.



V

الحواشي

- English.pdf
Unemployment Rate during the first Quar- 19.3 ١٩
ter of 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved
/from http://dosweb.dos.gov.jo/unemp_q12020
- Jordan in Figures 2015, Department of Sta- ٢٠
tistics, 2015, Retrieved from <http://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/11/JordanInFigures2015.pdf>
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ٢١
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
- Third of Jordan's population lives below pover- ٢٢
ty line at some point of one year – study, The Jordan
Times, 2014, Retrieved from <http://www.jordantimes.com/news/local/third-jordan%E2%80%99s-population-lives-below-poverty-line-some-point-one-year-%E2%80%94-study>
- Refugees, Asylum-seekers and Migrants, Am- ٢٣
nesty International, Accessed on 16/12/2021, Retrieved
from <https://www.amnesty.org/en/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants>
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2018, Re- ٢٤
trieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FactSheetJordanFebruary2018-FINAL_0.pdf
- From Colony to Capital: Reconsidering the ٢٥
Socio-Economic and Political History of Amman,
Hanania, M.D., (2018), Retrieved from <https://www.semanticscholar.org/paper/From-Colony-to-Capital%3A-Reconsidering-the-and-of-Hanania/34674c-b354cdd4cfe3727b044815255b505df835b>
- Jordan - People Groups. Adyghe and Kabard- ٢٦
ian, Joshua Project, 2021, Retrieved from <https://www.joshuaproject.net/countries/JO>
- Greater Than Parts : Metropolitan Casestudies, ٢٧
The World Bank Group, 2020, Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34820>
.Ibid ٢٨
- The Impact of the Involuntary Mass 'Return' ٢٩
to Jordan in the Wake of the Gulf Crisis, Nicholas van
Hear, 1995, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/2546785>
- Jordan, UNRWA, Accessed on 16/12/2021, Re- ٣٠
trieved from <https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan>
- History of UNHCR Jordan, UNHCR, Accessed ٣١
on 16/12/2021, Retrieved from <https://www.unhcr.org/jo/30-years-for-refugees>
- Urban Refugees in Amman, Jordan, George- ٣٢
town University, 2012, Retrieved from <https://relief->
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ١
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
.Ibid ٢
- Changes in the Regional Distribution of the ٣
Population In: Atlas of Jordan: History, Territories and
Societ, Myriam Ababsa, 2013, Retrieved from <https://books.openedition.org/ifpo/5021>
- Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2018, Retrieved ٤
from <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/66556>
- The Most Urbanised Countries In The World, ٥
WorldAtlas, 2019, Retrieved from <https://www.worldatlas.com/articles/countries-with-the-highest-urban-populations-in-the-world.html>
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ٦
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
.Ibid ٧
- Jordan Land Cover Atlas, FAO, 2019, Retrieved ٨
from <http://www.fao.org/3/ca3388en/CA3388EN.pdf>
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Re- ٩
port, UN-Habitat, 2020
.Ibid ١٠
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ١١
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
- Jordan Population and Family Health Survey ١٢
2017-18, Department of Statistics, 2019, Retrieved from
<https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR346/FR346.pdf>
.Ibid ١٣
- Youth - Jordan, UNICEF, Accessed on ١٤
16/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/youth>
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ١٥
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
- Jordan GDP Annual Growth Rate, TradingEco- ١٦
nomics, 2021, Retrieved from: <https://tradingeconomics.com/jordan/gdp-growth-annual>
- Expatriates' remittances show positive ١٧
growth, The Jordan Times, 2016, Retrieved from <http://www.jordantimes.com/opinion/fahed-fanek/expatriates%E2%80%99-remittances-show-positive-growth>
- Geographic Multidimensional Vulnerability ١٨
Analysis-Jordan, UNICEF, 2020, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/media/1921/file/Report%20>

- trieved from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20September%202021.pdf>
- Jordan - People Groups. Armenian, Joshua Project, 2021, Retrieved from: <https://www.joshuaproject.net/countries/JO> ٤٦
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20September%202021.pdf> ٤٧
- Jordan - People Groups. Chechen, Joshua Project, 2021, Retrieved from: <https://www.joshuaproject.net/countries/JO> ٤٨
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20September%202021.pdf> ٤٩
- ibid ٥٠
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٥١
- ibid ٥٢
- The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67914.pdf> ٥٣
- Engaging Citizens in Jordan's Local Government Needs Assessment Process, OECD, 2020, Retrieved from <https://cdn-assets.inwink.com/c7d28a73-09a1-4d13-bae3-6ebeb1af7f69/ff9441e9-b900-42f4-a492-8c4d020539f9> ٥٤
- About Jordan, King Abdullah II Official Website, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://king-abdullah.jo/en/page/about-jordan/about-jordan> ٥٥
- Towards a New Partnership with Citizens: Jordan's Decentralisation Reform, OECD, 2017, Retrieved from <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf> ٥٦
- ibid ٥٧
- Municipalities Law No. 41 of 2015, Government of Jordan, 2015, Retrieved from <https://www.iec.jo/sites/default/files/2020-09/2015%20Municipalities%20Law%20EN%202017-07-09%20%281%29.pdf> ٥٨
- Decentralization Law No. 49 of 2015, Government of Jordan, 2015, Retrieved from <https://ammanweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/urban-refugees-in-amman%252c-jordan.pdf> ٥٩
- ibid ٦٠
- Waves of Urban Transformation, New Faces, Less Water, and a Changing Economy in a Growing City: A Case Study of Refugees in Towns, Irbid, Jordan, Tufts University, 2019, Retrieved from <https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/RITReportIrbid.pdf> ٦١
- UNHCR continues to support refugees in Jordan throughout 2019, UNHCR, 2019, Retrieved from <https://www.unhcr.org/jo/12449-unhcr-continues-to-support-refugees-in-jordan-throughout-2019.html#:~:text=As%202019%20comes%20to%20close,-total%20of%2052%20other%20nationalities> ٦٢
- Waves of Urban Transformation, New Faces, Less Water, and a Changing Economy in a Growing City: A Case Study of Refugees in Towns, Irbid, Jordan, Tufts University, 2019, Retrieved from <https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/RITReportIrbid.pdf> ٦٣
- ibid ٦٤
- Neighbouring Host-Countries' Policies for Syrian Refugees: The Cases of Jordan, Lebanon, and Turkey, Luigi Achilli, Nasser Yassin and M. Murat Erdoğan, 2017, Retrieved from https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2020/12/PaperIEMed19_Neighbouring-Host-Countries-Policies-for-Syrian-Refugees-The-Cases-of-Jordan-Lebanon-and-Turkey.pdf ٦٥
- Facts about the Syrian refugee Crisis in 10 Jordan, WFP, 2020, Retrieved from <https://www.wfpusa.org/articles/10-facts-about-the-syrian-refugee-crisis-in-jordan> ٦٦
- Weighed down by economic woes, Syrian refugees head home from Jordan, The New Humanitarian, 2019, Retrieved from <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2019/11/19/Syrian-refugees-return-Jordan> ٦٧
- ibid ٦٨
- Insights into the socio-economic conditions of Palestinian refugees in Jordan, Fafo Institute for Applied International Studies, 2013, Retrieved from https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf ٦٩
- Facts about the Syrian refugee Crisis in 10 Jordan, WFP, 2020, Retrieved from: <https://www.wfpusa.org/articles/10-facts-about-the-syrian-refugee-crisis-in-jordan> ٧٠
- Jordan - People Groups. Adyghe and Kabardian, Joshua Project, 2021, Retrieved from: <https://www.joshuaproject.net/countries/JO> ٧١
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2021, Re- ٧٢

- National Resilience Plan, Ministry of planning and International Cooperation, 2014, Retrieved from http://www.jordanembassyus.org/sites/default/files/NRP_FinalDraft_08.29.2014_MOPIC.pdf ٧٦
- An introduction to The Regional Refugee and Resilience Plan (3RP), UNDP and UNHCR, 2019, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73069> ٧٧
- The Jordan Response Plan (JRP), Ministry of Planning and International Cooperation, 2020, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-response-plan-syria-crisis-2020-2022> ٧٨
- The Jordan Compact - Policy briefing, Veronique Barbelet, Jessica Hagen-Zanker and Dina Mansour-Ille, 2018, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/61932> ٧٩
- Global Compact for Migration (GCM), Migration data portal, 2021, Retrieved from <https://www.migrationdataportal.org/global-compact-for-migration> ٨٠
- Draft Network TOR Jordan, Arab States, United Nations Network on Migration, 2020, Retrieved from https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/draft_tor-un_netowrk_on_migration-jordan.pdf ٨١
- Jordan - Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٨٢
- .Ibid ٨٣
- .Ibid ٨٤
- .Ibid ٨٥
- .Ibid ٨٦
- .Ibid ٨٧
- .Ibid ٨٨
- .Ibid ٨٩
- .Ibid ٩٠
- .Ibid ٩١
- .Ibid ٩٢
- .Ibid ٩٣
- .Ibid ٩٤
- .Ibid ٩٥
- .Ibid ٩٦
- .Ibid ٩٧
- .Ibid ٩٨
- .Ibid ٩٩
- .Ibid ١٠٠
- .Ibid ١٠١
- .Ibid ١٠٢
- =chamber.org.jo/node/news.aspx?id=2359&lang ١٠٣
- Towards a New Partnership with Citizens: Jordan's Decentralisation Reform, OECD, 2017, Retrieved from <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf> ١٠٤
- .Ibid ١٠٥
- Strategic Plan - Ministry of Local Administration - 2021-2024, Ministry of Local Administration with the support of USAID CITIES, 2021, Retrieved from <https://jordankmportal.com/resources/strategic-plan-ministry-of-local-administration-2021-2024> ١٠٦
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ١٠٧
- .Ibid ١٠٨
- MoPIC General Budget 2019, Ministry of Planning and International Cooperation, 2019, Retrieved from https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/mopic_general_budget_2019.pdf ١٠٩
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ١١٠
- .Ibid ١١١
- .Ibid ١١٢
- A History of Jordan, Philip Robins, 2004, Retrieved from https://books.google.jo/books/about/A_History_of_Jordan.html?id=dw_D0_WP-hQC&printsec=frontcover&source=kp_read_button&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false ١١٣
- Privatization and Development: Insights From a Holistic Approach, With Special Reference to the Case of Jordan, Osama Jabbar Abdul Rahim Abu Shair, 1994, Retrieved from <http://usir.salford.ac.uk/id/eprint/14719/1/DX187190.pdf> ١١٤
- Planning in Jordan: Coping with Uncertainty, Rex Honey and Jim A. Wilson, 2016, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/41146885> ١١٥
- .Ibid ١١٦
- An Introduction to the Urban Geography of Amman, Jordan, Robert B. Potter, 2007, Retrieved from http://www.reading.ac.uk/web/files/geographyandenvironmentalscience/GP182_Amman_RBP_9Aug07.pdf ١١٧
- The Implications of Jordanian Land Policy for the West Bank, Michael R. Fischbach, 1994, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/4328718> ١١٨
- Jordan 2025: A National Vision and Strategy, the Government of Jordan, 2015, Retrieved from <http://jordanembassyus.org/sites/default/files/jo2025part1.pdf> ١١٩

Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Assessment - Greater Amman Municipality, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrived from https://www.amman.jo/site_doc/pefa.pdf	١٣٩	.Ibid	١٠٣
Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from https://www.jadaliyya.com/Details/40084	١٤٠	.Ibid	١٠٤
The Structure of Employment and Job Creation in Jordan: 2010-2016, Economic Research Forum (ERF), 2018, Retrieved from https://erf.org.eg/app/uploads/2018/11/1259.pdf	١٤١	.Ibid	١٠٥
Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020	١٤٢	.Ibid	١٠٦
.Ibid	١٤٣	.Ibid	١٠٧
The Jordan Response Plan (JRP), Ministry of Planning and International Cooperation, 2020, Retrieved from https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-response-plan-syria-crisis-2020-2022	١٤٤	.Ibid	١٠٨
Geographic Multidimensional Vulnerability Analysis – Jordan, UNICEF, 2020, https://www.unicef.org/jordan/media/1916/file/Summary%20English.pdf	١٤٥	.Ibid	١٠٩
Moving beyond Humanitarian Assistance - Supporting Jordan as a Refugee-hosting Country, World Refugee & Migration Council - Fallah, B. Istaiteyeh, R. Mansur, Y., 2021, Retrieved from https://wrmcouncil.org/wp-content/uploads/2021/09/Jordan-Syrian-Refugees-WRMC.pdf	١٤٦	.Ibid	١١٠
.Ibid	١٤٧	.Ibid	١١١
Jordan Urban and Municipal Program for Balanced and Inclusive Growth, The World Bank, 2018, Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/878311529722635771/text/Concept-Stage-Program-Information-Documents-PID-Jordan-Urban-and-Municipal-Program-for-Balanced-and-Inclusive-Growth-P166577.txt	١٤٨	.Ibid	١١٢
Jordan Urban and Municipal Program for Balanced and Inclusive Growth, The World Bank, 2018, Retrieved from https://ewdata.rightsindevelopment.org/files/documents/77/WB-P166577.pdf	١٤٩	.Ibid	١١٣
.Ibid	١٥٠	.Ibid	١١٤
Introduction to the bank and its activities, Cities & Villages Development Bank, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://cvdb.gov.jo/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%88%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%AA%D9%87	١٥١	.Ibid	١١٥
Local Administration Law 2021, Government of Jordan, 2021		.Ibid	١١٦
.Ibid		.Ibid	١١٧
The challenges of territorial development and decentralization in Jordan, Myriam Ababsa, 2019		.Ibid	١١٨
Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from https://www.jadaliyya.com/Details/40084		.Ibid	١١٩
Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from https://www.jadaliyya.com/Details/40084		.Ibid	١٢٠
The challenges of territorial development and decentralization in Jordan, Myriam Ababsa, 2019		.Ibid	١٢١
Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from https://www.jadaliyya.com/Details/40084		.Ibid	١٢٢
The Incidence of Taxes in Jordan, Timofeev A., Wallace S., 2017, Retrieved from https://www.igi-global.com/chapter/the-incidence-of-taxes-in-jordan/151833		.Ibid	١٢٣
.Ibid		.Ibid	١٢٤
.Ibid		.Ibid	١٢٥
.Ibid		.Ibid	١٢٦
.Ibid		.Ibid	١٢٧
.Ibid		.Ibid	١٢٨
.Ibid		.Ibid	١٢٩
.Ibid		.Ibid	١٣٠
.Ibid		.Ibid	١٣١
.Ibid		.Ibid	١٣٢
.Ibid		.Ibid	١٣٣
.Ibid		.Ibid	١٣٤
.Ibid		.Ibid	١٣٥
.Ibid		.Ibid	١٣٦
.Ibid		.Ibid	١٣٧
.Ibid		.Ibid	١٣٨

- .Ibid ١٦٦
- .Ibid ١٦٧
- .Ibid ١٦٨
- .Ibid ١٦٩
- .Ibid ١٧٠
- Jordan Response Plan for the Syrian Crisis, Government of Jordan, 2019, Retrieved from <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf> ١٧١
- Country Partnership Framework for Jordan 2017-2022, The World Bank Group, 2016, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/528081467900685594/pdf/102746-CAS-R2016-0124-OUO-9-Box396270B.pdf> ١٧٢
- The Jordan Response Plan (JRP), Ministry of Planning and International Cooperation, 2020, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-response-plan-syria-crisis-2020-2022> ١٧٣
- EBRD offers \$1 billion to finance infrastructure projects in Jordan, The Jordan Times, 2018, Retrieved from <https://www.jordantimes.com/news/local/ebd-offers-1-billion-finance-infrastructure-projects-jordan> ١٧٤
- AIB's First Investment in Jordan Supports Climate Resilient Economic Growth, Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB), 2021, Retrieved from <https://www.aiib.org/en/news-events/news/2021/AIIB-s-First-Investment-in-Jordan-Supports-Climate-Resilient-Economic-Growth.html> ١٧٥
- The Global Competitiveness Report 2017-2018, World Economic Forum, Retrieved from <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018> ١٧٦
- InfraCompass Jordan, Global Infrastructure Hub, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://infocompass.github.org/ind_country_profile/jor ١٧٧
- .Ibid ١٧٨
- .Ibid ١٧٩
- .Ibid ١٨٠
- Overview of the Transportation and Logistics Sector in Jordan, Sector Profile: Transportation and Logistics, Jordan Investment Commission, 2017, Retrieved from <https://www.jic.gov.jo/wp-content/uploads/2018/07/Sector-Profile-Transportation-Logistics-Final-Mar-2018-JIC-1.pdf> ١٨١
- Womens Access to Basic Services in Irbid and Zarqa, REACH and UN-WOMEN, 2016, Retrieved from <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20of-> ١٨٢
- Jordan Urban and Municipal Program for Balanced and Inclusive Growth, The World Bank, 2018, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/878311529722635771/text/Concept-Stage-Program-Information-Document-PID-Jordan-Urban-and-Municipal-Program-for-Balanced-and-Inclusive-Growth-P166577.txt> ١٥٢
- Considerations for land value capture reform in the Greater Amman Municipality, International Growth Centre, 2019, Retrieved from <https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2019/10/Haas-and-Kriticos-2019-Final-Report.pdf> ١٥٣
- .Ibid ١٥٤
- Real Estate Ownership Law No. 13/2019, Government of Jordan, 2019, Retrieved from ١٥٥
- Considerations for land value capture reform in the Greater Amman Municipality, International Growth Centre, 2019, Retrieved from <https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2019/10/Haas-and-Kriticos-2019-Final-Report.pdf> ١٥٦
- Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, International Labour Organisation (ILO), 2016, Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_456503.pdf ١٥٧
- .Ibid ١٥٨
- Local Economic Development Strategy For Irbid Governorate, International Labour Organisation, 2016, Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_456503.pdf ١٥٩
- .Ibid ١٦٠
- Jordan: Technical Assistance Report-Public Investment Management Assessment (PIMA), IMF 2017, Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/12/18/Jordan-Technical-Assistance-Report-Public-Investment-Management-Assessment-PIMA-45461> ١٦١
- .Ibid ١٦٢
- .Ibid ١٦٣
- Jordan 2025: A National Vision and Strategy, the Government of Jordan, 2015, Retrieved from <http://jordanembassyus.org/sites/default/files/jo2025part1.pdf> ١٦٤
- InfraCompass Jordan, Global Infrastructure Hub, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://infocompass.github.org/ind_country_profile/jor ١٦٥

- .Ibid ١٩٦
- Jordan Housing Sector Review, Worldbank, ١٩٧
2018, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/855101555960778525/pdf/Jordan-Housing-Sector-Assessment-Housing-Sector-Review.pdf>
- Ibid ١٩٨
- Ibid ١٩٩
- The crisis of affordable housing in Jordan, ٢٠٠
French Development Agency (AFD), 2021, Retrieved from <https://www.afd.fr/en/ressources/crisis-affordable-housing-jordan>
- Jordan Affordable Housing Programme ٢٠١
Report, UN-Habitat, 2015, Retrieved from <https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/JAH%20%2003%20May%202015.pdf>
- Mainstreaming Housing into Jordan National ٢٠٢
Urban Policy-Thematic Guide, UN-Habitat, 2020
- Jordan's Affordable Housing Crisis, Brown H., ٢٠٢
2020 , Retrieved from <https://www.propeterra.com/resource-centre/jordans-affordable-housing-crisis>
- The Evolution of Upgrading Policies in Amman, ٢٠٤
Myriam Ababsa, 2010, Retrieved from <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00467593/document>
- .Ibid ٢٠٥
- Water, sanitation and hygiene, UNICEF, Ac- ٢٠٦
cessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/water-sanitation-and-hygiene>
- Climate Change Profile: Jordan, Ministry of For- ٢٠٧
eign Affairs of the Netherlands, 2018, Retrieved from <https://www.government.nl/binaries/government/documents/publications/2019/02/05/climate-change-profiles/Jordan.pdf>
- Jordan – Property Rights and Resource Govern- ٢٠٨
ance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf
- Neighbourhood of Amman Post COVID - 19, ٢٠٩
Friedrich Ebert Stiftung and AE Business Council, 2020, Retrieved from <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/16557.pdf>
- Climate Change Risk Profile: Jordan, USAID, ٢١٠
2017, Retrieved from https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/2017_USAID_Climate%20Change%20Risk%20Profile_Jordan.pdf
- Jordan: flash floods kill 12 and force tourists to ٢١١
<https://www.iceid.gov/press-releases/2021/01/2021-01-20-jordan-flash-floods-kill-12-and-force-tourists-to-leave>
- Iceid.gov/press-releases/2021/01/2021-01-20-jordan-flash-floods-kill-12-and-force-tourists-to-leave ١٨٢
- Water, sanitation and hygiene - Jordan, UNICEF, ١٨٤
Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/water-sanitation-and-hygiene>
- Jordan is solving its water crisis by training ١٨٥
women as plumbers, Apolitical, 2017, Retrieved from <https://apolitical.co/solution-articles/en/jordan-solving-water-crisis-training-women-plumbers#:~:text=Jordan%20is%20suffering%20from%20one%20of%20the%20world's%20worst%20water%20scarcity%20crises.&text=It%20is%20estimated%20that%2040,and%20improper%20installation%20and%20main-tenance>
- Water Management Initiative (WMI), National ١٨٦
Water Infrastructure Master Plan, Ministry of Water and Irrigation (MoWI) and USAID, 2020
- Wastewater Management Initiative (WMI), Na- ١٨٧
tional Wastewater Infrastructure Master Plan, Ministry of Water and Irrigation (MoWI) and USAID, 2021
- Government of Jordan and IFC Launch New ١٨٨
Initiative to Boost Infrastructure Development, International Finance Corporation-World Bank Group, 2020, Retrieved from <https://pressroom.ifc.org/all/pages/Press-Detail.aspx?ID=18555>
- Incentivising investment: Jordan's new Pub- ١٨٩
lic Private Partnership Law, Al Tamimi & Company, 2020, Retrieved from <https://www.tamimi.com/law-update-articles/incentivising-investment-jordan/dans-new-public-private-partnership-law>
- Jordan: A pioneer in investing in its PPP ca- ١٩٠
pacity, The World Bank, 2020, Retrieved from <https://blogs.worldbank.org/ppps/jordan-pioneer-investing-its-ppp-capacity>
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Re- 191
port, UN-Habitat, 2020
- The crisis of affordable housing in Jordan, ١٩٢
Agence Française de Développement (AFD), 2021, Retrieved from <https://issuu.com/objectif-developpement/docs/crisis-affordable-housing-jordan>
- Ibid ١٩٣
- Mainstreaming Housing into Jordan National ١٩٤
Urban Policy-Thematic Guide, UN-Habitat, 2020
- .Ibid ١٩٥

- gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/1
All aboard the Amman-Zarqa bus rapid transit project, Venture Magazine, 2018, Retrieved from <http://www.venturemagazine.me/2018/03/amman-zarqa-bus-rapid-transit-project> ٢٢٧
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٢٢٨
- The BRT Project, Greater Amman Municipality, 2020, Retrieved from <http://www.ammanbrt.jo/contents/Articles/2020/4/20/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B92015160318.pdf> ٢٢٩
- Governorates and Sectors, Ministry of Interior, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/1 ٢٣٠
- Interview with Department of Land and Survey, 2021 ٢٣١
- Metropolitan Growth Summary Report, Greater Amman Municipality, 2008, Retrieved from <https://www.slideshare.net/AmmanInstitute/amman-plan-summary-report> ٢٣٢
- .Ibid ٢٣٣
- .Ibid ٢٣٤
- Amman Resilience Strategy, GAM and Rockefeller, 2017, Retrieved from https://resilientcitiesnetwork.org/downloadable_resources/Network/Amman-Resilience-Strategy-English.pdf ٢٣٥
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf ٢٣٦
- Amman GCAP launched for implementation, Ebrd green cities, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://www.ebrdgreencities.com/news-events-and-publications/amman-gcap-launched-for-implementation> ٢٣٧
- MoLA, Local Development Plans ٢٣٨
- MoLA, Local Development Plans ٢٣٩
- Amman Climate Action Plan, Greater Amman Municipality, 2019, Retrieved from https://www.amman.jo/site_doc/climate.pdf ٢٤٠
- MoLA, Local Development Plans ٢٤١
- Ibid ٢٤٢
- Estimated population of 2020 and some of selected data, Department of Statistics, 2020, Retrieved from https://www.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf ٢٤٣
- flee, The Guardian, 2018, Retrieved from: <https://www.theguardian.com/world/2018/nov/10/jordan-flash-floods-kill-eleven-and-forced-tourists-to-flee> ٢١٢
- Jordan flash floods kill 21 people, many of them school children on bus, Reuters, 2018, Retrieved from: <https://www.reuters.com/article/us-jordan-floods-idUSKCN1M22GI> ٢١٣
- The National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan 2013-2020, Ministry of Environment, Global Environment Facility (GEF), and the United Nations Development Programme (UNDP) 2013, Retrieved from https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Climate%20change%20policy_JO.pdf ٢١٤
- Jordan, UNFCCC, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://unfccc.int/node/61090> ٢١٥
- National Natural Disaster Risk Reduction Strategy, UNDP, National Centre for Security and Crisis Management, and the Government of Jordan, 2019, Retrieved from https://www.preventionweb.net/files/68511_nationalnatrualdisasterriskreduciot.pdf ٢١٦
- The National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan 2013-2020, Ministry of Environment, Global Environment Facility (GEF), and the United Nations Development Programme (UNDP) 2013, Retrieved from https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Climate%20change%20policy_JO.pdf ٢١٧
- .Ibid ٢١٨
- .Ibid ٢١٩
- .Ibid ٢٢٠
- Jordan – Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٢٢١
- .Ibid ٢٢٢
- Governorates and Sectors, Ministry of Interior, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/1 ٢٢٣
- .Ibid ٢٢٤
- Population Estimates, Department of Statistics, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf ٢٢٥
- Governorates and Sectors, Ministry of Interior, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/1 ٢٢٦

- tion, Emad Al-Karablieh, Amer Salman, 2016, Retrieved from <https://gw-mena.iwmi.org/wp-content/uploads/sites/3/2017/04/Rep.11-Water-resources-use-and-management-in-Jordan-a-focus-on-groundwater.pdf> ٢٥٩
- Green Growth National Action Plan 2021-2025, Ministry of Environment and Ministry of Water and Irrigation, 2020, Retrieved from http://www.moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/20022_jordan_water_v02_rc_web.pdf ٢٦٠
- Water Resources, Use and Management in Jordan, Groundwater governance in the Arab World, International Water Management Institute, project publication, Emad Al-Karablieh, Amer Salman, 2016, Retrieved from <https://gw-mena.iwmi.org/wp-content/uploads/sites/3/2017/04/Rep.11-Water-resources-use-and-management-in-Jordan-a-focus-on-groundwater.pdf> ٢٦١
- Improving Essential Public Service Delivery Jordan, USAID, 2020, Retrieved from https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/Improving_Essential_Service_Delivery_en.pdf ٢٦٢
- .Ibid ٢٦٣
- MoWI, 2016 ٢٦٤
- Investing in a Water-Secure Future-Jordan, USAID, 2020, Retrieved from https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/Investing_in_a_Water-Secure_Future_4.pdf ٢٦٥
- Solid Waste Management in Jordan, Mohamad Ziad Yamin, 2019, Retrieved from <https://www.ecomena.org/swm-jordan> ٢٦٦
- Your Guide to Waste Management in Jordan - Waste Sorting Informative booklet, Jordan Green Building Council, 2016, Retrieved from https://mena.fes.de/fileadmin/user_upload/pdf-files/publications/Your_Guide_to_Waste_Management_in_Jordan.pdf ٢٦٧
- .Ibid ٢٦٨
- Sewage Service in the Capital Governorate, Miyahuna, 2018, Retrieved from <https://miyahuna.com.jo/en/page/Sewage-Service-33> ٢٦٩
- .Ibid ٢٧٠
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf ٢٧١
- Ministry of Energy and Mineral Resources Annual Report, The Government of Jordan, 2014, Retrieved from https://www.memr.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/annualReport_2014.pdf ٢٧٢
- Distribution of Housing Units by Main Source of from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf ٢٤٤
- .Ibid ٢٤٥
- .DOS, 2015 ٢٤٦
- Jordan Situation Gender & Age Map, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/89018> ٢٤٧
- Where We Work, UNRWA, Accessed on 21/02/2022, Retrieved from <https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan> ٢٤٨
- Protection in Jordan, UNRWA, 2018, Retrieved from <https://www.unrwa.org/activity/protection-jordan#:~:text=In%20Jordan%2C%20the%20.2%20million,of%20the%20June%201967%20hostilities> ٢٤٩
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٢٥٠
- Jordan's Unwelcome "Guests", Nanes, S., 2007, Retrieved from <https://merip.org/2007/09/jordans-unwelcome-guests> ٢٥١
- Department of Lands & Survey, Annual Reports 2012-2018, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://www.dls.gov.jo/en/Pages/AnnualReports.aspx> ٢٥٢
- Modeling Residential Water Consumption in Amman: The Role of Intermittency, Storage, and Pricing for Piped and Tanker Water by Christian Klasert, Katja Sigel, Erik Gawel ORCID and Bernd Klauer, 2015, Retrieved from <https://www.mdpi.com/2073-4441/7/7/3643/html> ٢٥٣
- Distribution of Housing Units by Main Source of Drinking Water and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table3G1_King.pdf ٢٥٤
- .Ibid ٢٥٥
- The living conditions of Syrian refugees in Jordan 2017-2018, FAFO and MOPIC, Retrieved from <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67914.pdf> ٢٥٦
- Green Growth National Action Plan 2021-2025, Ministry of Environment and Ministry of Water and Irrigation, 2020, Retrieved from http://www.moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/20022_jordan_water_v02_rc_web.pdf ٢٥٧
- Water Resources, Use and Management in Jordan, Groundwater governance in the Arab World, International Water Management Institute, project publica-

- Retrieved from <https://www.csbe.org/ammans-1987-and-2008-master-plans>
- Municipality of Greater Amman, GAM, Accessed ٢٨٩ on 02/02/2022, Retrieved from https://portal.jordan.gov.jo/wps/wcm/connect/2b4661004e9a317296b-9ff2729024f57/Municipality_of+_Greater_Amman.pdf?MOD=AJPERES&CVID=i8mY6eu
- Amman's 1987 and 2008 Master Plans, Centre For The Study of The Built Environment (CSBE), 2017, Retrieved from <https://www.csbe.org/ammans-1987-and-2008-master-plans> ٢٩٠
- Municipality of Greater Amman - General Information, the Government of Jordan, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://portal.jordan.gov.jo/wps/wcm/connect/gov/eGov/Government+Ministries+_+Entities/Municipality+of+Greater+Amman/General+Information ٢٩١
- Greater Amman Municipality, 2022 ٢٩٢
.Ibid ٢٩٣
- Amman Resilience Strategy, Greater Amman Municipality, 2017, Retrieved from <https://resilientcitiesnetwork.org/networks/Amman> ٢٩٤
- Spatial Monitoring of Urban Expansion Using Satellite Remote Sensing Images: A Case Study of Amman City-Jordan, Al-Bilbisi Hussam, 2019, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/332435773_Spatial_Monitoring_of_Urban_Expansion_Using_Satellite_Remote_Sensing_Images_A_Case_Study_of_Amman_City_Jordan#pf9 ٢٩٥
.Ibid ٢٩٦
- Metropolitan Growth Summary Report, Greater Amman Municipality, 2008, Retrieved from <https://www.slideshare.net/AmmanInstitute/amman-plan-summary-report> ٢٩٧
- Amman Resilience Strategy, GAM and Rockefeller, 2017, Retrieved from https://resilientcitiesnetwork.org/downloadable_resources/Network/Amman-Resilience-Strategy-English.pdf ٢٩٨
- Mediterranean City - to - City Migration Amman City Migration Profile, Al-Abed, O., 2019, Retrieved from https://www.imap-migration.org/sites/default/files/mc-2cm/2019-11/City_Migration_Profile_Amman_EN.pdf ٢٩٩
- Greater Than Parts: Metropolitan Case Studies, The World Bank Group, 2020, Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34820> ٣٠٠
.Ibid ٣٠١
- Citizens of Somewhere - A Case Study of Refugees in Towns (Amman, Jordan), Hawkins, A., Assad, R., Sullivan, D., 2019, Retrieved from <https://static1.squarespace.com/static/599720dc59cc68c3683049bc/t/5d52c54b18d85e0001b20f88/1565705548232/RIT+Report+Amman+Jordan.pdf> ٣٠٢
- UNRWA Camp Profile of Amman New Camp, 2019 ٣٠٣
.Ibid ٣٠٤
.Ibid ٣٠٥
- Heating and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table4G1_King.pdf
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٢٧٣
- Greater Than Parts: Metropolitan Case Studies, The World Bank Group, 2020, Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34820> ٢٧٤
- Distribution of Housing Units by Type of Tenure and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table2G1_King.pdf ٢٧٥
- Metropolitan Growth Summary Report, Greater Amman Municipality, 2008, Retrieved from <https://www.slideshare.net/AmmanInstitute/amman-plan-summary-report> ٢٧٦
.Ibid ٢٧٧
- Average of Housing Area and Number of Rooms and Overcrowding Rate by Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table5G1_King.pdf ٢٧٨
.Ibid ٢٧٩
- Metropolitan Growth Summary Report, Greater Amman Municipality, 2008, Retrieved from <https://www.slideshare.net/AmmanInstitute/amman-plan-summary-report> ٢٨٠
.Ibid ٢٨١
.Ibid ٢٨٢
- Mainstreaming Housing into Jordan National Urban Policy-Thematic Guide, UN-Habitat, 2020 ٢٨٣
- Department of Lands & Survey, Annual Reports 2012-2018, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://www.dls.gov.jo/en/Pages/AnnualReports.aspx> ٢٨٤
.Ibid ٢٨٥
.Ibid ٢٨٦
- Amman Jordan Real Estate, Hello Amman , Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://www.helloamman.com/local_articles/real-estate/48770/amman-jordan-real-estate ٢٨٧
- Amman's 1987 and 2008 Master Plans, Centre For The Study of The Built Environment (CSBE), 2017, ٢٨٨

- Ababsa, M. and Ahmad Z. A., 2020. "Metropolitan Amman: Comprehensive Climate Plans." In Volume II of Greater Than Parts: A Metropolitan Opportunity, The World Bank. Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/520781605297422379/text/Metropolitan-Amman-Comprehensive-Climate-Plans.txt> ٣٢٦ .Ibid ٣٠٦
- Governorates and Sectors. Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/1 ٣٢٧ .Ibid ٣٠٧
- Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Assessment - Greater Amman Municipality, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrieved from https://www.amman.jo/site_doc/pefa.pdf ٣٢٨ .Ibid ٣٠٨
- USAID, HOME-BASED BUSINESSES. <https://jordanlens.org/activity/home-based-businesses> ٣٢٩ .Ibid ٣٠٩
- DRC, REACH, East Amman Area-Based Livelihoods Assessment - June 2017. Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/east-amman-area-based-livelihoods-assessment-june-2017> ٣٣٠ .Ibid ٣١٠
- The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/living-conditions-syrian-refugees-jordan-results-2017-2018-survey-syrian-refugees> ٣٣١ .Ibid ٣١١
- Flood Risk Assessment and Flood Hazard Mapping for Downtown Amman - UN-Habitat, 2021 .Ibid ٣٣٢ .Ibid ٣١٢
- Developing a Preliminary Design for Flood Mitigation Measures and Performing a Flood Risk Assessment and Flood Hazard Mapping for Downtown Amman - Cost Benefit Analysis, UN-Habitat, 2021 .Ibid ٣٣٣ .Ibid ٣١٣
- UNDP and General Directorate of Civil Defense, Disaster Risk Management Profile (Amman- Jordan), UNDP, 2008, Retrieved from [https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/DRR/JO_UNDP_Amman%20City%20Profile%20\(English%20Edition\).pdf](https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/DRR/JO_UNDP_Amman%20City%20Profile%20(English%20Edition).pdf) ٣٣٤ .Ibid ٣١٤
- Past, Present and Future mobility challenges and opportunities in Amman, Clemence Cavoli - UCL Centre for Transport Studies, 2017, Retrieved from https://nws.eurocities.eu/MediaShell/media/CITY_REPORT_Amman_21_12_2017.pdf ٣٣٥ .Ibid ٣١٥
- Amman Resilience Strategy, Greater Amman Municipality, 2017, Retrieved from <https://resilientcitiesnetwork.org/networks/Amman> ٣٣٦ .Ibid ٣١٦
- Jordan Housing Sector Review, Urban, Rural and Social Development (GSURR), World Bank, Middle East and North Africa (MNA), 2018, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/855101555960778525/pdf/Jordan-Housing-Sector-Assessment-Housing-Sector-Review.pdf> ٣٣٧ .Ibid ٣١٧
- Palestinian Refugees, 2021, UNRWA, Retrieved from <https://www.unrwa.org/palestine-refugees> ٣٣٨ .Ibid ٣١٨
- The Evolution of the Palestinian Refugee Camps in Jordan. Between Logics of Exclusion and Integration, Jalal Al-Husseini, 2011, Retrieved from <https://books.openedition.org/ifpo/1742?lang=en> ٣٣٩ .Ibid ٣١٩
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٣٤٠ .Ibid ٣٢٠
- Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Assessment - Greater Amman Municipality, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrieved from https://www.amman.jo/site_doc/pefa.pdf ٣٤١ .Ibid ٣٢١
- Jordanian Unemployment Rate: Amman 2002-2017. Retrieved from <https://www.ceicdata.com/en/jordan/jordanian-unemployment-rate-by-region/jordanian-unemployment-rate-amman> ٣٤٢ .Ibid ٣٢٢
- UN Jordan (2021), Jordan Common Country Analysis ٣٤٣ .Ibid ٣٢٣
- .Interview with GAM ٣٤٤ .Ibid ٣٢٤
- .Ibid ٣٤٥ .Ibid ٣٢٥

- .Ibid ٣٥٢
- Public Transportation in Jordan: A Policy Study Report and General Review of the Draft Law for the Regulation of the Transportation of Passengers of 2016, Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq, 2020, Retrieved from <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/13222.pdf>
- .Ibid ٣٥٤
- .Ibid ٣٥٥
- ,GAM Public Transport Operation Department Sustainable Urban Planning and Public Transportation Amman, Rola Sayaydeh - Greater Amman Municipality, 2018, Retrieved from https://www.metropolis.org/sites/default/files/2019-01/06.%20Amman%20Jordan_2018%20Urban%20Planning%20City%20Presentation.pdf
- .Ibid ٣٥٨
- Past, Present and Future mobility challenges and opportunities in Amman, Clemence Cavoli - UCL Centre for Transport Studies, 2017, Retrieved from https://nws.euocities.eu/MediaShell/media/CITY_RE-PORT_Amman_21_12_2017.pdf
- .Ibid ٣٦٠
- .Ibid ٣٦١
- .Ibid ٣٦٢
- .Ibid ٣٦٣
- GAM publishes new 'Amman Bus' routes map, Roya News, 2019, Retrieved from <https://en.royanews.tv/news/18415/GAM-publishes--new--Amman-Bus--routes-map>
- .Ibid ٣٦٥
- .Ibid ٣٦٦
- Amman Bus: Because you deserve better, Amman Bus, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <http://www.ammanbus.jo/en>
- Transport and Mobility Master Plan for Amman, Greater Amman Municipality, 2010, Retrieved from <http://www.ammanbrt.jo/contents/articles/2020/4/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D9%87%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86160322.pdf>
- Urban Mobility and Spatial Justice of Amman, Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq, 2020, Retrieved from https://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G4/Table6G4-King.pdf
- Average of Annual Household Expenditure on Groups of Commodities and Services by Governorate (JOD), Department of Statistics, 2017-2018, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G4/Table6G4-King.pdf
- An Action Plan for Transport in Amman, Greater Amman Municipality, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://c40-production-images.s3.amazonaws.com/other_uploads/images/2241_GAM_BRT_brochure.original.pdf?1560440644
- .Ibid ٣٤١
- Greater Amman Municipality, 2022
- Public Transportation in Amman: Challenges - Opportunities - Strategies - Projects, Greater Amman Municipality, 2015, Retrieved from <http://www.ammanbrt.jo/contents/articles/2020/4/20/%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%862015160319.pdf>
- Sustainable Urban Transport: Amman Context, Greater Amman Municipality, 2015, Retrieved from <https://www.codatu.org/wp-content/uploads/2--Amman-Smadi.pdf>
- A Review of Public Transport Service in Jordan: Challenges and Opportunities, Lina Shbeeb - Al-Ahliyya Amman University, 2019, Retrieved from <https://al-balqajournal.ammanu.edu.jo/pdfs/21/1/0210010364.pdf>
- Amman Resilience Strategy, Greater Amman Municipality, 2017, Retrieved from <https://resilientcitiesnetwork.org/networks/Amman>
- .Ibid ٣٤٧
- Neighbourhoods of Amman: Post COVID - 19, Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq, AE Business Council, 2020, Retrieved from <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/16557.pdf>
- A Review of Public Transport Service in Jordan: Challenges and Opportunities, Lina Shbeeb - Al-Ahliyya Amman University, 2019, Retrieved from <https://al-balqajournal.ammanu.edu.jo/pdfs/21/1/0210010364.pdf>
- .Ibid ٣٥٠
- Past, Present and Future mobility challenges and opportunities in Amman, Clemence Cavoli - UCL Centre for Transport Studies, 2017, Retrieved from https://nws.euocities.eu/MediaShell/media/CITY_RE-PORT_Amman_21_12_2017.pdf

- %D9%86160322.pdf
.Ibid ٣٨٤
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٣٨٥
Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
.Ibid ٣٨٦
.Ibid ٣٨٧
- Modeling Residential Water Consumption in ٣٨٨
Amman: The Role of Intermittency, Storage, and Pricing for Piped and Tanker Water, Klassert, C.; Sigel, K.; Gawel, E.; Klauer, B., 2015, Retrieved from <https://www.mdpi.com/2073-4441/7/7/3643/htm>
- Issues of water supply and contemporary urban ٣٨٩
society: the case of Greater Amman, Jordan, Potter, R.B.; Darmame, K.; Nortcliff, S., 2010, Retrieved from <https://royalsocietypublishing.org/doi/10.1098/rsta.2010.0182>
- Amman Resilience Strategy, Greater Amman ٣٩٠
Municipality, 2017, Retrieved from <https://resilientcitiesnetwork.org/networks/Amman>
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٣٩١
Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Modeling Residential Water Consumption in ٣٩٢
Amman: The Role of Intermittency, Storage, and Pricing for Piped and Tanker Water, Klassert, C.; Sigel, K.; Gawel, E.; Klauer, B., 2015, Retrieved from <https://www.mdpi.com/2073-4441/7/7/3643/htm>
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٣٩٣
Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Issues of water supply and contemporary urban ٣٩٤
society: the case of Greater Amman, Jordan, Potter, R.B.; Darmame, K.; Nortcliff, S., 2010, Retrieved from <https://royalsocietypublishing.org/doi/10.1098/rsta.2010.0182>
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٣٩٥
Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Water and Wastewater Tariff for Quarterly Bills ٣٩٦
for Governorates which are Managed by Companies 2012, Water Authority of Jordan (WAJ), 2012, Retrieved from <http://www.waj.gov.jo>
- Review of Water Policies in Jordan and Recommendations ٣٩٧
for Strategic Priorities: Final report, USAID, 2012, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/311806724_A_Review_of_Water_Policies_in_Jordan_and_Recommendations_for_Strategic_Priorities
- Retrieved from <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/18084.pdf>
.Ibid ٣٧٠
.Ibid ٣٧١
- All you need to know about the Bus Rapid Transit, Jordan News, 2021, Retrieved from <https://www.jordannews.jo/Section-109/News/All-you-need-to-know-about-the-Bus-Rapid-Transit-5638> ٣٧٢
- Urban Mobility and Spatial Justice of Amman, Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq, 2020, Retrieved from <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/18084.pdf> ٣٧٣
- Users flock to BRT, but some still have concerns, Jordan News, 2021, Retrieved from <https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Users-flock-to-BRT-but-some-still-have-concerns-5485> ٣٧٤
- Metropolitan Amman : Comprehensive Climate Plans, The World Bank Group, 2020, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/520781605297422379/pdf/Metropolitan-Amman-Comprehensive-Climate-Plans.pdf> ٣٧٥
- The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/living-conditions-syrian-refugees-jordan-results-2017-2018-survey-syrian-refugees> ٣٧٦
.Ibid ٣٧٧
- Area-Based Livelihoods Assessment, DRC, REACH, 2017, Retrieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_jor_profile_area_based_livelihoods_assessment_june_2017.pdf ٣٧٨
.Ibid ٣٧٩
.Ibid ٣٨٠
.Ibid ٣٨١
- Amman Resilience Strategy, Greater Amman Municipality, 2017, Retrieved from <https://resilientcitiesnetwork.org/networks/Amman> ٣٨٢
- Transport and Mobility Master Plan for Amman, Greater Amman Municipality, 2010, Retrieved from <http://www.ammannbrt.jo/contents/articles/2020/4/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D9%87%D9%81%D9%8A%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%D8%B9%D9%85%D8%A7> ٣٨٣

- tion Amman City Migration Profile, 2019, Retrieved from https://www.imap-migration.org/sites/default/files/mc-2cm/2019-11/City_Migration_Profile_Amman__EN.pdf
- Health Care in Jordan, International Student Insurance, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://www.internationalstudentinsurance.com/jordan-student-insurance/healthcare-in-jordan.php>
- Health Care in Jordan, International Student Insurance, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://www.internationalstudentinsurance.com/jordan-student-insurance/healthcare-in-jordan.php>
- The Healthcare System in Jordan, The Borgen Project, 2020, Retrieved from <https://borgenproject.org/the-healthcare-system-in-jordan>
- .Ibid ٤١٤
- Healthcare System Overview, The Private Hospitals Association (PHA), Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://phajordan.org/EN-article-3809>
- Insights into the socio-economic conditions of Palestinian refugees in Jordan, Fafo Institute for Applied International Studies, 2013, Retrieved from https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf
- .Ibid ٤١٧
- Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20February%202021.pdf>
- Health - UNHCR Jordan, UNHCR, Accessed on 07/12/2021, Retrieved from <https://help.unhcr.org/jordan/en/helpful-services-unhcr/health-services-unhcr>
- Health Care and Pharmacy Practice in Jordan, Nazer, L. H. and Tuffaha, H., 2017, Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5407425>
- Jordan Response Plan for the Syrian Crisis, the Government of Jordan, 2019, Retrieved from <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf>
- Cash&Voucher Assistance for Health, Medair, 2020, Retrieved from <https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2020/08/Medair-report.pdf>
- .Ibid ٤٢٣
- Public health access and health seeking behaviors of Syrian refugees in Jordan - 10th Monitoring Report, International Rescue Committee, 2019, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/74447>
- Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2021, Retrieved ٤٢٥
- ities ٣٩٨
- Contemporary social variations in household water use, management strategies and awareness under conditions of "water stress": The case of Greater Amman, Jordan, Potter, R.B.; Darmame, K., 2010, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/223614475_Contemporary_social_variations_in_household_water_use_management_strategies_and_awareness_under_conditions_of_'water_stress'_The_case_of_Greater_Amman_Jordan
- Intermittent water supplies: Challenges and opportunities for residential water users in Jordan, Rosenberg, D.E.; Talozzi, S.; Lund, J.R., 2008, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/238182125_Intermittent_water_supplies_challenges_and_opportunities_for_residential_water_users_in_Jordan
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Greater Amman Municipality (GAM) Solid Waste Stakeholder Engagement Plan, Greater Amman Municipality, 2015, Retrieved from https://www.ammancity.gov.jo/site_doc/100315.pdf
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Greater Amman Municipality (GAM) Solid Waste Stakeholder Engagement Plan, Greater Amman Municipality, 2015, Retrieved from https://www.ammancity.gov.jo/site_doc/100315.pdf
- Meeting with GAM, September 2021 ٤٠٤
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Greater Amman Municipality (GAM) Solid Waste Stakeholder Engagement Plan, Greater Amman Municipality, 2015, Retrieved from https://www.ammancity.gov.jo/site_doc/100315.pdf
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- .Ibid ٤٠٨
- Evaluation of drainage conditions in selected roadways in Amman, Jordan, Al-Houri, Z.; Al-Omari, A., 2012, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/234138505_Evaluation_of_drainage_conditions_in_selected_roadways_in_Amman_Jordan
- Al-Abed, O. Mediterranean City - to - City Migra- ٤١٠

- year (2013), Ministry of Education, 2013
 GAM cites challenges to expanding parks as ٤٣٩
 WHO standards reveal 'great shortage' of green areas,
 Bazian, A. (2019), Retrieved from <https://www.jordan-times.com/news/local/gam-cites-challenges-expanding-parks-who-standards-reveal-%E2%80%99great-shortage%E2%80%99-green-areas>
- GAM cites challenges to expanding parks as ٤٤٠
 WHO standards reveal 'great shortage' of green areas,
 Bazian, A. (2019), Retrieved from <https://www.jordan-times.com/news/local/gam-cites-challenges-expanding-parks-who-standards-reveal-%E2%80%99great-shortage%E2%80%99-green-areas>
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٤٤١
 Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٤٤٢
- Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Assessment - Greater Amman Municipality, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrived from https://www.amman.jo/site_doc/pefa.pdf ٤٤٣
- .Ibid ٤٤٤
- GAM Annual General Budget Report 2019-2023, Greater Amman Municipality ٤٤٥
- .Ibid ٤٤٦
- .Ibid ٤٤٧
- .Ibid ٤٤٨
- .Ibid ٤٤٩
- .Ibid ٤٥٠
- .Ibid ٤٥١
- .Ibid ٤٥٢
- GAM Annual General Budget Report 2019-2023, Greater Amman Municipality ٤٥٣
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٤٥٤
 Retrieved from https://www.amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Amman Bus' project to be launched on June 30, interesting features included, Roya News, 2019, Retrieved from <https://en.royanews.tv/news/17862/-Amman-Bus--project-to-be-launched-on-June-30--interesting-features-included> ٤٥٥
- Amman Bus Project (EBRD-51773), EBRD, Accessed on 22/12/2021, Retrieved from <https://www.ebrd.com/work-with-us/projects/psd/51773.html> ٤٥٦
- .Ibid ٤٥٧
- from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20February%202021.pdf>
- Health - UNHCR Jordan, UNHCR, Accessed on 07/12/2021, Retrieved from <https://help.unhcr.org/jordan/en/helpful-services-unhcr/health-services-unhcr> ٤٢٦
- Jordan Response Plan for the Syrian Crisis, the Government of Jordan, 2019, Retrieved from <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf> ٤٢٧
- Health Insurance in Jordan, Department of Statistics, 2015, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/population/census2015/Health%20Insurance%20in%20Jordan.pdf ٤٢٨
- Department of Statistics - Health Insurance in Jordan - Analytical paper prepared according to the results of General Population and Housing Census 2015, 2015, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/population/census2015/Health%20Insurance%20in%20Jordan.pdf ٤٢٩
- Ministry of Health, the official website of the Jordanian Ministry of Health | Coronavirus disease, Ministry of Health, 2021, Retrieved from <https://corona.moh.gov.jo/en> ٤٣٠
- UNHCR Jordan doubles its efforts to vaccinate refugees against COVID-19, UNHCR Jordan, 2021, Retrieved from <https://www.unhcr.org/jo/16623-unhcr-jordan-doubles-its-efforts-to-vaccinate-refugees.html> ٤٣١
- Jordan Country Report on Out-of-School Children, UNICEF, 2020, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/media/5501/file/OSC-Report-EN.pdf> ٤٣٢
- .Ibid ٤٣٣
- .Ibid ٤٣٤
- "I Want to Continue to Study", Human Rights Watch, 2020, Retrieved from <https://www.hrw.org/report/2020/06/26/i-want-continue-study/barriers-secondary-education-syrian-refugee-children-jordan> ٤٣٥
- Schools across Jordan provide hope for Syrian refugee children - Jordan, UNICEF, 2013, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/schools-across-jordan-provide-hope-syrian-refugee-children> ٤٣٦
- Best Schools in Jordan - Top Ratings (2021 25 Fees), Edarabia, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://www.edarabia.com/schools/jordan/#:~:text=Education%20compulsory%20until%20the%20age,range%20from%20%241000%20to%20%247000> ٤٣٧
- Regulations for the establishment of new schools, classroom additions, kindergarten rooms, educational facilities, leasing and land acquisition for the ٤٣٨

- land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf .Ibid ٤٥٨
- .Ibid ٤٥٩
- .Ibid ٤٧٢
- Jordan's Unwelcome "Guests", Nanes, S., 2007, ٤٧٣
Retrieved from <https://merip.org/2007/09/jordans-unwelcome-guests>
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٤٧٤
- Public Transportation in Amman: Challenges - Opportunities - Strategies - Projects, Greater Amman Municipality, 2015, Retrieved from <http://www.ammanbrt.jo/contents/articles/2020/4/20/%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%862015160319.pdf> ٤٧٥
- .Ibid ٤٧٦
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٤٧٧
Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- Improving Essential Public Service Delivery Jordan, USAID, 2020, Retrieved from https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/Improving_Essential_Service_Delivery_en.pdf ٤٧٨
- Meeting with GAM, September 2021 ٤٧٩
.Ibid ٤٨٠
- Amman Green City Action Plan, AECOM, 2021, ٤٨١
Retrieved from https://www.Amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf
- The Implications of Jordanian Land Policy for the West Bank, Michael R. Fischbach, 1994, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/4328718> ٤٨٢
- Jordan–Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٤٨٣
- .Ibid ٤٨٤
- National Natural Disaster Risk Reduction Strategy, UNDP, National Centre for Security and Crisis Management, and the Government of Jordan, 2019, Retrieved from https://www.preventionweb.net/files/68511_nationalnatrualdisasterriskreduciot.pdf ٤٨٥
- Water, sanitation and hygiene, UNICEF, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/water-sanitation-and-hygiene> ٤٨٦
- Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2018, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/66556> ٤٦١
- Youth - Jordan, UNICEF, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/youth> ٤٦٢
- Climate Change Profile: Jordan, Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands, 2018, Retrieved from <https://www.government.nl/binaries/government/documents/publications/2019/02/05/climate-change-profile/Jordan.pdf> ٤٦٣
- Jordan–Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٤٦٤
- The National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan 2013-2020, Ministry of Environment, Global Environment Facility (GEF), and the United Nations Development Programme (UNDP) 2013, Retrieved from https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Climate%20change%20policy_JO.pdf ٤٦٥
- Jordan in Figures 2019, Department of Statistics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf ٤٦٦
- Jordan Land Cover Atlas, FAO, 2019, Retrieved from <http://www.fao.org/3/ca3388en/CA3388EN.pdf> ٤٦٧
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٤٦٨
- Spatial Monitoring of Urban Expansion Using Satellite Remote Sensing Images: A Case Study of Amman City-Jordan, Al-Bilbisi Hussam, 2019, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/332435773_Spatial_Monitoring_of_Urban_Expansion_Using_Satellite_Remote_Sensing_Images_A_Case_Study_of_Amman_City_Jordan#pf9 ٤٦٩
- Spatial Monitoring of Urban Expansion Using Satellite Remote Sensing Images: A Case Study of Amman City-Jordan, Al-Bilbisi Hussam, 2019, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/332435773_Spatial_Monitoring_of_Urban_Expansion_Using_Satellite_Remote_Sensing_Images_A_Case_Study_of_Amman_City_Jordan#pf9 ٤٧٠
- Jordan–Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٤٧١

- UNDP and General Directorate of Civil Defense, ٤٨٧
Disaster Risk Management Profile (Amman- Jordan),
UNDP, 2008, Retrieved from [https://www.jo.undp.org/
content/dam/jordan/docs/Publications/DRR/JO_
UNDP_Amman%20City%20Profile%20\(English%20E-
dition\).pdf](https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/DRR/JO_UNDP_Amman%20City%20Profile%20(English%20Edition).pdf)
- Third of Jordan's population lives below pover- ٤٨٨
ty line at some point of one year – study, The Jordan
Times, 2014, Retrieved from [http://www.jordantimes.
com/news/local/third-jordan%E2%80%99s-popula-
tion-lives-below-poverty-line-some-point-one-year-
%E2%80%94-study](http://www.jordantimes.com/news/local/third-jordan%E2%80%99s-population-lives-below-poverty-line-some-point-one-year-%E2%80%94-study)
- UN Jordan (2021), Jordan Common Country ٤٨٩
Analysis
- Unemployment Rate during the first Quar- ٤٩٠
ter of 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved
/from http://dosweb.dos.gov.jo/unemp_q12020
- Metropolitan Growth Summary Report, Greater ٤٩١
Amman Municipality, 2008, Retrieved from [https://www.
slideshare.net/AmmanInstitute/amman-plan-summa-
ry-report](https://www.slideshare.net/AmmanInstitute/amman-plan-summary-report)
- Amman Resilience Strategy, GAM and Rocke- ٤٩٢
feller, 2017, Retrieved from [https://resilientcitiesnetwork.
org/downloadable_resources/Network/Amman-Resil-
ience-Strategy-English.pdf](https://resilientcitiesnetwork.org/downloadable_resources/Network/Amman-Resilience-Strategy-English.pdf)
- Estimated population of 2020 and some of se- ٤٩٣
lected data, Department of Statistics, 2020, Retrieved
from [http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_
Estimares/PopulationEstimates.pdf](http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf)
- ,Amman GCAP launched for implementation ٤٩٤
Ebrd green cities, Accessed on 16/12/2021, Re-
trieved from [https://www.ebrdgreencities.
com news-events-and-publications/amman-
/gcap-launched-for-implementation](https://www.ebrdgreencities.com/news-events-and-publications/amman-gcap-launched-for-implementation)
- GAM Annual General Budget Report 2019-2023 ٤٩٥
Local Economic Development Strategy ٤٩٦
For Irbid Governorate, International Labour Organisa-
tion, 2016, Retrieved from [https://www.ilo.org/wcmsp5/
groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/
publication/wcms_456503.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_456503.pdf)
- GAM Annual General Budget Report 2019- ٤٩٧
.Greater Amman Municipality ,2023
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Re- ٤٩٨
port, UN-Habitat, 2020

برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل

للمزيد من المعلومات، يمكنكم
تحميل ملف الترميط الحضري
لمدينة عمان هنا:

عمان:



٦٣، شارع تيسير نعناعة،

عبدون الجنوبي، عمان، الأردن.

رقم الهاتف: +٩٦٢٧٩٩١٢٢٢٢٣

unhabitat-jordan@un.org

المنسق الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الاردن: deema.abuthiab@un.org

المخطط الحضري لبرنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة: ayah.hammadmohd@un.org

www.unhabitat.org